

دَلِيلُ الظَّالِمِ

لَكِيلُ الظَّالِمِ

تألِيفُ العَلَّامَةِ

مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْكَرْمَيِّ الْأَخْبَرِيِّ

المرفوعة ١٤٢٣

قُوْبَلَ عَلَى الْرُّبُعِ نُسُخٌ خَطَّيَّةٌ

مَنْ تَقَارِيبُ

جَعْلِيُّ الطَّارِقُ، رَأْوِيُّ الْمَراصِدُ الْبَكِيرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْمَغْشُورُ، وَاحْمَدُتْ
أَمْيَةُ النَّفِيِّ الْمُنْفَنِيُّ، وَحَمْدُ بْنُ عَبْدِ الْمَالِكِ الْبَكِيرُ، طَهْمَدُ النَّفِيِّ الْمُنْفَنِيُّ

مَقْتَسَمَةٌ

أَبُوقَتَسِيَّةُ نَضْرَ مُحَمَّدُ الْفَارِزَابِيُّ

دَارُ طَبَّاطِبَاءِ

كِتَابُ الْمُطَهَّرِ لِبَيْلِ الْمُطَهَّرِ

تألِيفُ العَالَمَةِ

مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي

المترقب سنة ١٣٢٤ هـ

قويم على الأربع سخن خطية

مع تفاصيل

يعتني المخارق، رأى المراهق البكري، وعبد الله التغزوي، وأحمد بن
أمين الدين المنفي، وأحمد بن عبد الواحد البكري، وأحمد الغنبي الأذناني

حققة

أبو قتيبة نظر محمد الفارنابي

دار طيبة للنشر والتوزيع

ح نظر محمد الفاريايي، ١٤٢٥هـ

نهرة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخنلي، مرعي يوسف الكرمي المقدسي
دليل الطالب لنيل المطالب. / مرعي يوسف الكرمي المقدسي
الخنلي؛ نظر محمد الفاريايي. - الرياض، ١٤٢٥هـ
٤٣٢ ص، ٢٤×١٧ سم
ردمك: ٩٩٦٠ - ٤٦ - ٣٣١ - ١
١ - الفقه الخنلي أ. الفاريايي، نظر محمد (محقق) ب. العنوان
دبوی: ٢٥٨,٤
١٤٢٥ / ٤٥٣٥

رقم الإيداع: ٤٥٣٥ / ١٤٢٥

ردمك: ٩٩٦٠ - ٤٦ - ٣٣١ - ١

حقوق الطبع محفوظة لـ المحقق
الطبعة الثالثة

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

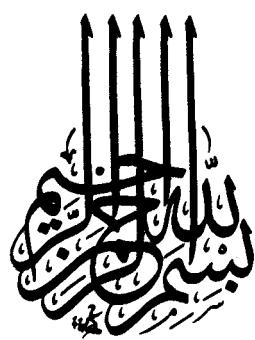
جميع حقوق الملكية محفوظة للمحقق، ولا يسمح مطلقاً بطبع أو نشر
أو تصوير أو إعادة تضييد الكتاب كاملاً أو جزءاً، ويعتبر تخزيئه أو برمجه
أو نسخه أو تسجيله في أي نظام استعارة المعلومات في أي نظام إلكتروني
أو غيره يمكن من استرجاع الكتاب أو جزء منه، ولا يسمح بترجمة الكتاب
أو جزء منه إلى أي لغة دون الحصول على إذن خططي مسبق من المحقق.

دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - الرمز البريدي: ١١٤٧٢ - ص.ب: ٧٦١٢

الإدارة: السويدي - ش. السويدي العام - غرب النفق - هاتف (٤٢٥٣٧٢٧) - خطوط (٤٢٥٨٢٧٧) - فاكس

فرع حي القدس: الملز الشريقي - بين مخرجى (١١) و(١٠) - هاتف (٢٤٠٤٤٢٢) / (٢٤٠٤٤١١) - فاكس ٢٧٨٠٠٢



المُسْتَفْهَمُ
عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

تقرير وإجازة

الشيخ يحيى بن موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي رحمه الله

الحمد لله الذي أيدَ مذهب الإمامِ أحمدَ بمن أتى فيه بما عليه من مؤلف يحمد، من فروع فيه لها الأصول تشهد، بلفظ موجز مُتفقٌ مُهذبٌ، بلغ فيه الكفاية والمطلب، ووشَّحَ مسائله براجع المذهب، مع احتوائه على ما يحتاج إليه الأمرُ ويطلبُ، والصلة والسلامُ على صاحبِ الشريعة الطاهرة المُطهرة المرضية، من فاض علينا من فيض مَدَده في الأوقات المباركة الرَّكِيَّةِ، وعلى آلِه وصحبه الذين باعَ كُلُّ منهم نفسه في الدين، وقاتلَ حتى حصلَ الفتحُ المُبِين، صلاةً وسلامًا دائمين، ما غرَّدْ قُمْرِيًّا في الأنسارِ ومَجَدًا، على غصونِ أشجارِه، وبناءً مشيدًا.

وبعد :

فقد وقفتُ على موضع من هذا المؤلف الفريد، والجمع الحسن المُفِيد، وتأملتُ ما فيه من الدُّرُرِ والجواهرِ، وتذكرتُ حينئذ المثل السائِرَ: "كم تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلآخِرِ"، فلِله دره من مؤلف هام، ونحرير علام، ووجدتُ مؤلفه قد أحسنَ ما صنعَ، وحرَّرَ وجمعَ، فليتلقَ بالقبولِ، وليرجع إلى ما فيه من المنقول، وقد أجزته أنْ يُفيدَ من أراد الإفادَة، فإنَّه أهلٌ لذلك وزيادة، جعلني الله وإيمانُه من المُخلصين في خدمته، الفائزين بمحترمته ورحمته، وختَّم لنا أجمعين بالحسنى، وبيَّنا من قُربِه المُحلَّ الأُسْنَى، إنَّه على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، وبالإجابة جَدِيرٌ^(١).

(١) هذه صورة إجازة، وتقرير الشیخ يحيی الحجاوی رحمه الله، كما وردت في آخر نسخة الأصل.

تقریظ^(١)

العلامة الإمام، والفهمة الهمام شيخ الإسلام أبوالمواهب البكري
الصديقى، نفع الله به، وفسح في مده:
بحمد رب البرايا صرت مرعيا
وبالصلة على المختار محميا
ثم الرضى عن جميع الصحب قاطبة
من فضلهم سار شرقياً وغربياً
وبعد هذا كتاب كله در
ولم تر العين أعلى منه مرئيا
عقد فريد به كل العلوم ترى
منشيه دام بعون الله مرعيا
فعلمه مقنع كاف لطالبه
بفضلها صار معنياً ومغنياً
ومنتهى لإرادات الأنام به
بحر ومنه غدا الظمآن مرويا

(١) هذا التقریظ، والتقاريظ الآتية، نقلتها من كتاب: "كشف النقاب عن مؤلفات الأصحاب" للشيخ العلامة سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، المتوفى سنة ١٣٩٧هـ، وقد انتهى من تحقيقه أخونا الفاضل الشيخ عبدالإله بن عثمان الشاعر، وقد تفضل علي بتصویر هذه التقاريظ من الكتاب، وهي تبدأ من (ص: ٧١)، وتنتهي بـ(ص: ٧٨)، رقم الكتاب ١٣٢٢، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

حديثه من قديم مرسل حسن
معنعن نقله قد صحّ مرويا
فُقِدَ إلى نحوه كلّ الأئمّة سمع
فاعجب له صار فقيها ونحوها
مبناه أعرّب عن فضل علا وغلا
فاعجب له معرباً قد صار مبنياً
فنفع الله ربّ العالمين به
نفعاً وأولاً فضلاً منه مائياً
وأنا ابن صديق خير الخلق كلّهم
أبوالمواهب بالمحترم محمياً
صلى عليه إله العرش ما طلعت
شمس وما لاح برق الحي نجدياً



تقرير ظ

العالم العلامة الشيخ عبدالله الدّنوشي رحمه الله
 الحمد لله حمداً دام واتصالاً
 على عطاء كثير ليس منفصلأ
 ثم الصلاة مع التسليم يتبعها
 على نببي تسامى قدره وعلا
 وبعد فالعلم أهلوه قد ارتفعوا
 لأنّه خير وصف للذّي عقلاً
 لاسيماً الفقه إذ بالفقه معرفة
 لحكم شرع به القرآن قد نزلا
 وإن هذا كتاب قد حوى شرفاً
 فيه فروع تحاكي الذّر حيث غلا
 قد صاغه العالم المفضل سيدنا
 شيخ العلوم الذي قد جاز كلّ علا
 فجمعه سالم مما يكسره
 لـله جمع لطيف أعجب العقولا
 مصنف فيه ألفاظ محرّرة
 أسلوبها في مذاق العالمين حلا

روض أريض به الأنوار يانعة
قطوفها قد دنت فيه لمن فضلا
به أصول فروع طاب مغرسها
ثمارها قدمت للسادة الفضلا
عرائس العلم تجلى في مطارفها
على الفهوم فلاتبغي بها بدلًا
يا ربنا انفع جميع الناس قاطبة
بالسفر هذا ويسره لمن سالا
وقال ذا القول عبدالله مرتجيا
دنوشريأً بروم العفو مبتهلا
له في جنح الليل في غيابه
فاغفر له يا إلهي الذنب والزللاد



تقرير ظ

الشيخ أحمد بن أمين الدين الحنفي رحمة الله

الحمد لله الذي فَقَهَ من أراد في الفقه والدين، ووقف من شاء للاشتغال بالعلم من عباده المؤمنين، وأيد مذهب مولانا الإمام أحمد إمام المجتهدين، وثقة المحدثين، وقائم العبردين، بمن أتى بمُؤلف فريد "دليل للطلابين" ، وعمدة للمفتين، ومعنى للمتفقهين، والصلوة والسلام على سيد العالمين، وأشرف المرسلين، وعلى آله وأصحابه الذين مَهَّدوا قواعد الدين، ورفعوا منار الشَّرْعِ، صلى الله عليه وعليهم إلى يوم القيمة والدين.

وبعد :

فقد وقفت على هذا المؤلف الغريب، والنظام العجيب، ووجدته في غاية التنقيح والتهذيب، وفي أحسن التنظيم والترتيب، فلله در مؤلفه على ما صنع، وقد حرر وجمع، وهذب ما وضع، فجزاه الله عن مذهب إمامه خيراً، وألبسه في دارالسلام سندساً وحريراً، وختم أعمالي وأعماله بالسعادة، ورزقني وإياه الحسنة وزيادة، وجعلنا في عبادته من المخلصين، ويرحمته من الفائزين، وبشرعه من المتمسكيين، ورحمنا برحمته أرحم الرّاحمين، أمين.



تقرير ظ

إمام الهمام، وعلامة الإسلام الشيخ أحمد بن عبد الوارد البكري، الصديقي

الحمد لله الذي من بأحمد العلوم، على من لم يزل بعين لطفه مرعياً، وأقام بالفقه في الدين "دليل الطالب" مُرشداً قوياً، وألاع من أفالك المسائل وأوج الدلائل بدرأ من الهدایة بهياً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله أوجب طاعته وألزم، وقبح فواحش الجهل وحرّم، وكراه إلى عباده الكفر والعصيان، ونحوه بالفقه في الدين، وأنه خير الأديان، وصيّر الفقهاء قادةً في كلّ طريق وأساس، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فاتق رتق العلوم ببيان فصاحتها، وفائق سرّ الفهوم في بديع إشارته، صلى الله عليه وآلـهـ الغـرـ، ومصابيح الأنوار ومفاتيح الأسرار.

أما بعد:

فقد وقفت على هذا الأنموذج الغريب، والنّمط العجيب، من هذا المؤلف البديع، والمصنف الرفيع، فوجدته قد شيدت أركان مجده على هامة العلياء، وأيدت دلائل سُعده بما تقصير عنه الجوزاء، سهل العبارة إلا أنه الممتنع، بديع الإشارة إلا أنه الرحب المتسع، أوجز وما أخل، وأطّب وما أمل، فسرحت ناظري في زوايا خفياته، وشرحت خاطري بمزايا جلياته، فقلت: تبارك الخلاق، ونادي: سبحان الرزاق، ما هذه إلا منح ربانية، ومن رحمانية، غرّدت بها على أفنان اليراعة حمام البراعة، وهتفت بفنونها سواجع نصاعة الصناعة، قد أحكمت أيدي مؤلفه من أيادي

التحقيق ببرود الفوائد، وأرسلت من أرسال فوضها فيها فنون الفوائد، وصار الحكم بهذا الشاهد، أنَّ مؤلفه **الجِهِيدُ الْأَوَّلُ**، وما شهدنا لهذا الحاكم إلا بما علمنا، وبذلك أشهد، ولقد وكلنا جانب التزكية في السنة العصر، وبموجب ما قلناه تقول أعيان الدهر، فعين الله على ذلك المرعى الماجد، وحراسته دائرة من بين يديه في كافة المراصد، وأسئلته أن يمنعني من صالح دعواته، وأن يتحفني من فائض توجهاته، وأن لا يخليني من توجه خواطره الخطيرة، إلى العالم بكل ضمير وسريرة، وصلى الله على محمد الفاتح الخاتم، المنعمت بأبى القاسم، وعلى آل الكرام، وصحبه العظام، والتابعين لهم إلى يوم القيمة، آمين.



تقرير ظاهر

العلامة المحقق الشيخ أحمد الغنمي الأنصاري رحمه الله

حمدأً لمن فاوت بين العقول، وصلة وسلاماً على أشرف رسول،
السائل: " من يُرِدَ الله به خيراً يفقهه في الدين " ، وعلى آله وأصحابه
الراشدين المهديين.

وبعد:

فلما وقفت على هذا المؤلف البديع، وجدت عبارته منتظمة مرضعة بالدلّ أرفع ترصيع، فحمدت الله سبحانه الذي أوجد في مثل هذا الزمان، من يجمع تلك الشوارد، ويقيدها بعد ما كانت سارحة في أعلى الفن، وتضرعت إليه في السر والعلن، أن يكثّر أمثاله، وأن يزيد في أفضاله، وعلمت أنه من أراد الله به الخير المبين، بنص قول سيد المرسلين، فأسألة مع إجازتي له بما يسمعه مني في العربية أن لا يخليني من دعواته البهية، بالعافية مع التوفيق، فإنه خير رفيق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.



أبيات في وصف الكتاب

قال الشَّيخ صالح بن يوسف العَتَيْقَيَّ مَدْحُواً لِكتاب «دليل
الطالب»^(١):

يا من يُرِيدُ كِتابَ فَقِيهِ جَامِعٍ
ارجع إِلَى مَا قَلَّتْهُ يَا صَاحِبِي
كِتابَ الْحَبْرِ مَرْعِي بْنَ يَوسُفَ
وَخَيْرِ كِتابٍ جَاءَ مِنْ خَيْرِ صَاحِبٍ



(١) نَقْلاً عَنْ صَفَحةِ الْعَنْوَانِ، مِنْ إِحْدَى المَخْطُوطَاتِ لِكِتابِ: دَلِيلِ الطَّالِبِ، ذَكْرِهِ
الْأَسْتَاذُ الْفَاضِلُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ خَيْرُ رَمَضَانَ حَفَظَهُ اللَّهُ، فِي كِتَابِهِ: «الْغُرُورُ عَلَى
الْطُّرُرِ، غُرُورُ الْفَوَادِدِ عَلَى طُرُرِ الْمَخْطُوطَاتِ وَالثَّوَادِرِ»، (ص: ١١٣ - ١١٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده. أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب: «دليل الطالب لنيل المطالب» لمؤلفه العلامة مرعي بن يوسف الكرماني، الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، أقدمها للقراء وطلبة العلم، لما أعيش مع الكتاب من بدء عملي فيه حتى الآن أقلب صفحاته، وأتأمل في نصوصه وألفاظه، ولم تنقطع صلتي به بعد، وسيجد القارئ الكريم في هذه الطبعة من الميزات أهمها:

- ١- إضافة نسخة أخرى إلى الكتاب، حيث اعتمدت في طبعته الأولى على ثلاث نسخ خطية، وأضفت في هذه الطبعة النسخة الرابعة كما سيأتي وصفها فيما بعد.
- ٢- راجعت تشكيل الكتاب مرة أخرى وصححت ما ندلت من الأخطاء في تشكيل بعض الألفاظ، علماً بأنَّ الكتاب مشكّلٌ تشكيلًا كاملاً.
- ٣- أضفت في مقدمتي أبياتاً للشيخ صالح بن يوسف العتيقي في مدحه لكتاب دليل الطالب، بعد أن أضفت في الطبعة الأولى ستة تقارير للعلماء لهذا الكتاب.
- ٤- ذكرت بعض التعليقات المفيدة نقلًا عن بعض الكتب التي لها صلة بالكتاب.
- ٥- بيَّنت ورود لفظ: «وعلى وفاة رسول الله ﷺ» في كتاب الجنائز (ص: ١١٠) حيث عزاه العلامة ابن ضُويان في منار السبيل (٢٢٩/١) إلى البيهقي في سننه الكبرى، وقال: «لما روى البيهقي عن بكر بن عبد الله المُزنِي، ولفظه: «وعلى ملة رسول الله ﷺ».

وقال الألباني في الإرواء (١٥٦/٣): «رواه البيهقي (٣٨٥/٣) بسنده صحيح، وهو مقطوع؛ لأنَّه موقوف على التابعية، وهو بكر بن عبد الله هذا، ولا تثبت السنة بقول تابعي، وروى ابن أبي شيبة (٤/٧٦) الشطر الأول منه. قلت: والصحيح أنَّ هذا الكلام يُقال عند إِنْزَالِ الْمَيْتِ في اللحد كما رواه عبد الله بن عمر مرفوعاً» انتهى كلامه.

وفي كلامه عدَّة ملاحظات:

الأولى: أَنَّه تبع العلامة ابن ضويان في عزوه لهذا الأثر إلى البيهقي في سنته الكبرى، ولم يستدرك عليه بورود هذا اللفظ كما ذكره المؤلف.

الثانية: أَنَّه فاته ورود هذا الأثر بهذا اللفظ في المصنف لعبد الرزاق الصناعي (٣٨٩/٣، رقم ٢٤٠)، ولم يتتبه له.

الثالثة: أَنَّ المرعِي أوردَ هذا الأثر لما يُقال للْمَيْتِ عند تَغْمِيسِ عينيه، وليس عند إِنْزَالِ القبر، فاستدرك الألباني عليه أنَّ الصحيح ثبوت هذا الدعاء عند إِنْزَالِ الْمَيْتِ في اللحد، مما جعلني أنا وغيري أن يتعلَّق على كلام المرعِي بما قاله الألباني، استدرك في غير محله، وسبق المرعِي المتقدِّمون من الحنابلة كابن قدامة في المغني (٣٦٦/٣)، وابن مُفلح في الفروع (٢١٧/٢)، وغيرهما من علماء المذهب بذكرهم هذا الدعاء عند تَغْمِيسِ عين الْمَيْتِ. كما لم يُثْقِّفهم ذكر هذا الدعاء مرفوعاً عند إِنْزَالِ الْمَيْتِ في اللحد.

وفي الختام أَسأَلَ الله تبارك وتعالى بصفاته العُلَى، وأسماءه الحُسْنَى، أَنْ يتَقَبَّلْ مِنِّي هَذَا الْعَمَلَ خالصاً لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَرْزُقَنِي الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، إِنَّهُ وَلِيَ ذَلِكَ الْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّداً، وَعَلَى آلهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

الْيُوْقَنَّيَّةُ نَظَرُ مُحَمَّدِ الْفَارِيِّ بْنِيَّتِ
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ، وَغَفَرَ لِوَالِدِيهِ

١٤٢٧/٤/١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُورِ
أَنفُسِنَا، وَمِنْ سِيَّنَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلُ لَهُ، وَمِنْ يُضْلِلُ
فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وبعد:

فبعد أن وقفي الله تبارك وتعالى بتحقيق كتاب : «منار السبيل في شرح الدليل» للعلامة الفقيه إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، المتوفى سنة (١٣٥٣هـ) كَفَلَهُ، والذي شرح فيه كتاب: «دليل الطالب لنبيل المطالب» مؤلفه: مرجعي بن يوسف الكزيمي، المتوفى سنة (١٠٣٣هـ) وهو من أهم المختصرات في المذهب، وقد اعتنى به متأخروا الحنابلة عناء فائقة، واشترط المؤلف على نفسه بذكر قول واحد في المذهب، يكون راجحا في المذهب، وعليه مدار الفتوى، وللمؤلف كَفَلَهُ: مستان مهمن في المذهب ^(١) أحدهما: كتابنا هذا، والثاني: «غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى».

وقد أثني على الكتاب جمع من العلماء، منهم: عثمان بن عبدالله ابن بشر، المتوفى سنة (١٢٩٠هـ)، وعبدالقادر بن محمد التغلبي، المتوفى سنة (١١٣٥هـ)، وعبدالقادر بن محمد المعروف بابن بدران، المتوفى سنة

(١) المدخل المفصل (٢/٧٨٥).

(١٣٤٦هـ)، ومحمد بن عبدالعزيز بن مانع، المتوفى سنة (١٣٨٥هـ)، وسليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، المتوفى سنة (١٣٩٧هـ)، وقرظ له نظماً، ونشرأ، علماء عصره من جميع المذاهب، منهم: شيخه يحيى الحجاوي، وأبي المواهب البكري، وأحمد بن عبدالوارث الصديقي، وعبدالله الدنوشري، وأحمد بن أمين الدين الحنفي، والشيخ أحمد الغنيمي، وغيرهم.

ولما كان الكتاب بهذه المثابة، والمكانة العالية لدى العلماء، ولم يُسبق له أن خدمه تليق بمقام هذا الكتاب، وتناسب مكانته العلمية لدى العلماء، عزمت بتوفيق الله وعونه على العمل لإخراج هذا المتن معتمداً على التسخن الخطية، بذكر فوارق النسخ، وضبط الكتاب كاملاً، لتسهيل القراءة، وحفظه على طلاب العلم، ولتستقيم قراءة الطالب على شيخه، ويقل اللحن، كما أن في ذلك ذرية على القراءة الصحيحة. وأرجو أن أكون قد وفقت لذلك.

واتبع في تحقيق الكتاب الخطوات التالية:

- ١- قمت بنسخ الكتاب، ومقابلته مع مخطوطة الأصل، مقابلة دقيقة، والتزمت فيما إذا وقع خطأً أو سقط في الأصل بإثبات الصحيح، والساقط، ووضعها بين معقوفين، والإشارة في الحاشية إلى النسخة المثبتة منها.
- ٢- قمت بمقابلة النسختين الآخرين، مع نسخة الأصل، وأثبت الفوارق في الهاشم، بعد وضع الرمز لكل واحد من النسختين.
- ٣- قمت بمقابلة الكتاب مع النسخة المطبوعة، والمقرؤة على الشيخ

العلامة محمد بن سليمان الجراح رحمه الله، وأشارت إلى مواطن الخلاف في ذلك بوضع الرمز لهذه الطبعة، وهو (ج).

٤- قمت بمقابلة الكتاب مع متن كل من كتابي: «نيل المأرب» للتغلبي، و«منار السبيل» لابن ضويان، رحمهما الله، لأنهما شرحا لهذا المتن على نسخة معتمدة عندهما، مع ذكر مواطن الخلاف سواء كانت بالزيادة، أو النقصان، حيث رمزت للأول: بـ(ن)، وبالثاني: بـ(م)، وهي كثيرة.

٥- وضعت كل مسألة في بداية الفقرة، ليسهل على طالب العلم، حفظها، ومعرفتها، والقراءة على الشيخ منفردة، ليتم شرح كل مسألة لحالها.

٦- عزوت الآيات القرآنية بالرسم العثماني، الموافق للمصحف الشريف، وإن كانت قليلة.

٧- قمت بتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب، بعزوها إلى أمهات المصادر الحديبية، مع الحكم عليها، مستعيناً بذلك أقوال العلماء في ذلك.

٨- حاولت بقدر الجهد، ذكر بعض الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى.

٩- وأشارت إلى الموضع التي خالف فيها المؤلف: «الإقناع»، أو «المتنهى»، وقد نقلت أيضاً أقوال بعض العلماء إن كانت هناك مخالفة لما هو العمل، أو الصواب في المذهب.

١٠- ضبطت الكتاب ضبطاً كاملاً، وإن كان قد سبقني إلى ذلك الإخوة

الأكابر الذين قاموا بإخراج النسخة المقروءة على الشيخ الجراح رحمة الله تعالى، فلم أuwل كثيراً على عملهم، وقد تجد مخالفات في كثير من المواضيع في الضبط والتشكيل، علمًا بأن بعض الألفاظ يحتمل وجهاً، وأحياناً وجهاً كثيرة من الإعراب.

١١- ذكرت تقاريظ، وإجازات العلماء لكتاب: «دليل الطالب» وهي تنشر لأول مرة، وهذا يدل على المكانة العالية والمهمة لهذا الكتاب، لدى العلماء في المذهب.

١٢- ترجمت للمؤلف ترجمة مختصرة، وقمت بدراسة الكتاب، بذكر اسمه، ومنهجه، وسنة تأليفه، وثناء العلماء عليه، وشروحه، وحواشيه، ومنظوماته.

وأنختم كلامي هذا، بقول الحافظ محمد بن يوسف الكرمانى، المتوفى سنة (٨٧٦هـ) حيث قال^(١):

«وهذا الكتاب لابد أن يقع لأحد رجلين: إما عالم مُنْصِفٌ، فَيَشَهُدُ لِي بالخير، ويغدرني فيما كان من العثار، الذي هو لازم الإكثار، وإنما جاهلٌ مُتعَسِّفٌ، فلا اعتبار لِوغورته، ولا اعتداد بِوشوسته، ومثله لا يعبأ به، لأن مخالفته، ولا لموافقته، وإنما هو الاعتبار بذى النظر الذى يعطي كل ذي حق حقه»:

إذا رضيَتْ عنِي كرامُ عَشِيرَتي فلا زالَ غضبَانَا عَلَيَّ لِثَامِنَا
هذا وَ لَا أَدْعُ العَصْمَةَ، وَالْبَشَرَ مَحْلُ النَّقْصَانَ، إِلَّا مِنْ عَصْمِ اللهِ،

(١) الكواكب الدّراري، بشرح صحيح البخاري (١/٥-٦).

والخطأ والنسيان من لوازم الإنسان، لكن المقصود طلب الإنصاف، والتجنب عن الحسد والعناد والاعتساف، وفقنا الله للسداد، وثبتنا على الصواب والرشاد».

وفي الختام أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم، أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل في ميزان أعمالني يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله، وصحبه وسلم، ،

لِوَقْتَيْهِ فِي رَحْمَةِ الْفَارِسِيِّ

عفا الله عنه، وغفر لوالديه

١٤٢٥/٧/١٥

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

المؤلف

اسمه، ونسبة:

هو: مَرْعِي بْنُ يَوْسَفَ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ يَوْسَفَ، الْكَرْمَيْ (١) الْمَقْدِسِيُّ (٢)
الْأَزْهَرِيُّ (٣) الْحَنْبُلِيُّ، الْمُلْقَبُ بِـ "زَيْنُ الدِّينِ" (٤).

(١) نسبة إلى "طور كرم" قرية تقع في شمال غرب "نابلس"، وتسمى اليوم "طول كرم".

(٢) نسبة إلى "بيت المقدس" حيث تلقى فيها العلم، ودرس على مشائخها.

(٣) نسبة إلى الأزهر، الجامعة العربية المعروفة بمصر، حيث درس فيها، وذاع صيته.

(٤) فقد ترجم للمؤلف كل من أتى بعده من العلماء الذين ألفوا كتاباً في التراجم، أو في طبقات المذهب، وهي على حسب الوفيات:

كشف الظنون (١٩٤٧/٢)، خلاصة الأثر (٣٥٨/٤)، نفحة الريحانة (٢٤٤/٢)،
النَّعْتُ الْأَكْمَلُ (ص: ١٨٩)، عنوان المجد (٣١/١)، السحب الوابلة (١١١٨/٣)،
إيضاح المكنون (١٨/١)، ٧، ١٨/١، ٥٠، ٣٤، ٥٢، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ١١٠، ١٥٩،
١٧١، ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣١٧، ٣٢٧،
٣٣٨، ٣٤٠، ٣٩٤، ٤٤١، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٢٦، ٥٧٨، ٥٩١، ٥٩٩، ٥٨٩
(٢٤/٢)، ٢٤٧، ٢٣٩، ٣٧٨، ٣٩١، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢١، ٤٤٣، ٤٦١، ٤٧٧، ٤٧٨،
٥٤٣، ٥٩٧، ٦١٤، ٦٤١، ٦٤٢)، هدية العارفين (٤٢٦/٢)، المدخل لابن
بدران (ص: ٤٤٢)، معجم المطبوعات (١٧٣٧/٢)، مختصر طبقات الحنابلة
(ص: ١٠٨) الأعلام (٢٠٣/٧)، معجم المؤلفين (٣/٨٤٢)، مفاتيح الفقه الحنبلي
(١٨٥/٢)، مصطلحات الفقه الحنبلي (ص: ٢٢٠)، المدخل المفصل (٥٠١/٢)،
المنهج الفقهي العام (ص: ٤٨٥)، المذهب الحنبلي (٥٠١/٢)، معجم مصنفات
الحنابلة (١٧٩/٥).

وقام أيضاً بعض المحققين لكتب المؤلف بدراسة عنه، وعن مؤلفاته، منهم:
الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة تحقيقه لكتاب: "أقاويل الثقات".

مولده، ونشأته:

ولد رحمه الله في قرية "طولكرم"، ولكن المصادر لم تنترق إلى تحديد سنة ولادته. نشأ رحمه الله في بلدته، حيث تلقى فيها علومه الأولى على مشايخ بلده.

رحلاته:

بعد أن أكمل رحمه الله دراسته الأولى على مشايخ بلده، واشتد عوده، بدأ برحلته الأولى إلى "بيت المقدس" ليأخذ عن علمائها، فأقام فيها مدة من الزمن، ثم انتقل إلى "القاهرة" فدرس على علمائها في "جامع الأزهر"، انقطع للعلم والتعلم فيها، حتى أصبح من أحد علمائها البارزين، ثم تصدر للتدريس والتأليف، كما أنه تولى "المشيخة" بجامع السلطان حسن بالقاهرة.

شيوخه:

(١) **الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، محمد بن أحمد المرداوي،**

الدكتور نجم عبد الرحمن خلف، في مقدمة تحقيقه لكتاب: "الكوكب التربة".

الدكتور عبدالعزيز مبروك الأحمدى، في تحقيقه لكتاب "اللفظ الموطاً".

الشيخ جمال يوسف، في مقدمة تحقيقه لكتاب "شفاء الصدور".

الدكتور حسام الدين موسى عفاته، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة القدس، بحث لم ينشر بعد.

الشيخ عبدالله بن محمد الشمراني، الباحث، والمحقق، دراسة عن المؤلف مرجعى ابن يوسف الكرمي، لم تنشر بعد.

- القاهري، فقيه الحنابلة وشيخهم في عصره، توفي بمصر سنة ١٠٢٦هـ^(١).
- (٢) الإمام، العلامة، المفسر، المحدث، محمد بن محمد بن عبد الله الأكراوي، الشافعي، القلقشندى، المعروف بمحمد حجازي، ولد سنة ٩٥٧هـ، وتوفي سنة ١٠٣٥هـ^(٢).
- (٣) الشيخ، الإمام، البارع، الفرضي، يحيى بن موسى بن أحمد بن موسى، الحجاوي، المقدسي، الدمشقي، الصالحي، القاهري^(٣).
- (٤) العالم، المحقق، أحمد بن محمد بن علي الغنيمي، الأنباري، المصري، الحنفي، الخزرجي، توفي في رجب سنة ١٠٤٤هـ^(٤).

تلاميذه:

- (١) الشيخ، الإمام، محمد بن موسى بن محمد الجمازي، الحسيني، المالكي، توفي بمصر سنة ١٠٦٥هـ^(٥).
- (٢) العالم، العلامة، عبدالباقي بن عبدالباقي بن عبدالقادر بن إبراهيم، البعلبي، الحنبلي، الأزهري، الدمشقي، الشهير بابن فقيه

(١) ترجمته في: النسخ الأكمل (ص: ١٨٥)، السحب الوابلة (٢/٨٨٥).

(٢) ترجمته في: خلاصة الأثر (٤/١٧٤).

(٣) ترجمته في: النسخ الأكمل (ص: ١٨٢)، السحب الوابلة (٣/١١٩٩).

(٤) ترجمته في: خلاصة الأثر (١/٣١٢)، الأعلام (٧/٢٣٧).

(٥) ترجمته في: خلاصة الأثر (٤/٢٣٤)، الأعلام (٧/٣٤١).

- فَضَّة، ولد في سنة (١٠٠٥هـ)، وتوفي سنة (١٠١٧هـ)^(١).
- (٣) **الشيخ، الفاضل، أحمد بن يحيى بن يوسف بن أبي بكر، الْكَرْمِيُّ، المُقدَّسِيُّ، أبوالعباس، شهاب الدّين**، ولد سنة (١٠٠٠هـ)، وتوفي سنة (١٠٩١هـ)^(٢).

ثناء العلماء عليه:

قال المُحَبِّي: "أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر، كان إماماً، محدثاً، فقيهاً، ذا اطلاع واسع على نقول الفقه، و دقائق الحديث، ومعرفة تامة بالعلوم المتداولة"^(٣).

قال الغَزِيُّ: "شيخ مشايخ الإسلام، أوحد العلماء المحققين الأعلام، واحد عصره وأوانه، ووحيد دهره وزمانه، صاحب التأليف العديدة، والفوائد الفريدة، والتحريرات المفيدة، خاتمة أعيان المتأخرین، من سمع بعلومنه سماء المفاخر، وطلع به فجر فخر الفاخرين، فهو العلامة بالتحقيق، والفهمة عند أهل التدقير والتنميق"^(٤).

وقال ابن بشر: " كانت له اليد الطولى في معرفة الفقه وغيره، صنف مصنفات عديدة، في فنون من العلوم"^(٥).

وقال الشَّطِئُ: "... شيخ الإسلام، أوحد علماء الأعلام، فريد عصره

(١) ترجمته في : **النعت الأكمل** (ص: ٢٢٣)، السحب الوايلة (٤٣٩/٢).

(٢) ترجمته في : **النعت الأكمل** (ص: ٢٤٩)، السحب الوايلة (٢٢٧/١).

(٣) خلاصة الأثر (٤/٣٥٨).

(٤) **النعت الأكمل** (ص: ١٩٠).

(٥) عنوان المجد (١/٣١).

و زمانه، و وحيد دهره وأوانه، صاحب التأليف العديدة، والتحرييرات المفيدة، العلامة بالتحقيق، والفهمة بالتدقيق، شرفت به البلاد المقدسة، ... وكان فرداً من أفراد العالم، علماً، وفضلاً، واطلاعاً^(١).

مؤلفاته:

كان رحمة الله من المكثرين في التأليف، وفي فنون شتى، بلغت مصنفاته ما يقارب (٨٥) كتاباً ورسالة^(٢) وهذا يدل على غزارة علمه، ومشاركته في شتى العلوم، قال الدكتور عبد الرحمن العثيمين حفظه الله، في تعليقه على "السحب الوابلة"^(٣) أغلب مؤلفاته سليم من الضياع، وهو موجود بنسخ متعددة، واظلت علـه الحمد على أغلبها.

وفاته:

اتفق أكثر من ترجم له رحمة الله، على أن وفاته كانت بمصر، سنة (١٠٣٣هـ)، وذلك بعد حياة عليمة، مليئة بالنشاط، والإنجازات العلمية، رحمة الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، آمين.



(١) مختصر طبقات الحنابلة (ص: ١١٠).

(٢) انظر: بحث فضيلة الشيخ عبدالله الشمراني حفظه الله، "الإمام مرعي الكرمي، وكتابه دليل الطالب" (ص: ١٠٦).

(٣) (١١١٨/٣).

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

دراسة الكتاب

اسم الكتاب:

كلُّ الَّذِينَ ترجموا للمؤلف ذكروا له هذا الكتاب، وهو من أكثر كتبه اشتهاراً، لوجود الشروح، والتعليقات عليه، وتداوله في حلقات العلم، وسماه المؤلف في خطبة كتابه^(١): «ذِلِيلُ الطَّالبِ لِذِلِيلِ الْمُطَالِبِ»، وهكذا جاء اسمه في كتب التراجم.

تاريخ تأليفه :

ذكر المؤلف رحمة الله في آخر كتابه في النسخة التي اعتمدت عليها^(٢) وهي نسخة الأصل:

"قال مؤلفه سامحة الله تعالى ذو الجلال والإكرام : فرغت من تعليقه نهار السبت، سابع عشر، شهر رجب الفرد المحرم الحرام، بالجامع الأزهر، المعمور بذكر الملك العلام، سنة تسع عشرة بعد الألف ".

وقد أطلع عليه ابن بشر، فقال في "عنوان المجد"^(٣) "فرغ من تصنيفه سنة تسع عشرة وألف، سابع عشر رجب، يوم السبت".

ومما سبق يتبيّن لنا أنَّ المؤلف رحمة الله تعالى ألف كتابه هذا، في

(١) (ص: ١)

(٢) (ص: ٣٧٠)

(٣) (٣١ / ١).

عام (١٠١٩هـ)، أي قبل وفاته بأربع عشرة سنة، وفي الجامع الأزهر،
الجامعة العربية، بالقاهرة.

منهجه، ومصادره:

تحدد المؤلف في مقدمته^(١) بـإيجاز عن منهجه في هذا الكتاب،
واشترط على نفسه:

- أن لا يذكر في هذا الكتاب إلا قولًا واحدًا، على مذهب الإمام
أحمد بن حنبل.

- وهذا يكون مما جزم به أهل التصحيح، والعرفان.

- وأن يكون عليه الفتوى بين أهل الترجيح، والإتقان.

وقد اتبَع في ترتيب كتبه، وأبوابه، كتابي: "الإقناع"^(٢) و
"المتنهى"^(٣) ومن حذا حذوهما، إلا أنه قد خالف طريقة أكثر الأصحاب
في ترتيب بعض المسائل، مثل: صفة الصلاة، وصفة الحج.

قال الشيخ بكر أبو زيد في "المدخل المفصل"^(٤) وهو يتميز على

(١) (ص: ١).

(٢) "الإقناع لطالب الانتفاع"، مؤلفه: موسى بن أحمد بن موسى، الحجاجي،
المتوفى سنة (٩٦٨هـ)، قال ابن العماد في "شذرات الذهب" (٤٧٢/١٠): "جريدة
فيه الصحيح من مذهب الإمام أحمد، لم يؤلف مثله في تحرير التقول".

(٣) "متنهى الإرادات، في جمع المقنع مع التبيح والزيادات"، مؤلفه: محمد بن
أحمد بن عبد العزيز، المشهور بابن التجار، المتوفى سنة (٩٧٢هـ).

(٤) المدخل المفصل (٢/٧٩١).

"زاد المستقنع" بأنه أسهل منه عبارة، وأخفت تعقيداً، ولهذا كان هو المتن المعتمد في طبنته فمن بعدهم، عند علماء الشام، والقصيم، على خلاف ما جرى عليه عامة أهل الجزيرة من العناية بكتاب: "زاد المستقنع" وتفصيله عليه في كثرة مسائله.

صرح جمع من أهل العلم بأنّ هذا الكتاب مختصر من "منتهى الإرادات" في جمع المقنقع مع التنقيح والزيادات" ، وقد أشار المؤلف في مقدمته على شكل التورية بذلك، في قوله : "الفائز بمنتهى الإرادات من ربه" ، وإليك أقوال بعض العلماء :

- ١- قال الشيخ صالح بن حسن البهوتى، المتوفى سنة (١١٢١هـ) في مقدمة كتابه : " مسلك الراغب شرح دليل الطالب " لما رأيت مختصر بمنتهى الإرادات، الموسوم بدليل الطالب
- ٢- قال الشيخ أحمد بن محمد بن عوض المرداوى، المتوفى سنة (١١٠١هـ) في تعليقه على قول المصنف : " الفائز بمنتهى الإرادات " بقوله: " المراد هنا أنّ هذا الكتاب ظفر باختصاره من "منتهى الإرادات" من قبيل التورية، وهي: إطلاق لفظ له معنيان، فأطلق: " منتهى الإرادات " وأراد معناه البعيد " .
- ٣- قال الشيخ عثمان ابن بشر (ت ١٢٩٠هـ)، في : "عنوان المجد" ^(١) عند ذكره للشيخ مرعي كذلك : " فمنها : "دليل الطالب" ذكر لي أنه وضعه من قراءته على منصور البهوتى في متن المنهى " . وقد أثنى على الكتاب جماعة من العلماء، وكتبوا له تقارير

(١) (١/٣١).

وإجازات، نشرها في هذه الطبعة لأول مرة، ولم يسبق لها أن نشر قبل هذا، وهم: الشيخ يحيى بن موسى الحجاوي رحمه الله، والشيخ أبوالمواهب البكري الصديقي رحمه الله، والشيخ عبدالله الدنوشري، رحمه الله، والشيخ أحمد بن أمين الدين الحنفي، رحمه الله، والشيخ أحمد بن عبدالوارث البكري، الصديقي، رحمه الله، والشيخ أحمد الغنمي الأنصاري، رحمه الله.

شروحه، وحواشيه، ومنظوماته:

لما كان للكتاب من مكانة عالية عند العلماء، فقد اهتموا به شرحاً، وتعليقأً، وتحشية، ونظمأً:

شروح الدليل:

١ - " مسلك الراغب شرح دليل الطالب "

لمؤلفه: صالح بن حسن بن أحمد البهوتى، المتوفى سنة (١١٢١هـ).

٢ - " نيل المأرب بشرح دليل الطالب^(١)"

لمؤلفه: عبدالقادر بن عمر بن عبدالقادر التَّعْلِبِيُّ، الشَّيْبَانِيُّ، الدَّمْشَقِيُّ، المتوفى سنة (١١٣٥هـ)، مطبوع بتحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن.

وعلى هذا الشرح حاشيتان:

٣ - " حاشية على نيل المأرب "

للشيخ مصطفى الدومني، المتوفى سنة (١٢٠٠هـ)^(٢).

(١) قال ابن بدران في المدخل (ص: ٤٤٢): " غير محرر، وليس بوافي بمقصود المتن".

(٢) المدخل المفصل (٧٩٢/٢).

٤- " تيسير الطالب إلى فهم وتحقيق نيل المأرب شرح دليل الطالب^(١).

مؤلفه: عبدالغنى بن ياسين اللبدي، النابليسي، المتوفى سنة (١٣١٩هـ)، مطبوع، بتحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥- " شرح الدليل "

مؤلفه: محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان، السفاريني، النابليسي، المتوفى سنة (١١٨٩هـ)، وصل فيه إلى كتاب: "الحدود"^(٢).

٦- " شرح دليل الطالب "

مؤلفه: إسماعيل بن عبد الكريم بن محبي الدين بن سليمان، الدمشقي، الشهير بالجراعي، المتوفى سنة (١٢٠٢هـ)، في مجلدين، ولم يتمه^(٣).

(١) هكذا سماه فضيلة الدكتور بكر أبو زيد في كتابه: "المدخل المفصل" (٧٩٢/٢)، لكنه طبع باسم: "حاشية اللبدي على نيل المأرب"، قال الأشقر في مقدمة تحقيقه (ي): "اشتهر هذا الكتاب باسم حاشية اللبدي على نيل المأرب" غير أن نسخة الرياض من هذه الحاشية وضعت عليها إدارة المكتبة التي تقتنيها اسماء، وهو: تيسير المطالب إلى فهم وتحقيق نيل المأرب شرح دليل الطالب " ولم أجده فيها إشارة إلى المصدر الذي أخذت عنه هذه التسمية، لذا رأيت الإبقاء على التسمية التي اشتهر بها الكتاب.

(٢) السحب الوابلة (٨٤٢/٢).

وقال ابن بدران في "المدخل" (ص: ٤٤٣): "لم نره، ولم نجد من أخبرنا أنه رآه".

(٣) المدخل المفصل (٧٩٣/٢).

٧- " وهاب المأرب على دليل الطالب "

للشيخ أحمد بن أحمد، المقدسي^(١)

٨- " شرح دليل الطالب "

لمؤلفه: عبدالعزيز بن محمد بن بشر، المتوفى سنة (١٣٥٩هـ)^(٢).

٩- " منار السبيل في شرح الدليل "

لمؤلفه: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، المتوفى سنة (١٣٥٣هـ)، من مزاياه: ذكر الدليل، وسياق اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣).

حواشى الدليل:

١٠- " حاشية ابن عوض "

لمؤلفه: أحمد بن محمد بن عوض المرداوى، النابلسى، المتوفى سنة (١١٥٥هـ)، في نحو ثلاثين كراساً، مفيدة جداً^(٤)، وتقع في مجلدين^(٥).

١١- " حاشية على دليل الطالب "

لمؤلفه: مصطفى الدومانى، مفتى رواق الحنابلة بمصر، المتوفى سنة

(١) يوجد الجزء الثاني من الكتاب، وهو من "كتاب الوقف" إلى نهاية الكتاب، في (٢٠٦) ورقة، تاريخ النسخ (١٢٠٤هـ).

(٢) ذكره القاضى فى روضة الناظرين (١/٢٨٢) نقلًا عن عبدالله بن يابس.

(٣) المدخل المفصل (٢/٧٩٣).

(٤) السحب الوابلة (١/٢٣٩).

(٥) المدخل، لابن بدران (ص: ٤٤٢).

(١٢٠٠)، نحو عشر كراسيس^(١).

١٢ - "حاشية على دليل الطالب"

مؤلفه: صالح بن عثمان القاضي، المتوفى سنة (١٣٥١هـ).

١٣ - "حاشية على دليل الطالب"

مؤلفه: عثمان بن صالح بن عثمان القاضي، المتوفى سنة (١٣٦٦هـ).

١٤ - "حاشية على دليل الطالب"

مؤلفه: محمد بن عبدالعزيز بن مانع، المتوفى سنة (١٣٨٥هـ)،
مطبوعة مع الدليل، المكتب الإسلامي، بيروت، عام ١٩٦١م.

منظومات الدليل:

١٥ - "نظم الدليل"

لناجمه: محمد بن إبراهيم بن محمد بن عريكان، الوائلي، المتوفى
سنة (١٢٧١هـ)، في ثلاثة آلاف بيت.

١٦ - "نظم دليل الطالب"

لناجمه: أحمد بن أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد، المشهور
بالصديقي، المتوفى سنة (١٣٤٣هـ).

١٧ - "تيسير المطالب نظم دليل الطالب"

لناجمه: الشيخ عبد القادر القصاب، المتوفى سنة (١٣٦٠هـ)، في

(١) المدخل المفصل (٢/٧٩٥).

(١٤٧٦) بيّنا، طبع في آخر "الفقه الحنبلي الميسر" للدكتور وہبة الزحيلي، الذي نشرته دار القلم، عام (١٤١٨هـ).

١٨ - "نظم البيوع من الدليل"

لناجمه: سليمان بن عطية بن سليمان، المُزیني، المتوفى سنة (١٣٦٣هـ)، في مائة وستين بيّنا، وسماها: "الحائلية".

١٩ - "نظم دليل الطالب"

لناجمه: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، المتوفى سنة (١٣٧٦هـ)، في أربعينات بيّنا، لعلها قطعة منه.

٢٠ - "نظم الدليل"

لناجمه: سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان، المتوفى سنة (١٣٩٧هـ)^(١).

٢١ - "منظومة المنصب المنجلي في الفقه الحنبلي للدليل الطالب"

لناجمه: موسى محمد شحادة، الرُّحبي، مطبوع بدار الفكر، بلمنش، عام ١٤٠١هـ



(١) مقدمة "هدایة الأربیب الأمجد"، لفضیلۃ الدکتور بکر أبوزید (ص: ل)..

وصف النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب، على ثلاث نسخ خطية، ووضعت لكل واحدة منها رمزاً، ووصفتها، كما يلي:

أ- النسخة الأولى:

وقد جعلتها أصلاً، اعتمد عليها.

رقمها (٩٨هـ).

خطها: نسخي واضح.

عدد أوراقها: (٦٤) ورقة.

مسطرتها: (٢١) سطراً.

ناسخها: أبوالستور، العبادي بلدأ، الشافعي منهباً، الأزهري وطنأ.

تاريخ النسخ: سادس عشر جمادي الثانية، سنة ثلث وعشرين بعد
اللأنف من الهجرة النبوية.

وفي آخرها: إجازة للمؤلف من شيخ الإسلام القاضي يحيى ابن شيخ
الإسلام الشيخ موسى الحجازي رحمه الله.

ب- النسخة الثانية:

من محفوظات المكتبة الصديقية، بحلب الشهباء، جمهورية العربية
السورية.

رقمها: (١٨).

خطها: نسخي عادي.

عدد أوراقها: ١٠١ ورقة.

مسطريتها: (١٩) سطراً.

ناسخها: لم يذكر فيها اسم الناسخ.

تاريخ نسخها: عصر نهار الاثنين المبارك، سادس المحرم الحرام،
افتتاح سنة، أربع عشرة ومائتين وألف من الهجرة النبوية.

هذه النسخة رممت لها بـ (أ).

ج- النسخة الثالثة:

رقمها: (١٨٩٣/ف).

خطها: نسخي واضح، ومشكل نصوصها كاملاً.

عدد أوراقها: (١٥٨) ورقة.

مسطريتها: (١٥) سطراً.

ناسخها: الراجي عفو ربه القدير، أفقر الورى، وخويدم نعال القراء،
محمد الدوماني، الحنبلي، ابن حسن.

مكان نسخها: جامع الرئيس في دُوما.

تاريخ نسخها: نهار الاثنين بعد العصر، سادس وعشرين ذي الحجة
الحرام، سنة ألف ومائين، وثلاثة وثلاثين من الهجرة النبوية.

هذه النسخة رممت لها بـ (ب).

ملاحظة: هذه النسخة سقطت منها عدد من الأوراق في موضعين،
الموضع الأول بعد "كتاب العارية"، والموضع الثاني: بعد "باب شروط

القصاص".

د - النسخة الرابعة:

من محفوظات مكتبة المسجد النبوي الشريف، بالمدينة النبوية.

رقمها: (١٥/٤/٢١٧).

خطها: نسخي عادي.

عدد أوراقها: (٥٦) ورقة.

مسطرتها: (٢٤) سطراً.

ناسخها: سقطت منها الورقة الأخيرة التي فيها ذكر اسم الناسخ.

تاريخ نسخها: سقطت منها الورقة الأخيرة التي فيها ذكر اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وجاء في الورقة قبل الأخيرة ما تدلّ أنها نسخت من نسخة المؤلف.

هذه النسخة رممت لها: بـ (د).

ملاحظة: هذه النسخة سقطت منها الورقتان، الأولى: التي فيها عنوان الكتاب، والثانية: التي فيها جزء من مقدمة الكتاب، وكذلك تتخللها سقطات أخرى في ثنايا الكتاب التي قد تصل في بعض الأحيان إلى عشر ورقات.



المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الطالب

كتاب الطالب

تأليف العلامة

مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي

المتوفى سنة ١٤٣٢ هـ

توبخ على الأربع فسخ خطية

مع تفاصيل

يعقوب المغاربي، وأبي المراقب البكري، وعبد الله المنشري، وأحمد بن
أمين التميمي المنفي، وأحمد بن عبد الوارث البكري، وأحمد الفيقي الأزدي

حققة

أبو قتيبة نظر محمد الفارزي

دار طيبة للنشر والتوزيع

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) وَبِهِ ثُقَتِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ،

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْمُبِينُ لِأَخْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ، «الْفَائزُ
بِمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ»^(٢) مِنْ رَبِّهِ، فَمَنْ تَمَسَّكَ بِشَرِيعَتِهِ فَهُوَ مِنَ الْفَائِزِينَ،
صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِ كُلِّ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ.

وَبَعْدُ: فَهَذَا مُخْتَصِّرٌ فِي الْفِقْهِ، عَلَى الْمَذَهَبِ الْأَخْمَدِ، مَذَهَبِ الْإِمَامِ
أَخْمَدَ، بِالْغُثْ في إِيْضَاحِهِ رَجَاءُ الْغُفرَانِ، وَبَيَّنَتُ فِيهِ الْأَخْكَامَ أَحْسَنَ بَيَانِ،
لَمْ أَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا مَا حَرَمَ بِصَحِحِهِ أَهْلُ التَّضْعِيفِ وَالْعِرْفَانِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى فِيمَا
بَيَّنَ أَهْلُ التَّرْجِيحِ وَالْإِنْقَانِ، وَسَمَّيَتُهُ بِـ: «ذَلِيلُ الطَّالِبِ، لِتَلِيلُ الْمَطَالِبِ»
وَاللهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنِ اشْتَغَلَ بِهِ، وَأَنْ يَرْحَمَنِي وَالْمُسْلِمِينَ، إِنَّهُ
أَرْحَمُ الرَّاجِحِينَ.



(١) قوله: "وبه ثقتي" لا يوجد في (أ)، و (ب).

(٢) في حاشية الدليل لابن عوض: " المراد - هنا - أن هذا الكتاب ظفر باختصاره من "مُنتَهَى الإِرَادَاتِ" من قبيل التورية، وهي: إطلاق لفظ له معنيان، فأطلق "مُنتَهَى الإِرَادَاتِ" وأراد معناه بعيد". حاشية ابن مانع (ص: ١).

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الطهارة

وهي: رفع الحدث^(١) وزوال الخبث.

وأقسام الماء ثلاثة:

أحدُها: ظهورٌ وهو الباقٍ على خلقته؛ يرفع الحدث ويزيل الخبث.

وهو أربعة أنواع:

١- ماء: يحرم استعماله، ولا يرفع الحدث ويزيل الخبث، وهو ما ليس مباحاً^(٢).

٢- ماء: يرفع حدث الأنثى لا الرجل البالغ والخشى، وهو ما خلث به المرأة المكلفة لطهارة كاملة عن حدث.

٣- ماء: يكره استعماله مع عدم الالتحام إليه، وهو ماء يشرب مقببة وما اشتذ حرّه أو بردّه، أو سخن بتجاسة، أو سخن بغضوب، أو استعمل في طهارة لم تجب، أو في غسل كافر، أو تغيير بملح مائي، أو بما لا يمكّنه تغييره بالعود القماري، وقطع الكافور، والدهن، ولا يكره ماء

(١) الأولى أن يقول: " وهي ارتفاع الحدث إلخ" لأنه تفسير للطهارة، وأما الرفع فهو تفسير للتطهير، لأنّ فعل الفاعل، فيحصل التطابق بين المقصّر والمقصّر. حاشية اللبني (ص: ١٠).

(٢) في (١) "مباح".

رَمْزَمْ إِلَّا فِي إِزَالَةِ الْخَبَثِ.

٤ - وَمَاءُ: لَا يُكْرَهُ كَمَاءُ الْبَحْرِ، وَالْأَبَارِ، وَالْعُيُونِ، وَالأنَهَارِ، وَالْحَمَامِ، وَ^(١)الْمُسَخَّنِ بِالشَّمْسِ، وَالْمُتَغَيِّرِ بِطُولِ الْمُنْكِثِ، أَوْ بِالرِّيحِ ^(٢) مِنْ نَحْوِ مَيْتَةٍ، أَوْ بِمَا يَشْقُ ^(٣) صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ كَطْخُلْبٍ، وَوَرَقِ شَجَرٍ مَا لَمْ يُوَضِّعَا.

الثَّانِي: ظَاهِرٌ يَجْحُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ رَفْعِ الْحَدَثِ وَزَوَالِ الْخَبَثِ ^(٤)، وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ كَثِيرٌ مِنْ لَوْنِهِ، أَوْ طَعْمِهِ، أَوْ رِيحِهِ بِشَيْءٍ ظَاهِرٌ، فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرٌ بِنَفْسِهِ ^(٥) عَادَ إِلَى طَهُورِيَّتِهِ.

وَمِنَ الظَّاهِرِ: مَا كَانَ قَلِيلًا وَاسْتُعْمَلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ، أَوْ انْعَمَسَتْ فِيهِ كُلُّ يَدِ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ، النَّائِمُ لَيْلًا نَوْمًا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثَةِ بَيْنَةٍ، وَتَسْمِيَّةٍ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ.

الثَّالِثُ: نَجِسٌ يَخْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا لِضَرُورَةِ، وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَلَا يُزِيلُ الْخَبَثَ؛ وَهُوَ مَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَهُوَ قَلِيلٌ، أَوْ كَانَ كَثِيرًا وَتَغَيَّرَ بِهَا

(١) في (ن) زيادة: «لا يكره». وكذا في (ج).

(٢) في: (د) «بريح» بالنكرة.

(٣) في: (د) «أو بما لا يشق».

(٤) أي ونحوهما، فلا يصح أن يغسل به ميت، ولا غسل يدي قائم من نوم ليل، ولا أشيء من نزل منه مذبي، ولا غسل مستحب، كغسل الجمعة، ولا وضوء مسنون، ونحو ذلك، مع أن هذا ليس رفع حدث، ولا إزالة خبث، ففي عبارته قصور. حاشية اللبدي (ص: ١٢).

(٥) ليس بقيد، بل إن زال تغييره بإضافة ونحوها عاد إلى طهوريته. حاشية اللبدي (ص: ١٢).

أَحَدُ أَوْصَافِهِ.

فَإِنْ زَانَ تَغْيِيرٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِإِضَافَةِ طَهُورٍ^(١) إِلَيْهِ، أَوْ بِنَزْعٍ مِنْهُ وَبَيْقَى بَعْدَهُ كَثِيرٌ، طَهُورٌ.

وَالكَثِيرُ: قُلْتَانٌ تَقْرِيبًا^(٢)، وَالْيَسِيرُ: مَا دُونَهُمَا؛ وَهُمَا: خَمْسَمَائَةِ رِظْلٍ بِالْعَرَاقِيِّ، وَتَمَانُونَ رِظْلًا وَسُبْعَانٍ وَنِصْفُ سُبْعٍ رِظْلٍ بِالْقُذْسِيِّ، وَمِسَاحَهُمَا: ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طُولًا وَعَرْضاً وَعُمْقاً.

فَإِذَا كَانَ الْمَاءُ الطَّهُورُ^(٣) كَثِيرًا، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَّجَاسَةِ؛ فَهُوَ طَهُورٌ وَلَوْ مَعَ بَقَائِهَا فِيهِ، وَإِنْ شُكَّ فِي كَثْرَتِهِ فَهُوَ: نَجِسٌ.

وَإِنِ اشْتَبَهَ مَا تَجُوزُ بِهِ الطَّهَارَةُ بِمَا لَا تَجُوزُ؛ لَمْ يَتَحَرَّ، وَيَتَيَّمِمُ بِلَا إِرَاقَةٍ.

وَيَتَرَمَّمُ مَنْ عَلِمَ بِنَجَاسَةٍ^(٤) شَيْءٌ، إِغْلَامٌ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ.



(١) في (د) زيادة: «كثير».

(٢) الأولى أن يأتي بهذه اللفظة بعد قوله: «وَهُما خَمْسَمَائَةِ رِظْلٍ بِالْعَرَاقِيِّ» لأنَّ الكثير قلتان تحديداً، فلو نقص عن القلتين يسيراً صار دونهما، ومناط الحكم بلوغ الماء قلتين، أو عدمه، وأما كون القلتين خَمْسَمَائَةِ رِظْلٍ بِالْعَرَاقِيِّ، فتقريب لاتحديد، فلو نقص هذا القدر رطلاً أو رطلين فلا يضر، ويسمى قلتين، لأنَّ هذا التقدير بالنص، وذلك لأنَّ المراد بالقلتين من قلال هجر، وكانت القلة تسع قربتين وشبتاً، والقربة تسعمائة رطل، فاحتاطوا، وجعلوا «الشيء» نصفاً، وهو يمكن أن يكون أقلَّ من النصف، بل ومن الربع، فاغتفروا النقص اليسير من هذا العدد، وهذا ظاهر لاغبار عليه، لا يحتاج لتأملٍ. حاشية اللبيدي (ص: ١٣).

(٣) «الطهور» لا توجد في (ن).

(٤) في: (د) «نجاسة».

باب الآنية^(١)

يُبَاخُ اتَّخَادُ كُلُّ إِنَاءٍ ظَاهِرٍ وَاسْتِعْمَالُهُ وَلَوْ تَمِينَ إِلَّا آئِيَةُ اللَّهِ وَالْفَضْةُ
وَالْمُمَوَّهَ بِهِمَا.

وَتَصْصُحُ الطَّهَارَةُ بِهِمَا^(٢)، وَبِإِنَاءِ الْمَغْضُوبِ.

وَبَيْبَاخُ إِنَاءٍ خُبْبَ بِضَبْطٍ بِسِيرَةِ مِنَ الْفِضْةِ^(٣) لِغَيْرِ زِيَّةٍ.

وَآئِيَةُ الْكُفَّارِ وَثِيَابُهُمْ ظَاهِرَةٌ.

وَلَا يَنْجُسُ شَيْءٌ بِالشَّكِّ مَا لَمْ تُغْلِمْ نَجَاسَتُهُ.

وَعَظْمُ الْمَيْتَةِ، وَقَرْنَاهَا، وَظُفَرُهَا، وَحَافِرُهَا، وَعَصْبُهَا، وَجِلْدُهَا:
نَحْشُ، وَلَا يَظْهُرُ بِالدُّبَاغِ^(٤).

وَالشَّغْرُ، وَالصُّوفُ^(٥)، وَالرِّيشُ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ مِنْ مَيْتَةٍ ظَاهِرَةٌ فِي
الْحَيَاةِ، وَلَوْ كَانَتْ^(٦) غَيْرَ مَأْكُولَةً، كَالْهِرُّ وَالْفَارِ.

(١) ترجم لشيء، وزاد عليه، وهذا ليس بعيب. حاشية اللبدي (ص: ١٤). ومراده بالزيادة: أن المصنف ذكر في آخر الباب حكم ثياب الكفار، والتنجيس بالشك، وحكم الشعر، والصوف ونحوها، وليس من الآنية، وليس ذلك معيباً، لأن استطراد للمناسبة.

(٢) في (أ)، و (ب) "بها"، وكذا في (ن).

(٣) في (ب) زيادة "لحاجة"، وفي (ن) "فضة" بالتنكير.

(٤) تبعاً للإقناع (٢١/١)، وقال في المنتهى (١٢/١): «يُبَاخ دِبَغ جَلْد نَجَس بِمَوْتٍ وَاسْتِعْمَالِهِ بَعْدَهُ».

(٥) في (ن) زيادة: «والوبر».

(٦) "كانت" لا توجد في (أ)، و(ب)، و(د).

وَيُسَنُ^(١) تَغْطِيَةُ الْأَيْتَةِ، وَإِيَّاكَ الْأَشْقَى^(٢).

باب الاستنجاء وأداب التخلّي

الاستنجاء: هُوَ إِزَالَةُ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ بِمَاءٍ طَهُورٍ، أَوْ حَجَرٍ طَاهِرٍ مُبَاحٍ مُنْقِيٍّ.

فَالِّإنْقَاءُ بِالْحَجَرِ وَنَخْوَوِ: أَنْ يَبْقَى أَتْرَ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ، وَلَا يُنْجِزُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ مَسَحَاتٍ تَعْمُ كُلُّ مَسْحَةٍ الْمَحَلُّ^(٣).

وَالِّإنْقَاءُ بِالْمَاءِ: عَوْدُ حُشُونَةِ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ وَظَهُرَ كَافِ.

وَيُسَنُ^(٤) الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْحَجَرِ، ثُمَّ بِالْمَاءِ، فَإِنْ عَكَسَ ثُرِّهَا، وَيُنْجِزُ أَحَدُهُمَا، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ.

وَيُنْكِرُهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْإِسْتِنْجَاءِ.

وَيَخْرُمُ بِرَؤُثِ، وَعَظِيمٍ، وَطَعَامٍ، وَلَوْ لِيَهِمَّةٍ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُعْجِزْهُ بَعْدَ

(١) في (ب) "سُنّ" ، وكذا في (د) و(ن).

(٢) في المتهى (١٢/١): أن التغطية والإيقاء سنة، سواء كان الوقت ليلاً أو نهاراً، وقال في الإقناع (٢١/١): إذا أمسى.

(٣) وهذا الشرط الثامن في المتن.

ذكر الماتن ثمانية شروط، ويستفاد من الإقناع بقية اثني عشر. قال: «ولا يجزئ في قبلي ختنى مشكل، ولا في مخرج غير فرج كتنجس مخرج بغير خارج، ولا إن خرجت أجزاء الحقنة، فهذه أربعة شروط، وتقدم ستة، وتأتي البقية. نيل الماء (٥٠/١).

(٤) في (ب) "سُنّ" ، وكذا في (د) و(ن).

ذلك إلا الماء، كما لو تَعْدَى الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ^(١).
وَيَحِبُّ الْإِسْتِنْجَاءُ لِكُلِّ خَارِجٍ، إِلَّا الظَّاهِرَ، وَالنَّجْسُ الَّذِي لَمْ يُلَوِّثْ
الْمَحَلَّ.

فضل

يُسَنُّ لِدَاخِلِ الْخَلَاءِ: تَقْدِيمُ الْيُسْرَى وَقَوْلُ: «بِسْمِ اللَّهِ»^(٢)، «أَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنَ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٣).

وَإِذَا خَرَجَ قَدَمَ الْيُمْنَى وَقَالَ: «عُفْرَانَكَ»^(٤)، «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ
عَنِي الْأَذَى وَعَافَانِي»^(٥).

(١) فلو تعدى بول المرأة إلى مخرج الحيض لزمه الغسل، ولا يكفي الاستجمار، لأن مخرجها مختلف، وذكر في المغني احتمالاً أنه لا يجب الغسل، بل يكفي الاستجمار، وأقره في الشرح والرعاية، لأن هذا عادة في حقها، كالمعتادة في غيرها، قلت: وهذا هو الصواب إن شاء الله، ويرشد لذلك قولهم: "موضع العادة" ولو كان مرادهم ما تقدم لقالوا: "موضع الخروج" أو: "المخرج" مثلاً، ويلزم عليه أن لا يصح استجمار أنتي أصلاً، لأنه لا بد من التعدي المذكور، وهذا لاقائل به، والله أعلم. حاشية اللبني (ص: ١٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٩٧) من حديث علي، وقد صح بمتابعته وشهادته.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٢)، ومسلم (١٢٢/٣٧٥) من حديث أنس.

(٤) أخرجه الترمذى (٧) من حديث عائشة، وقال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢١٤/١): هذا حديث حسن صحيح.

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣٠١) من حديث أنس، قال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢١٧/١): هكذا أخرجه ابن ماجه، ورواته ثقات إلا إسماعيل.

وَيُنْكِرُهُ فِي حَالِ التَّخْلِيِّ: اسْتِقْبَالُ الشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ^(١)، وَمَهْبُ الرِّيحِ،
وَالْكَلَامُ^(٢)، وَالْبَوْلُ فِي إِنَاءٍ، وَشَقٍّ، وَنَارٍ، وَرَمَادٍ.
وَلَا يُنْكِرُهُ الْبَوْلُ قَائِمًا.

وَيُخْرُمُ: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الصَّحْرَاءِ بِلَا حَائِلٍ. وَيَنْكُفِي
إِرْخَاءً ذَيْلِهِ.

وَأَنْ يَبُولَ أَوْ يَتَغَوَّطُ بِطَرِيقِ مَسْلُوكٍ، وَظُلُّ نَافِعٍ، وَتَخْتَ شَجَرَةً عَلَيْهَا
ثَمَرٌ يُفْصَدُ، وَيَبْيَنُ قُبُورَ الْمُسْلِمِينَ.
وَأَنْ يَلْبِسَ فَوْقَ قَدْرِ حَاجِتِهِ.

[باب السؤال]

يُسْنُنُ بِعُودٍ رَطِيبٍ لَا يَتَقْتَلُ.

وَهُوَ مَسْنُونٌ مُظْلَقاً، إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ، فَيُنْكِرُهُ، وَيُسْنُنُ لَهُ قِبْلَةً
بِعُودٍ يَابِسٍ، وَيُبَاحُ بِرَطِيبٍ.
وَلَمْ يُصِبِ السُّنَّةَ مِنْ اسْتَاكَ بِغَيْرِ عُودٍ.

وَيَنْتَكِدُ عِنْدَ وُضُوءٍ، وَصَلَاةٍ، وَقِرَاءَةٍ، وَانْتِبَاءِ مِنْ نَوْمٍ، وَتَغْيِيرِ رَأْيَحَةِ
فِيمِ، وَكَذَا عِنْدَ دُخُولِ مَسْجِدٍ، وَمَنْزِلٍ، وَإِطَالَةِ سُكُوتٍ، وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ.

(١) قال ابن القيم: لم ينقل عن النبي ﷺ في ذلك الكلمة واحدة، لا بأسناد صحيح، ولا ضعيف، ولا مرسل، ولا متصل، وليس لهذه المسألة أصل في الشرع. مفتاح دار السعادة (٢٠٥-٢٠٦).

(٢) قال في الغاية (١٨/١)، والإقناع (١٥/١): «ويجب الكلام لتحذير معصوم كأعمى وغافل». وفي المتهنى (١٣/١): «كره الكلام مطلقاً».

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ^(١) يَتَسَوَّكَ بِالْعُودِ الْوَاحِدِ: اثْنَانِ، فَصَاعِدًا.

فَضْلٌ

يُسْنُ حَلْقُ الْعَائِنَةِ، وَنَفْرُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَالنَّظَرُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالتَّكْثِيبُ بِالْطَّيْبِ، وَالإِكْتِحَالُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةِ، وَحَفْثُ الشَّارِبِ، وَإِغْفَاءُ الْلُّخْيَةِ، وَحَرْمُ حَلْقَهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْخِدَ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ مِنْهَا^(٢).
وَالْخِتَانُ وَاجِبٌ عَلَى الذَّكَرِ وَالأنثى عِنْدَ الْبُلوغِ، وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ.

بَابُ الْوَضُوءِ

تَحِبُّ فِيهِ التَّسْمِيَّةُ، وَتَسْقُطُ سَهْوًا، وَإِنْ ذَكَرَهَا فِي أَثْنَائِهِ ابْتَدَأَهُ.
وَفُرُوضُهُ مِتَّهُ: غَسلُ الْوَجْهِ، وَمِنْهُ الْمَضْمَضَةُ وَالإِسْتِشَاقُ، وَغَسْلُ
الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ كُلُّهُ، وَمِنْهُ الْأَذْنَانُ، وَغَسْلُ^(٣) الرُّجَلَيْنِ
مَعَ الْكَعْبَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالْمُوَالَةُ.
وَشُرُوطُهُ ثَمَانِيَّةٌ: انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ، وَالنِّيَّةُ، وَالإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ،
وَالْتَّمَيِّزُ، وَالْمَاءُ الظَّهُورُ الْمُبَاحُ، وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ، وَالإِسْتِشَاجَةُ أَوِ
الْإِسْتِجْمَارُ^(٤).

(١) في (د) «أن».

(٢) عبارة الإقناع (٣٢/١): ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ولا أخذ ما تحت حلته.

(٣) سقط من (ب).

(٤) «أو الاستجمار» لا توجد في (أ) و(ب)، و(د).

فضل

فالنية^(١) هنا : قضى رفع الحدث، أو قضى ما تجب له الطهارة كصلة، وطوابق، وممس مصحف.

أو قضى ما تسبّل له، كقراءة^(٢)، وذكرا، ونوم، ورفع شك، وغضب، وكلام محروم، وجلوس بمسجد، وتذريس علم، وأكل.

فمني نوى شيئاً من ذلك، ارتفع حدثه.

ولا يضر سبق لسايده بغير ما نوى، ولا شكه في النية، أو في فرضي بعد فراغ كل عبادة.

وإن شك فيها في الأثناء، استأنفت.

فضل في صفة الموضوع

وهي : أن ينوي ثم يسمى، ويغسل كفنه، ثم يتضمض، ويستنشق، ثم يغسل وجهه من منابت شعر الرأس المعتاد، ولا يجزئ غسل ظاهير شعر اللحمة، إلا أن لا يصف البشرة، ثم يغسل يديه مع مرفقيه، ولا يضر وسخ يثير تحفظه^(٣) ونحوه، ثم يمسح جميع ظاهير رأسه من حد^(٤) الوجه إلى ما يسمى قفا، والبياض فوق الأذنين منه، ويدخل سبابتيه في

(١) في (د) «النية».

(٢) في (ن) «القراءة».

(٣) في (ب) "ظفر" بدون هاء الضمير.

(٤) "حد" لا توجد في (ا).

صِمَاخِينٌ^(١) أَذْنِيهِ، وَيَمْسُحُ بِإِبَاهَامِيهِ ظَاهِرَهُمَا، ثُمَّ يَعْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ؛ وَهُمَا: الْعَظَمَانُ النَّاثِنَانِ.

فضل

وَسُنْنَةُ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ^(٢): اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالسُّوَاكُ، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثَةً، وَالْبَدَاءَةُ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْمُضْمَضَةِ وَالْإِسْتِشَاقِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا لِغَيْرِ الصَّائِمِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي سَائِرِ الْأَغْصَاءِ مُظْلَقاً، وَالزِّيَادَةُ فِي مَاءِ الْوَجْهِ. وَتَخْلِيلُ الْلُّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ، وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ، وَأَخْدُ مَاءً جَدِيداً لِلْأَذْنِينِ، وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَمُجاوِرَةُ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَالْغَسْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّالِثَةُ، وَاسْتِضْحَابُ ذُكْرِ النَّيَّةِ إِلَى آخِرِ الْوُضُوءِ، وَالْإِثْيَانُ بِهَا عِنْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ، وَالنُّطُقُ بِهَا سِرًّا.

وَقَوْلُ: «أَشَهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشَهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(٣). مَعَ رَفْعِ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ. وَأَنْ يَتَوَلَِّي وُضُوءَهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَاوِنَةٍ^(٤).

(١) في (أ)، و (ب) "صِمَاخ" بالإفراد، وكذا في (ن).

(٢) في (ن) "ثمان عشرة"، وقال البدوي في الحاشية (ص: ٢١): «كذا في أكثر النسخ، والصواب: «ثمان عشرة» كما هو معلوم من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر، واثنان، وواحد، وعشرة، يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، لكن قد يقال: إن هذا ما لم يكن المعدود محنوفاً، والإجاز الأمران».

(٣) أخرجه مسلم (٢١٠/١) من حديث عقبة بن عامر.

(٤) في (أ) "معاون".

باب مسح^(١) الخفين

يجوز بشرط سبعة: لبسهما بعد كمال الطهارة بالماء، وسترهما لمحل الفرض ولو بربطهما، وإمكان المشي بهما عرفاً، وثبتوتهما بنفسهما، وإياحتهما، وطهارة عينيهما، وعدم وصفهما البشرة.

فيمسح المقيم، والعاصي بسفره من الحدث بعد اللبس يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام بليليهم.

فلو مسح في السفر ثم أقام، أو في الحضر ثم سافر، أوشك في ابتداء المسح، لمن يزد على مسح المقيم^(٢).

ويحب مسح أكثر أعلى الخف^(٣)، ولا يجزئ مسح أسفله وعقبه، ولا يسن.

ومتي حصل ما^(٤) يوجب الغسل، أو ظهر بغض محل الفرض، أو انقضت المدة، بطل الموضوع.

فضل

وصاحب الجبرة إن وضعها على طهارة، ولم تتجاوز محل الحاجة، غسل الصحيح ومسح عليها بالماء: وأجزاء، وإنما وجوب - مع الغسل -

(١) في (أ) "باب المسح على خفين".

(٢) في (ن)، (د) «مقيم» بالتنكير.

(٣) في (أ) "خفين".

(٤) في (ن) «مما» بدل «ما».

أن يتيم لها.

وَلَا مَسْحَ مَا لَمْ تُوضَعْ عَلَى طَهَارَةٍ وَتَسْجَاوِزٍ^(١) الْمَحَلُّ: فَيَغْسِلُ، وَيَمْسِحُ^(٢)، وَيَتِيمُ^(٣).

باب نواقض الوضوء

وهي ثمانية:

أحدُها: الخارج من السبيلين، قليلاً كان أو كثيراً، ظاهراً أو نجساً.
الثاني: خروج النجاسة من بقية البدن؛ فإن كان بزوايا أو غائطاً، نقض مطلقاً، وإن كان غيرهما، كالدم والقيء، نقض إن فحش في نفس كمل أحده بحسبه.

الثالث: زوال العقل، أو تقطيئه باغماء أو نزف، ما لم يكن النوم يسيراعرفاً من حالين وقائم.

الرابع: مسه بيده - لا ظفره - فرج الأدمي المتصيل بلا حائل، أو حلقه دبره، لا مس الخضيئين، ولا مس محل^(٤) الفرج البائن.

الخامس: لمس بشرة الذكر الأنثى أو^(٥) الأنثى الذكر؛ ليشهود من غير حائل. ولن كان الملموس ميتاً أو عجوزاً أو مخرماً، لا لمس^(٦) من دون

(١) في (د) «أو تجاوز».

(٢) «ويمسح» لا توجد في (د).

(٣) في (ن) زيادة: «لها».

(٤) «محل» لا توجد في (د).

(٥) في (د) بالواو، بدل «أو».

سَبِيعٌ، وَلَا لَمْسٌ سِنٌّ، وَظُفْرٌ، وَشَغْرٌ، وَلَا اللَّمْسُ^(٧) بِذَلِكَ.
وَلَا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ الْمَمْسُوسِ فَرْجُهُ، وَ^(٨)الْمَلْمُوسِ بَلَدْنَاهُ، وَلَنْزٌ وَجَدَ
شَهْوَةً.

السَّاِيسُ: عَنْلٌ^(٩) الْمَبِيتُ أَوْ بَعْضِهِ؛ وَالْعَالِسُ هُوَ: مَنْ يُقْلِبُ الْمَبِيتَ
وَبِيَاسِرُهُ، لَا مَنْ يَصْبِبُ الْمَاءَ.

السَّابِعُ: أَكْلُ لَحْمِ الْأَيْلِ، وَلَنْزٌ نَيْنَاتٌ^(١٠)، فَلَا تَنْفَضُ بَقِيَّة^(١١) أَجْزَائِهَا،
كَحْبَدٌ وَقَلْبٌ، وَطَحَالٌ، وَكِرْشٌ، وَشَخْمٌ، وَكُلْبَيَّةٌ، وَرَأْسٌ، وَلِسَانٌ^(١٢)،
وَسَنَامٌ، وَكَوَافِعٌ، وَمُضَرَّانٌ، وَمَرَقٌ لَحْمٌ، وَلَا يَخْتَثُ بِذَلِكَ مَنْ حَلَفَ لَا
يَأْكُلُ لَحْمًا.

الثَّامِنُ: الرَّدَدُ.

وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ الْغُسلَ: أَوْجَبَ الْوُضُوءَ، غَيْرَ الْمَوْتِ.

(٦) في (ج) «لا تمس» بدل «لا لمس» وهو خطأ.

(٧) في (ن) «ولا المَس».

(٨) في (ب)، وكذا في (ج)، (د) و(ن) «أو» بدل الواو. وفي (م) «ولا الملموس». فائدة: قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٥): «الْمَسُّ» باليد خاصة، و«اللَّمْسُ» بجميع البدن، فهو أعمّ.

(٩) في (د) «تفسيل».

(١٠) وهو المذهب، وهو من المفردات، كما في منح الشافعيات (ص: ٤٠)، والغاية (٣٨/١)، وقال: «تعبدًا».

(١١) في (د) رفلا تنتقض بقية».

(١٢) في (أ) و(ب)، و(د) «ولسان ورأس» بتقدير وتأخير، وكذا في (ن).

فصل

مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةَ، عَمِلَ بِمَا تَيَقَّنَ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُخْدِلِ: الصَّلَاةُ، وَالطَّوَافُ، وَمَسُّ الْمُضَحَّفِ يَشْرِئِهِ،
بِلَا حَائِلٍ.

وَيَزِيدُ مَنْ عَلَيْهِ غُسلٌ: بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللُّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ بِلَا وُضُوءٍ.

باب ما يوجب الغسل

وَهُوَ سَبَعَةٌ :

أَحَدُهَا: انتِقالُ الْمَنِيِّ؛ فَلَوْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِهِ فَجَبَسَهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ، وَجَبَ
الْغُسلُ، فَلَوْ اغْتَسَلَ لَهُ، ثُمَّ خَرَجَ بِلَا لَذَّةٍ، لَمْ يُعِدْ الْغُسلَ.

الثَّانِي: خُرُوجُهُ مِنْ مَخْرَجِهِ^(١) وَلَوْ ذَمَّاً، وَيُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ بِلَذَّةٍ، مَا لَمْ
يَكُنْ نَائِمًا، وَنَحْوَهُ.

الثَّالِثُ: تَغِيبُ الْحَشَفَةِ^(٢) كُلُّهَا، أَوْ قَدْرِهَا بِلَا حَائِلٍ فِي فَرْجٍ -، وَلَوْ

(١) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٧): «هكذا في المتنى وغيره، ولم يظهر لفهم كاتبه السقيم اشتراطهم خروج المني من مخرجه مع قولهم: إن الانتقال موجب للغسل، وأنه إن أحسن بالانتقال ولم يخرج، وجوب الغسل، فمقتضاه: إن انتقل المني، وخرج من غير مخرجه، أنه يجب الغسل، لأنه حصل انتقال الموجب، فخروجه من غير مخرجه المعتمد، لا يمنع وجوب الغسل بعد حصوله، نعم يظهر هذا الشرط إن قلنا: لا يجب الغسل، إلا بخروج المني، فنقول: لا بد من خروجه من مخرجه المعتمد».

(٢) في (د) زيادة «الأصلية».

دُبُراً لِمَيِّتٍ، أَوْ بَهِيمَةً، أَوْ طَيْرَ^(١) -، وَ^(٢) لَكِنْ لَا يَحِبُّ الْغُسلُ، إِلَّا عَلَى ابْنِ عَشْرِ وَبِنْتِ تِسْعَ.

الرَّابِعُ: إِسْلَامُ الْكَافِرِ، وَلَوْ مُرْتَدًا.

الْخَامِسُ: خُرُوجُ^(٣) الْحَيْضِ.

السَّادِسُ: خُرُوجُ دَمِ النَّفَاسِ^(٤).

السَّابِعُ: الْمَوْتُ، تَعَدُّداً.

فضل

وَشُرُوطُ الْغُسلِ سَبْعةٌ:

إِنْقِطَاعُ مَا يُوْجِبُهُ، وَالنِّيَّةُ، وَالإِسْلَامُ، وَالْعُقْلُ، وَالتَّثْمِيزُ، وَالْمَاءُ الظَّهُورُ الْمُبَاحُ، وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُصُولَهُ.

وَوَاجِبُهُ: التَّسْمِيَّةُ، وَتَسْقُطُ سَهْوَاهُ.

وَفَرِضُهُ: أَنْ يَعْمَمْ بِالْمَاءِ جَمِيعَ بَدَنِهِ، وَدَاخِلَ قَمِيهِ وَأَنْفُهُ، حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْقُعُودِ لِحَاجَتِهَا، وَحَتَّى بَاطِنَ شَعْرِهَا.

وَيَحِبُّ نَفْضُهُ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ لَا الْجَنَابَةِ.

وَيَكْفِي الظُّنُونُ فِي الْإِسْبَاغِ.

(١) في (د) «أو البهيمة، أو الطير»، بأل التعريف فيهما.

(٢) في (ب) بدون الواو، وكذا في (ج).

(٣) في (د)، وكذا في (ن) زيادة: «دم».

(٤) في (أ) «الحيض» بدل «النفاس».

وَسُنْتُهُ: الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، وَإِذَا لَمْ يَرَهُ مِنْ أَذْيَ، وَإِفَرَاغُ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَةً، وَعَلَى بَقِيَّةِ جَسَدِهِ ثَلَاثَةً، وَالثَّيَامُ، وَالْمُوَالَةُ، وَإِمْرَارُ الْيَدِ عَلَى الْجَسَدِ، وَإِغَادَةُ غَشْلِ رِجْلَيْهِ بِمَكَانٍ آخَرَ.

وَمَنْ نَوَى غُشْلًا مَسْتُوْنَا، أَوْ وَاجْبَا، أَجْزَأَ عَنِ الْآخَرِ^(١).

وَإِنْ نَوَى رَفْعَ الْحَدَثَيْنِ أَوِ الْحَدَثَ^(٢) وَأَطْلَقَ، أَوْ أَمْرَا لَا يُبَاتِحُ، إِلَّا بِوُضُوءٍ وَغُشْلٍ، أَجْزَأَ عَنْهُمَا.

وَسُنْنُ: الْوُضُوءُ بِمَدٌ^(٣)؛ وَهُوَ: رِظْلٌ وَثُلْثٌ بِالْعِرَاقِيِّ، وَأُوقِيتَانٌ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ^(٤) بِالْقُنْدِسِيِّ، وَالْأَغْتِسَالُ بِصَاعٍ؛ وَهُوَ: خَمْسَةُ أَرْظَالٍ وَثُلْثٌ^(٥) بِالْعِرَاقِيِّ، وَعَشْرُ أَوَاقٍ وَسُبْعَانٌ بِالْقُنْدِسِيِّ.

وَتِكْرَهُ: الْإِسْرَافُ، لَا الإِسْبَاغُ بِدُونِ مَا ذُكِرَ.

وَبَاتِحُ الْغُشْلُ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَمْ يُؤْذِيهِ، وَفِي الْحَمَامِ إِنْ أَمِنَ الْوُقُوعُ فِي الْمُحَرَّمِ، فَإِنْ خَيْفَ كُرَّةً، وَإِنْ عَلِمَ حَرُّهُ.

(١) في (د) «أخذعما» بدل «آخر».

(٢) في (د) «أو أحدث» بدون ألل التعريف.

(٣) المَدُّ: مكيال يوزن به، ومقداره ملء كفي الإنسان إذا ملاهما، ومد يده بهما، ومنه سمي مَدًا. وهو يساوي: (٥٠٩) جراماً، وقيل: (٥٤٣) جراماً.

انظر: القاموس المحيط (ص: ٤٠٧)، المقادير الشرعية (ص: ٢٢٧)، معجم لغة الفقهاء (ص: ٤٥).

(٤) في (ن) زيادة: «أوقي».

(٥) في (ن) زيادة: «رطل».

فضل في الخسال المستحبة

وهي ستة عشر: أكملها لصلاة جمعة في يومها، لذكر حضرها، ثم لغسل ميت، ثم لعيده في يومه^(١)، ولكسوف، واستسقاء، وجنوبي، وإغماء، ولاستحاضة^(٢) لكل صلاة، ولآخرام، ولدخول مكة، وحرمةها، ولوقوف^(٣) بعرفة، وطواف زيارة، وطواف وداع، ومبيت بمذلة، ورمي حمار^(٤).
ويتم للكل لحاجة، ولما يسن له الوضوء: إن تعلّر.

باب التيمم^(٥)

يصح شروط ثمانية: النية، والإسلام، والعقل، والثنيز، والاستنجاء أو الاستخمار.

السادس: دخول وقت الصلاة؛ فلا يصح التيمم لصلاة قبل وقتها، ولأنفاس وقت نهي.

السابع: تعلّر استعمال الماء؛ إما لعدمه^(٦)، أو لخوفه باستعماله

(١) في (ن) «يومه» وهو خطأ.

(٢) في (أ) «استحاضة» بدل «لاستحاضة»، وفي (د) «ولمستحاضة».

(٣) في (أ)، و(ب)، و(د) «وقوف» بدل «الوقوف» وكذا في (ن).

(٤) وقت الغسل للاستسقاء عند إرادة الخروج للصلاة، ولكسوف عند قوعه، وفي الحج عن إرادة النسك الذي يريد أن يفعله قريباً، قاله في الإنصاف (٢٤٨/١).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كل من امتنع عن الصلاة بالتيام، فإنه من جنس اليهود والنصارى، فإن التيم لأمة محمد عليه السلام خاصة». حاشية الروض (٣٠٠/١).

(٦) في (د) «العدم».

الضرر.

ويَحِبُّ بَذْلُهُ لِعَطْشَانَ^(١) مِنْ أَدْمِيٍّ أَوْ بِهِمَةٍ مُحْتَرَمَيْنِ^(٢).
 وَمَنْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِي لِطَهَارَتِهِ اسْتَعْمَلَهُ فِيمَا يَكْفِي وُجُوبًا ثُمَّ تَيَمَّمَ^(٣).
 وَإِنْ وَصَلَ الْمُسَافِرُ إِلَى الْمَاءِ، وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا
 تَصِلُّ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ: عَدَلَ إِلَى التَّيَمُّمِ، وَغَيْرُهُ لَا، وَلَوْ فَاتَهُ الْوَقْتُ.
 وَمَنْ فِي الْوَقْتِ أَرَاقَ الْمَاءَ، أَوْ مَرَّ بِهِ وَأَمْكَنَهُ الْوُضُوءُ^(٤)، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا
 يَجِدُ غَيْرَهُ حَرْمَ، ثُمَّ إِنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، لَمْ يُعْدَ.
 وَإِنْ وَجَدَ مُحْدِثًا - بِبَدَنِهِ وَثَوْبِهِ تَجَاهَسَةً - مَاءً لَا يَكْفِي، وَجَبَ غَسْلُ
 ثَوْبِهِ، ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ غَسَلَ بَدَنَهُ، ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ تَظَاهَرَ بِهِ^(٥)، وَإِلَّا
 تَيَمَّمَ.

وَيَصُحُّ التَّيَمُّمُ لِكُلِّ حَدِيثٍ، وَلِلنَّجَاسَةِ عَلَى الْبَدَنِ بَعْدَ تَحْفِيفِهَا مَا
 أَمْكَنَ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لَهَا قَبْلَ تَحْفِيفِهَا، لَمْ يَصُحَّ.

الثَّاِمِنُ: أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ ظَهُورٍ مُبَاحٍ غَيْرُ مُحْتَرِقٍ، لَهُ عَبَارٌ يَعْلُقُ بِالْيَدِ.
 فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ، صَلَّى الْفَرْضَ فَقَظَ عَلَى حَسْبِ حَالِهِ، وَلَا يَزِيدُ فِي
 صَلَاتِهِ عَلَى مَا يُجْزِئُ، وَلَا إِعَادَةً^(٦).

(١) في (ب)، و(د) «للعطشان»، وكذا في (ن).

(٢) "محترمين" لا توجد في (أ)، و(ب)، وفي (ن)؛ أدرجه في الشرح.

(٣) في (أ) "يتيم".

(٤) في (ن) زيادة: «منه».

(٥) «به» لا توجد في: (ب) ولا في (ج)، و(د).

(٦) في (د) زيادة «عليه».

فضل

واجْبُ التَّيْمِمِ: التَّسْمِيَّةُ، وَتَسْقُطُ سَهْوًا.

وَفُرُوضُهُ خَمْسَةٌ: مَسْنُحُ الْوَجْهِ، وَمَسْنُحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ.

الثَّالِثُ: التَّرْتِيبُ فِي الطَّهَارَةِ الصَّغِيرَى؛ فَيَلْزَمُ - مَنْ جُرْحُهُ بِعَضٍ أَعْصَاءٍ وُضُوئِهِ^(١) - إِذَا تَوَضَّأَ، أَنْ يَتَيَّمَ لَهُ عِنْدَ غَسْلِهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا.

الرَّابِعُ: الْمُوَالَةُ؛ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُعِيدَ^(٢) غَسْلَ الصَّحِيحِ، عِنْدَ كُلِّ تَيَّمِّمٍ.

الخَامِسُ: تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمَ لَهُ مِنْ حَدَّثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ؛ فَلَا تَكْفِي نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ^(٣)، وَإِنْ تَوَاهُمَا أَجْزَأُ.

وَمُبْطِلَاتُهُ خَمْسَةٌ: مَا أَبْطَلَ الْوُضُوءَ، وَوُجُودُ الْمَاءِ، وَخَرُوجُ الْوَقْتِ، وَزَوَالُ الْمُسِيحِ لَهُ، وَخَلْعُ مَا مُسِيقَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؛ بَطَلَتْ. وَإِنْ انْقَضَتْ؛ لَمْ تَحِبِّ الْإِعَادَةُ.

وَصَفْتُهُ: أَنْ يَتَوَيَّ، ثُمَّ يُسَمِّي، وَيَضْرِبُ التُّرَابَ بِيَدَيْهِ، مُفَرَّجَتِي^(٤) الْأَصَابِعَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَالْأَخْوَطُ ثَنَتَانِ^(٥)، بَعْدَ نَزْعٍ خَاتِمٍ وَتَحْوِهِ؛ فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَاطِنِ أَصَابِعِهِ، وَكَفَيهُ بِرَاحِتَتِهِ.

(١) في (د) «الوضوء».

(٢) قوله: «أن يعيد» ممزوج بالشرح في (ن).

(٣) في (د) «الأخرى».

(٤) في (د) «مفرجة».

(٥) في (ب) «اثنتان» وكذا في (ن).

وَسِنٌ^(١) لِمَن يُرْجُو وُجُودَ الْمَاءِ تَأْخِيرُ التَّبَيْمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ.
وَلَهُ أَن يُصْلِي بِتَبَيْمٍ وَاحِدٍ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ، لَكِن لَزِمَّ تَبَيْمَ
لِلنَّفْلِ، لَمْ يَسْتَحِي الْفَرْضُ.

باب إزالة النجاسة

يُشَرَّطُ لِكُلِّ مُتَنَجِّسٍ سَبْعُ غَسَالَاتٍ: وَأَن يَكُونَ أَحَدُهَا^(٢) بِتُرَابٍ
ظَاهِرٍ^(٣) ظَهُورٍ^(٤) - أَوْ صَابُونٍ وَتَخْرُو - فِي مُتَنَجِّسٍ بِكَلْبٍ، أَوْ^(٥) خَنْزِيرٍ،
وَيَضُرُّ بَقَاءُ طَغْمِ النَّجَاسَةِ لَا لَوْنَهَا، أَوْ رِيحَهَا، أَوْ هُمَا عَجْزاً.
وَيُجْزِئُ فِي بَوْلِ غَلَامٍ لَمْ يَأْكُلْ طَعَاماً لِشَهْوَةٍ^(٦)، نَضْحَهُ - وَهُوَ غَمْرَهُ
بِالْمَاءِ -.

وَيُجْزِئُ فِي تَطْهِيرِ صَخْرٍ، وَأَخْوَاضِنِ، وَأَرْضِي تَنَجَّسَتْ بِمَائِعٍ - وَلَزِ منْ

(١) في (ن)، وفي (ج) «ويسن».

(٢) في (ب)، وفي (د) «إحداها» وكذا في (ن)، وفي (ج) «إحداهم».

(٣) «ظاهر» سقطت من (أ). وفي (ب) «ظهور» فقط، وكذا في (ج)، وفي (د) «ظاهر» فقط.

(٤) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٣٦): «هكذا عبارة «المتهى» و«الإقناع» ومفهومه أنه لا يكفي الظاهر، أي المتناثر عن وجه ويد متييم، وفي نسخة «ظاهر» فيراد منه ما قابل النجس، ومقصوده الظهور، موافقة لغيره، لكن قد يقال: لا وجه لاشتراط ظهوريته؛ لأن المقصود منه قوة الإزالة، ولذلك يجزئ الصابون، والأشنان، والنخالة، وما كان في معنى ذلك، والقوة التي في الظهور توجد في الظاهر».

(٥) في (د) بالواو، بدل «أو».

(٦) في (ن) «الطعام بشهوة».

كُلُّ، أو خنزير - : مُكاثرَتُها بِالْمَاءِ، حَتَّى^(١) يَذْهَبُ لَوْنُ النَّجَاسَةِ، وَرِيحُهَا.
وَلَا تَظْهُرُ الْأَرْضُ بِالشَّمْسِ، وَالرِّيحِ، وَالجَفَافِ، وَلَا النَّجَاسَةُ بِالنَّارِ.
وَتَظْهُرُ الْخَمْرَةُ بِإِيَّاهَا إِنْ انْقَلَبْتُ خَلَّا بِنَفْسِهَا.
وَإِذَا حَفِيَ مَوْضِعُ النَّجَاسَةِ، فُسِّلَ حَتَّى يُتَبَّقَّنَ عَسْلُهَا.

فضل

الْمُسْكِرُ الْمَائِعُ، وَكَذَا الْحَشِيشَةُ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ^(٢) مِنَ الطَّيْرِ، وَالْبَهَائِمِ،
مِمَّا فَوْقَ الْهَرْ خَلْقَةَ نَحْسُنٍ.
وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ كَالْحَيَّةِ، وَالْفَأْرِ، وَالْمُسْكِرِ غَيْرِ الْمَائِعِ، فَظَاهِرٌ.
وَكُلُّ مَيْتَةٍ نَحْسُنٌ، غَيْرَ مَيْتَةِ الْأَدَمِيِّ، وَالسَّمَكِ، وَالْجَرَادِ، وَمَا لَا نَفْسَ
لَهُ سَائِلَةٌ، كَالْعَقْرَبِ، وَالْخُنْفَسَاءِ، وَالْبَقِّ، وَالْقَمْلِ، وَالْبَرَاغِيْثِ.
وَمَا أَكَلَ لَحْمُهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ: فَبَوْلُهُ، وَرَوْثُهُ، وَقَيْوُهُ،
وَمَذْيُهُ وَوَذْيُهُ، وَمَنْيُهُ، وَلَبَّهُ، فَظَاهِرٌ.
وَمَا لَا يُؤْكَلُ: فَتَحِسْنُ، إِلَّا مَيْتَةِ الْأَدَمِيِّ، وَلَبَّهُ، فَظَاهِرٌ.
وَالْقَيْحُ وَالدَّمُ وَالصَّدِيدُ نَحْسُنٌ، لَكِنْ يُغَفَّى فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَسِيرٍ مِنْهُ لَمْ
يَنْقُضْ، إِذَا كَانَ مِنْ حَيَّانِ ظَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ، وَلَوْ مِنْ دِمٍ حَائِضٍ^(٣).
وَيُؤْصَمُ يَسِيرُ مُتَفَرِّقٌ بِثُوبٍ، لَا أَكْثَرَ.
وَطَيْنُ شَارِعٍ ظَلَّتْ نَجَاسَتُهُ، وَعَرَقُ، وَرِيقٌ مِنْ ظَاهِرٍ، ظَاهِرٌ.

(١) في (ب)، و(د) «بحيث» بدل «حتى»، وكذا في (ن).

(٢) في (أ) «لا يأكل».

(٣) في (أ)، و(د) «حيض» بدل «حائض»، وفي (ج) زيادة: «أو نساء».

ولَوْ أَكَلَ هِرْ، وَ^(١) نَحُوُّ مِنَ الْحَيَوانَاتِ الطَّاهِرَاتِ^(٢) كَالنَّمْسِ،
وَالْفَأْرِ، وَالْقُنْدِ^(٣)، أَوْ طِفْلٌ نَجَاسَةً، ثُمَّ شَرِبَ مِنْ مَائِعٍ، لَمْ يَضُرْ^(٤) .
وَلَا يُكْرَهُ سُورُ حَيَوانٍ طَاهِرٍ؛ وَهُوَ فَضْلَةٌ طَعَامِهِ، وَشَرَابِهِ.

باب الحينص

لَا حَيْضَ قَبْلَ تَمَامِ تِسْعِ سِنِينَ^(٥)، وَلَا بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً، وَلَا مَعَ حَمْلٍ^(٦)، وَأَقْلُ الْحَيْضِ: يَوْمٌ وَلِيلَةٌ^(٧)، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ: سِتٌّ، أَوْ سَبْعَ.

وَأَقْلُ الظَّهَرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ: ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ،
وَلَا حَدَّ: لِأَكْثَرِ^(٨).

(١) في (ج) «أو» بدل الواو. وسقط من (د) قوله: «من الحيوانات الطاهرات» إلى قوله: «والقند».

(٢) في (ن) «الطاهرة».

(٣) قوله: «من الحيوانات الطاهرات كالنمس، وال فأر، والقند» سقط من (أ). وكذا لا يوجد في: (ب)، ولا في (ج).

(٤) في (ن)، و(ج) «لم يضره».

(٥) «سنين» لا توجد في (أ).

(٦) الرواية الثانية: أن الحامل تحيسن، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، واستظهراها ابن مفلح، وقال المرداوي: وهو الصواب. انظر: الاختيارات (ص: ٣٠)، الفروع (١/٢٦٧)، الإنصاف (١/٣٥٧).

(٧) قال في شرح الإنقاع: «والمراد: مقدار يوم وليلة، أي أربع وعشرون ساعة، فهو انقطع الدم لأقل منه فهو دم فساد». نيل المأرب (١/١٠٤).

(٨) هذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. الاختيارات (ص: ٢٨).

وَيَخْرُمُ بِالْحَيْضِ أَشْيَاءً، مِنْهَا: الْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ، وَالظَّلَاقُ، وَالصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ^(١)، وَالظَّوَافُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَمَسُّ الْمُضْخَفِ، وَاللُّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَذَا الْمُرُورُ فِيهِ، إِنْ خَافَتْ تَلُوِّثَهُ.

وَيُوجِبُ: الْغُسلَ، وَالْبُلُوغُ، وَالْكَفَارَةُ بِالْوَطْءِ فِيهِ^(٢) وَلَوْ مُكْرَهًا، أَوْ نَاسِيَا، أَوْ جَاهِلَ^(٣) الْحَيْضِ، وَالثَّخِيرِ؛ وَهِيَ: دِينَارٌ، أَوْ نِصْفُهُ عَلَى التَّخِيرِ^(٤)، وَكَذَا هِيَ إِنْ طَاوَعَتْ^(٥).

وَلَا يُبَاحُ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ، وَقَبْلَ غُسْلِهَا، أَوْ تَيَمِّمَهَا^(٦) غَيْرُ الصَّوْمِ، وَالظَّلَاقِ، وَاللُّبْثِ بِوْضُوءٍ فِي الْمَسْجِدِ.

وَانْقِطَاعُ الدَّمِ: - يَأْنَ لَا تَتَغَيَّرْ فُطْنَةً إِخْتَسَتْ بِهَا فِي زَمِنِ الْحَيْضِ -، طَهْرٌ.

وَتَقْضِي الْحَائِضُ، وَالنُّفَسَاءُ: الصَّوْمُ، لَا الصَّلَاةَ.



(١) أي فعل الصوم، لكن تقضي الصوم إجماعاً، كذا في شرح المتنبي. نيل المأرب (١٠٦/١).

(٢) وجوب الكفارة في وطء العائض من مفردات الإمام أحمد عن بقية الأئمة الثلاثة. انظر: المنع الشافعيات (١٧٥/١).

(٣) في (د) «ولو مكرها، أو جاهلاً الحيض» بأسقاط «أو ناسيًا».

(٤) قال في شرح المتنبي: «فإن قيل: كيف يختار بين شيء ونصفه؟ قلنا: كما يختار المسافر بين القصر والإتمام». نيل المأرب (١٠٧/١).

(٥) في (د) «طاعته».

(٦) «أو تيتمها» سقطت من (د).

فصل

وَمَنْ جَاءَهُ زَمْنًا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهُوَ مُسْتَحَاضٌ؛ تَجْلِسُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ سِتًّا، أَوْ سَبْعًا، حَيْثُ لَا تَنْبِيهُ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَصُومُ، وَتَصَلِّي بَعْدَ غَسْلِ الْمَحَلِّ وَتَعْصِيَّهِ، وَتَوَضَّأَ فِي وَقْتٍ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَنْوِي بِوُضُونَهَا الْإِسْتِيَّاحَةَ.
وَكَذَا يَفْعُلُ كُلُّ مَنْ حَدَثَهُ دَائِمٌ.

وَيَخْرُمُ وَظَاهِرُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ، وَلَا كَفَارَةٌ.

وَالنَّفَاسُ: لَا حَدَّ لِأَفْلَى، وَأَكْثَرُهُ: أَزْبَعُونَ يَوْمًا، وَيَبْتَثُ حُكْمُهُ: يَوْضِعُ
مَا تَبَيَّنَ^(١) فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ.

فَإِنْ تَحَلَّ الْأَزْبَعَيْنَ نَفَاءً، فَهُوَ ظَهِيرٌ، لَكِنْ يُنْكَرُ وَظُلُوهَا فِيهِ^(٢).

وَمَنْ وَضَعَتْ وَلَدَنِي فَأَكْثَرَ، فَأَوْلُ مُدَّةِ النَّفَاسِ مِنَ الْأَوَّلِ؛ فَلَوْ كَانَ
بَيْنَهُمَا أَزْبَعُونَ يَوْمًا، فَلَا نَفَاسٌ لِلثَّانِي.

وَفِي وَظَاهِرِ النَّفَاسِ، مَا فِي وَظَاهِرِ الْحَائِضِ^(٣).

وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ شُربُ دَوَاءٍ مُبَاحٍ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ، وَلِلْأُنْثَى شُرْبَةٌ لِلْحُصُولِ
الْحِيْضِ وَلِقَطْعِهِ.

(١) في (ب)، و(د) «يتبيّن»، وكذا في (ن)، و(ج). وفي (د) «في» بدل «فيه».

(٢) «فيه» لا توجد في (د).

(٣) النفاس كالحيض فيما يحرم ويسقط، إلا في العدة والبلوغ، فالحيض من علامات البلوغ، أما النفاس، فلا حرج للولادة، ولا يوجب بلوغاً، ولا يحتسب عليه به في مدة الإيلاء، والعدة للحيض لا النفاس، ويشتراكان في إيجاب الغسل. وترك الصلاة، وحرمة الوطء أثناءهما. من التعليق على كتاب المنور (ص: ١٥٦).

بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

وَهُمَا قَرْضٌ كِفَاعَةٌ فِي الْحَضَرِ عَلَى الرِّجَالِ الْأُخْرَاءِ، وَيُسَنَّا
لِلْمُشَفَّرِ^(١)، وَفِي السَّفَرِ، وَيُنْكَرُ هَانُ لِلنِّسَاءِ، وَلَوْ بِلَا رَفْعٍ صَوْتٍ.
وَلَا يَصْحَّانِ إِلَّا مُرْتَبَّيْنِ مُتَوَالَيْنِ عُرْفًا، وَأَنْ يَكُونَا مِنْ وَاحِدٍ بِنَيَّةٍ مُنْهُ.
وَشَرِطٌ^(٢) كَوْنُهُ مُسْلِمًا، ذَكْرًا، عَاقِلًا، مُمِيزًا، نَاطِقًا^(٣)، عَذْلًا، وَلَوْ ظَاهِرًا.
وَلَا يَصْحَّانِ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا أَذَانَ الْفَجْرِ، فَيَصْبُحُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ.
وَرَفْعُ الصَّوْتِ رُكْنٌ، مَا لَمْ يُؤَذِّنْ لِحَاضِرِ.
وَسُنْ^(٤) كَوْنُهُ صَبِيتًا، أَمِينًا، عَالِمًا بِالْوَقْتِ، مُتَطَهِّرًا، قَائِمًا فِيهِمَا.
لَكِنْ لَا يُنْكَرُ أَذَانُ الْمُخْدِثِ بَلْ إِقَامَتُهُ.

**وَيُسَنُّ الْأَذَانُ أَوَّلَ الْوَقْتِ، وَالثَّرَشُلُ^(٥) فِيهِ، وَأَن يَكُونَ عَلَى
عُلُوٍّ، رَافِعًا وَجْهَهُ، جَاعِلًا سَبَابِيَّهُ فِي أَذْنِيهِ، مُسْتَقْبِلًا الْفَعْلَةَ، يَلْتَفِتُ يَمِينًا
بِـ: "حَيَّ^(٦) عَلَى الصَّلَاةِ" وَشِمَالًا بِـ: "حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ" وَلَا يُزِيلُ**

(١) في (د) «للمفرد في السفر».

۲) فی (أ) پشتر ط.

(٣) قال اللبي في الحاشية (ص: ٤٦): «لا فائدة لهذا الشرط، فإن غير الناطق لا يتأتى منه الأذان، كما هو ظاهر، ولم أره لغيره».

(٤) في (ج) «ويسن».

(٥) المترسل: الذي يتمهل في تأذنه، ويبين تبيئاً يفهمه من يسمعه، وهو من قولهم: جاء فلان على رسله: أي على هيته، غير عجل، ولا متعنة نفسه. الدر التقى (ص: ١٧٥).

(٦) في (د) في هذا الموضوع، وفي (ب) فيه، وفي الذي بعده "الحي" باللام بدل: الباء، وكذا في (ن)، و(ج). وفي (د) "يلتفت يميناً وشمالاً": لحي على الصلاة،

فَدَمِيْهِ^(١) مَا لَمْ يَكُنْ بِمَنَارَةٍ، وَأَنْ يَقُولَ - بَعْدَ حَيْنَلَةَ^(٢) أَذَانِ الْفَجْرِ - :
 "الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِّنَ النَّوْمِ" مَرَّتَيْنِ، وَيُسَمَّى: التَّشْوِيبَ^(٣).
 وَيُسَمَّى أَنْ يَتَوَلَّ الْأَذَانَ وَالإِقَامَةَ وَاحِدًا، مَا لَمْ يَشْقَىَ.
 وَمَنْ جَمَعَ، أَوْ قَضَى فَوَاتَتْ، أَذَانَ لِلْأُولَى، وَأَقَامَ لِلْكُلُّ.

وَسُنَّ^(٤) لِمَنْ يَسْمَعُ الْمُؤْذَنَ، أَوْ الْمُقِيمَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَهُ، إِلَّا فِي الْحَيْنَلَةِ
 فَيَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»^(٥) وَفِي التَّشْوِيبِ: «صَدَقْتَ وَبَرِزْتَ»^(٦)
 وَفِي لَفْظِ الإِقَامَةِ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَمَهَا»^(٧) ثُمَّ يُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذَا فَرَغَ،

(١) قال في حاشية المنتهى: «قوله: ولا يزيل قدميه» أي سواء كان على منارة، أو غيرها، أو على الأرض. قال في الإنصال (٤١٦/١): وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وجزم به أكثرهم. وقال القاضي، والمجد، وجتمع (ما لم يكن بمنارة) ونحوها.

(٢) في (د) زيادة «في».

(٣) لأنه من: ثاب - بالمثلة - إذا رجع، لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالحيعلتين، ثم دعا إليها بالتشويب. وقيل: سمي به لما فيه من الدعاء. نيل المأرب (١١٦/١).

(٤) في (أ) «يسن» وكذا في (ج).

(٥) أخرجه مسلم (٣٨٥/١٢) من حديث عمر بن الخطاب.

(٦) قال المجد في شرحه، ونقل عنه المرداوي في الإنصال (٤٢٧/١)، وهذا لا أصل له، وكثير من العوام يرددونه. انظر: كشف الخفاء (٢٨/٢)، التلخيص الحبير (٢١٠/١).

(٧) أخرجه أبو داود (٥٢٨) عن أبي أمامة، وعن بعض أصحاب النبي ﷺ، عن بلاط مرفوعاً. قال الحافظ ابن حجر في النتائج (٣٦١/١): هذا حديث غريب، أخرجه أبو داود هكذا، وسكت عليه، وفي سنته الراوي المبهم، وفي شهر بن حوشب مقال، لكن حديثه حسن إذا لم يخالف، ومحمد بن ثابت المذكور هو العبدى، فيه مقال أيضاً، وقد رواه وكيع عنه، فلم يذكر في السندي شهر بن حوشب.

ويَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّائِمَةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْنَعْثُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ»^(١). ثُمَّ يَدْعُونَهُنَا، وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ.

وَيُخْرُمُ بَعْدَ الْأَذَانِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِلَا عُذْرٍ، أَوْ نِيَّةَ رُجُوعٍ.

باب شروط الصلاة

وَهِيَ تِسْعَةُ: الإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالتَّمْيِيزُ^(٢)، وَكَذَا الطَّهَارَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ، الْخَامِسُ: دُخُولُ الْوَقْتِ.

نَوْقُثُ الظَّهِيرَةِ: مِنَ الرَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سَوَى ظِلِّ الرَّوَالِ.

ثُمَّ يَلِيهِ الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلْعَضْرِ، حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سَوَى ظِلِّ الرَّوَالِ، ثُمَّ هُوَ وَقْتُ ضَرُورَةِ إِلَى الْغُرُوبِ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَخْمَرُ.

ثُمَّ يَلِيهِ الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلْعِشاَءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ هُوَ وَقْتُ ضَرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

(١) رواه البخاري (٦١٤) وغيره من حديث جابر، ورواه مسلم (١١/٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي.

(٢) وهذه الثلاثة مشروطة في كل عبادة، إلا التمييز في الحج، فإنه يصح من لم يميز، ولو أنه ابن ساعة، ويُحرم عنه ولته. نيل المأرب (١/١٢٠).

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْفَجْرِ إِلَى شُرُوقِ الشَّمْسِ.
 وَيُدْرِكُ الْوَقْتُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.
 وَيَخْرُمُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِ الْجَوَازِ.
 وَيَجْوَزُ تَأْخِيرُ فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ مَعَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ.
 وَالصَّلَاةُ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ، وَتَحْصُلُ الْفَضْيَلَةُ بِالتَّأْهِبِ أَوَّلَ الْوَقْتِ.
 وَيَحِبُّ قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْفَاتِتَةِ مُرَبَّةً فَزْرًا، وَلَا يَصْحُ التَّنْفُلُ الْمُظْلَقُ
 إِذَا .

وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِالنَّسِيَانِ، وَيُضيقُ الْوَقْتُ - وَلَوْ لِلَا خِيَارٍ - .
 السَّادِسُ: سُرُّ الْعَزْرَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ لَا يَصْفُ الْبَشَرَةَ:
 فَعَزْرَةُ الذَّكَرِ^(١) الْبَالِغُ عَشْرًا، وَالْحُرَّةُ الْمُمِيزَةُ، وَالْأُمَّةُ^(٢) وَلَوْ مُبَعَّضَةً:
 مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، وَعَزْرَةُ ابْنِ سَيِّعٍ إِلَى عَشِيرٍ: الْفَرْجَانُ، وَالْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ:
 كُلُّهَا عَزْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا^(٣).

وَشُرِطَ فِي فَرْضِ الرَّجُلِ الْبَالِغِ: سُرُّ أَحَدِ عَاتِقَيْهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْلِّبَاسِ^(٤).
 وَمَنْ صَلَّى فِي مَعْصُوبٍ أَوْ حَرِيرٍ عَالِمًا ذَاكِرًا: لَمْ تَصْحَّ.

(١) في (أ) "الرَّجُل" بَدَلَ "الذَّكَر".

(٢) قال البدوي في الحاشية (ص: ٥١) «أي البالغة فيما يظهر».

(٣) وعنـه: والكتـفين، واختـارـها المـوقـق، وشـيخـ الإـسـلامـ اـبـنـ تـيمـيـةـ. الـكـافـيـ (١١١/١)، مـجمـوعـ الفتـاوـيـ (٢٢/١١٤-١١٨).

(٤) في (ج) زيـادةـ: «ولـوـ وـصـفـ الـبـشـرـةـ».

ويُصلّي عرّياناً مع غضب^(١)، وفي حرير؛ لعدم^(٢) ولا يعيده، وفي نجس؛ لعدم ويعيده.

ويخرّم على الذكور لا الإناث لبس منسوج و^(٣) مموج بذهب، أو فضة، ولبس ما كله أو غاليله حرير.

ويباح ما سدّي بالحرير وألحام بيضاء، أو كان الحرير وغيره في الظهور سبيان.

السادس عشر: اجتناب النجاسة لبدنه^(٤) وثوبته، وبقعته^(٥) مع القدرة.

فإن حبس بقعة نجاسة وصلى، صحيث، لكن يومئذ بالنجاسة الرطبة غاية ما يمكنه، ويجلس على قدميه.

وإن مس ثوبه ثواباً نجساً، أو حايطاً لمن يستند إليه، أو صلى على ظاهير طرفه متنجس، أو سقطت عليه النجاسة فرآلت، أو أزالها سريعاً: صحيث.

(١) هذا من مفردات المذهب، لأنه لم يعهد إباحة المغضوب بكل حال، في حال الضرورة وغيرها، بينما أباح الحرير لضرورة كحكمة. منع الشافعيات (ص: ٦٢).

(٢) أي عدم غيره، إذا كان يملك التصرف فيه ولو عارية، لأنه مأذون في لبسه في بعض الأحوال، كالحكمة، والجرب، وضرورة البرد، أو عدم ستة غيره. نيل المأرب (١٢٦/١).

(٣) في (أ) "أو" بدل الواو.

(٤) في (ج) «بيده».

(٥) أي محل بدنه وثوبه، كما صرّح به في الإقناع وغيره. حاشية اللبدي (ص: ٥٢).

باب شروط الصلاة

وَتَبْطُلُ إِنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهَا فِي الْحَالِ، أَوْ نَسِيَّهَا، ثُمَّ عَلِمَ^(١).

وَلَا يَصْحُ الصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَعْصُوبَةِ، وَكَذَا^(٢) الْمَقْبَرَةُ، وَالْمَجْرَرَةُ،
وَالْمَزَبَلَةُ، وَالْحُشْنُ، وَأَغْطَانُ الْإِبْلِ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَالْحَمَامُ، وَأَسْطِحَةُ
هَذِهِ مِثْلُهَا^(٣).

وَلَا يَصْحُ الْفَرْضُ فِي الْكَعْبَةِ - وَالْحِجْرُ مِنْهَا - وَلَا عَلَى ظَهَرِهَا، إِلَّا
إِذَا لَمْ يَبْقَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ.

وَيَصْحُ التَّدْرُ فِيهَا وَعَلَيْهَا، وَكَذَا النَّفْلُ، بَلْ يُسْنُ فِيهَا.

الثَّامِنُ: اسْتِبَابُ الْقِبْلَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْهَا بِيَقِينٍ صَلَّى بِالْإِجْتِهَادِ، فَإِنْ أَخْطَأَ فَلَا
إِعَادَة^(٤).

الثَّاسِعُ: النَّيَّةُ، وَلَا تَسْقُطُ بِحَالٍ؛ وَمَحْلُهَا: الْقُلْبُ. وَحَقِيقُهَا: الْعَزْمُ
عَلَى فَعْلِ الشَّيْءِ. وَشَرْطُهَا: الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالثَّمِيزُ. وَرَمَنُهَا: أَوْلُ
الْعِبَادَةِ، أَوْ قُبْلَهَا^(٥) بِيَسِيرٍ، وَأَفْضَلُ قَرْنَهَا بِالثَّكِيرِ.

(١) في الإنصاف (٤٨٦/١): «وهو المذهب، وعنده: تصح، وهي الصحيحة عند أكثر المتأخرین».

(٢) في (أ) زيادة «في».

(٣) فإن أسطحة مواضع النهي، كهي عند أحمد، لأن الهواء تابع للقرار، بدليل أن الجنب يمنع من اللبس على سطح المسجد، ويحث بدخول سطح الدار التي حلف أن لا يدخلها. نيل المأرب (١٢٩/١).

(٤) في (م) زيادة «عليه».

(٥) في (د)، وكذا في (م) «قبلها».

وشرط - مع نية الصلاة - تعين ما يصليه من ظهير، أو عضر، أو وثير، أو راتبة^(١)، وإنما أجزأته نية الصلاة.
ولا يشترط تعين كون الصلاة حاضرة، أو قضاء، أو فرضا.
وتشترط^(٢) نية^(٣) الإمامة للإمام، والإتمام للماموم.
وتتحقق نية المفارة لكتل منهما لعدم بفتح ترك الجماعة، ويقرأ ماموم
فارق^(٤) في قيام: أو يكمل وبعد الفاتحة، له الركوع في الحال.
ومن آخرم يفرض ثم قلبة نفلا، صحيح، إن اتسع الوقت، وإن لم
يصبح، وبظل فرضه.



(١) «أو راتبة» لا توجد في (د).

(٢) في (أ) يشترط. وكذا في (ن).

(٣) «نية» سقطت من (أ).

(٤) في (م) زيادة «إمامه».

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الصلاة

تحب على كل مسلم مكالٍ غير الحائض، والنفاساء.
وتتصح من الممياز؛ وهو من بلغ سبعاً، والثواب له.
ويلزم ولية أمرها بها لسبعين، وضربيه على تركها لعشرين.
ومن تركها جحوداً، فقد ارتد، وجمرت عليه أحكام المرتدين.
وأركان الصلاة^(١) أربعة عشر: لا تسقط عمنا، ولا سهرنا، ولا جهلاً.
أحدُها: القيام في الفرض على القادر متصبراً، فإن وقف متحيناً، أو
مائلاً بحث لا يسمى قائماً لغير عذر، لم تصح، ولا يضر حضُر رأسه،
وذكره قيامه على رجل واحدة، لغير عذر.
الثاني: تكبيرة الإحرام، وهي: «الله أكبر» لا يجزئه غيرها، يقولها
قائماً، فإن ابتدأها، أو أتمها غير قائم، صحت نفل، وتعتقد إن مدة اللام،
لا إن مدة همة «الله»، أو همة «أكبر» أو قال: أكبّار، أو: الأكبّر.
وجهره بها^(٢)، ويكلّ ركين، وواجب، يقدر^(٣) ما يسمع نفسه: فرض.

(١) في (م) «أركانها» بدل «أركان الصلاة».

(٢) في (م) «والجهر بها» بدل «وجهره بها».

(٣) في (أ) «بحيث» بدل «بقدر».

الثالثُ: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ مُرَتَّبَةً^(١)، وَفِيهَا إِحْدَى عَشَرَةَ^(٢) تَشْدِيدَةً، فَإِنْ تَرَكَ وَاحِدَةً، أَوْ حَرْفًا وَلَمْ يَأْتِ بِمَا تَرَكَ لَمْ تَصِحَّ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ، إِلَّا آيَةً كَرَرَهَا بِقُدْرِهَا. وَمَنْ امْتَنَعَتْ قِرَاءَتُهُ قَائِمًا، صَلَّى قَاعِدًا، وَقَرَأً.

الرابعُ: الرُّثُوعُ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَنْخَنِي، بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ مَسْ رُكْبَتِيهِ بِكَفِيهِ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَمْدُّ ظَهْرَهُ مُسْتَوِيًا، وَيَجْعَلَ رَأْسَهُ حِيَالَهُ.

الخامسُ: الرَّفْعُ مِنْهُ، وَلَا يَفْصِدُ غَيْرَهُ، فَلَوْ رَفَعَ فَزَعًا مِنْ شَيْءٍ، لَمْ يَكُفِّ.

السادسُ: الْإِغْتِدَالُ قَائِمًا، وَلَا تَبْطُلْ إِنْ طَالَ.

السابعُ: السُّجُودُ، وَأَكْمَلُهُ تَمْكِينُ جَبَهَتِهِ، وَأَنْفُعِهِ، وَكَفِيهِ^(٣)، وَرُكْبَتِيهِ وَأَطْرَافِ أَصَابِعِ قَدَمِيهِ^(٤) مِنْ مَهْلٍ سُجُودِهِ، وَأَقْلَهُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ عُضُوٍّ، وَيُعْتَبَرُ الْمَقْرُرُ لِأَعْضَاءِ السُّجُودِ، فَلَوْ وَضَعَ جَبَهَتَهُ عَلَى نَحْوِ قُطْنِ مَنْفُوشِ، وَلَمْ يَنْكِبِسْ لَمْ تَصِحَّ، وَيَصِحُّ سُجُودُهُ عَلَى كُمْهُ وَذَيْلِهِ، وَيُكْرَهُ بِلَا عُذْرٍ، وَمَنْ عَجَزَ بِالْجَبَهَةِ لَمْ يَلْزِمْهُ بِغَيْرِهَا، وَيُوْمَئِي مَا يُمْكِنُهُ.

الثامنُ: الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ.

التاسعُ: الْجُلوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَكَيْفَ جَلَسَ كَفَى، وَالسُّنْنَةُ: أَنْ يَجْلِسَ مُفْتَرِشاً عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبَ الْيُمْنَى، وَيَوْجِهُهُمَا^(٥) إِلَى الْقِبْلَةِ.

(١) في (ن) زيادة «تامة».

(٢) في (ب) «إحدى عشر»، وفي (د)، وكذا في (م) «أحد عشر».

(٣) «وكفيه» لا توجد في (د).

(٤) في (م) «رجليه» بدل «قدميه».

(٥) في (ب)، (وـج)، (وـد) «يوجهها»، وكذا في (م)، (وـن).

العاشر: الطمأنينة؛ وهي السكون - وإن قل - في كل رُكْنٍ فغلي.

الحادي عشر: الشهودُ الآخرُ؛ وهو: "اللَّهُمَ صلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ" بعده الإثبات بما يجزئ من التشهد الأول، والمجزئ منه: "التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله^(١)، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين،أشهدُ أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، والكامل مشهور.

الثاني عشر: الجلوس له وللسليمتين؛ فلو تشهد غير جالس، أو سلم الأولى جالسا، والثانية غير جالس: لم تصح.

الثالث عشر: التسليمتان؛ وهو أن يقول مرتين: "السلام عليكم ورحمة الله، والأولى أن لا يزيد: "وبَرَكَاتُه"^(٢).

ويكتفي في النقل تسليمة واحدة، وكذا في الجنائز.

الرابع عشر: ترتيب الأركان كما ذكرنا^(٣)؛ فلو سجد - مثلا - قبل ركوعه عمدا، بطلث، وسهو، لزمه الرجوع، ليরکع ثم يسجد.



(١) في (م) و(ن) زيادة «وبركاته».

(٢) هذا هو المذهب، كما في الإنصاف (٨٥/١)، والإقناع (١٢٤/١)، والمنتهى (٨٣/١)، والغاية (١٤٣/١)، قال في المغني (٢٤٥/١): فإن قال: «وبركاته» فحسن، والأول: أحسن، لأن رواه أكثر، وطريقه أصلح.

(٣) في (أ) على ما ذكرنا.

فصل

وواجباتها ثمانية: تبطل الصلاة بتزكها عندها، وتُنسق سهوا، وجهاً: التكبير لغير الإحرام^(١)، لكن تكبير المسبوق التي بعد تكبير الإحرام سنة. وقول "سمع الله لمن حمدة" للإمام والمُنفرد لا للمأمور. وقول: "ربنا ولَكَ الْحَمْدُ لِلْكُلِّ". وقول: "سُبْحَانَ رَبِّ الْعَظِيمِ" مرة في الركوع. و"سُبْحَانَ رَبِّ الْأَعْلَى" مرة في السجود. و"رَبِّ اغْفِرْ لِي" بين السجدين. والتشهد الأول على غير من قام إمامه سهوا. والجلوس له.

وستتها: أقوال وأفعال، ولا تبطل بتزك شئ منها ولز عندها، وبما في السجود لسهوا.

فسنن الأقوال أحد عشر^(٢): قوله - بعد تكبير الإحرام - "سبحانك اللهم وبحمدك، وبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك"^(٣). والتعوذ. والبسملة. وقول: "آمين". وقراءة السورة^(٤) بعد الفاتحة. والجهر بالقراءة للإمام^(٥)، ويذكره للمأمور، ويختير المُنفرد. وقول غير المأمور - بعد التحميد -

(١) تقدم أن تكبير الإحرام: ركن.

(٢) في (١) "إحدى عشرة". وكذا في (ن). قال في الإنطاع (١٢٥/١) فسنن الأقوال: سبع عشرة.

(٣) أخرجه أبو داود (٧٧٦) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الحافظ ابن حجر في النتائج (٣٩٧/١) قال شيخنا (أبي العراقي): رجاله ثقات.

(٤) في (ن) «سورة» بالتكبير.

(٥) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٦٠): «عد هذا من سنن الأقوال فيه نظر، خصوصاً وقد جعلوا من سنن الأفعال: الجهر بتكبير الإحرام كما يأتي، إذ لا فرق بينهما».

"ملء السماء^(١) وملء الأرضِ وملءَ مَا شئتَ من شيءٍ بعْدُ". وما زادَ على
المرأةِ في تسييجِ الرُّكوعِ والسُّجودِ. و "ربُّ اغْفِرْ لِي". والصلوة - في التَّشَهِيدِ
الأخير - على آلِه عَلَيْهِ السَّلَامُ. والبَرَكَةُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ. والدُّعَاءُ بَعْدَهُ.

وَسُنْنَ الْأَئْمَاءِ - وَتُسَمَّى : الْهَبَائِاتِ^(٢) - : رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِخْرَامِ^(٣) ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ . وَحَاطُهُمَا عَقْبَ ذَلِكَ . وَوَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ ، وَجَعْلُهُمَا^(٤) تَحْتَ سُرَرَتِهِ . وَنَظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ^(٥) . وَتَفْرِقَتْهُ بَيْنَ قَدْمَيْهِ قَائِمًا . وَقَبْضُ رُكْبَيْهِ يَدِيهِ مُفَرَّجَتِي الْأَصَابِعِ فِي رُكُوعِهِ ، وَمَدُ ظَهْرِهِ فِيهِ ، وَجَعْلُهُ^(٦) رَأْسَهُ حِيَالَهُ^(٧) . وَالْبُدَاءَةُ فِي سُجُودِهِ بِوَضْعِ رُكْبَيْهِ ، ثُمَّ يَدِيهِ ، ثُمَّ جَبَهَتِهِ وَأَنْفُهُ ، وَتَمْكِينُ أَعْصَاءِ السُّجُودِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَمُبَاشِرَتِهَا لِمَحَلِ^(٨) السُّجُودِ سَوْيِ الرُّكْبَيْنِ ، فَيُكْرَهُ ، وَمُجَافَاهُ عَصْدَيْهِ عَنْ جَنِيْهِ ، وَيَطْنَبُ

(١) هذا لفظ حديث عبدالله بن أبي أوفى كما عند مسلم (٤٧٦/٢٠٤)، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم (٤٧٧/٢٠٥) بلفظ «السموات»، وكذا في الإقناع (١٣٥/١)، قال في الفروع (٤٣٢/١) وهو المعروف في الأخبار. والمثبت لفظ المتهي (٩٠/١)، والغاية (٩٢/١)، وقاله الإمام، وكثير من الأصحاب.

(٢) لأنها صفة في غيرها. نيل المأرب (١٤٢/١).

(٣) زاد في نيل المأرب (١٤٢/١):

- كونهما مبسوطتين.

- كونهما مضمومتي الأصابع عند الإحرام بالصلاوة.

(٤) في (د) «جعلها».

(٥) زاد في نيل المأرب (١٤٢/١): - والجهر بتكبيرة الإحرام. - وترتيل القرآن.
- وتخفيض الصلاة. - والإطالة في الأولى. - والتقصير في الثانية.

(٦) في (ب) "جعل"، وكذا في (م)، و(ج).

(٧) أورد في (ن) قوله: «ومجافاة عضدية»، بعد قوله: «رأسه حياله».

(٨) في (ن) «ب محل» بالباء، بدل: «اللام».

عَنْ فَخِذَّيْهِ، وَفَخِذَّيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ، وَنَفْرِيقُهُ بَيْنَ رُكْبَيْهِ، وَإِقَامَةُ قَدَمَيْهِ، وَجَعْلُ بُطُونِ أَصَابِعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ مُفَرَّقَةً، وَوَضْعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ^(١)، وَرَفْعُ يَدَيْهِ أَوْلًا فِي قِيَامِهِ إِلَى الرَّكْعَةِ، وَقِيَامُهُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، وَاغْتِمَادُهُ عَلَى رُكْبَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَالْأَفْتَرَاشُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجَدَتَيْنِ، وَفِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ، وَالتَّرْوِكُ فِي الثَّانِي، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخِذَيْنِ مَبْسُوطَتَيْنِ مَضْمُومَتَيْنِ الْأَصَابِعِ بَيْنَ السَّجَدَتَيْنِ وَكَذَا فِي التَّشْهِيدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقْبِضُ مِنَ الْيَمِنِيِّ الْخُنَصَرَ وَالْبَنَصَرَ، وَيُحَلِّقُ إِبْهَامَهَا مَعَ الْوُسْطَى، وَيُشِيرُ بِسَبَابَيْتَهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ، وَالْتِفَاتُهُ يَمِينًا وَشَمَالًا فِي تَسْلِيمِهِ، وَنِيَّتُهُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَتَفْضِيلُ الشَّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ فِي الْاِلْتِفَاتِ^(٢).

فضل فيما يكره في الصلاة

يُكَرَهُ لِلْمُصَلِّي افْتِصَارُهُ عَلَى الْفَاتِحةِ، وَتَكْرَارُهَا، وَالْتِفَاتُهُ بِلَا حَاجَةَ^(٣)، وَتَغْمِيْضُ عَيْنَيْهِ، وَحَمْلُ مُشْغِلٍ لَهُ، وَافْتَرَاشُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا، وَالْعَبَثُ، وَالتَّخَصُّرُ، وَالْتَّمَطُّي، وَفَتْحُ فَمِهِ، وَوَضْعُهُ فِيهِ شَيْئًا، وَاسْتِقْبَالُ صُورَةً، وَوَجْهٌ آدَمِيٌّ، وَمُتَحَدِّثٌ، وَنَائِمٌ، وَنَارٌ، وَمَا يُلْهِيهِ، وَمَسُّ الْحَصَى، وَتَسْوِيَةُ التُّرَابِ بِلَا عُذْرٍ، وَتَرَوُحٌ بِمِرْوَحَةٍ، وَفَرْقَعَةً أَصَابِعِهِ وَتَشْبِيْكَهَا، وَمَسُّ لِحَيَّهِ، وَكَفُّ ثُوبِهِ، وَمَنْتَى كَثُرَ ذَلِكَ عُرْفًا، بَطَلَتْ.

وَأَنْ يَخْصُّ جَبْهَتَهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَمْسَحَ فِيهَا أَثْرَ سُجُودِهِ، وَأَنْ^(٤)

(١) زاد في نيل المأرب (١٤٤/١): كون أصابعهما موجهات إلى القبلة.

(٢) زاد في (ن) «والخشوع».

(٣) والمراد بالالتفات الذي يكره، ولا تبطل به الصلاة: إذا لم يستذر بجملته، ويستدير القبلة . نيل المأرب (١٤٦/١).

(٤) في (د) «أو أن».

يُسْتَنِدُ بِلَا حَاجَةٍ، فَإِنِ اسْتَنَدَ بِحَيْثُ يَقْعُ لَوْ أَزِيلَ مَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ، بَطَّلَتْ.
وَحَمْدُهُ إِذَا عَظَسَ، أَوْ وَجَدَ مَا يَسْرُهُ، وَاسْتَرْجَاعُهُ إِذَا وَجَدَ مَا يَغْمُهُ.

فضل فيما يُبطل الصلاة

يُبْطِلُهَا مَا أَبْطَلَ الظَّهَارَةَ، وَكَشْفُ الْعَوْرَةِ عَمْدًا، لَا إِنْ كَشَفَهَا نَخْوُ
رِيحٌ، فَسْتَرَهَا فِي الْحَالِ، أَوْلًا، وَكَانَ الْمَكْشُوفُ لَا يَفْحَشُ فِي النَّظَرِ،
وَاسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ حَيْثُ شُرِطَ اسْتِقْبَالُهَا، وَاتِّصَالُ النَّجَاسَةِ بِهِ إِنْ لَمْ يُزْلِلْهَا فِي
الْحَالِ، وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ عَادَةً^(١) مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةِ، وَالإِسْتِنَادُ قَوْيًا
لِغَيْرِ عُذْرٍ، وَرُجُوعُهُ عَالِمًا ذَاكِرًا لِلتَّشَهِيدِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَتَعَمُّدُ
زِيَادَةُ رُكْنٍ فَغَلِيْ، وَتَعَمُّدُ^(٢) تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ عَلَى بَعْضِ، وَتَعَمُّدُ السَّلَامِ
قَبْلَ إِتْمَامِهَا، وَتَعَمُّدُ إِحَالَةِ الْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَةِ^(٣)، وَبِوُجُودِ سُترةٍ بَعِيدَةٍ وَهُوَ
غُرْبَيَانُ، وَبِفَسْخِ النِّيَّةِ، وَبِالرَّدُّ فِي الْفَسْخِ، وَبِالْعَزْمِ عَلَيْهِ، وَبِشَكْوِ هَلْ نَرَى
فَعَمِلَ مَعَ الشَّكِّ عَمَلًا؟ وَبِالدُّعَاءِ بِمَلَادِ الدُّنْيَا، وَبِالإِثْيَانِ بِكَافِ الْخَطَابِ
لِغَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَخْمَدَ، وَبِالْقَهْقَهَةِ، وَبِالْكَلَامِ، وَلَوْ سَهْوًا، وَبِتَقْدِيمِ الْمَأْمُومِ
عَلَى إِمَامِهِ، وَبِبُطْلَانِ^(٤) صَلَاةِ إِمَامِهِ، وَبِسَلَامِهِ عَمْدًا قَبْلَ إِمامِهِ، أَوْ سَهْوًا،
وَلَمْ يُعْدِهُ بَعْدَهُ، وَبِالْأَكْلِ، وَبِالشَّرْبِ^(٥) سَوَى الْيَسِيرِ عُرْفًا لِنَاسٍ وَجَاهِلٍ،

(١) في (ن) «في العادة» بدل «عادة».

(٢) في (ن) «بتعمد» بزيادة الباء، في الموضع الثالثة، «وبتعمد السلام»، «وبتعمد إحالَةِ المعنى».

(٣) كفتح همزة «إهدا»، وضم تاء «أنعمت» وكسرها، وكسر كاف «إياتك». نيل المأرب (١٥٠ / ١).

(٤) في (ن) «بطلان» بباء واحدة.

(٥) في (م)، (ن)، (ج): «والشرب».

وَلَا تُبْطِلْ إِنْ بَلَغَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ بِلَا مَضِيٍّ.

وَكَالْكَلَامِ إِنْ تَنْخَنَحْ بِلَا حَاجَةَ، أَوْ اتَّحَبَ لَا خَشِيَّةَ^(١)، أَوْ نَفَخَ فَيَانَ حَرْفَانَ، لَا^(٢) إِنْ نَامَ فَتَكَلَّمَ، أَوْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِهِ حَالَ قِرَاءَتِهِ، أَوْ غَلَبَهُ سَعَانُ، أَوْ عَطَاسُ، أَوْ تَنَاؤُبُ، أَوْ بُكَاءً.

باب سجود السهو

يُسَنُّ: إِذَا أَتَى بِقَوْلٍ مَسْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَحْلِهِ سَهْوًا، وَيُبَاحُ: إِذَا تَرَكَ مَسْتُوْنَا، وَيُحِبَّ: إِذَا رَأَدَ رُكُوعًا، أَوْ سُجُودًا، أَوْ قِيَامًا، أَوْ قُعُودًا، وَلَنْ فَدَرَ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ، أَوْ سَلَمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا، أَوْ لَحَنَ لَحْنًا يُجَيلُ الْمَغْنَى، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا، أَوْ شَكَّ فِي زِيَادَةِ وَقْتِ فَعْلَاهَا.

وَتَبْطِلُ الصَّلَاةَ: بِتَعْمِدِ تَرْكِ سُجُودِ السَّهْوِ الْوَاجِبِ، لَا^(٣) إِنْ تَرَكَ مَا وَجَبَ بِسَلَامِهِ قَبْلَ إِتْمَامِهَا.

وَإِنْ شَاءَ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ، أَوْ بَعْدَهُ، لَكِنْ إِنْ^(٤) سَجَدَهُمَا بَعْدَهُ، تَسْهَدَهُ وُجُوبًا وَسَلَمًا.

وَإِنْ نَسِيَ السُّجُودَ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ عُرْفًا، أَوْ أَخْدَثَ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، سَقَطَ.

(١) قوله: «أَوْ اتَّحَبَ لَا خَشِيَّةَ» في (م)، بعد قوله: «أَوْ نَفَخَ فَيَانَ حَرْفَانَ»، وفي (ا)، و(د) «لَا مِنْ خَشِيَّةِ اللهِ»، وكذا في (م).

(٢) في (ن) «ولَا» بزيادة الواو.

(٣) في (د)، وكذا في (ن) «إِلَا» بدل «لَا».

(٤) في (د) «إِذَا».

وَلَا سُجُودٌ عَلَى مَأْمُومٍ دَخَلَ^(١) أَوْلَى الصَّلَاةِ، إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ.
وَإِنَّ^(٢) سَهَا إِمَامًا : لَزِمَّةٌ مُتَابَعَتُهُ فِي سُجُودِ السَّهْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ
إِمَامًا : وَجَبَ عَلَيْهِ هُوَ.
وَمَنْ قَامَ لِرَكْعَةٍ زَائِدَةً : جَلَسَ مَتَى ذَكَرَ.
وَإِنْ نَهَضَ عَنْ تَرْكِ الشَّهَدَةِ الْأَوَّلِ^(٣) نَاسِيًّا : لَزِمَّةُ الرُّجُوعِ لِيَتَشَهَّدَ، وَكُرْهَةٌ
إِنْ اسْتَسْمَ قَائِمًا ، وَتَلَزُّمٌ^(٤) : الْمَأْمُومُ مُتَابَعَتُهُ، وَلَا يَرْجِعُ إِنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ.
وَمَنْ شَكَ فِي رُكْنٍ أَوْ عَدَدِ رَكَعَاتٍ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ؛
وَهُوَ الْأَقْلُ، وَيَسْجُدُ^(٥) لِلسَّهْنِ، وَيَغْدِ فَرَاغَهَا^(٦) لَا أَثْرَ لِلشُّكُ.

باب صلاة التطوع

وَهِيَ : أَفْضَلُ تَطَوُّعِ الْبَدْنِ، بَعْدَ الْجِهَادِ، وَالْعِلْمِ.

وَأَفْضَلُهَا : مَا سُنَّ جَمَاعَةً.

وَأَكْدُهَا : الْكُسُوفُ، فَالِإِسْتِسْقَاءُ، فَالثَّرَاوِيْحُ، فَالْوُثْرُ، وَأَقْلُهُ رَكْعَةُ،
وَأَكْثُرُهُ^(٧) إِحْدَى عَشَرَةَ، وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثُ إِسْلَامَيْنِ، وَيَجُوزُ بِوَاحِدٍ سَرَدًا

(١) في (م) زيادة «من».

(٢) في (ن) «إذا» بدل «إن».

(٣) في (أ) «تشهد أول».

(٤) في (م) «ولزم» وفي (ن)، و(ج) «ويلزم».

(٥) في (ن) «وسجد».

(٦) في (م) «فراغه».

(٧) لفظ صاحب الوجيز (ص: ٤٩) «أفضلها».

وَوَقْتُهُ مَا بَيْنِ صَلَةِ الْعِشَاءِ وَطَلْوَعِ الْفَجْرِ.

وَيَقْتُلُ فِيهِ بَعْدَ الرُّكُوعِ نَذْبًا، فَلَوْ كَبَرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَنَّتْ قَبْلَ الرُّكُوعِ جَازٌ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُوا فِي قُنُوتِهِ بِمَا شَاءَ، وَمِمَّا وَرَدَ: «اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَغْنَيْتَ، وَقَنَا شَرًّا مَا فَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذْلِلُ مَنْ وَالَّتَّ، وَلَا يَعْزِزُ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»^(١)، «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخْطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقوَبِكَ، وَبِكَ مِنْكَ، لَا نُخَصِّي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَنْتَتَ عَلَى تَقْسِيكَ»^(٢).

ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ^(٣)، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدِيهِ هُنَا، وَخَارِجَ الصَّلَاةِ.

وَكُرْهَةُ الْقُنُوتِ فِي غَيْرِ الْوِثْرِ.

وَأَفْضَلُ الرَّوَايَاتِ: سُنْنَةُ الْفَجْرِ، ثُمَّ الْمَغْرِبُ، ثُمَّ سَوَاءُ.

وَالرَّوَايَاتُ الْمُؤَكَّدةُ^(٥) عَشْرُ: ^(٦) رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظَّهَرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٥)، والترمذني (٤٦٤) من حديث الحسن بن علي، قال الحافظ ابن حجر في النتائج (١٤٧/١): هذا حديث حسن صحيح. وليس فيه قوله: «ولا يعز من عاديت» ورواه البيهقي، وأنبهها فيه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٧)، والنسائي (١٠٠) من حديث علي بن أبي طالب، قال الحافظ ابن حجر في النتائج (٢٦/٣): هذا حديث صحيح.

(٣) زاد في زاد المستقنع (ص: ١٨) «وعلى آله» وقال في الإقامة (١٤٣/١) لا بأس به.

(٤) في (١) "مأمول"، وكذا في (ن).

(٥) «المؤكدة» لا توجد في (م).

(٦) في (١) زيادة "ركعات".

ويُسْنُ: قَضَاءُ الرَّوَايَةِ^(١) وَالْوِثْرِ، إِلَّا مَا فَاتَ مَعَ فَرْضِهِ وَكَثُرَ، فَالْأُولَى تَرْكُهُ.
وَفَعْلُ^(٢) الْكُلِّ بِيَسِّرٍ أَفْضَلُ.

وَيُسْنُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْفَرْضِ وَسُتُّهِ، بِقِيَامِ أَوْ كَلَامِ
وَالْتَّرَاوِيهِ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِرَمَضَانَ، وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْوِثْرِ.

فضل

وَصَلَةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَةِ النَّهَارِ، وَالنِّصْفُ الْأَخِيرُ أَفْضَلُ مِنَ
الْأُولَى، وَالْتَّهَجُّدُ مَا كَانَ بَعْدَ النُّومِ^(٣).

وَيُسْنُ: قِيَامُ اللَّيْلِ وَافْتَاحُهُ بِرَكْعَتَيْنِ حَفِيقَتَيْنِ، وَبَيْتَهُ عِنْدَ النُّومِ.

وَيَصُحُّ: التَّطَوُّعُ بِرَكْعَةٍ

وَأَجْرُ الْقَاعِدِ غَيْرِ الْمَعْذُورِ، نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ.

وَكَثُرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَفْضَلُ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ^(٤).

(١) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٦٨): قال في شرح المتهى: ويكره تركها، وتسقط عدالة مداوم عليه، وقال الإمام أحمد رضي الله عنه، فيمن داوم على تركها: «رجل سوء» وهو يشير إلى أنه محرم، وربما أيد ذلك قول القاضي أبي يعلى: من داوم على ترك السنن الرابعة أثم.

(٢) في (ن) «وفعله».

(٣) في (أ) «نوم»، بالتنكير.

(٤) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٧١): «وقيل عكسه، وقال الشيخ تقي الدين: التحقيق أن ذكر القيام وهو القراءة، أفضل من ذكر الركوع والسجود، وهو التسبيح والدعاء. وأما نفس الركوع والسجود، فأفضل من نفس القيام فاعتدلا، قال: ولهذا كانت صلاته معتلة معتدلة، فكان إذا أطال القيام، أطال الركوع والسجود بحسب ذلك حتى يتقارب». وانظر أيضاً: الاختيارات (ص: ٦٥).

وَسُنْنَةُ صَلَاةِ الْضَّحَىْ غَيْرًا، وَأَقْلُهَا: رَكْعَتَانِ، وَأَكْثَرُهَا ثَمَانِ، وَوَقْتُهَا: مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهَيِ إِلَى قَبْلِ الرَّوَالِ، وَأَفْضَلُهُ: إِذَا اشْتَدَ الْحَرَّ.
وَسُنْنَةُ تَسْجِيْةِ الْمَسْجِدِ، وَسُنْنَةُ الْوُضُوءِ، وَإِخْيَاءُ مَا بَيْنَ الْعَشَائِيْنِ؛ وَهُوَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ.

فضل

وَسُنْنَةُ سُجُودِ التَّلَاقِ مَعَ قِصْرِ الْفَضْلِ لِلْقَارِيِّ، وَالْمُسْتَعِيْعِ.
وَهُوَ كَالنَّافِعَةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهَا.
يُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ بِلَا تَكْيِيرَةٍ إِخْرَاجِ، وَإِذَا رَفَعَ، وَيَجْلِسُ وَيُسْلِمُ بِلَا تَشْهِيدٍ.
وَإِنْ سَجَدَ الْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ، أَوْ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمامِهِ عَمْدًا بَطَّلَتْ صَلَاةُهُ.

وَلَزْمُ الْمَأْمُومِ مُتَابَعَةُ إِمامِهِ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ^(١)؛ فَلَوْ تَرَكَ مُتَابَعَتَهُ عَمْدًا، بَطَّلَتْ^(٢).

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَارِيِّ يَضْلُّ إِمامًا لِلْمُسْتَعِيْعِ؛ فَلَا يَسْجُدُ إِنْ لَمْ يَسْجُدْ^(٣)، وَلَا قُدَّامَهُ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوْبِ يَمِينِهِ، وَلَا يَسْجُدُ رَجُلٌ لِتِلَاقِ امْرَأَةٍ، وَخُشْنَى، وَيَسْجُدُ^(٤) لِتِلَاقِ أُمَّيَّةٍ، وَرَزَمِنَ، وَمُمَيْزَ.

وَسُنْنَةُ سُجُودِ الشُّكْرِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النَّعْمِ، وَانْدِفَاعِ النَّقْمِ.

(١) في (أ) "الجهيرية"، وفي (ن) زيادة: «إذا سجد»..

(٢) في (م) زيادة «صلاته».

(٣) في (ن) زيادة: «القاري».

(٤) في (ن) زيادة: «رجل ، وخشنى ، وأثنى».

وَإِنْ^(١) سَجَدَ لَهُ عَالِمًا ذَاكِرًا فِي صَلَاتِهِ^(٢)، بَطَّلَتْ
وَصِفَتُهُ، وَأَخْكَامُهُ كَسُحُودُ التَّلَاقَةِ.

فضل في أوقات النهار

وَهِيَ: مِنْ طَلْوَعِ الْفَجْرِ إِلَى ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قِبْلَةً رُمْحٍ، وَمِنْ صَلَاةِ
الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَرُولَ.

فَتَحْرُمُ: صَلَاةُ التَّطَوُّعِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، وَلَا تَنْعَقِدُ وَلَا جَاهِلًا لِلْمُوْقَتِ
وَالْتَّخْرِيمِ، سَوَى: سُنَّةِ الْفَجْرِ قَبْلَهَا، وَرَكْعَتَيِ الظَّوَافِ، وَسُنَّةِ الظَّهَرِ^(٣) إِذَا
جَمَعَ، وَإِغْرَادَةُ جَمَاعَةٍ أَقِيمَتْ، وَهُوَ فِي^(٤) الْمَسْجِدِ.

وَيَجْمُؤُ فِيهَا: قَضَاءُ الْفَرَائِضِ، وَفَعْلُ الْمَنْدُورَةِ، وَلَوْ نَذَرَهَا فِيهَا.

وَالْأَعْيَارُ فِي التَّخْرِيمِ بَعْدَ الْعَصْرِ بِفَرَاغِ صَلَاةِ نَفْسِهِ، لَا يُشْرُوعُهُ فِيهَا؛
فَلَوْ أَخْرَمَ بِهَا، ثُمَّ قَلَّبَهَا نَفْلًا، لَمْ يُمْنَعْ مِنَ التَّطَوُّعِ.

وَتَبَاحُ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الطَّرِيقِ، وَمَعَ حَدِيثِ أَصْغَرِ، وَنَجَاسَةِ ثُوبِ،
وَبَدَنِ، وَقَمِ.

وَحْفَظُ الْقُرْآنِ، فَرْضٌ كَفَائِيَّةٌ.

وَيَتَعَيَّنُ حِفْظُ مَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ.



(١) فِي (أ)، و(ب) "إذا"، وكذا في (م).

(٢) فِي (ب)، و(ج) «صلوة» بدل «صلاته».

(٣) فِي (ن) زيادة: «بعد العصر».

(٤) فِي (م)، و(ن) «بالمسجد» بدل: «في المسجد».

باب صلاة الجماعة

تُحبُّ : عَلَى الرِّجَالِ الْأَخْرَارِ الْقَادِرِينَ ، حَضَرًا وَسَفَرًا .
وَأَقْلُلُهَا : إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ وَلَوْ أَنْتَ .

وَلَا تَنْعَقِدُ بِالْمُمِيْزِ فِي الْفَرْضِ .

وَسُنْنَةُ ^(١) : الْجَمَاعَةُ بِالْمَسْجِدِ ^(٢) ، وَلِلنَّاسِ مُنْقَرِدَاتٍ عَنِ الرِّجَالِ .
وَحَرُّمَ : أَنْ يُؤْمَنُ بِمَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَأَيْتُ ; فَلَا تَصْحُ إِلَّا مَعَ إِذْنِهِ إِنْ كَرِهَ
ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَضْعِفِ الْوَقْتُ .

وَمَنْ كَبَرَ قَبْلَ تَسْلِيمَةِ الْإِمَامِ الْأُولَى ، أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ .

وَمَنْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ - غَيْرَ شَاكٍ - أَذْرَكَ الرَّكْعَةَ ، وَاطْمَأَنَّ ، ثُمَّ تَابَعَ .
وَسُنْنَةُ ^(٣) : دُخُولُ الْمَأْمُومِ مَعَ إِمامِهِ ، كَيْفَ أَذْرَكَهُ .

فَإِنْ قَامَ الْمَسْبُوقُ قَبْلَ تَسْلِيمَةِ إِمامِهِ الثَّانِيَةِ وَلَمْ يَرْجِعْ ، انْقَلَبَتْ نَفْلًا .
وَإِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يُصْلِيَ مَعَ إِمامِهَا ، لَمْ تَنْعَقِدْ نَافِلَةً ^(٤) ،
وَإِنْ أَقِيمَتْ وَهُوَ فِيهَا ، أَتَهُمْ خَفِيفَةً .

وَمَنْ صَلَّى ثُمَّ أَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ ، سُنْنَةُ ^(٥) أَنْ يُعِيدَ ; وَالْأُولَى : فَرْضُهُ .

(١) قال ابن القيم: من تأمل السنة حق التأمل، يتبيّن أن فعلها في المساجد فرض على الأعيان. حاشية الروض (٢٦٢/٢).

(٢) في (م) «في المسجد» وكذا في (ج).

(٣) في (ج)، و(د) «ويسن». وكذا في (ن).

(٤) في (أ)، و(ب) و(ج) «نافلته»، وكذا في (م)، و(ن).

(٥) في (أ) زيادة «له».

وَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ: الْقِرَاءَةُ، وَسُجُودُ السَّهْوِ، وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ، وَالسُّتْرَةُ، وَدُعَاءُ الْفُنُوتِ، وَالْتَّشَهِيدُ الْأُولَى، إِذَا سُبِّقَ بِرَكْعَةٍ فِي رُبَاعِيَّةِ.

وَسُنْنَ: لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَسْتَفْتِحَ، وَيَتَعَوَّذُ فِي الْجَهَرِيَّةِ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحةَ، وَسُورَةَ حَيْثُ شُرِعْتُ فِي سَكَنَاتِ إِمَامِهِ؛ وَهِيَ: قَبْلَ الْفَاتِحةِ، وَبَعْدَهَا، وَبَعْدَ فَرَاغِ الْقِرَاءَةِ.

وَيَقْرَأُ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ^(١): مَقْتَى شَاءَ.

فضل

وَمَنْ أَخْرَمَ مَعَ إِمَامِهِ أَوْ قَبْلَ إِنْتَامِهِ لِتَكْبِيرَةِ^(٢) الْإِخْرَامِ، لَمْ تَنْعِدْ صَلَاتُهُ، وَالْأُولَى: لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَسْرَعَ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بَعْدَ إِمَامِهِ، فَإِنْ وَاقَفَ فِيهَا، أَوْ فِي السَّلَامِ كُرْهَةً، وَإِنْ سَبَقَهُ حَرُومَةً.

فَمَنْ رَكَعَ، أَوْ سَجَدَ، أَوْ رَفَعَ قَبْلَ إِنْتَامِهِ عَمْدًا، لَزِمَّهُ أَنْ يَرْجِعَ لِيَأْتِيَ بِهِ مَعَ إِمَامِهِ، فَإِنْ أَبَى عَالِمًا عَمْدًا، بَطَّلَتْ صَلَاتُهُ، لَا صَلَاةُ نَاسٍ وَجَاهِلٍ.

وَيُسَنْ: لِلْإِمَامِ التَّخْفِيفُ مَعَ الْإِثْمَامِ، مَا لَمْ يُؤْثِرِ الْمَأْمُومُ التَّظْوِيلَ، وَانتِظَارُ دَائِخِلٍ إِنْ^(٣) لَمْ يَشْقَ عَلَى الْمَأْمُومِ^(٤).

وَمَنْ اسْتَأْذَنَهُ امْرَأَةٌ أَوْ أُمَّةٌ إِلَى الْمَسْجِدِ كُرْهَةً مَنْعِهَا، وَبَيْتُهَا خَيْرٌ لَهَا.

(١) في (ب) زيادة «الإمام» وكذا في (ن).

(٢) في (د) «تكبيرة» بدون اللام.

(٣) في (أ) «ما» بدل «إن».

(٤) قوله: «على المأمور» لا يوجد في (ب).

فَضْلٌ فِي الْإِمَامَةِ

الأولى بها: الأجواد قراءة، الأفقه، ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاة، على فقيه أمي، ثم الأسن، ثم الأشرف، ثم الأثني والأوزع، ثم يشرع، وصاحب البيت، وإمام المسجد ولو عنده، أحق، والآخر أولى من العين.

وَالْحَاضِرُ وَالْبَصِيرُ، وَالْمُتَوَضِّعُ، أَوْلَى مِنْ ضَدِّهِمْ.
وَتَكْرَهُ: إِمامَةٌ غَيْرُ الْأُولَى بِلَا إِذْنِهِ.
وَلَا تَصِحُّ: إِمامَةُ الْفَاسِقِ، إِلَّا فِي جُمُعَةٍ وَعِيدٍ تَعَذَّرَا خَلْفَ غَيْرِهِ.
وَتَنْصِحُّ: إِمامَةُ الْأَغْمَى، الْأَصْمَمِ^(١)، وَالْأَقْلَفِ^(٢)، وَكَثِيرٌ لَخِنْ لَمْ يُجْلِ
الْمَعْنَى^(٣)، وَالثَّمَنَامِ الَّذِي يُكَرِّرُ النَّاءَ، مَعَ الْكَرَاهَةِ^(٤).
وَلَا تَصِحُّ: إِمامَةُ الْعَاجِزِ عَنْ شَرِطِ، أَوْ رُكْنٍ إِلَّا بِمَثْلِهِ، إِلَّا إِلَمَامُ

(١) في (م)، و(ن)، وج) «الاعمى، والأصم»، والمثبت لفظ المنتهى (١١٢/١)،
والغاية (١٩٨/١).

(٢) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٨٣): أي ما لم يكن تاركاً للختان بلا عذر، وإن فيكون فاسقاً، فلا تصح إمامته، هذا ما ظهر لي والله أعلم. ثم رأيت في الغاية ما نصه: وتكره إمامرة الأئلف، ويتجه: لا إن ترك الختان بالغًا مصراً بلا عذر، لفسقه، وقال شيخ مشايخنا؛ وهو مصرح به في الإنصاف.

(٣) كجرّ دال «الحمدُ» ونصب هاء «اللهُ» ونصب باء «ربُّ» ونحو ذلك، سواء كان المؤتم مثله أو كان لا يلحّنُ، لأنَّ مدلول اللّفظ باقٍ، وهو مفهوم كلام الرب سجانه وتعالٰ، لكنَّ مع الكا هاهة. نتا، الماء (١٧٧).

(٤) في (م) زيادة: «في الكا، للخلاف في، صحة إمامتهم».

الرَّاتِبُ بِمَسْجِدِ الْمَرْجُوِ رَوَالْ عِلْتِهِ؛ فَيُصَلِّي جَالِسًا، وَيَجْلِسُونَ خَلْفَهُ، وَتَصُحُّ قِيَامًا.

وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ رُكْنًا، أَوْ شَرْطًا مُخْتَلِفًا فِيهِ مُقْلِدًا، صَحُّثُ، وَمَنْ صَلَى خَلْفَهُ مُعْتَقِدًا بِظَلَانَ صَلَاةِهِ، أَعَادَ، وَلَا إِنْكَارٌ فِي مَسَائلِ الاجْتِهَادِ.

وَلَا تَصُحُّ : إِمامَةُ الْمَرْأَةِ بِالرُّجَالِ^(١)، وَلَا إِمامَةُ الْمُمِيزِ بِالْبَالِغِ فِي الْفَرْضِ.

وَتَصُحُّ : إِمامَةُ فِي النَّفْلِ، وَفِي الْفَرْضِ بِمِثْلِهِ.

وَلَا تَصُحُّ : إِمامَةُ مُحَدِّثٍ، وَلَا نَجْسٌ يَعْلَمُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ جَهَلَ هُوَ وَالْمَأْمُومُ حَتَّى انْقَضَتْ^(٢)، صَحُّثُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ وَخَدَةُ.

وَلَا تَصُحُّ : [إِمامَة]^(٣) الْأُمَّيَّ - وَهُوَ مَنْ لَا يُخْسِنُ الْفَاتِحةَ - إِلَّا بِمِثْلِهِ.

وَيَصُحُّ : النَّفْلُ خَلْفُ الْفَرْضِ، وَلَا عَكْسَ.

وَتَصُحُّ : الْمَفْضِيَّةُ خَلْفُ الْحَاضِرَةِ وَعَكْسُهُ؛ حَيْثُ تَسَاوَتَا فِي الْإِنْسِمِ.

فضل

يَصُحُّ : وُقُوفُ الْإِمَامِ وَسَطَ الْمَأْمُومِينَ، وَالسُّنْنَةُ : وُقُوفُهُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ.
وَيَقْفِي الرَّجُلُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ مُحَادِيَاهُ لَهُ، وَلَا تَصُحُّ خَلْفُهُ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوِّ يَمِينِهِ.
وَيَقْفِي الْمَرْأَةُ خَلْفُهُ.

(١) في (م) «بالرجل» بالإفراد.

(٢) في (ن) زيادة: «الصلاحة».

(٣) في الأصل «صلاة» والتصويب من (أ)، و(ب)، و(د).

وَإِنْ صَلَّى الرَّجُلُ رَكْعَةً^(١) خَلْفَ الصَّفَّ مُفَرِّداً، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ.

وَإِنْ أَمْكَنَ الْمَأْمُومَ الْإِقْتِدَاءُ بِإِمَامَهُ، وَلَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَوْقَ^(٢) ثَلَاثَ مِائَةَ ذِرَاعٍ صَحَّ، إِنْ رَأَى الْإِمَامَ، أَوْ رَأَى مَنْ وَرَاءَهُ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي الْمَسْجِدِ، لَمْ تُشْرِطِ الرُّؤْيَا، وَكَفَى سَمَاعُ التَّكْبِيرِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ، أَوْ طَرِيقٌ، لَمْ تَصْحَّ^(٣).

وَكُرْهَةٌ: عُلُوُّ الْإِمَامِ عَنِ الْمَأْمُومِ، لَا عَكْسُهُ^(٤).

وَكُرْهَةٌ^(٥): لِمَنْ أَكَلَ بَصَلًا، أَوْ فُجْلًا وَنَخْوَةً، حُضُورُ الْمَسْجِدِ.

فضل

يُعَذَّرُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ: الْمَرِيضُ، وَالْخَافِفُ حُدُوثَ الْمَرَضِ، وَالْمُدَافِعُ أَحَدُ الْأَخْبَثَيْنِ، وَمَنْ لَهُ ضَائِعٌ يَرْجُوهُ، أَوْ يَخَافُ ضَيَاعُ مَالِهِ، أَوْ فَوَاتَهُ، أَوْ ضَرَرًا فِيهِ، أَوْ يَخَافُ عَلَى مَا يُ اسْتُؤْجِرَ^(٦) لِحِفْظِهِ، كَنْظَارَة^(٧) بُسْتَانِ^(٨)، أَوْ أَذَى بِمَطَرِّ، وَوَحْلِي، وَلَنْجِ، وَجَلِيدِ، وَرِيحِ بَارِدَةٍ بِلَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، أَوْ تَطْوِيلِ إِمَامٍ.

(١) «رَكْعَة» لا تُوجَدُ في (د).

(٢) «فَوْقَ» لا تُوجَدُ في (د).

(٣) في (ن) «لَمْ يَصْحَّ الْإِقْتِدَاءُ».

(٤) في (د) «عُلُوُّ إِمَامٍ عَلَى مَأْمُومٍ، وَلَا عَكْسُهُ».

(٥) في (د) «وَيْكَرْهَةٌ».

(٦) في (أ) زِيادةٌ «عَلَيْهِ».

(٧) في (م) «كَنْظَارَة» بالظاء المعجمة، وكلاهما صحيح كما في القاموس المحيط (ص: ٦٦٢-٦٦٣).

(٨) في (ن) «بِسْتَان» بزيادة الباء.

باب صلاة أهل الأغذار

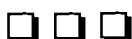
يُلزِمُ المَرِيضُ أَنْ يُصْلِي الْمَكْتُوبَةَ قَائِمًا وَلَوْ مُسْتَنِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِهِ؛ وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ، وَيُؤْمِنُ بِالرُّكُوعِ وِبِالسُّجُودِ^(١) وَيَجْعَلُهُ أَخْفَضَ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْمًا بِظَرْفِهِ وَاسْتَخْضَرَ الْفِعْلَ^(٢) بِقُلْبِهِ، وَكَذَا الْفَوْلَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ، وَلَا تَسْقُطُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا.

وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ، أَوْ^(٣) الْقَعْدَةِ فِي أَثْنَاهَا اتَّقْلَ إِلَيْهِ^(٤).

وَمَنْ قَدَرَ أَنْ يَقُومَ مُنْقَرِدًا وَ^(٥)يَجْلِسَ فِي الْجَمَاعَةِ، خُبْرَ.

وَتَصْبِحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِمَنْ يَتَأْذِي بِنَحْوِ مَطَرٍ، وَوَحْلٍ، أَوْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ تُرْزُولِهِ، وَعَلَيْهِ الْإِسْتِبْلَاءُ وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَيُؤْمِنُ مَنْ : بِالْمَاءِ وَالظِّنِّ.



(١) في (أ) "والسجود"، وكذا في (م)، وج).

(٢) في (ن) جعله من الشرح.

(٣) في (د) «والقعود» بالواو، بدل: «أو»، وكذا في (م).

(٤) في (أ) زيادة "وبني".

(٥) في (ب)، «أو» بدل الواو، وكذا في (ن).

فضل في صلاة المسافر

فَضْلُ الصَّلَاةِ الرُّبَاعِيَّةِ أَفْضَلُ، لِمَنْ نَوَى سَفَرًا^(١) مُبَاحًا، لِمَحَلٍ مُعَيْنٍ يَتَلْغُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسْخًا؛ وَهِيَ: يَوْمَانِ قَاصِدَانِ فِي زَمِينٍ مُعْتَدِلٍ بِسَيِّرِ الْأَنْقَالِ، وَدَبِيبِ الْأَقْدَامِ، إِذَا فَارَقَ بَيْوَاتَ قَرْيَتِهِ الْعَامِرَةِ.

وَلَا يُبَيِّدُ مَنْ قَصَرَ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهِ^(٢) الْمَسَافَةَ.

وَيَلْزَمُهُ: إِثْمَامُ الصَّلَاةِ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهَا، وَهُوَ فِي الْحَاضِرِ، أَوْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يُتَمِّمُ، أَوْ لَمْ يَتِمِ الْقَصْرُ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ، أَوْ نَوَى إِقَامَةً^(٣) مُظْلَفَةً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ^(٤)، وَظَنَّ أَنَّ لَا تَنْقَضِي إِلَّا بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ، أَوْ أَخْرَ الصَّلَاةِ بِلَا عُذْرٍ حَتَّى ضَاقَ وَقْتُهَا عَنْهَا.

وَيَقْصُرُ إِنْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ بِلَا نِيَّةِ الْإِقَامَةِ^(٥) فَوْقَ أَرْبَعَةِ^(٦)، وَلَا يَذْرِي مَتَى تَنْقَضِي، أَوْ حِسَنَ ظُلْمًا، أَوْ بِمَطْرِ، وَلَوْ أَقَامَ سِنِينَ.

(١) هذه عبارة المنتهي، والمحرر، والتنبيح، وهي أولى من قول المقنع «من سافر» لأنَّه يرد عليها من خرج في طلب ضالة، أو آبق، حتى جاوز المسافة، فإنه ليس له القصر حيث لم يتو. وقال الحجاوي: ولو قال: «من ابتداء السفر» كما في الفروع وغيرها لكان أجود، لأنَّه قد ينوي السفر، ولا يسافر. نيل المأرب (١٨٥/١).

(٢) في (ب)، وكذا في (م)، و(ن)، و(ج) «استكمال».

(٣) في (د) «الإِقَامَة» بأَل التعرِيف.

(٤) في (ن) «لحاجته».

(٥) في (د) «إِقَامَة» بالتنكير.

(٦) في (ن) «الأربعة» بأَل التعرِيف.

فضل في الجمع

بَيْانٌ: بِسَفَرِ الْقَضْرِ: الْجَمْعُ بَيْنَ الظَّهِيرَةِ وَالْعَصْرِ، وَالْعِشَاءِيْنِ، بِوَقْتٍ إِخْدَاهُمَا^(١).

وَبَيْانٌ: لِمُقْبِمِ مَرِيضٍ^(٢) يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ مَشَقَّةٌ، وَلِمُرْضِعَةٍ^(٣) لِمَشَقَّةٍ كَثْرَةً النَّجَاسَةِ، وَلِعَاجِزٍ عَنِ الطَّهَارَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلِغَذَّرٍ أَوْ شُغْلٍ يُبَعِّثُ تَرْكَ الْجَمْعَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَيَخْصُّ بِجَوَازِ جَمْعِ^(٤) الْعِشَاءِيْنِ - وَلَوْ صَلَّى بَيْتَهُ -^(٥) ثَلْجٌ، وَجَلِيدٌ، وَوَحْلٌ، وَرِيحٌ شَدِيدَةٌ بَارِدَةٌ، وَمَطْرَأٌ يَلِلُ الشَّيَابِ، وَتُوَجَّدُ^(٦) مَعَهُ مَشَقَّةٌ.
وَالْأَفْضَلُ: فِعْلُ الْأَرْفَقِ^(٧) مِنْ تَقْدِيمِ الْجَمْعِ^(٨)، أَوْ تَأْخِيرِهِ.

فَإِنْ جَمَعَ تَقْدِيمًا اشْتُرِطَ لِصِحَّةِ الْجَمْعِ: نِيَّتُهُ عِنْدَ إِخْرَامِ الْأُولَى، وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِتَحْوِي نَافِلَةٍ، بَلْ يُقْدِرُ إِقَامَةً، وَوُضُوءَ خَفِيفٍ، وَأَنْ يُوَجَّدَ الْعُذْرُ عِنْدَ افْتِاحِهِمَا، وَأَنْ يَسْتَمِرَ إِلَى فَرَاغِ الثَّانِيَةِ.

وَإِنْ جَمَعَ تَأْخِيرًا اشْتُرِطَ^(٩): نِيَّةُ الْجَمْعِ بِوَقْتِ الْأُولَى، قَبْلَ أَنْ يَضْيقَ

(١) في (أ) "أحدها".

(٢) في (أ) "لمريض مقيم".

(٣) في (أ)، (ب)، (د) "مرضع"، وكذا في (م)، (ن)، (ج).

(٤) في (أ) زيادة "بين".

(٥) في (ج) زيادة "إذا كان".

(٦) في (م) "ويوجد".

(٧) في (م) زيادة: "به"، وفي (ن) أدرجه في الشرح.

(٨) "الجمع" لا توجد في (د).

(٩) في (ن) زيادة: "له".

وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا^(١)، وَبِقَاءُ الْعُذْرِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَا غَيْرُهُ.
وَلَا يُشَرِّطُ لِلصَّحَّةِ اتِّحَادُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ؛ فَلَوْ صَلَاهُمَا خَلْفَ إِمَامَيْنِ،
أَوْ بِمَأْمُومِ الْأُولَى وَبِأَخْرَ الثَّانِيَةِ، أَوْ خَلْفَ مَنْ لَمْ يَجْمَعْ، أَوْ إِخْدَاهُمَا
مُنْقَرِداً، وَالْأُخْرَى^(٢) جَمَاعَةً، أَوْ صَلَى بِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ، صَحَّ.

فضل في صلاة الخوف

تَصِّحُ صَلَاةُ الْخَوْفِ - إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا - حَضْرًا، وَ^(٣)سَفَرًا.
وَلَا تَأْنِيرُ لِلْخَوْفِ فِي تَثْبِيرِ عَدَدِ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ، بَلْ فِي صِفَتِهَا وَيَغْضِبُ
شُرُوطُهَا.
وَإِذَا اشْتَدَ الْخَوْفُ، صَلُّوا رِجَالًا وَ^(٤)رُجَبَانًا، لِلْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يَلْزُمُ
افْتَاحُهَا إِلَيْهَا، وَلَوْ أَمْكَنَ يُؤْمِنُونَ^(٥) طَاقَتُهُمْ.
وَكَذَا فِي حَالَةِ الْهَرَبِ مِنْ عَدُوٍّ، أَوْ سَيْلٍ، أَوْ سَبُّعٍ، أَوْ نَارٍ، أَوْ غَرِيمٍ
ظَالِمٍ، أَوْ خَوْفِ فَوَاتٍ^(٦) وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعِرْفَةَ، أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ
أَهْلِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ ذَبَّ عَنْ ذَلِكَ، وَ^(٧)عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ.

(١) في (أ)، و(د) "وقتها عنها" بدل "وقت الثانية عنها". وكذا في (م)، و(ن)، و(ج).

(٢) في (ن) زيادة "في".

(٣) في (أ) "أو" بدل الواو.

(٤) في (ن) "أو" بدل الواو.

(٥) في (أ) زيادة "قدر".

(٦) في (د) «فوت» بدل: «فوات». وكذا في (ن). ولا توجد «وقت» أيضاً في (د).

(٧) في (أ) "أو" بدل الواو.

وَإِنْ خَافَ عَدُوا إِنْ تَخَلَّفَ عَنْ رُفْقَتِهِ، فَصَلَّى صَلَاةً خَائِفًا، ثُمَّ بَانَ أَنَّ الظَّرِيقَ لَمْ يُعْدَ.

وَمَنْ خَافَ أَوْ أَمِنَ فِي صَلَاةِهِ، اتَّقَلَ وَبَنَى.

وَلِمُصلَّٰٰ كَرٌّ وَفَرٌّ، لِمَضْلَاحَةٍ.

وَلَا تُبْطِلُ بِطْوِيلَهِ.

وَجَازَ لِحَاجَةٍ: حَمْلُ نِسِيسٍ، وَلَا يُعِيدُ.

باب صلاة الجمعة

تُحِبُّ: عَلَى كُلِّ ذَكِيرٍ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ^(١) حُرٌّ، لَا غُنْزَرَ لَهُ.

وَكَذَا عَلَى^(٢) مُسَافِرٍ، لَا يُبَاخُ لَهُ الْقَضْرُ.

وَعَلَى مُقِيمٍ خَارِجَ الْبَلَدِ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا^(٣) وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَقَتْ فِعْلِهَا، فَرَسَخَ فَأَقْلَلَ.

وَلَا تُحِبُّ عَلَى مَنْ يُبَاخُ لَهُ الْقَضْرُ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ، وَمُبَعَّضٍ، وَامْرَأَةٍ.
وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْرَأَتْهُ، وَلَمْ يُخْسِبْ هُوَ، وَلَا مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ مِنَ الْأَرْبَعينَ، وَلَا تَصْحُ إِمَامَتُهُ فِيهَا.

(١) في (ن) زيادة: «عاقل». وقال: لأن الإسلام والعقل شرطان للتوكيل وصحة العبادة، فلا تجب على مجنون، ولا على صبي.

(٢) في (م) زيادة: «كل».

(٣) في (د) «بيئهم».

وشرط لصحة الجمعة أربعة شروط، أحدها: الوقت^(١)؛ وهو من أول وقت البعيد إلى آخر^(٢) وقت الظهر، وتحبب بالرّواي، وبعده أفضل.

الثاني: أن تكون بقرية ولز من قصبة، يستوطنها أربعون، استيطاناً إقامة؛ لا يقطنون^(٣) صيفاً ولا شتاء^(٤)، وتتحقق فيما قارب البستان من الصحراء.

الثالث: حضور أربعين؛ فإن نقضوا قبل إتمامها، استأنفوا ظهراً.

الرابع: تقدم خطيبين.

من شرط صحتهما^(٥) خمسة أشياء: الوقت، والبيبة^(٦)، ووقوعهما^(٧) حضراً، وحضور الأربعين، وأن يكونا^(٨) ممن تصح^(٩) إمامته فيها.

وأركانهما ستة: حمد الله^(١٠)، والصلوة على رسول الله^ﷺ، وقراءة آية من كتاب الله، والوصية يتلوي الله^(١١)، وماؤا لهم مع الصلاة،

(١) وإنما لم يقل: «دخول الوقت» كافية الصلوات، لأن الجمعة لا تصح قبل الوقت، ولا بعده، بخلاف غيرها، فتصح بعد الوقت. حاشية اللبدي (ص: ٩٥).

(٢) في (م) «إلى خروج وقت الظهر» بدل: «إلى آخر وقت الظهر».

(٣) أي لا يرحلون عنها. نيل المأرب (١٩٧/١).

(٤) في (أ) شتاء ولا صيفاً بتقديره وتأخيره.

(٥) في (د) «صحتهما».

(٦) قاله في «الفتون»، قال في الفروع: وهو ظاهر كلام غيره. نيل المأرب (١٩٨/١).

(٧) في (د) «وقعهما».

(٨) في (ن) «وأن يكون» بالإفراد.

(٩) في (أ) «يصح».

(١٠) في (ن) زيادة: «تعالى».

(١١) قال شيخ الإسلام: لا بد أن يحرك القلوب، ويعث بها إلى الخير، فلو اقتصر على «أطاعوا الله، واجتنبوا معاصيه» فالظهور لا يكفي. قاله في المبدع النيل المأرب (١٩٨/١).

والجهر؛ بحيث يسمع العدد المعتبر، حيث لا مانع.

وَسُنْنَتُهُمَا^(١) : الْطَّهَارَةُ، وَسَرِيرُ الْعُورَةِ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ، وَالدُّعَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَتَوَلَّهُمَا مَعَ الصَّلَاةِ وَاحِدًا، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهِمَا حَسْبَ الظَّاقَةِ، وَأَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا عَلَى مُرْتَقِيِّهِ، مُعْتَمِدًا عَلَى سَيفِ^(٢) أَوْ عَصَمًا، وَأَنْ يَجْلِسَ بَيْنَهُمَا قَلِيلًا.

فَإِنْ أَبِيَ، أَوْ خَطَبَ جَالِسًا، فَصَلَّى بَيْنَهُمَا بِسَكْنَةٍ.

وَسُنْنَ قَضْرُهُمَا، وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ.

وَلَا بَأْسَ : أَنْ يَخْطُبَ مِنْ صَحِيفَةٍ.



(١) في (د) «ستتها».

(٢) لم يثبت عن النبي ﷺ أنه خطب معتمداً على سيف، وإنما ثبت عنه أنه خطب معتمداً على قوس أو عصا في حديث الحكم بن حزن الذي برب عليه أبو داود في سننه (٦٥٨/١٠٩٦)، في (باب الرجل يخطب على قوس) وليس فيه ذكر السيف.

قال ابن القيم في زاد المعاد (١٩٠/١) : ولم يحفظ عنه أنه توکأ على سيف، وكثير من الجهلة يظن أنه كان يمسك السيف على المنبر إشارة إلى أن الدين إنما قام بالسيف، وهذا جهل قبيح من وجهين :

أحدهما : أن المحفوظ عنه ﷺ إنما توکأ على العصا وعلى القوس.

الثاني : أن الدين إنما قام بالوحى، وأما السيف فلم يتحقق أهل الفضلال والشرك، ومدينة النبي ﷺ التي كان يخطب فيها إنما فتح بالقرآن ولم تفتح بالسيف.

فصل

يُحرِّم^(١) : الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَهُوَ مِنْهُ بِحِينَتِ يَسْمَعُهُ، وَيُبَاخُ إِذَا سَكَتَ بَيْنَهُمَا، أَوْ شَرَعَ فِي دُعَاءِ.

وَتَخْرُمُ : إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ، وَإِقَامَةُ^(٢) الْعِيدِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ، إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ كَضِيقٍ، وَبَعْدِ، وَحَوْفٍ فِتْنَةً، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَالسَّابِقَةُ بِالْأَخْرَامِ هِيَ الصَّرِيحَةُ.

وَمَنْ أَخْرَمَ بِالْجُمُعَةِ فِي وَقْتِهَا، وَأَذْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً، أَتَمَ جُمُعَةً، وَإِنْ أَذْرَكَ أَقْلَى، نَوَى ظَهِيرًا.

وَأَقْلُ الْسَّنَةِ^(٣) بَعْدَهَا رَكْعَاتٍ، وَأَكْثَرُهَا : سِتَّةٌ^(٤).

وَسُنَّ^(٥) : قِرَاءَةُ «سُورَةِ الْكَهْفِ»^(٦) فِي يَوْمِهَا، وَأَنْ يَقْرَأَ فِي فَجْرِهَا : (الآمِ) السَّجْدَةُ وَفِي الثَّانِيَةِ : «هَلْ أَقَ»^(٧)، وَتَنْكِرُهُ مُدَاؤَتُهُ عَلَيْهِمَا.



(١) في (د) «ويحرم» بزيادة الواو.

(٢) «إقامة» لا توجد في (أ).

(٣) في (ن) زيادة: «الراتبة».

(٤) في (أ)، و(د) «ست».

(٥) في (أ) «يسن».

(٦) أخرجه الحاكم (٣٦٨/٢) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٧) أخرجه البخاري (٨٩١)، ومسلم (٦٦/٨٨٠) من حديث أبي هريرة.

باب صلاة العيدان

وهي: فرض كفاية.

وشرطها: كالجمعة، ما عدا: الخطيبين.

وئس: بالصحراء^(١).

ومكره التفل^(٢) قبلها وبعدها، قبل مفارقة المصلى.

ووقتها: صلاة الضحى.

فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الرؤال، صلوا من الغد قضاء.

وئس: تبكي المأموم، وتتأخر الإمام إلى وقت الصلاة.

وإذا مضى^(٣) في طريق رجع في^(٤) أخرى، وكذا الجمعة.

وصلاة العيد ركعتان؛ يكبر في الأولى - بعد تكبيرة الإحرام وقبل التَّعُود - ست، وفي الثانية - قبل القراءة - خمسا، يرفع يديه مع كل تكبيرة، ويقول بينهما: "الله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله^(٥) مثيرة^(٦)

(١) في (م) «في الصحراء» وهو لفظ الاقناع (٢٠٠/١١)، والمثبت لفظ المنتهي

(١٤٠/١)، والغاية (٢٣٢/١).

(٢) في (م) «التفل».

(٣) في (م) و(ن) «ذهب» بدل «مضى».

(٤) في (م) و(ن): «من» بدل «في».

(٥) في (أ)، و(ب) زيادة "وبحمده".

(٦) في (أ) تكررت "بكرة".

وأصلًا، وصلى الله على محمد النبي^(١) وآله وسلم تسليماً^(٢) ثم يستعيذ، ثم يقرأ جهراً (الفاتحة)، ثم (سبع) في الأولى، و(الغاشية) في الثانية.

فإذا سلم خطب خطبتي وأحكامهما: خطبتي الجمعة، لكن يسن: أن يُسْتَفْتَحَ الأولى بِتَسْعِ تَكْبِيرٍ، والثانية بسبع.

وإن صلى العيد كالتأمل، صَحٌ؛ لأن التكبيرات الزوايد، والذكر يتهمها والخطبتي، سُنّة.

وسُنّة: لِمَنْ فَاتَتْهُ فَضَاوَهَا، وَلَوْ بَعْدَ الرَّوَالِ.

فضل

يُسن^(٣): التكبير المطلق، والجهر به في ليلتين العيدتين إلى فراغ الخطبة، وفي كل عشر ذي الحجة.

والتكبير المقيّد في الأضحى: عقب كل فريضة صلاتها في جماعة^(٤)، من صلاة فجر يوم^(٥) عرقه إلى عصر آخر أيام التشريق، إلا المحرم، فيكير من صلاة ظهر يوم التخري. ويُكَبِّرُ الإمامُ مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ.

وصفتُ شفعاً: «الله أكْبَرُ الله أكْبَرُ، لا إله إلا الله، والله أكْبَرُ، الله

(١) في (ن) زيادة: «الأمي».

(٢) في (م) زيادة: «كثيراً».

(٣) في (د) «ويسن» بزيادة الواو.

(٤) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٩٨): فيؤخذ منه، أنه يقدم على الاستغفار، وعلى قوله: «اللهم أنت السلام إلَّيْهِ» وهو كذلك.

(٥) «يوم» لا توجد في (ن).

أكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

وَلَا بَأْسَ: يَقُولُهُ لِغَيْرِهِ: «تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ»^(١).

باب صلاة الكسوف

وَهِيَ سُنَّةٌ مِنْ غَيْرِ خُطْبَةٍ، وَوَقْتُهَا: مِنْ ابْتِدَاءِ الْكُسُوفِ إِلَى ذَهَابِهِ، وَلَا تُفْضَّلُ إِنْ فَاتَتْ.

وَهِيَ: رَكْعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي^(٢) الْأُولَى جَهْرًا: (الْفَاتِحَةُ)، وَسُورَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ يَرْكَعُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْفَعُ، فَيُسَمِّعُ وَيُحَمِّدُ وَلَا يَسْجُدُ، بَلْ يَقْرَأُ: (الْفَاتِحَةُ)
وَسُورَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ يُصْلِي
الثَّالِثَةَ كَالْأُولَى، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

وَإِنْ أَتَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِثَلَاثٍ^(٣) رُكُوعَاتٍ أَوْ أَرْبَعٍ، أَوْ خَمْسٍ^(٤): فَلَا
بَأْسَ.

وَمَا بَعْدَ الْأُولَى^(٥); سُنَّةٌ لَا تُذَرِّكُ بِهِ الرَّكْعَةُ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُصْلِيَهَا كَالثَّالِثَةِ.



(١) فِي (أ) «مِنْكُمْ».

(٢) فِي (ن) زِيادة: «الرَّكْعَةُ».

(٣) فِي (ن) «بِثَلَاثَةِ رُكُوعَاتٍ، أَوْ أَرْبَعَةِ، أَوْ خَمْسَةٍ».

(٤) «أَوْ خَمْسٍ» لَا تُوجَدُ فِي (د).

(٥) فِي (د) «الْأُولَى».

باب صلاة الاستسقاء

وَهِيَ سُنَّةٌ وَوقْتُهَا، وَصِفَتُهَا، وَأَحْكَامُهَا: كَصَلَةُ الْعِيدِ.

فَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا، وَعَظَ النَّاسَ وَأَمْرَهُمْ بِالثَّوِيلَةِ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ، وَيَتَنَزَّفُ لَهَا، وَلَا يَتَطَبَّبُ، وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَذَلِّلًا، مُتَضَرِّعًا^(١)، وَمَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ، وَالصَّالِحِ، وَالشَّيْوخِ. وَيُبَاخُ: خُرُوجُ الْأَطْفَالِ، وَالْعَجَائِزِ، وَالْبَهَائِمِ^(٢)، وَالتَّوْسُلُ بِالصَّالِحِينَ.

فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً، يَسْتَغْفِرُ^(٣) بِالْتَّكْبِيرِ كَخُطْبَةِ الْعِيدِ، وَيُكْثِرُ فِيهَا الْإِسْتِغْفارَ، وَقِرَاءَةَ آيَاتٍ فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَظَهَورُهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ، فَيَدْعُ^(٤) بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ.

ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ^(٥) الْقَبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ، فَيَقُولُ سِرًا: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمْرَنَا بِدُعَائِكَ، وَوَعَدْنَا إِجَابَتَكَ، وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمْرَنَا، فَاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدْنَا» ثُمَّ يُحَوِّلُ رِدَاعَهُ، فَيَجْعَلُ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَكَذَا النَّاسُ^(٦)، وَيَرْكُونُهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ^(٧) مَعَ ثِيَابِهِمْ.

(١) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٠٠) «متواضعاً: أي بيده، «متخشع» بقلبه وعينه، «متذللاً» بثيابه، «متضرعاً» بلسانه. قاله ابن نصر الله».

(٢) قال ابن قدامة في المغني (٣٣٥/٣): لا يستحب إخراج البهائم، لأن النبي ﷺ لم يفعله.

(٣) في (د) «يسْتَغْفِرُ».

(٤) في (م) «ويَدْعُ» بالواو، بدل الفاء.

(٥) في (ن) زيادة: «الإمام».

(٦) قوله: «وكذا الناس» لا يوجد في (م).

(٧) في (م) «يَنْزِعُونَهُ».

فَإِنْ سُقُوا، وَإِلَّا عَادُوا ثَانِيَا، وَثَالِثَا.

وَيُسَنُّ: الْوُقُوفُ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ، وَالْوُضُوءُ، وَالْأَغْتِسَالُ مِنْهُ،
وَ(١) إِخْرَاجُ رَحْلِهِ، وَتَبَابِهِ لِصَبِيبَهَا.

وَإِنْ كَثُرَ الْمَطَرُ حَتَّى خَيْفَ مِنْهُ، سُنٌّ(٢): قُولٌ: «اللَّهُمَّ حَوَّالِنَا وَلَا
عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ، وَالظَّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ،
وَرَبَّنَا وَلَا تُحِيلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ...» [البقرة: ٢٨٦] الآية.

وَسُنٌّ: قَوْلٌ: «مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ»(٣)، وَيَحْرُمُ: «مُطَرْنَا بِنَوْءِ
كَذَا»(٤)، وَبَيْحَ: «فِي نَوْءِ كَذَا».



(١) في (أ) زيادة "سن".

(٢) في (م) «وسن» بزيادة الواو.

(٣) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (١٣٥ / ٧١) من حديث زيد بن خالد الجهنمي.

(٤) قال في الفروع (١٦٣ / ٢): «إضافة المطر إلى النوء دون الله كفر إجماعاً».

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الجنائز

يُسَنْ: الاستنداد للمؤتَّ، والإكثار من ذِكره^(١).

ويُنْكَرُ: الأئمَّةُ، وَتَمَّنِي الموتِ، إلَّا لِخُوفِ^(٢) فِتْنَةِ^(٣).

وَتَسْنُنُ: عِيَادَةُ المَرِيضِ الْمُسْلِمِ، وَتَلْقِينَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤) مَرَّةً، وَلَمْ يَزِدْ إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمُ، وَقِرَاءَةُ (الْفَاتِحَةِ)، وَ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)^(٥)، وَتَوْجِيهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مَعَ سَعَةِ الْمَكَانِ، وَإِلَّا فَعَلَى ظَهِيرَةِ.

فَإِذَا مَاتَ، سُنَّ تَغْمِيْضُ عَيْنَيْهِ^(٦)، وَقَوْلُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى وَفَاءِ

(١) هو بضم الذال المعجمة بمعنى: التذكر، وبكسرها يكون بمعنى: النطق به، وليس مراداً، لكن ذكر بعض أهل اللغة أنه يصح أن يكون مكسور الذال بمعنى: التذكر، فعلى هذا يقرأ بهما، تأمل. حاشية البلدي (ص: ١٠٢).

(٢) "الخوف" لا توجد في (١).

(٣) وكذا استثنى منها الحالة الثانية: تمني الشهادة، لا سيما عند حضور أسبابها، فستحب، لما في الصحيح: «من تمنى الشهادة خالصاً من قلبه، أعطاه الله منازل الشهداء». نيل المأرب (٢١٧/١). وفي (١) "الفتنة" بدل "الخوف فتنة".

(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم (٩١٦/١) من حديث أبي سعيد الخدري، و(٩١٧/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: القراءة على الميت بعد موته بدعة، بخلاف القراءة على المحضر، فإنها سُنَّ بـ(بِسْمِ)، وقيل: الحكمة في قراءتها اشتمالها على أحوال القيمة، وأحوالها، وتغيير الدنيا وزوالها، ونعيم الجنة، وعذاب جهنم، فيذكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للثبات. حاشية الروض (١٨/٣).

(٦) قوله: «وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان، وإلا فعلى ظهره»، فإذا مات سُنَّ تغْمِيْض عَيْنَيْهِ لا يوجد في (م).

رسول الله^(١).

وَلَا بُأْسَ: بِتَشْيِيلِهِ، وَالظَّرِيرِ إِلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ تَكْفِيهِ.

فضل

وَغَسلُ الْمَيِّتِ، فَرْضٌ كَفَائِيَّةً.

وَشُرِطٌ فِي الْمَاءِ: الظَّهُورِيَّةُ وَالإِبَاخَةُ. وَفِي الْعَاسِلِ: الإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ،
وَالثَّمَيْرُ.

وَالْأَفْضَلُ: ثِقَةُ عَارِفٍ بِأَحْكَامِ الْغَسْلِ.

وَالْأُولَى بِهِ وَصِيَّةُ^(٢) الْعَدْلِ.

وَإِذَا شَرَعَ فِي غَسْلِهِ سَرَرَ عَوْرَتَهُ وَجُنُوبَاهَا، ثُمَّ يَلْفُثُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً
فَيُنْجِيَهُ^(٣) بِهَا. وَيَحِبُّ: غَسْلُ مَا بِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَيَخْرُمُ: مَسْعُ عَوْرَةٍ مِنْ بَلَغَ
سَبْعَ سِنِينَ، وَسُنْ: أَنْ لَا يَمْسَسْ سَائِرَ بَدْنِهِ، إِلَّا بِخِرْقَةٍ.

وَلِلرَّجُلِ: أَنْ يُغَسِّلَ رُؤْجَتَهُ، وَأَمَتَهُ، وَبِنَتَ^(٤) دُونَ سَبْعِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٨٩/٣)، رقم ٦٠٥١) وفي آخره زيادة: «صلى الله عليه وسلم» عن بكر بن عبد الله المزني موقوفاً عليه، وإسناده صحيح. وثبت هذا الدعاء عن بكر بن عبد الله المزني عند تغميض عيني الميت من قوله، ومرفوعاً صحيحاً عن عبدالله بن عمر عند إنزال الميت الثغر.

(٢) والأولى لغسل الأنثى وصيتها، ثم أمتها وإن علت، ثم بيتها وإن نزلت، ثم القربى فالقربى كالإرث. حاشية اللبدي (ص: ١٠٣).

(٣) أي يمسح مخرجه. نيل المأرب (١/٢٢٠).

(٤) في (أ)، و(ب) "بنت" بدل "بتنا"، وكذا في (ن).

وللمرأة غسل زوجها وسيدةها، وأبن دون سبع.

وحكم غسل الميت فيما يجحب ويسئن، كغسل الجنابة، لكن لا يدخل الماء في فمه وأنفه، بل يأخذ خرقه مبلولة، فيمسح بها أسنانه، ومنخرته^(١).

ويذكره: الاقتصار في غسله على مرّة، إن لم يخرج منه شيء، فإن خرج، وجب^(٢) إعادة الغسل إلى سبع، فإن خرج بعدها^(٣)، حشي بقطن^(٤)، فإن لم يستمسيك، فطين حرر، ثم يغسل المحل، ويوضأ وجوباً، ولا غسل.

وإن خرج بعد تكفيه، لم يعد الوصوؤ، ولا الغسل^(٥).

وشهيد المعركة، والمقتول ظلماً: لا يغسل^(٦)، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ويحب: بقاء دمه عليه، ودفنه في ثابه.

فإن حمل فأكل، أو شرب، أو نام، أو بآل، أو تحكم، أو عطس، أو طال بقاوه عرفاً، أو قتل وعليه ما يوجب الغسل من نحو جنابة، فهو كغيره.

(١) في (أ) زيادة "ينظفهم". قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٠٤): بفتح الميم وكسر الخاء، وقد تكسر الميم أيضاً، وفي لغة: مُنْخُور - بضم الميم - .

(٢) يفيد أنه يشرع إعادة الغسل بعد السبع أيضاً إن خرج منه شيء، لأن نفي الوجوب فقط، وعبارة الإنفاس: فإن لم ينق بسبعين فالأولى غسله حتى ينقى. حاشية اللبدي (ص: ١٠٥).

(٣) في (أ) زيادة "شيء"، وفي (ن) زيادة "منه" بعد "خرج".

(٤) في (أ) "بالقطن".

(٥) ويجوز فيه: "لم يعد الوصوؤ ولا الغسل" بنصبهما.

(٦) صوابه: «لا يغسلان» إلا أن يكون خبراً عن قوله: «والمقتول ظلماً» قوله: «شهيد المعركة» خبره محفوظ، دل عليه ما قبله. حاشية اللبدي (ص: ١٠٥).

وَسُقْط لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، كَالْمَوْلُود حَيَا.
وَلَا يُغْسِلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا، وَلَا فِمْيَا وَلَا يُكْفِهُ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَلَا
يَتَّعِنْ جَنَازَتَهُ، بَلْ يُوَارِي لِعَدَمِ مَنْ يُوَارِيه.

فضل

وَتَكْفِيْهُ، فَرْضُ كَفَايَةٍ.

والواحِد: سُرُّ جَمِيعِهِ، سُرُّ رَأْسِ الْمُخْرِمِ، وَوَجْهُ الْمُخْرِمَةِ: يُثُوبُ
لَا يَصِفُّ الْبَشَرَةَ، وَيَحِبُّ: أَنْ يَكُونَ مِنْ مَلْوُسِ مِثْلِهِ، مَا لَمْ يُوْصِي^(١) بِدُونِهِ.
وَالسُّنْنَة: تَكْفِيْنُ الرَّجُلِ فِي: ثَلَاثٍ لَفَائِفَ بِينِيْنِ، مِنْ قُظْنِ تُبَسَّطُ عَلَى
بَعْضِهَا، وَيُوَضَّعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيَا، ثُمَّ يُرْدُ طَرْفُ الْعُلْيَا مِنَ الْحَاجَنِ الْأَيْسِرِ،
عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ طَرْفُهَا الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسِرِ، ثُمَّ التَّانِيَةُ ثُمَّ التَّالِيَةُ
كَذَلِكَ. وَالْأُنْثَى فِي: خَمْسَةِ أَثْوَابٍ بِينِيْنِ^(٢) مِنْ قُظْنِ: إِزارٍ، وَخِمَارٍ،
وَقَبِيْصٍ، وَلَفَائِفَتَيْنِ. وَالصَّبِيُّ فِي ثُوبٍ^(٣)، وَبَيْتٍ فِي ثَلَاثَةِ وَالصَّغِيرَةُ فِي
قَمِيْصٍ، وَلَفَائِفَتَيْنِ.

وَتَكْرِرَةُ التَّكْفِيْنِ: يُشَغِّرُ، وَصَوْفٌ، وَمُزَغَّرٌ، وَمَعْضَفٌ، وَمَنْقُوشٌ.

وَيَخْرُمُ: يُجْلِدُ، وَحَرِيرٌ، وَمَذَهَبٌ.



(١) في (ن) زيادة: «البيت».

(٢) «بيض» لا توجد في (م).

(٣) في (ن)، و(م) زيادة «واحد».

فضل

والصلوة عليه فرض كفایة.

وتسقط^(١): بملف، ولو أنثى.

вшروطها ثمانية: النية، والتکلیف^(٢)، واستقبال القبلة، وشرش العورة، واجتناب النجاسة، وحضور الميت إن كان بالبلد، وإسلام المصلى، والمصلى عليه، وظهوره، ولو بتراب لعذر.

وأركانها^(٣) سبعة: القيام في فرضها، والتکبیرات الأربع، وقراءة الفاتحة، والصلوة على محمد^(٤)، والدعاء للنبي، والسلام، والترتيب^(٥)، لكن لا يتبع كون الدعاء في الثالثة، بل يجوز بعد الرابعة.

وصفتها: أن ينوي، ثم يكبر، ويقرأ الفاتحة. ثم يكبر، ويصلى على محمد^(٦)، كفي الشهاد. ثم يكبر، ويذاع للنبي ينحو: «الله أرحمه»، ثم يكبر، ويقف بعدها^(٧) قليلاً، ويسلم. وتجزئ: واحدة، ولو لم يقلن «ورحمة الله».

(١) في (ن) «ويسقط».

(٢) أي بأن يكون المصلى بالغاً عاقلاً، وهذا شرط للصلوة التي يسقط بها الفرض فقط، ولا فتصح من المميز كغيرها. حاشية اللبدي (ص: ١٠٧).

(٣) قال في المتهى (١٦١/١): «واجباتها».

(٤) في (د) «النبي»، وفي (أ) زيادة "صلى الله عليه وسلم" ، وكذا في (ن)، و(م).

(٥) للأarkan، فتتعين القراءة في الأولى، والصلوة على النبي ﷺ في الثانية، صرّح به في: المستوعب، والكافي، والتلخيص، والبلغة. نيل المأرب (٢٢٧/١).

(٦) في (أ) زيادة "صلى الله عليه وسلم".

(٧) "بعدها" لا توجد في (أ)، ولا في (ج)، (د)، وأدرجها في (ن) في الشرح.

ويجُرُّ: أن يُصلَّى عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ دَفْنِهِ إِلَى شَهْرٍ وَشَيْءٍ، وَيَخْرُمُ: بَعْدَ ذَلِكَ^(١).

فصل

وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ: فَرْضٌ كَفَايَةٌ، لَكِنْ يَسْقُطُ الْحَمْلُ، وَالدَّفْنُ، وَالتَّكْفِيفُ
بِالْكَافِرِ.

وَيَنْكِرُهُ: أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، وَعَلَى الْغَسْلِ.

وَسُنَّ^(٣): كَوْنُ الْمَاشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَالرَّاكِبُ خَلْفَهَا.
وَالْقُرْبُ مِنْهَا، أَفْضَلُ.

وَيَنْكِرُهُ^(٤): الْقِيَامُ لَهَا، وَرَفْعُ الصَّوْتِ مَعَهَا، وَلَنْزِ بِالْذِكْرِ، وَالْقُرْآنِ.

وَسُنَّ^(٥): أَنْ يُعَمَّقَ الْقَبْرُ، وَيُوَسَّعَ بِلَا حَدٍ، وَيَنْكِرُهُ: مَا يَمْنَعُ^(٦)
السِّبَاعَ، وَالرَّائِحةَ.

وَكُرِهٌ: إِذْخَالُ الْقَبْرِ خَشْبًا، وَمَا مَسَّتُهُ^(٧) نَار^(٨)، وَوَضْعُ فِرَاشٍ تَحْتَهُ،
وَجَعْلُ مِخَدَّةٍ تَحْتَ رَأْسِهِ.

(١) أي ما لم يكن غير مدفون، فيصلي عليه ولو مضى أكثر من شهر، بأن كان مطلياً
بعبر ونحوه. حاشية البدري (ص: ١١٠).

(٢) في (د) «عليه» بدل «على ذلك».

(٣) في (ن) «ويسن».

(٤) في (د) «كره» بلفظ الماضي.

(٥) في (ن) «ويسن».

(٦) في (ن) زيادة: «من».

(٧) في (ن): «مسنه» بدل «مسته».

(٨) في (د) «النار».

وَسُنْ: قَوْلُ مُذْخِلِهِ الْقَبْرَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»^(١).

وَيَحْبُّ: أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِهِ الْقِيلَةَ، وَيُسْنُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ.

وَيَخْرُمُ: دَفْنُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، أَوْ^(٢) مَعَهُ، إِلَّا لِضَرْوَرَةِ.

وَيُسْنُ^(٣): حَثُونَ^(٤) التَّرَابَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ، ثُمَّ يُهَانُ.

وَاسْتَحَبَ الْأَكْثَرُ تَلْقِينَهُ^(٥) بَعْدَ الدَّفْنِ^(٦).

وَشُنْ: رَشُّ الْقَبْرِ بِالْمَاءِ، وَرَفْعُهُ قَدْرَ شِبْرٍ.

وَيُكْرَهُ: تَزْوِيقُهُ، وَتَجْصِيصُهُ، وَتَبْخِيرُهُ، وَتَقْبِيلُهُ، وَالظَّوافُ بِهِ، وَالإِتْكَاءُ إِلَيْهِ^(٧)، وَالْمَبِيتُ، وَالضَّحْكُ عِنْدَهُ، وَالْحَدِيثُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا، وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ، وَالْجُلوسُ، وَالْبَيْانُ، وَالْمَسْنَى بِالنَّغْلِ، إِلَّا لِحَوْفِ شَوْكٍ وَنَخْوَهِ.

وَيَخْرُمُ: إِسْرَاجُ الْمَقَابِرِ، وَالدَّفْنُ بِالْمَسَاجِدِ، وَفِي مُلْكِ الْعَيْنِ، وَيُنْبَشُ.

(١) أخرجه الترمذى (١٠٤٦)، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه الحاكم (٣٦٦/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجاه، قال: وهمام بن يحيى ثبت مأمون إذا أنسد مثل هذا الحديث لا يعلل بأحد إذا أوقفه، وقد أوقفه شعبة.

(٢) في (د) «بالواو، بدل: «أو».

(٣) في (د) «وسن» بلفظ الماضي. وكذا في (م)، و(ن).

(٤) في (ن) «أن يحيث».

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: تلقين الميت الأظهر أنه مكرور، لأنَّه لم يفعله بِكِيرَةً، بل المستحب الدعاء له. وقال ابن القيم: لم يكن بِكِيرَةً يقرأ عند قبر الميت، ولا يلقن الميت، وحديث التلقين لا يصح. حاشية الروض (١٢٣/٣-١٢٤).

(٦) قوله: «بعد الدفن»، لا يوجد في (أ).

(٧) في (أ) «عليه»، وهذا لفظ الإقناع (٢٣٣/١)، والمتهى (١٦٦/١)، والمثبت لفظ الغاية (٢٦٩/١).

والدُفْنُ بِالصَّخْرَاء^(١)، أَفْضَلُ.

وَإِنْ مَاتَتِ الْحَامِلُ، حَرُمَ شُقُّ بَطْنِهَا. وَأَخْرَجَ النِّسَاءَ مِنْ ثُرْجَى حَيَاتِهِ،
فَإِنْ تَعْذَرَ لَمْ تُدْفَنْ حَتَّى يَمُوتَ، وَإِنْ خَرَجَ بَغْضَةً حَيَا، شُقٌّ لِلْبَاقِي.

فضل

ثُسْنٌ: تَغْزِيَةُ الْمُسْلِمِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَيُقَالُ لَهُ: «أَغْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ،
وَأَخْسَنَ عَزَاءَكَ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ»، وَيَقُولُ هُوَ: «اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَكَ، وَرَحِمَنَا
وَإِيَّاكَ». ^(٢)

وَلَا بُأْسَ: بِالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ.

وَيَخْرُمُ: النَّذْبُ، وَهُوَ: الْبُكَاءُ مَعَ تَغْدَادِ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ، وَالْيَاحَةُ،
وَهِيَ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِذَلِكَ بِرَأْنَةٍ. وَيَخْرُمُ: شُقُّ الشُّوْبِ، وَلَظْمُ الْحَدَّ،
وَالصَّرَاحُ، وَتَنْفُثُ الشَّعْرِ، وَنَشْرُهُ، وَحَلْقَهُ.

وَثُسْنٌ: زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ، وَتُنْكِرَةُ لِلنِّسَاءِ، وَإِنْ اجْتَازَتِ الْمَرْأَةُ بِقَبْرِ
فِي طَرِيقِهَا، فَسَلَّمَتْ عَلَيْهِ، وَدَعَتْ لَهُ، فَحَسَنَ.

وَسُنْ: لِمَنْ زَارَ الْقُبُورَ أَوْ مَرَّ بِهَا أَنْ يَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ
مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّ شَاءَ اللَّهُ يُكُمْ لِلْأَجْحَافِ، وَبَرَحَمَ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ» ^(٣)
وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسَأَنَّ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ. اللَّهُمَّ لَا تَخْرِي مَنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا

(١) في (د) «في الصحراء».

(٢) رد به الإمام أحمد رحمه الله. منار السبيل (٢٤٩/١).

(٣) في (ن) «منكم».

تَفْتَنَّا بَعْدُهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ».

وَابْتِدَاءُ السَّلَامِ عَلَى الْحَيِّ: سُنَّةٌ، وَرَدَّهُ فَرْضٌ كَفَايَةٌ^(١).

وَتَشْمِيثُ الْعَاطِسٍ - إِذَا حَمَدَ^(٢) - فَرْضُ كِفَائِيَةٍ. وَرَدَهُ: فَرْضُ كَيْنِين.

وَيَعْرُفُ الْمَيِّتُ زَائِرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ^(٣).

وَيَتَأْذِي بِالْمُنْكَرِ عِنْدَهُ، وَيَسْتَفْعُ بِالْخَيْرِ.



(١) قال في نيل المأرب (٢٣٦/١): «(ورده) فرض عين على المسلم عليه المنفرد، و(فرض كفاية) على الجماعة المسلم عليهم، فيسقط برد واحد منهم».

(٢) في (أ) زيادة لفظ الجلالة 'حمد الله'.

(٣) قال ابن القيم في زاد المعاد (٤١٥/١): الأحاديث والأثار تدل على أنَّ الزائر متى جاء علم به المزور، وسمع سلامه، وأئسَ به، وهذا عام في حق الشهداء وغيرهم، وأنه لا ترقية في ذلك.

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الزكاة

شرط وجوبها خمسة أشياء:

أحدُها: الإسلام، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ، وَلَوْ مُرْتَدًا.

الثاني: الحرية، فَلَا تَجِبُ عَلَى الرَّفِيقِ، وَلَوْ مُكَاتَبًا، لَكِنْ تَجِبُ عَلَى المبعض بقدر ملکه.

الثالث: ملک النصاب تقريباً في الأثمان، وتحديداً في غيرها.

الرابع: المثلث التام، فَلَا زَكَاةٌ عَلَى السَّيِّدِ فِي دِينِ الْكِتَابَةِ، وَلَا فِي حصة المضارب، قبل القسمة.

الخامس: تمام الحول، وَلَا يُطْرَأُ لَوْ نَقْصٌ نِصْفَ يَوْمٍ.

وتَحِبُّ: في مال الصغير^(١)، والمجنون.

وهي، في خمسة أشياء: في سائمة بهيمة الأنعام، وفي الخارج من الأرض، وفي العسل، وفي الأثمان، وفي عروض الشجارة.

ويَمْنَعُ: وجوبها دين، ينْفَصُلُ النصاب.

(١) ولا تجب في المال الذي وقف للجنين في إرث أو وصية، وانفصل حيّا، لأنَّه لا مال له ما دام حملًا، واختار ابن حمدان: الوجوب. نيل المأرب (٢٣٩/١).

وَمِنْ مَا تَوَلَّهُ زَكَاةً، أَخْذَتِ مِنْ تَرِكَتِهِ^(١).

باب زكاة السائمة

تَحِبُّ فِيهَا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

- أَحَدُهَا: أَنْ تُشَحَّذَ لِلَّدَرِ، وَالنَّسْلِ، وَالشَّنَوْنَ، لَا لِالْعَمَلِ.
- الثَّانِي: أَنْ تَسُومَ^(٢)، أَيْ: تَرْعَى الْمُبَاحَ أَكْثَرَ الْحَزْلِ.
- الثَّالِثُ: أَنْ تَبْلُغَ نِصَابًا.

فَأَقْلُ نِصَابِ الْإِبْلِ خَمْسٌ، وَفِيهَا^(٣) شَاءَ، ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ^(٤) شَاءَ، إِلَى خَمْسٍ^(٥) وَعِشْرِينَ: فَتَحِبُّ^(٦) بِنْتُ مَحَاضِ: وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنةً، وَفِي سِتَّ وَنَّالَثِينَ: بِنْتُ لَبُونِ، لَهَا سَنَتَانِ، وَفِي سِتَّ^(٧) وَأَرْبَعينَ: حَقَّةُ، لَهَا ثَلَاثُ سَنِينَ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَدْعَةً، لَهَا أَرْبَعُ سَنِينَ، وَفِي سِتَّ^(٨)

(١) اعلم: أنه يبدأ من تركة الميت أولاً بمؤنة تجهيزه، ثم النذر المعين، ثم الأضحية المعينة، ثم الدين بالرهن، ثم الزكاة، والحج، والكفارة، والنذر المطلق، والديون المرسلة على المحاسبة بينها، ثم تنفذ الوصايا، ثم يقسم الباقي على الورثة. حاشية اللبدي (ص: ١١٧).

(٢) هذا صريح في أن السوم شرط لوجوب الزكاة في الماشية، وجزم به في الإقناع، وعليه فلا يصح تعجيل الزكاة قبل الشروع في السوم، وجزم المصنف في الغاية بأنّ عدم السوم مانع عن وجوب الزكاة، لأنّ أن السوم شرط، وقطع به في المتهى وعليه فيصح تعجيل الزكاة قبل الشروع فيه. حاشية اللبدي (ص: ١١٧).

(٣) في (د) «فيها».

(٤) في (أ) «خمسة».

(٥) في (ب)، و(د) «خمسة». وكذا في (م).

(٦) في (د) زيادة «فيها».

(٧) في (أ) «ستة».

(٨) في (أ) «ستة».

وسبعين بنتا^(١) لبون، وفي إحدى وعشرين: حفتان، وفي مئة وإحدى وعشرين: ثلاثة بنات لبون، إلى مئة وثلاثين، فيستقر في كل أربعين: بنت لبون، وفي كل خمسين: حفة.

فضل

و(٢) أقل نصاب البقر - أهلية كانت، أو وخبيثة - : ثلاثة شاة، وفيها: تباع، وهو ما لها سنة، وفي أربعين مسنة لها ستان، وفي سبعين تسعان، ثم في كل ثلاثين: تباع، وفي كل أربعين: مسنة^(٣).

وأقل نصاب الغنم - أهلية كانت أو وخبيثة - : أربعون^(٤)، وفيها: شاة، لها سنة، أو جذعة ضأن لها: سته أشهر، وفي مئة وإحدى وعشرين: شاثان، وفي سبعين وواحدة: ثلاثة شياه، وفي أربع مئة: أربع شياه، ثم في كل مئة: شاة^(٥).

فضل^(٦)

و(٧) إذا احتلّت اثنان، فأكثر من أهل الزكاة في نصاب ماشيته لهم

(١) في (م) «ابتتا».

(٢) في (ن) بدون الواو.

(٣) في (د) بعد هذا: «فصل». وكذا في (م).

(٤) في (د) «أربعين».

(٥) في (ن) «شاة شاة» مكررة.

(٦) في (ن) زيادة: «في الخلطة».

(٧) في (د) بدون الواو. وكذا في (ن).

جَمِيعَ الْحَوْلِ، وَاشْتَرَكَا فِي الْمَبِيتِ، وَالْمَسْرَحِ، وَالْمَحْلِبِ، وَالْفَخْلِ،
وَالْمَرْعَى^(١)، زُكْيَا كَالْوَاحِدِ.

وَلَا تُشْتَرِطُ: نِيَّةُ الْخُلْطَةِ، وَلَا اتْحَادُ الْمَشْرَبِ وَالرَّاعِيِّ، وَلَا اتْحَادُ
الْفَخْلِ، إِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ: كَالْبَقَرِ، وَالْجَامُوسِ، وَ^(٢)الضَّانِ، وَالْمَغْزِ.

وَقَدْ تُفِيدُ الْخُلْطَةُ تَغْلِيظًا: كَانُتِينِ اخْتَلَطَا بِأَرْبَعِينَ شَاءَ: لِكُلِّ وَاحِدٍ
عِشْرُونَ؛ فَيُلْزَمُهُمَا^(٣): شَاءَ، وَتَخْفِيفًا: كَلَاثَةُ اخْتَلَطُوا بِمِائَةٍ وَعَشْرِينَ شَاءَ،
لِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ، فَيُلْزَمُهُمْ شَاءَ.

وَلَا أَثْرٌ لِتُفْرِقةِ الْمَالِ، مَا لَمْ يَكُنْ^(٤) سَائِمَةً.

فَإِنْ كَانَ^(٥) سَائِمَةً بِمَحَلَيْنِ، بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ قَصْرٍ، فَلِكُلِّ حُكْمٍ بِنَفْسِهِ^(٦)،
فَإِذَا^(٧) كَانَ لَهُ شَيْءًا بِمَحَالٍ مُتَبَاعِدَةٍ، فِي كُلِّ مَحَلٍ أَرْبَعُونَ، فَعَلَيْهِ شَيْءًا بِعَدَدِ
الْمَحَالِ. وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ^(٨) فِي كُلِّ مَحَلٍ أَرْبَعُونَ، مَا لَمْ يَكُنْ
خُلْطَةً.



(١) هذه الشروط إنما تعتبر في خلطة الأوصاف خاصة، كما هو مصرح به في: الإقناع والفروع، وهو ظاهر صنيع المنتهى، وشارح هذا الكتاب، وهو ظاهر لا غبار عليه. حاشية البلدي (ص: ١١٨).

(٢) في (د) «أو» بدل الواو.

(٣) في (د) «فيلزمهم».

(٤) في (أ) «تكن»، وفي (م) زيادة: «المال» بعد قوله: «ما لم يكن».

(٥) في (ب)، والنيل «كانت».

(٦) في (أ) «نفسه» بدون حرف الجر، وكذا في النيل.

(٧) في (م) «فإن» بدل: «إذَا».

(٨) في (ن) زيادة «له».

باب زكاة الخارج من الأرض

تَحْبُّ : فِي كُلِّ مَكِيلٍ مَدْخَرٍ مِنَ الْحَبْ ، كَالْقَمْعِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالذَّرَّةِ ، وَالْأَرْزِ ، وَالْجِمْصِ ، وَالْعَدَسِ ، وَالْبَاقِلَا ، وَالْكِرْسَنَةِ ، وَالسَّمْسِمِ ، وَالدَّخْنِ ، وَالْكَراوِيَا ، وَالْكُزْبَرَةِ ، وَبِزْرُ الْقُطْنِ ، وَالْكَثَانِ ، وَالْبَطْنَيْخِ ، وَتَحْوِهِ ، وَمِنَ الشَّمْرِ : كَالثَّمَرِ ، وَالرَّيْبِ ، وَاللَّوْزِ ، وَالْفُسْتُقِ ، وَالْبَنْدُقِ ، وَالسَّمَاقِ .

وَلَا زَكَاةً فِي : عُنَابٍ^(١) ، وَزَيْتُونٍ ، وَجَوْزٍ ، وَتَيْنٍ ، وَمِشْمِشٍ^(٢) ، وَنَبْقٍ ، وَزُغْرُورٍ ، وَرُمَانٍ .

وَإِنَّمَا تَجِبُ فِيمَا تَجِبُ بِشَرْطَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَبْلُغَ نِصَابًا ، وَقَدْرًا - بَعْدَ تَضْفِيَةِ الْحَبْ ، وَجَفَافِ الثَّمَرِ - : خَمْسَةُ أُوْسُقٍ^(٣) ، وَهِيَ : ثَلَاثُ مِائَةٍ صَاعٍ ، وَبِالْأَرَادَبِ^(٤) : سِتَّةُ وَرِبْعٌ ، وَبِالرَّظْلِ الْعِرَاقِيِّ : أَلْفُ وَسِتُّ مِائَةٍ ، وَبِالْقُدُسِيِّ : مِئَانِ وَسَبْعَةِ^(٥) وَخَمْسُونَ ، وَسُبْعُ رِطْلٍ .

(١) قال في الإنفاق (٩٠/٣): يجب في العنب على الصحيح، قال في الفروع (٣٩١/٢): وهو أظهر، وجزم به القاضي في الأحكام السلطانية، والمستوعب، والكافري، وابن عقيل في الفصول، والتذكرة، لأن مكيل مدخل. حاشية اللبني (ص: ١١٩).

(٢) في (د) زيادة «توت».

(٣) الوست: وحدة كيل مقدارها يساوي (٦١، ١٢٢) كيلوجرام، فتكون زكاة الزروع والثمار (٦١، ١٢٢ X ٥ = ٨، ٦١٠) كيلوجرام.

انظر: المقادير الشرعية (ص: ٢٣٠)، معجم لغة الفقهاء (ص: ٤٥١).

(٤) الإرَادَبُ: كيل معروف بمصر، وهو ثمانية وأربعون صاعاً؛ لأن أربعة وعشرون ربيعاً، والربيع أربعة أقداح، وكل قدحين، صاع. حاشية اللبني (ص: ٢٢٠).

(٥) في (١) «سبع».

فصل

وَيَحْبُّ^(٢): فِيمَا يُسْقَى بِلَا كُلْفَةٍ: الْعُشْرُ، وَفِيمَا يُسْقَى بِكُلْفَةٍ: نِصْفُ الْعُشْرِ.

وَيَحْبُّ: إِخْرَاجُ زَكَّاءِ الْحَبْ: مُضَفِّي، وَالثَّمَرٌ: ^(٣) يَابْسَا، فَلَوْ خَالَفَ وَأَخْرَاجَ رُطْبًا لَمْ يُجْزِهِ، وَوَقَعَ تَفْلَأً.

وَسُنَّ: لِلإِمَامِ بَعْثُ خَارِصٍ: لِثَمَرَةِ النَّخْلِ، وَالْكَزْمِ، إِذَا بَدَا صَلَاحُهَا، وَيُكْفِي وَاحِدٌ، وَشُرُطٌ: كَوْنُهُ مُسْلِمًا، أَمِينًا، خَيْرًا، وَأَجْرَتْهُ عَلَى رَبِّ الثَّمَرَةِ.

وَيَحْبُّ، عَلَيْهِ: بَعْثُ السَّعَاءِ قُرْبَ الْوُجُوبِ، لِقَبْضِ زَكَّاءِ الْمَالِ الظَّاهِرِ. وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ، وَالْخَرَاجُ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ، وَهِيَ: مَا فُتَحَتْ عَنْهَا، وَلَمْ تُقْسَمْ بَيْنَ الْغَانِمَيْنِ، كَبِيرٌ، وَالشَّامُ، وَالْعَرَاقُ. وَتَضَمِّنُ أَمْوَالِ الْعُشْرِ، وَالْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ، بَاطِلٌ.

وَفِي الْعَسْلِ: الْعُشْرُ، وَنِصَابُهُ: مِنْهُ وَسِتُّونَ رَظْلًا عِرَاقِيَّةً.

وَفِي الرُّكَازِ: - وَهُوَ الْكَثُرُ وَلَوْ قَلِيلًا -: الْخُمُسُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ وُجُوبِهِ الدَّيْنُ.

(١) في (د): «الثَّمَر». وكذا في (ن).

(٢) في (أ) «تجب».

(٣) في (أ)، و(د) «الثَّمَر» بالباء المثنية من فوق.

باب زكاة الثمان

وهي: الذهب، والفضة.

وفيها: ربع العشر، إذا بلغت نصاباً. فنصاب الذهب بالمناقيل: عشرون منقايلاً، وبالدنانير: خمسة وعشرون، وسبعاً ديناراً، وسبعين ديناراً. ونصاب الفضة: مائتا درهم، والتزهيم: اثنان عشرة حبة^(١) خروب، والمثقال: درهم، وثلاثة أسباع درهم. ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب، ويخرج من أيهما شاء.

ولَا زكاة في حلبي مباح، معد لاستعمال، أو إعارة.

وتُحبَّ: في الحلبي المحرّم، وكذا في المباح المعد للكراء^(٢)، أو النفقة؛ إذا بلغ نصاباً وزناً، ويخرج عن قيمته، إن زادت.

فضل

وتخرُّم: تخلية المسجد بذهب، أو فضة.

ويُبَاح: للذكر الخاتم من الفضة^(٣)، ولو زاد على مثقال، وجعله يخضير^(٤) يسار، أفضل.

(١) «حبة» لا توجد في (د).

(٢) في (م) «الكري».

(٣) في (د): «من الفضة الخاتم». وكذا في (م).

(٤) في اللسان (٤/٢٦١): في كتاب سيبويه: الخنصر - بكسر الخاء والصاد -، وفي الناج

(٩١/٣): الخنصر كزبرخ، وفتح الصاد مع بقاء كسر الأول، فيصير من نظائر درهم.

وَتُبَاخُ : قِبِيْعَةُ السَّيْفِ فَقَظٌ^(١) ، وَلَوْ مِنْ ذَهَبٍ ، وَجِلْيَةُ الْمِنْطَقَةِ ، وَالْجَوْشِنَ ، وَالْحُوْذَةَ ، لَا الرُّكَابِ ، وَاللُّجَامِ ، وَالدَّوَاهَةَ .
 وَتُبَاخُ لِلنِّسَاءِ : مَا جَرَثَ عَادَتْهُنَّ بِلُبْسِهِ ، وَلَوْ زَادَ عَلَى أَلْفِ مِثْقَالٍ .
 وَلِلرَّجُلِ ، وَالمرْأَةِ : التَّحَلِّي بِالْجَوْهَرِ ، وَالْيَاقُوتِ ، وَالزَّبِرْجَدِ^(٢) .
 وَكُرْهَةُ : تَحْكُمُهُمَا بِالْحَدِيدِ ، وَالرَّصَاصِ ، وَالنَّحَاسِ^(٣) .
 وَيُسْتَحْبِثُ^(٤) : بِالْعَقِيقِ .

باب زكاة الغروض

وَهِيَ^(٥) : مَا يُعَدُ لِلْبَيْعِ ، وَالشَّرَاءِ ، لِأَجْلِ الرِّبَحِ ، فَتَقْوَمُ إِذَا حَانَ
 الْحَوْلُ^(٦) ، وَأَوْلُهُ مِنْ حِينَ بُلُوغٍ^(٧) القيمةُ نِصَابًا بِالْأَحْظَى لِلْمَسَاكِينِ^(٨) مِنْ
 ذَهَبٍ ، أَوْ^(٩) فَضَّةٍ . فَإِنْ بَلَغَتِ القيمةُ نِصَابًا ، وَجَبَ رُبْعُ الْعُشْرِ ، وَإِلَّا فَلَا ،

(١) قال في نيل المأرب (١/٢٥٢) قوله: «فقط» لم أرها لغيره.

(٢) قال في الإنفاق (٣/١١٩) وهو الصحيح من المذهب.

(٣) في (د): «بالحديد، والنحاس، والرصاص». وكذا في (م).

(٤) ذكره في التلخيص، ومشى عليه في: المتهى، والمستوعب، وابن تيمية، وقال في الإقناع: وبياح التختم بالعقيق. نيل المأرب (١/٢٥٢).

(٥) في (أ) «هو».

(٦) في (ن)، و(م) زيادة: «عليها».

(٧) في (أ) «بلغت».

(٨) في حاشية التنقیح (ص: ١٣٣) قوله: «بِالْأَحْظَى لِلْمَسَاكِينِ لَا مَفْهُومُ لَهُ ، وَبِعِصْمِهِمْ يَقُولُونَ: لِلْفَقَرَاءِ كَمَا فِي الْفَرْوَعِ» ، وَقَالَ ابْنُ نَصَرَ اللَّهِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْفَرْوَعِ: «تَخْصِيصُ الْفَقَرَاءِ بِالذِّكْرِ هُنَّ لَا مَفْهُومُ لَهُ ، فَاعْتَبِرْ بِالْأَحْظَى لِأَصْنَافِ الزَّكَاةِ كُلُّهَا ، وَإِنَّمَا ذَكْرُ الْفَقَرَاءِ اكْتِفَاءً ، لَأَنَّهُمْ مُثْلُهُمْ ، وَهُنَّا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَرَادِهِمْ ، وَلَوْ قَالَ بِالْأَحْظَى لِأَهْلِ الزَّكَاةِ لَكَانَ أَجْوَدُهُ» .

(٩) في (أ) بالواو، بدل «أو».

وكذا أموال الصيادين.

وَلَا عِبْرَةٌ بِقِيمَةِ آنِيَةِ الْذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، بَلْ بِوَزْنِهَا^(١)، وَلَا بِمَا فِيهِ صِنَاعَةٌ مُحَرَّمَةٌ، فَيُقْوَمُ عَارِيًّا عَنْهَا، وَمَنْ عِنْدَهُ عَرَضٌ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ وَرَثَهُ، فَنَوَاهُ لِقِنَيَّةٍ^(٢)، ثُمَّ نَوَاهُ لِلتَّجَارَةِ، لَمْ يَصِرْ عَرَضاً^(٣) بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، غَيْرَ حُلْيٍ لِلنُّسِينِ.

وَمَا اسْتَخْرَجَ مِنَ الْمَعَادِنِ، فَفِيهِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَازِهِ^(٤): «رُبُعُ الْعُشْرِ»^(٥)، إِنْ بَلَغَتِ القيمةُ نِصَاباً بَعْدَ السَّبْلِ، وَالْتَّصْفِيَّةِ.

باب زكاة الفطر

تَحِبُّ: بِأَوَّلِ لَيْلَةِ العِيدِ، فَمَنْ مَاتَ أَوْ أَعْسَرَ قَبْلَ الْعُرُوبِ، فَلَا زَكَاةٌ عَلَيْهِ، وَبَعْدَهُ تَسْتَرِّي فِي ذِمَّتِهِ.

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، يَجِدُ مَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ، وَقُوتٌ عِيَالِهِ يَوْمُ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ، بَعْدَ مَا يَحْتَاجُهُ^(٦) مِنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ، وَدَائِةٍ، وَثِيَابٍ بِذَلِكَ،

(١) في (ن) «بوزنها» بدل «بوزنها».

(٢) قال الجوهرى في الصلاح (٦/٢٤٦٨-٢٤٦٧): «فَنَوَاهُ الْعَنْمَ وَغَيْرُهَا فِنَوَاهُ وَفَنَوَاهُ، وَقَنَثَتِ أَيْضًا: قِنَيَّةٌ وَفَنَيَّةٌ، إِذَا اقْتَنَتِهَا لِنَفْسِكَ لَا لِلتَّجَارَةِ». وفي التر التقي (١/٣٤٧): «وَفِي الْقِنَيَّةِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: قِنَيَّةٌ وَفَنَوَاهُ بَكْسُ الرَّكَافِ وَضَمَّهَا فِيهِما».

(٣) في (ن) «لها» بدل «عرضًا».

(٤) في (ن): «إخراجه» بدل: «إحراءه».

(٥) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٢٥): أي ربع عشر إن كان نقداً، وربع عشر قيمته إن كان غير نقد.

(٦) في (م) «يحتاج» وأشار المؤلف في هامش نسخته بقوله: وفي نسخة: «يحتاجه».

وَكُتُبِ عِلْمٍ.

وَتَلَزِّمُهُ: عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ مَنْ يَمْوُنُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِجَمِيعِهِمْ بَدَا بِنَفْسِهِ، فَرَوْجِنِهِ، فَرَقِيقِهِ، فَأَمِهِ، فَأَبِيهِ،
فَوَلَدِهِ، فَأَفْرَبَ فِي الْعِبَرَاتِ.

وَتَحِبُّ: عَلَى مَنْ تَبَرَّعَ بِمَؤْنَةِ شَخْصٍ شَهْرَ رَمَضَانَ، لَا عَلَى مَنِ اسْتَأْجَرَ
أَجِيرًا بِطَعَامِهِ. وَتَسْنُّ: عَنِ الْجَنِينِ.

فضلٌ

وَالْأَفْضَلُ: إِخْرَاجُهَا يَوْمَ العِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَتُنْكِرَهُ بَعْدَهَا، وَيَخْرُمُ:
تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ العِيدِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَيُغْضِبُهَا. وَيُبَحِّزِيَهُ: قَبْلَ العِيدِ، يَبْرُؤُهُنَّ.
وَالْوَاجِبُ: عَنْ كُلِّ شَخْصٍ صَاعُ تَمْرٍ، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ بُرًّ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ
أَقِطٍ.

وَيُبَحِّزِيَهُ: دَقْقُ الْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، إِذَا كَانَ وَزْنَ الْحَبِّ.
وَيُخْرِجُ مَعَ عَدِيمِ ذَلِكَ: مَا يَقُولُ مَقَامَهُ مِنْ حَبْ يُقْتَاثُ: كَذْرَةٌ، وَدُخْنٌ،
وَيَأْفِلًا.

وَيَجُوزُ: أَنْ تُعْطِيَ الْجَمَاعَةُ فِطْرَتَهُمْ لِوَاحِدٍ، وَأَنْ يُعْطِيَ الْوَاحِدُ فِطْرَتَهُ
لِجَمَاعَةٍ.

وَلَا يُبَحِّزِيَهُ: إِخْرَاجُ القيمةِ فِي الزَّكَاةِ مُظْلَقاً.

وَيَخْرُمُ: عَلَى الشَّخْصِ شِرَاءُ زَكَاتِهِ وَصَدَقَتِهِ، وَلَوْ اشْتَرَاهَا مِنْ غَيْرِ مَنْ أَخْذَهَا مِنْهُ^(١).

باب إخراج الزكاة

يَعْبُ: إِخْرَاجُهَا فَوْرًا كَالثَّنْدِرِ وَالْكَفَارَةِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهَا لِزَمْنِ الْحَاجَةِ^(٢)، وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ، وَلِتَعْدُرِ إِخْرَاجُهَا مِنَ النُّصَابِ، وَلَوْ قَدِرَ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَمَنْ جَحَدَ وُجُوبَهَا عَالِمًا: كُفَّرَ، وَلَوْ أَخْرَجَهَا.
وَمَنْ مَنَعَهَا بُخْلًا أَوْ تَهَاوُنًا؛ أَخِذَتْ مِنْهُ، وَعُزَّرَ.
وَمَنْ ادَّعَى إِخْرَاجَهَا، أَوْ بَقَاءَ الْحَوْلِ، أَوْ نَفْسَ النُّصَابِ، أَوْ رَوَالَ الْمُلْكِ؛ صَدَقَ بِلَا يَمِينَ.

وَيَلْزُمُ: أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ وَلِيَهُمَا.

وَيَسْنُ^(٣): إِظْهَارُهَا، وَأَنْ يَرْفَقَهَا رَبُّهَا بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنِمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرِمًا»^(٤)، وَيَقُولُ الْآخِذُ «أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَغْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا».



(١) «منه» لا ترجم في (م).

(٢) في (أ) «حاجة» بالتنكير، وكذا في (ج).

(٣) في (ن) «وسن».

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٧٩٧) من حديث أبي هريرة، وقال في الزوايد (ص: ٢٥٩): فيه الوليد بن مسلم الدمشقي، وكان يدلس، والبختري: متفق على ضعفه.

فضل

وينتظر لإخراجها نية من مكلف، وأنه تقديمها بيسير، والأفضل:
قرئها بالدفع، فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة، ولا يجزئ: إن نوى^(١)
صدقة مطلقة ولو تصدق بجميع ماله. ولا تحب: نية الفرضية، ولا تعين
المال المزكى عنه.

وإن وكل في إخراجها مسلما، أجزاء^(٢) نية الموكل مع قرب^(٣)
الإخراج، فإذا نوى الوكيل أيضا.

والأفضل: جعل زكاة كل مال في فقراء بيته، ويخرم: نقلها إلى
مسافة قصر، وتجزئ.

ويصح: تجييل الزكاة لحولين فقط، إذا كمل النصاب، لا منه
للحولين^(٤)، فإن تلف النصاب أو نقص وقع ثلا.



(١) في (ن) «أن ينوي».

(٢) في (م) «أجزاء».

(٣) في (ن) زيادة «زمن».

(٤) في (د) «الحولين». وكذا في (ن).

باب أهل الزكوة

وَهُمْ ثَمَانُونَ :

الأول : الفقير، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَجِدْ نِصْفَ كِفَايَتِهِ.

الثاني : المِسْكِينُ، وَهُوَ مَنْ يَجِدُ نِصْفَهَا أَوْ أَكْثَرَهَا^(١).

الثالث : العَامِلُ^(٢) عَلَيْهَا، كَجَابٍ وَحَافِظٍ وَكَاتِبٍ وَقَاسِمٍ.

الرابع : الْمُؤَلِّفُ، وَهُوَ السَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ مِمَّنْ يُرْجَحُ إِسْلَامُهُ، أَوْ يُخْشَى شَرُّهُ، أَوْ يُرْجَحُ بِعَطِيَّتِهِ قُوَّةً^(٣) إِيمَانِهِ، أَوْ جِيَاثُهَا مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا.

الخامس : الْمُكَاتِبُ.

السادس : الغارم، وَهُوَ مَنْ تَدَيَّنَ لِإِضْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ تَدَيَّنَ لِنَفْسِهِ وَأَغْسَرَ.

السابع : الغاري في سبيل الله.

الثامن : ابْنُ السَّيِّلِ، وَهُوَ الْغَرِيبُ الْمُنْقَطِعُ بِغَيْرِ بَلَدِهِ.

فَيُعْطَى الْجَمِيعُ^(٤) مِنَ الرَّزْكَةِ بِقُدرِ الْحَاجَةِ، إِلَّا العَامِلُ فَيُعْطَى بِقُدرِ أَجْرَتِهِ، وَلَوْ غَيْرًا أَوْ قَاتِلًا.

(١) في (أ) "أكثر" بدون الضمير.

(٢) وشرط كون العامل عليها: مكلفا، مسلما، أمينا، كافيا، من غير ذوي القربي. نيل المأرب (٢٦٣/١).

(٣) «قوة» سقطت من (د).

(٤) في (د) "للجميع". وكذا في (ن).

وَيُجْزِي دَفْعُهَا إِلَى الْخَوَارِجِ وَالْبُغَاءِ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَخْذَهَا مِنَ السَّلَاطِينِ فَهُرَاً، أَوِ اخْتِياراً، عَدَلَ فِيهَا أَوْ جَارَ.

فضل

وَلَا يُجْزِي: دَفْعُ الزَّكَاةِ لِلْكَافِرِ، وَلَا لِلرَّقِيقِ، وَلَا لِلْعَنْيِ بِمَا لَأَوْ كَسَبَ، وَلَا لِمَنْ تَلَزَّمُهُ نَفَقَتُهُ، وَلَا لِلزَّوْجِ، وَلَا لِيَنْيِ هَاشِمِ.
فَإِنْ دَفَعَهَا لِغَيْرِ مُسْتَحْقَهَا وَهُوَ يَجْهَلُ، ثُمَّ عَلِمَ، لَمْ يُجْزِهِ، وَيَسْتَرِدُهَا مِنْهُ بِنَمَائِهَا.
وَإِنْ دَفَعَهَا لِمَنْ يَظْهُرُ فَقِيراً، فَبَانَ غَيْرًا: أَجْزَأَ^(١).

وَسُنَّ: أَنْ يُفَرِّقَ الزَّكَاةَ عَلَى أَفَارِيهِ الَّذِينَ لَا تَلَزَّمُهُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى مَذْرِ حَاجَتِهِمْ، وَعَلَى ذُوِي أَرْحَامِهِ كَعْمَتِهِ، وَبِنَتِ أَخْيَهِ^(٢).

وَتُجْزِي: إِنْ دَفَعَهَا لِمَنْ تَبَرَّعَ بِنَفَقَتِهِ بِضَمْمَهُ إِلَى عِيَالِهِ^(٣).

فضل

وَسُنَّ: صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ^(٤) فِي كُلِّ وَقْتٍ لَا سِيمَا سِرًا، وَفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْفَاضِلِ، وَعَلَى حَارِهِ وَذُوِي رَحْمَهِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ.

(١) في (م) «أجزاء».

(٢) في (١) «أخته».

(٣) اختباره شيخ الإسلام ابن تيمية، نقله عنه في الإنفاق (٢٦١/٣).

(٤) في (د) زيادة «بما زاد على نفقته».

وَمَنْ تَصَدَّقَ بِمَا يُنْفِصُ مُؤْنَةً: تَلْزَمُهُ، أَوْ أَضَرَّ بِنَفْسِهِ أَوْ غَرِيمِهِ، أَيْمَنَ
بِذَلِكَ.

وَكُرْهَةُ: لِمَنْ لَا صَبَرَ لَهُ، أَوْ لَا عَادَةَ لَهُ عَلَى الظُّبِيقِ أَنْ يُنْفِصَ نَفْسَهُ عَنِ
الكِفَائِيَّةِ التَّامَّةِ.

وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ كَبِيرَةُ، وَيَبْطُلُ بِهِ: التَّوَابُ.



المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب الصيام

يحب: صوم رمضان بروية هلاله على جميع الناس، وعلى من حال دونهم ودون مطلعه غيم، أو قتر^(١)، ليلة الثلاثاء من شعبان، اختياراً بنية^(٢) رمضان، ويجزئه: إن ظهر منه، وتصلى التراويح، ولا تثبت بقية الأحكام: كوقوع الطلاق، والعتق، وحلول الأجل^(٣).

وتثبت رؤية هلاله بغير مسلم مكلف عذر، ولو عذراً، أو أثنا.

وتثبت بقية الأحكام تبعاً.

ولا يقبل في بقية الشهور، إلا رجالن عذلان.

فضل

وشرط^(٤) وجوب الصوم أربعة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والقدرة عليه.

فمن عجز عنه لغيره، أو مرض لا يرجى زواله؛ أفتر، وأطعم عن كل يوم مسكوناً مدد ببر، أو نصف صاع من غيره.

(١) القتر - بالفتحة - الغبرة. نيل المأرب (٢٦٩/١).

(٢) في (ن) زيادة: «أنه».

(٣) في (د) «الأجال» بلفظ الجمع.

(٤) في (أ) "شروط".

وَشُرُوطٌ^(١) صَحِحَّهُ سَيِّدُ الْإِسْلَامُ، وَأَنْقَطَاعُ دَمُ الْحَيْضُورِ، وَالنَّفَاسِ.
الرَّابِعُ: التَّمْبَيْرُ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُمَيِّزِ الْمُطِيقِ لِلصَّوْمِ أَمْرُهُ بِهِ،
وَضَرْبُهُ عَلَيْهِ لِيَعْتَادُهُ.

الخَامِسُ: الْعَقْلُ^(٢)، لَكِنْ لَوْ نَوَى لَيْلًا ثُمَّ جَنَّ، أَوْ أَغْمَيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ
النَّهَارِ، وَأَفَاقَ^(٣) مِنْهُ قَبْلًا: صَحَّ.

السَّادِسُ: النَّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٌ.

فَمَنْ حَطَرَ بِقَلْبِهِ لَيْلًا أَنَّهُ صَائِمٌ، فَقَدْ نَوَى، وَكَذَا الْأَكْلُ وَالثُّرْبُ بِنَيَّةِ
الصَّوْمِ^(٤).

وَلَا يَصِرُّ إِنْ أَتَى بَعْدَ النَّيَّةِ بِمُنَافِي لِلصَّوْمِ، أَوْ قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، عَيْنَهُ
مُتَرَدِّدٌ، وَكَذَا لَرَنَ قَالَ لَيْلَةَ الْثَّلَاثَيْنَ مِنْ رَمَضَانَ: «إِنْ كَانَ غَدًا^(٥) مِنْ رَمَضَانَ
فَفَرَضَيْ^(٦)، وَإِلَّا^(٧) فَمُفْطِرٌ»، وَيَصِرُّ إِنْ قَالَهُ فِي أُولَئِكَيْهِ.

وَقَرْضُهُ: الإِمسَاكُ عَنِ الْمُفَطَّرَاتِ مِنْ طَلْوَعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ.

(١) في (ن) «شرط».

(٢) تقدم أنه شرط للوجوب أيضاً. نيل المأرب (٢٧٢/١).

(٣) في (د) «فاق»، وفي (م) «فافق» بالفاء.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية (الاختيارات: ص: ١٠٧): هو حين يتعشى عشاء من يزيد الصوم، ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد، وعشاء ليالي رمضان.

(٥) في (أ) «غَدًّا»، وكذا في (ن).

(٦) في (م) «ففرض»، والمثبت لفظ المنتهى (٢١٩/١)، والغاية (٣٥٠/١) وقال اللبدي في الحاشية (ص: ١٣٦): الذي في أكثر النسخ «ففرضي» بباء المتكلّم، أي الذي فرضه الله علىَّ.

(٧) في (ن) زيادة: «فأنَا».

وَسُنْتَهُ سِنَّةً: تَعْجِيلُ الْفِطْرِ، وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ^(١)، وَالزِّيَادَةُ فِي أَغْمَالِ
الْحَيْثِ، وَقَوْلُهُ جَهْرًا إِذَا شِئْتَ: «إِنِّي صَائِمٌ»^(٢)، وَقَوْلُهُ عِنْدَ فَطْرِهِ: «اللَّهُمَّ لَكَ
صُنْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».^(٣) وَفَطْرُهُ عَلَى رُطْبٍ، فَإِنْ عُدِمَ فَتَمْرٌ، فَإِنْ عُدِمَ فَمَاءٌ.

فضل

بَحْرُم^(٤): عَلَى مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ الْفِطْرُ بِرَمَضَانَ. وَيَحِبُّ الْفِطْرُ عَلَى
الْحَائِضِ وَالنِّفَسَاءِ، وَعَلَى مَنْ يَحْتَاجُهُ؛ لِإِنْقَادِ مَغْصُومٍ مِنْ مَهْلَكَةِ
وَيَسْنُ: لِمُسَافِرٍ يُبَاخُ لَهُ الْقَضْرُ، وَلِمَرِيضٍ يَخَافُ^(٥) الضررَ.
وَبَيْاضُ: لِحَاضِرٍ سَافَرَ فِي أَشْنَاءِ النَّهَارِ، وَلِحَامِلٍ، وَمُرْضِعٍ خَافَتَا عَلَى
أَنْفُسِهِمَا، أَوْ عَلَى الْوَلَدِ، لِكُنْ لَوْ أَفْطَرَتَا لِلْخَوْفِ^(٦) عَلَى الْوَلَدِ فَقَظَ، لَزِمَّ
وَلِيَهُ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ.

(١) السحور: بضم السين لل فعل، وبفتحة اسما لم يؤكل وقت السحور، حاشية البدوي
(ص: ١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١/١٦٠) من حديث أبي هريرة. وقال
المجد: إن كان في غير رمضان أسره مخافة الرياء، واحتار الشيخ تقي الدين
الجهر مطلقاً، لأن القول المطلق باللسان. الانصاف (٣٢٩/٣)، الفروع (٦٦/٣).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/١٨٥، رقم ٢٦) من حديث ابن عباس، وفي إسناده:
عبدالملك بن هارون، قال الدارقطني: هو وأبوه ضعيفان.

(٤) في (١) بزيادة الواو في أوله "ويحرم"، وكذا في (ن).

(٥) في (١) زيادة "عليه".

(٦) في (١) "خوفاً"، وكذا في (ن).

وَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَ^(١) طَهَرَتِ الْحَائِضُ، وَبَرِىءَ الْمَرِيضُ، وَقَدِيمُ
الْمُسَافِرُ، وَبَلَغَ الصَّغِيرُ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، وَهُمْ مُفْطَرُونَ.
لَزِيهُمُ الْإِمسَاكُ، وَالْقَضَاءُ.
وَلَيْسَ لِمَنْ جَازَ لَهُ الْفِطْرُ بِرَمَضَانَ، أَنْ يَصُومَ غَيْرَهُ فِيهِ.

فضل في المفطرات

وَهِيَ أَثْنَا عَشَرَ: خُرُوجُ دَمِ الْحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ، وَالْمَوْتُ، وَالرُّدَّةُ،
وَالعَزْمُ عَلَى الْفِطْرِ، وَالتَّرَدُّدُ فِيهِ، وَالقَيْءُ عَمْدًا، وَالاحْتِقَانُ^(٢) مِنَ الدُّبُرِ،
وَبَلْعُ النَّخَامَةِ إِذَا وَصَلَتِ إِلَى الْفَمِ.

الثَّالِثُ: الْحِجَامَةُ خَاصَّةً^(٣)، حَاجِمًا كَانَ، أَوْ مَحْجُومًا^(٤).

الْعَاشِرُ: إِنْزَالُ الْمَنِيِّ بِتَكْرَارِ النَّظَرِ، لَا بِنَظَرَةٍ، وَلَا بِالْتَّمَكُّرِ وَالْأَخْتِلَامِ،
وَلَا^(٥) بِالْمَذْيِ.

الْحَادِيَ عَشَرَ: خُرُوجُ الْمَنِيِّ، أَوْ الْمَذْيِ بِشَفَّيْلٍ، أَوْ لَمْسٍ، أَوْ
اسْتِمنَاءٍ، أَوْ مُبَاشَرَةً دُونَ الْفَرْجِ.

الثَّانِيَ عَشَرَ: كُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ، أَوِ^(٦) الْحَلْقِ، أَوِ الدَّمَاغِ مِنْ
مَائِعٍ وَغَيْرِهِ.

(١) في (د) «أو» وفي (م) و(ن) هنا، وفي الموضع التي بعده، «أو» بدل الواو.

(٢) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٣٨) واختار شيخ الإسلام ابن تيمية عدم الفطر
الاحتقان مطلقاً، وبمداواة الجافة والمأمومة، وبالاكتحال مطلقاً، علم وصوله إلى
حلق أولاً، كما في الإنصال.

(٣) هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وهو من المفردات. حاشية اللبدي (ص: ١٣٩).

(٤) في (د) «محتجماً».

(٥) في (ن) بدون: «لا».

(٦) في (د) بالواو، بدل «أو» فيها وفي التي بعدها.

فَيُفْطِرُ إِنْ قَطَرَ فِي أُذْنِهِ^(١) مَا وَصَلَ إِلَى دِمَاغِهِ، أَوْ دَأْوَى الْجَائِفَةَ^(٢)
فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ، أَوْ اتَّخَلَ بِمَا عَلِمَ وُصُولَهُ إِلَى حَلْقِهِ، أَوْ مَضَغَ عَلَكَأَ، أَوْ
ذَاقَ طَعَاماً وَوَجَدَ الطَّعَمَ بِحَلْقِهِ، أَوْ بَأْعَرَ رِيقَهُ بَعْدَ أَنْ وَصَلَ إِلَى بَيْنِ^(٣) شَفَتَيْهِ.
وَلَا يُفْطِرُ إِنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ جَمِيعِ^(٤) الْمُفْطَرَاتِ نَاسِيَا، أَوْ مُكْرَهَا، وَلَا
إِنْ دَخَلَ الْعَبَارُ حَلْقَهُ، أَوْ الدُّبَابُ بِغَيْرِ قَضِيهِ، وَلَا إِنْ جَمَعَ رِيقَهُ، فَابْتَلَعَهُ^(٥).

فضل

وَمَنْ جَامَعَ نَهَارَ رَمَضَانَ فِي قُبْلِ، أَوْ دُبْرِ وَلَوْ لِمَيْتِ، أَوْ بَهِيمَةٍ فِي حَالَةِ
لِزَمَهُ: فِيهَا الْإِمسَاكُ، مُكْرَهَا كَانَ، أَوْ نَاسِيَا، لِزَمَهُ: الْقَضَاءُ، وَالْكُفَّارَةُ.
وَكَذَا مَنْ جُوْمَعَ إِنْ طَاوَعَ، غَيْرَ جَاهِلٍ، وَنَاسٍ.
وَالْكُفَّارَةُ: عِنْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ
لَمْ يَسْتَطِعْ فِي طَعَامٍ سِتِّينَ مِسْكِيناً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ: سَقَطَتْ^(٦)، بِخَلَافِ غَيْرِهَا
مِنَ الْكُفَّارَاتِ.
وَلَا كُفَّارَةَ فِي رَمَضَانَ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ، وَالْإِنْزَالِ بِالْمُسَاحَقَةِ^(٧).

(١) في (د) «أذنيه» بلفظ الشنة.

(٢) هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف، يقال: جفته إذا أصبحت جوفه، وأجفته الطعنة
وجفته بها، والمراد بالجوف ه هنا: كل ما له قوة محيلة كالبطن والدماغ. النهاية
.(١/٣١٧).

(٣) «بين» لا توجد في (د).

(٤) «جميع» لا توجد في (ن).

(٥) في (د) «فابتلع».

(٦) في (م) زيادة: «عنه».

(٧) فاللبدى في الحاشية (ص: ١٤٠) وفأقاً للمتهى، وفي النهاية: لا كفارة بذلك،
وكذا في الإقناع.

فضل

وَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ^(١) فَصَنِعَ عَدَدَ أَيَّامِهِ.

وَيُسَنُّ: الْفَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ، إِلَّا إِذَا بَقَيَ مِنْ شَعْبَانَ يُقْدِرُ مَا عَلَيْهِ،
تَبَيَّبُ^(٢).

وَلَا يَصِحُّ: ابْتِدَاءُ تَطْرُعٍ مِنْ عَلَيْهِ فَضَاءُ رَمَضَانَ، فَإِنْ نَوَى صَوْمًا
وَاجِبًا، أَوْ فَضَاءً، ثُمَّ قَلَبَهُ نَفْلًا، صَحٌّ.

وَيُسَنُّ: صَوْمُ التَّطْرُعِ، وَأَفْضَلُهُ: يَوْمٌ وَيَوْمٌ.

وَسُنْ^(٣): صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ، وَهِيَ: ثَلَاثَ^(٤) عَشَرَةَ، وَأَرْبَعَ^(٥) عَشَرَةَ،
وَخَمْسَ^(٦) عَشَرَةَ. وَصَوْمُ الْخَمِيسِ وَالْأَثْنَيْنِ، وَسِتَّةَ^(٧) مِنْ شَوَّالٍ.

وَسُنْ: صَوْمُ الْمُحَرَّمِ، وَأَكْدُهُ عَاشُورَاءُ وَهُوَ: كَفَارَةُ سَنَةٍ، وَصَوْمُ عَشْرِ
ذِي الْحِجَّةِ، وَأَكْدُهُ^(٨): يَوْمُ عَرَفةَ، وَهُوَ: كَفَارَةُ سَتِّينِ.

(١) في (ن) زيادة: «كله».

(٢) في (ن) زيادة: «التتابع».

(٣) في (أ) «يسن»، وكذا في (م)، و(ن). وفي الإقناع (١/٣١٣): «والأفضل».

(٤) في (أ)، و(د) «ثلاثة»، وكذا في (م)، و(ن) في الموضع الثالثة.

(٥) في (أ) «أربعة».

(٦) في (أ) «خمسة»، قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٤١-١٤٠): الأولى أن يقول:
ثالث عشر، ورابع عشر، وخامس عشر، كما هو ظاهر.

(٧) في (د) زيادة «أيام».

(٨) عبارة الإقناع (١/٣١٤): «وأفضلها».

وَكُرْهَةٌ: إِفْرَادٌ رَجِبٌ، وَالْجُمُعَةُ، وَالسَّبْتُ^(١) بِالصَّوْمِ.
وَكُرْهَةٌ: صَوْمٌ يَوْمَ الشَّكْ، وَهُوَ: التَّلَاثُونَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَيْمَ،
أَوْ فَتَرْ . وَيَخْرُمُ: صَوْمُ الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ.
وَمَنْ دَخَلَ فِي تَطْوِيعٍ: لَمْ يَحْبُبْ إِثْمَامُهُ، وَفِي فَرْضٍ: يَحْبُبْ مَا لَمْ يَقْبِلْهُ
نَفْلًا.



(١) وَاخْتَارَ شِيفَتُهُ الْإِسْلَامَ ابْنَ تِيمِيَّةَ: أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ السَّبْتِ مُفْرَدًا، وَأَنَّ الْحَدِيثَ
شَاذٌ، أَوْ مَنْسُوخٌ. الْفَرْوَعُ (٣/١٢٣).

المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب الاعتكاف

وهو سنة، ويحب بالنذر.

وشرط صحته ستة أشياء: النية، والإسلام، والعقل، والتمييز، وعدم ما يوجب الغسل، وكونه بمسجد. ويزاد في حق من تزمه الجماعة: أن يكون المسجد مما قام فيه.

ومن المسجد ما زيد فيه، ومنه: سطحه، ورحبته المحوطة، ومنارة التي هي، أو يابها فيه. ومن عين الاعتكاف بمسجد غير الثلاثة: لم يتغير. وينبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير نذر، وبينية الخروج ولزم يخرج، وبالوطء في الفرج، وبالإنزال بالمبشرة^(١) دون الفرج، وبالردة، وبالسكر^(٢).

وحينما بطل الاعتكاف، وجوب استئناف النذر المستابر غير المقيد بزمان، ولا كفارة، وإن كان مقيداً بزمان معين^(٣)، استأنفه، وعليه كفارة يومين؛ لفوات المحل.

ولا ينبع الاعتكاف^(٤) إن خرج من المسجد ليتولى، أو غايط، أو

(١) في (د) بزيادة الواو: «وبالمباشرة».

(٢) قال في الإنعام (٣٢٢/١)، وإن شرب ولم يسكر، أو أتى كبيرة، لم يفسد.

(٣) في (د) «معيناً».

(٤) قوله: «الاعتكاف» جعله في (ن) من الشرح.

ظهارة واجبة، أو لِإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ، أو لِجُمْعَةٍ تَلْرُمُهُ، وَلَا إِنْ خَرَجَ لِلِّإِثْيَانِ
بِمَاكِلٍ وَمَشَرِبٍ؛ لِعَدَمِ خَادِمٍ، وَلَهُ الْمَسْتِيُّ عَلَى عَادَتِهِ.
وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ: أَنْ يَنْوِي الْأَغْتِيَافَ مُدَّةً لُبْثَاهُ فِيهِ، لَا سِيمَاءً
إِنْ كَانَ صَائِمًا.



(١) في (م) «أو» بدل الواو. وفي (د) «بما يأكلُ ويشربُ».

كتاب الحج

وهو: واجب مع العمرة في العمر مرة.

وشرط الوجوب خمسة أشياء: الإسلام، والعقل، والبلوغ، وكمال الحرية. لكن يصحان من الصغير والرقيق، ولا يجزئان عن حجّة الإسلام وعمره، فإن بلغ الصغير، أو عتق الرقيق قبل الوقوف، أو بعده إن^(١) عاد، فوقف في وقته، أجزأه عن حجّة الإسلام، ما لم يكن آخره مفرداً، أو قارناً، وسعى بعد طواف القدوة، وكذا تجزئ العمرة إن بلغ، أو عتق قبل طوافها.

الخامس: الاستطاعة، وهي ملک زاد، وراجلة تصلح لموته، أو ملک ما يقدر به على تحصيل ذلك، بشرط كونه فاضلاً عما يختاره من كتب ومسكين، وخادم، وأن يكون فاضلاً عن مؤنته، ومؤنة عياله على الدوام. فمن كملت له هذه الشروط، لزمه السعي فوراً إن كان في الطريق أمن. فإن عجز عن السعي لعذر كبير، أو مرض لا يرجى بروءة: لزمه أن يقيم^(٢) نائياً حراً، ولن امرأة يحجّ، ويغترب عنده من بيته، وينجزه ذلك ما لم يزول العذر قبل إحرام نائبه، فلو مات قبل أن يستجيب؛ وجوب أن يدفع من تركيه لمن يحجّ، ويغترب عنه.

(١) في (ن) «فإن» بالفاء.

(٢) في (أ) زيادة "له".

وَلَا يَصْحُ: مِمَّن لَمْ يَحْجُّ عَنْ نَفْسِهِ: حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ.
 وَتَزِيدُ الْأَنْثَى شَرْطًا سَادِسًا، وَهُوَ: أَنْ تَجِدَ لَهَا زَوْجًا، أَوْ مَخْرَمًا
 مُكَلَّفًا، وَتَقْدِيرُ عَلَى أَبْرَرِهِ، وَعَلَى الزَّادِ، وَالرَّاجِلَةِ لَهَا وَلَهُ.
 فَإِنْ حَجَّتِ بِلَا مَخْرَمٍ؛ حَرُومٌ، وَأَجْزَاءُهَا^(١).

باب الإحرام

وَهُوَ وَاجِبٌ مِنَ الْمِيقَاتِ. وَمَنْ مَنْزِلَهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، فَمِيقَاتُهُ مَنْزِلَهُ.
 وَلَا يَنْعِدُ الْإِحْرَامُ مَعَ وُجُودِ الْجُنُونِ، أَوْ^(٢) الْإِعْمَاءِ، أَوِ السُّكْرِ.
 وَإِذَا انْعَقَدَ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِالرُّدَّةِ، لَكِنْ يَفْسُدُ بِالْوَظِيفَةِ فِي الْفَرْجِ قَبْلَ
 التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَبْطُلُ، بَلْ يَلْزَمُهُ^(٣) إِتْمَامُهُ، وَالْقَضَاءُ^(٤).
 وَيُحَيِّرُ مَنْ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ بَيْنَ أَنْ يَنْبُويَ التَّمَتعَ، وَهُوَ أَفْضَلُ^(٥)، أَوْ يَنْبُويَ
 الْإِفَرَادَ، أَوِ الْقُرْآنَ.
 فَالْتَّمَتعُ^(٦): هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمَرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا

(١) في (د) «أجزاء». وكذا في (ن).

(٢) في (د) في هذا الموضع، وفي (م) في الموصعين بالواو، بدل: «أو».

(٣) في (أ) «يلزم».

(٤) في (أ) زيادة «له».

(٥) اختار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن القران أفضل من التمتع إن ساق هدياً، والتمتع
 أفضل لمن لم يسوق الهدي. مجموع الفتاوى (٨٦/٢٦) فما بعد.

(٦) في (م) «والتمتع» بالواو.

يُحرِّم بالحج^(١).

والإفراد: هو أن يُحرِّم بالحج، ثم بعده فراغه منه يُحرِّم بالعمرَة.

والقرآن: هو أن يُحرِّم بالحج والعمرَة معاً، أو يُحرِّم بالعمرَة، ثم يُدخل الحج علَيْها قَبْلَ الشروع في طوافها^(٢).

فإن أخرَم به، ثم بها؛ لم يصح^(٣).

ومن أخرَم وأطلق: صَح^(٤)، وصَرَفَه لِمَا شاء. وما عَمِلَ قَبْلُ، فَلَغُو.

لِكِنَّ السُّنَّة لِمَنْ أَرَادَ نُسُكًا أَنْ يَعْيَّنَه، وَأَنْ يَشْتَرِطَ، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَرِيدُ النُّسُكَ الْفَلَانِي، فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقْبِلْهُ مِنِّي، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ، فَمَحْلِي حَيْثُ حَبَسَنِي»^(٥).

باب مخظوظات الإحرام

وهي سبعة^(٦) أشياء:

أحدُها: تَعْمَدُ لُبْسِ المَحِيط عَلَى الرِّجَالِ^(٧) حتى الحُفَّينِ.

الثاني: تَعْمَدُ تَغْطِيَة الرَّأْسِ مِنَ الرَّجُلِ وَلَوْ بِطِينِ، أو اسْتِظَالِ

(١) في (ن) زيادة: «في عامه».

(٢) في (د) زيادة «ما لم يكن معه هدي».

(٣) في (أ) «لم تصح» بالمثناة الفرقية.

(٤) في (ن) زيادة: «إحرامه».

(٥) في (ن) «حبسي».

(٦) في الإنذار (١/٣٥٥)، والمتهى (١/٢٥٠)، والغاية (١/٣٩٨) «تسعة».

(٧) في (د) «الرجل». وكذا في (ن).

بِمَحْمِلٍ، وَتَغْطِيَةُ الوجهِ مِنَ الْأَنْثَى، لَكِنْ تَسْدِيلُ عَلَى وَجْهِهَا لِلْحَاجَةِ^(١).

الثالث: قَضَدْ شَمَ الطَّيْبِ، وَمَسَّ مَا يَغْلُقُ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي أَكْلِ، أَوْ^(٢) شُرْبٍ بِحِينَتِ يَظْهُرُ طَعْمُهُ، أَوْ رِيحُهُ، فَمَنْ لِبَسَ، أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ عَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًّا، أَوْ جَاهِلًا، أَوْ مُكْرَهًا، فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ، وَمَتَى زَالَ عُذْرُهُ، أَزَالَهُ فِي الْحَالِ، وَإِلَّا فَدَى.

الرابع: إِرَالَةُ الشَّعْرِ مِنَ^(٣) الْبَدَنِ، وَلَزَ منَ الْأَنْفِ، وَقَلْيَمُ الْأَظْفارِ.

الخامس: قَتْلُ صَنِيدِ الْبَرِ^(٤) الْوَخْشِيِّ الْمَأْكُولِ، وَالدُّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَالْإِعَانَةُ عَلَى قَتْلِهِ، وَإِفْسَادُ بَيْضِهِ، وَقَتْلُ الْجَرَادِ، وَالْقَمْلِ، لَا الْبَرَاغِيَّثُ، بَلْ يُسَنُّ: قَتْلُ كُلِّ مُؤْذِنٍ مُظْلَقاً.

السادس: عَقْدُ النِّكَاحِ، وَلَا يَصُحُّ.

السابع: الْوَظْعُ فِي الْفَرْجِ وَدَوَاعِيهِ، وَالْمُبَاشَرَةُ دُونَ الْفَرْجِ، وَالْإِسْتِمنَاءُ. وَفِي جَمِيعِ الْمَخْتُورَاتِ الْفِدْيَيَّةِ، إِلَّا قَتْلَ الْقَمْلِ، وَعَقْدُ النِّكَاحِ^(٥)، وَفِي الْبَيْضِ، وَالْجَرَادِ: قِيمَتُهُ مَكَانَهُ، وَفِي الشَّعْرَةِ، أَوِ الْظُّفَرِ: إِطْعَامُ مِسْكِينٍ، وَفِي الْأَنْثَيْنِ^(٦): إِطْعَامُ اثْنَيْنِ، وَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ لِلْمُحْرِمِ الْمَخْتُورَاتِ^(٧)، وَيَقْدِي.

(١) في (م) «الحاجة» بلام واحدة.

(٢) في (د) بالواو. وكذا في (م).

(٣) في (ن) زيادة: «جميع».

(٤) في (ن) «البرى».

(٥) لأنَّ عقدَ فسَدَ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ، فلمْ تُجْبَ بِهِ فَدِيَّةُ نَيلِ الْمَآرِبِ (٢٩٧/١).

(٦) في (أ) «اثْنَيْنِ»، وكذا في (ن).

(٧) في (م) «المَحْرَمَاتِ» بدل «الْمَخْتُورَاتِ»، وهو لفظُ الْإِقْنَاعِ (٣٦٤/١)، وَالْمُنْتَهِي (٢٥٦/١)، وَالْغَایِةِ (٤٠٥/١).

باب الفدية

وهي ما يحب بسبب الإحرام، أو الحرام.
وهي قسمان: قسم على التخيير، وقسم على الترتيب.

قسم التخيير: كفدية النبس، والطيب، وتعطيه الرأس، فإذا أثث من شعرتين، أو^(١) ظرفين، والإمناء بنظرة، والمباشرة بغير إنزال مبني؛ يختار بين: ذبح شاة، أو^(٢) صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، لكل مسكين مدد بُر، أو نصف صاع من غيره. ومن التخيير: جزاء الصيد يختار فيه بين المثل من النعم، أو تقويم المثل بمحل التلف. ويشتري بقيمة طعاماً يعجز في الفطرة، فيطعم كل مسكين مدد بُر، أو نصف صاع من غيره، أو يصوم عن طعام^(٣) كل مسكين يوماً.

قسم الترتيب: كدم المتعة، والقرآن، وترك الواجب، والإحسان، والوطء ونحوه. فيحب: على ممتنع، وقارن، ونارك واجب: دم. فإن عدمه، أو ثمنه، صام ثلاثة أيام في الحج، والأفضل: كون آخرها يوم عرفة، ويصح^(٤): أيام التشريق، وسبعة إذا رجع إلى أهله.

ويحب: على مخصوص دم، فإن لم يجد^(٥) صام عشرة أيام، ثم حل. ويحب: على من وطئ في الحج قبل التحل الأول، أو إنزال مبنيا.

(١) في (ن) زيادة: «من».

(٢) في (د) بالواو، بدل «أو».

(٣) «طعام» لا توجد في (د).

(٤) في (م)، و(ن) «وتصح».

(٥) في (أ) «لم يجدها».

بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ اسْتِئْنَاءٍ، أَوْ تَقْبِيلٍ، أَوْ لَمْسٍ بِشَهْوَةٍ^(١)، أَوْ تَكْرَارِ نَظَرٍ: بَدْنَةُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا صَامَ عَشَرَةً أَيَّامٍ: ثَلَاثَةً أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.
وَفِي الْعُمْرَةِ إِذَا أَفْسَدَهَا قَبْلَ تَمَامِ السَّعْيِ، شَاءَ.

وَالْتَّخَلُّ الْأَوَّلُ: يَخْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ رَفِيْقٍ، وَحَلْقٍ، وَطَوَافٍ، وَيَحْلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ. وَالثَّانِي: يَخْصُلُ بِمَا بَقَى مَعَ السَّعْيِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعْيٌ قَبْلُ.

فصل

وَالصَّيْدُ الَّذِي لَهُ مِثْلُ^(٢) مِنَ النَّعْمِ: كَالنَّعَامَةِ فَيْهَا^(٣) بَدْنَةُ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ، وَبَقَرَةُ: بَقَرَةُ، وَفِي الضَّبْعِ: كَبْشُ، وَفِي الْعَرَالِ: شَاءُ، وَفِي الْوَبَرِ وَالضَّبْ: جَذِيُّ، لَهُ نِصْفُ سَنَةٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ: جَفَرَةُ، لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَفِي الْأَرْنَبِ: عَنَاقٌ، دُونَ الْجَفَرَةِ، وَفِي الْحَمَامِ- وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَ^(٤) الْمَاءَ كَالْقَطَا، وَالْوَرَشِينِ^(٥)، وَالْفَوَاحِخِ: شَاءُ. وَمَا لَا مِثْلُ لَهُ، كَالْأَوْزِ^(٦)، وَالْحُجَارَى، وَالْحَجَلِ، وَالْكُرْكِيِّ، فَقَيْهُ قِيمَتُهُ مَكَانَهُ.

(١) في (أ)، و(د) "الشهوة"، وكذا في (م). قال في المبدع (١٦٥/١): بالباء أحسن؛ لتدل على المصاحبة، والمقارنة.

(٢) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٥١): أي في الخلقة، لا في القيمة.

(٣) في (د) «وفيها». وكذا في (ن).

(٤) أي وضع منقاره فيه، وكرع وهدر. نيل المأرب (٣٠٢/١)، وفي المنار (٣٥٩/١) زيادة: «وهدر».

(٥) في (د) «والورش» بالإفراد. وكذا في (م).

(٦) بفتح الهمزة، والواو، وتشديد الزاي. نيل المأرب (٣٠٢/١).

فضل

ويحرم: صيد حرام مكدة، وحكم حكم صيد^(١) الإحرام، ويحرم: قطع شجره وحشيشه، والمحلل والمحرم في ذلك سواء، فتضمن^(٢) الشجرة الصغيرة عرفا بشارة، وما فوقها بقرة، ويضمن^(٣) الحشيش والورق بقيمه.

ويجزيء^(٤) عن البذنة بقرة كعكسيه، ويجزيء عن سبع شيئاً: بذنة أو بقرة، والمراد بالدم الواحِب: ما يُجزيء في الأضحية جذع ضأن، أو ثنيه معز، أو سبع بذنة، أو^(٥) بقرة، فإن ذبح إحداهما^(٦)، فأفضل، وتتعجب كلها.

باب أركان الحج وواجباته

أركان الحج أربعة:

الأول: الإحرام، وهو^(٧) مجرد النية. فمن تركه لم ينعقد حجه.

الثاني: الرؤوف بعرفة، ووقته: من طلوع فجر^(٨) يوم عرفة إلى طلوع

(١) في (ن) «كصيد الإحرام» بدل: «حكم صيد الإحرام».

(٢) في (ن) «يضمن».

(٣) قوله: «يضمن» في (ن) أدرجه في الشرح.

(٤) في (م) «وتجزى».

(٥) في (ن) زيادة: «سبع».

(٦) في (م) «أحدهما».

(٧) في (أ) «هي».

(٨) في (د) «الفجر» بآل التعريف.

فَجِرِ يَوْمِ النَّخْرِ.^(١) فَمَنْ حَصَلَ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِعِرْفَةَ لَحْظَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ أَهْلٌ، وَلَوْ مَارِأَ، أَوْ نَائِمًا، أَوْ حَائِضًا، أَوْ جَاهِلًا أَنَّهَا عَرَفَةٌ؛ صَحٌّ: حَجَّهُ، لَا إِنْ كَانَ سَكُرًا^(٢)، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ. وَلَوْ وَقَتَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، أَوْ كُلُّهُمْ إِلَّا قَلِيلًا فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ، أَوِ الْعَاشِرِ خَطَاً، أَجْزَاهُمْ.

الثالث: طَوَافُ الْإِنْفَاضَةِ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ^(٣): مِنْ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّخْرِ لِمَنْ وَقَتَ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْوُقُوفِ، وَلَا حَدَّ لِآخِرِهِ.
الرابع: السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَّا وَالْمَرْوَةِ.

وَوَاجِبَاتُهُ سَبْعَةُ: الإِخْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَالْوُقُوفُ إِلَى الْعُرُوبِ لِمَنْ وَقَتَ نَهَارًا، وَالْمَيْتُ لَيْلَةَ النَّخْرِ بِمُزْدَلْفَةٍ، إِلَى بَعْدِ^(٤) نِصْفِ اللَّيْلِ، وَالْمَيْتُ بِمِنْيَى فِي^(٥) لَيَالِي الشَّسْرِيقِ، وَرَمْيُ الْجَمَارِ مُرَتَّبًا، وَالْحَلْقُ، أَوِ التَّقْصِيرُ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ.

وَأَزْكَانُ الْعُمْرَةِ ثَلَاثَةُ: الإِخْرَامُ، وَالْطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ.
وَوَاجِبَاتُهَا^(٦) شَيْقَانٌ: الإِخْرَامُ بِهَا مِنَ الْحِلِّ، وَالْحَلْقُ أَوِ التَّقْصِيرُ.
وَالْمُسْنُونُ: كَالْمَيْتِ بِمِنْيَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ، وَطَوَافِ الْقُدُومِ، وَالرَّمَلِ فِي

(١) والقول الثاني: أن وقت الوقوف بعرفة يبدأ بعد الزوال، وهي رواية في المذهب، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: الانصاف (٤/٢٩)، مجمع الفتاوى (٢٦/١٦١).

(٢) في (ن) «سكنان»، وهو غير منصرف.

(٣) في (م) «وقته» بدل «أوَّل وقت».

(٤) «بعد» لا توجد في (أ).

(٥) «في» لا توجد في (ن).

(٦) في (ن) «وواجبها».

الثلاثة الأشواط^(١) الأولى منه، والاضطباب فيه، وتجدد الرجل من المخيط عند الإحرام، ولبس إزار، ورداء أبيضين نظيفين، والثلثية من حين الإحرام إلى أول الرمي.

فمن ترك ركناً، لم يتم حججه إلا به، ومن ترك واجباً، فعلنه دم، وحججه صحيح، ومن ترك مسٹوناً، فلا شيء عليه.

فضل

وشروط صحة الطواف أحد عشر: النية، والإسلام، والعقل، ودخوله وقتها^(٢)، وسائر العورات، واجتناب النجاسة، والظهور من الحديث، وتكميل السبع، وجعل البيت عن يساره^(٤)، وكونه ماشياً مع القدرة، والموالاة^(٥). فيستأنفه لحدث فيه، وكذا لقطع طويل^(٦). وإن كان يسيراً، أو أقيمت الصلاة، أو حضرت جنارة، صلى وبي من الحجر الأسود.

وسنة: استلام الركن اليماني بيده^(٧) اليمنى، وكذا الحجر الأسود، وتقبيله، والدعاة، والذكر، والدلو من البيت^(٨)، والركعتان بعده.

(١) في (د) «ثلاثة أشواط» بالإضافة.

(٢) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٣) في (أ) "الوقت" بدل "وقته".

(٤) في (د) زيادة «والبداء بالحجر الأسود».

(٥) في (د) زيادة «وكونه في المسجد ولو فوق سطحه وإن حال بينه وبين البيت ستار، صحة».

(٦) في (أ) و(د) "القطع الطويل".

(٧) في (م) «في يده» بدل «بيده».

(٨) في (م): «والاضطباب، والرمل، والمشي في مواضعها» بدل: «والدعاء، والذكر، والدلو من البيت» والمثبت في الغاية (٤٣٦/١).

فصل

وَشُرُوطُ صِحَّةِ السَّعْيِ ثَمَانِيَّةٌ :

النِّيَّةُ، وَالإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالْمُوَالَاهُ، وَالْمَشْيُ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَكَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافِ وَلَوْ مَسْتُوْنَا كَطَوَافِ الْقُدُومِ، وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ، وَاسْتِيعَابُ مَا بَيْنَ الصَّفَّا وَالْمَرْوَةِ.

وَإِنْ بَدَأَ^(١) بِالْمَرْوَةِ، لَمْ يُعْتَدْ بِذَلِكَ الشُّرُوطَ.

وَسُنْتُهُ: الطَّهَارَةُ، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ^(٢)، وَالْمُوَالَاهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ.

وَسُنْنَةُ^(٣) أَنْ يَشْرَبَ^(٤) مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَرْشُّ عَلَى بَدَنِهِ، وَتَؤْبِيهِ، وَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَرِبًا وَشَبَعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي، وَامْلأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ».

وَسُنْنَةُ^(٥): زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَبْرِ صَاحِبِهِ رَضِوانُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا.

وَتُسْتَحْبِطُ^(٦): الصَّلَاةُ بِمِسْجِدِهِ^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ بِالْأَلْفِ صَلَاةٍ.

وَفِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفٍ.

(١) في (أ) "ابداً".

(٢) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٥٤): أي فلو سعى محدثاً، أو عارياً أجزاء، لكن ستر العورة واجب مطلقاً، فيا ثم بتركه.

(٣) في (أ) "يسن".

(٤) في (أ) "الشرب" بدل "أن يشرب".

(٥) في (ب)، و(د) "وتسن". وكذا في (م)، و(ن).

(٦) في (م) و(ن) زيادة: "وسلامة".

(٧) في (أ) "في مسجده".

وفي المسجد الأقصى بخمسينات.

باب الفوات والأخصار

من ظلَّ عَلَيْهِ فَجَرُّ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَمْ يَقْفِ بِعَرَفةَ لِعُذْرٍ^(١) حَضِيرًا أوْ غَيْرِهِ^(٢)؛ فَإِنَّهُ الْحَجُّ، وَأَنْقَلَبَ إِخْرَامُهُ عُمْرَةً، وَلَا تُبْخِرُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، فَتَسْهَلُ بِهَا، وَعَلَيْهِ دَمُ، وَالْفَضَاءُ فِي الْعَامِ^(٣) الْقَابِلِ. لَكِنْ لَوْ صُدِّ عَنِ الْوُقُوفِ، فَتَتَحَلَّ قَبْلَ فَوَاتِهِ، فَلَا فَضَاءَ.

وَمَنْ حُصِّرَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ، ذَبَحَ هَذِيَا بِنَيَّةَ التَّحَلُّ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِنَيَّةَ^(٤) تَحَلُّ، وَقَدْ حَلَّ.

وَمَنْ حُصِّرَ عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَقَطْ، وَقَدْ رَمَى وَحَلَقَ؛ لَمْ يَتَحَلَّ حَتَّى يَطُوفَ.

وَمَنْ شَرَطَ فِي ابْتِداءِ إِخْرَامِهِ: أَنَّ «مَحْلِيَ حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، أَوْ قَالَ: «إِنْ مَرِضْتُ، أَوْ عَجَزْتُ، أَوْ ذَهَبْتُ نَفْقَتِي، فَلَيَ أَنْ أَحِلَّ»؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّ مَتَى شَاءَ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، وَلَا فَضَاءَ عَلَيْهِ.

(١) بإضافة «عذر» إلى «حصر» إضافة بيانية، أي عذر، هو حصر. حاشية اللبدي (ص: ١٥٥).

(٢) أي أو غير عذر، ولا يصح تنوين «عذر» لأن المعنى عليه: يحصر فوات الحج فيمن فاته وقت الوقوف لعذر، مع أنه عام في المعنور وغيره، إلا أن يقال: غير المعنور معلوم بطريق الأولى. حاشية اللبدي (ص: ١٥٥).

(٣) قوله: «العام» أدرجه في (ن) في الشرح.

(٤) في (ب)، و(د) «بالنية»، وفي (ن) «بنيتها» بدل «بنية تحلل»، و(ج): «التحلل» بأجل التعريف. ولا توجد «تحلل» في (د).

باب الأضحية

وهي سنة مؤكدة.

وتُحِبُّ^(١) بالنذر، ويقوله: «هذه أضحية، أَنْ: الله».

والأفضل: الإبل، فالبقر فالغنم.

ولا تُجزي من غير هذه الثلاثة.

وتحزى الشاة عن الواحد، وعن أهل بيته وعياله.

وتحزى البذنة، والبقرة عن سبع^(٢).

وأفل^(٣) ما يُجزي من الصان: ما له نصف سنة، ومن المغز: ما له سنة، ومن البقر، والجاموس: ما له سنتان، ومن الإبل: ما له خمس سنين.

وتحزى الجماء، والبراء، والخصي، والحاصل، وما خلق بلا أذن، أو ذهب نصف بيته، أو أذنه.

لَا بيته المرض، ولا بيته العور، لأن اخسست عينها، ولا قائمتان العينين مع ذهاب أبصارهما. ولا عجفاء: وهي الهزيلة التي لا مئف فيها.

(١) في (ن) زيادة «الأضحية».

(٢) في (د) «سبعة». وكذا في (ن).

(٣) في (أ)، و(د) زيادة «سِنٌ».

وَلَا عَرْجَاء^(١): لَا تُطِيقُ مَشِياً مَعَ صَحِيحَةِ، وَلَا هَتَمَاء^(٢): وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيَاً هَا مِنْ أَصْلِهَا. وَلَا عَضَمَاءُ: وَهِيَ مَا انْكَسَرَ غَلَافُ قَرْنِيَّهَا. وَلَا خَصِيَّ مَجْبُوبُ. وَلَا عَضَبَاءُ^(٣): وَهِيَ مَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَذْنِهَا، أَوْ قَرْنِيَّهَا.

فضل

وَيَسْنُ: نَخْرُ الْإِبْلِ قَائِمَة^(٤)، وَذَبْحُ الْبَقَرِ، وَالْغَنَمُ عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ، مُوجَّهَةً إِلَى الْقِبْلَةِ.^(٥)

وَيُسَمِّي حِينَ يُخْرُكُ يَدَهُ بِالْفَغْلِ، وَيُكَبِّرُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ^(٦)».

وَأَوْلُ وَقْتِ الدَّبْحَعِ مِنْ بَعْدِ أَسْبَقِ صَلَاةِ الْعِيدِ بِالْبَلَدِ، أَوْ قَنْدِرَهَا لِمَنْ لَمْ يُصْلِّ، فَلَا يُعْجِزِي^(٧): قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَسْتَمِرُ وَقْتُ الدَّبْحَعِ نَهَارًا وَلَيْلًا، إِلَى آخِرِ

(١) في (أ) زيادة "التي".

(٢) قال في الإنصاف (٤/٨٠): ذكر جماعة من الأصحاب أن الاهتمام: لا تجزئ، قال في التلخيص: لم أعن لأصحابنا فيها بشيء، وقياس المذهب أنها تجزئ، وجزم بعدم الإجزاء في الرعایتين، والحاویین، والفاتق، والنظام، وتذكرة ابن عبدوس، والزرکشي، وغيرهم، وقال الشیخ تقی الدین: تجزئ في أصل الوجهين.

(٣) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٥٨): هذا الصحيح من المذهب، وهو من المفردات.

(٤) في (م) زيادة: «معقوله يدها اليسرى».

(٥) في (ن) «للقبلة».

(٦) أخرجه الدارمي (١٩٨٩) من حديث جابر. في (ب): «هذا لك، ومنك».

(٧) في (أ) "فلا تعجزي"، وكذلك في (م)، و(ن).

ثاني أيام التشريق.

فإنْ فاتَ الْوَقْتُ، فَصَلَّى الْوَاجِبُ، وَسَقَطَ التَّطْهُرُ.

وَسُنَّ لَهُ: الأَكْلُ مِنْ هَذِي^(١) التَّطْهُرِ وَمِنْ^(٢) أَضْحِيَّتِهِ، وَلَزْ وَاجِبَةَ.

وَيَعْجُزُ^(٣): مِنْ^(٤) الْمُتَّعَةِ، وَالْقِرَانِ.

وَيَحِبُّ: أَنْ يَتَصَدَّقَ بِأَقْلَ مَا يَقْعُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّخِ. وَيُغَتَّبُ تَمْلِيكُ الْفَقِيرِ، فَلَا يَكْفِي إِطْعَامُهُ.

وَالسُّنَّةُ: أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ ثُلَثَهَا، وَيُهْدِيَ ثُلَثَهَا، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلَثَهَا.

وَيَخْرُمُ: بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا، حَتَّى مِنْ^(٥) شَعْرِهَا، وَجِلْدِهَا.

وَلَا يُغْطِي الْجَازِرَ أَجْرَتِهِ^(٦) مِنْهَا شَيْئًا، وَلَهُ إِعْطَاوَهُ صَدَقَةٌ، وَهَدِيَّةٌ.

وَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ: حَرُمَ عَلَى مَنْ يُضَحِّي، أَوْ يُضَحِّي عَنْهُ، أَخْذَ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ ظُفْرِهِ^(٧) إِلَى الذَّبْحِ. وَيُسَنُّ الْحَلْقُ بَعْدَهُ.

فضل في العقيقة

وَهِيَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الْأَبِ، وَلَزْ مُغِيْرًا. فَعَنِ^(٨) الْغَلَامِ شَائَانِ، وَعَنِ

(١) في (د) «هدية». وكذا في (م).

(٢) «من» لا توجد في المنار (٣٨٨/١).

(٣) في (أ) «تحجز».

(٤) في (م) زيادة: «دم».

(٥) «من» لا توجد في (د).

(٦) في (ب)، و(د) «بأجرته». وكذا في (م)، و(ن).

(٧) في (ن) زيادة «أو بشرته».

الجاريت شاء . وَلَا تُبْخِزِيَّهُ : بَدَنَةً ، وَلَا^(١) بَقَرَةً ، إِلَّا كَامِلَةً.

والسُّنَّةُ : ذَبْحُهَا فِي سَابِعِ يَوْمٍ وَلَادَتِهِ ، فَإِنْ فَاتَ ، فَفِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، فَإِنْ فَاتَ ، فِي أَحَدٍ^(٢) وَعَشْرِينَ ، وَلَا تُعْتَبِرُ الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَكُرْهَةُ لَظْخَهُ مِنْ دَمِهَا .

وَسِنُّ : الْأَذَانُ فِي أَذْنِ الْمَوْلُودِ الْيُمْنَى حِينَ يُولَدُ ، وَالْإِقَامَةُ فِي الْيُسْنَى .

وَسِنُّ^(٣) : أَنْ يُخْلِقَ رَأْسُ الْعَلَامِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ ، وَيُتَصَدَّقَ بِوزْنِهِ فَضَّةً ، وَيُسَمَّى فِيهِ .

وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ^(٤) : عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ .

وَتَحْرُمُ : التَّسْمِيَّةُ بِعَبْدِ عَيْرٍ^(٥) اللَّهِ ، كَعَبْدِ النَّبِيِّ ، وَعَبْدِ الْمَسِيحِ .

وَكُرْهَةُ بِحَرْبٍ ، وَبَسَارٍ ، وَمُبَارَكٍ ، وَمُفْلِحٍ ، وَخَيْرٍ ، وَسُرُورٍ^(٦) .

لَا بِأَسْمَاءِ^(٧) الْمَلَائِكَةِ ، وَالْأَنْبِيَاءِ .

وَإِنْ اتَّقَقَ وَقْتُ عَقِيقَةِ وَأَضْحِيَّةِ ، أَجْزَأُتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى .

(١) في (أ) "بقرة"، وكذا في (م).

(٢) في (أ) و(ب)، و(د) "أحدى"، وكذا في (م) و(ن)، و(ج).

قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٦٠): صوابه: «ففي أحد وعشرين» لأن المعدود مذكر، ولعله من النسخ، وكان الأولى أن يقول: ففي الحادي وعشريه، أو ففي حادي عشرية، وهو ظاهر.

(٣) في (م) و(ن): «وسن».

(٤) في (أ) زيادة "إلى الله تعالى".

(٥) في (أ) "لغير".

(٦) في (ب)، و(ن) زيادة: "نعمـة".

(٧) في (أ) "ولا بأس بأسماء الملائكة". وكذا في (م).

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الجهاد

وهو فرض كفائية.

ويُسْنُ: مع قيام من يكفي به.

ولَا يَحِبُّ: إِلَّا عَلَى ذَكِيرٍ، حَرٌ^(١)، مُسْلِمٌ، مُكَلِّفٌ، صَحِيحٌ، وَاجِدٌ مِنَ
الْمَالِ مَا يَكْفِيهِ، وَيَكْفِي أَهْلَهُ فِي غَيْرِهِ، وَيَجِدُ مَعَ مَسَافَةٍ قَضَرَ مَا يَخْوِلُهُ.

وَسُنَّ^(٢): تَشْيِيعُ الْغَازِيِّ، لَا تَلْقَيْهِ.

وَأَنْصَلُ مُتَطَوِّعٍ بِهِ: الْجِهَادُ، وَغَزُوُ الْبَحْرِ: أَفْضَلُ.

وَتَكْفُرُ الشَّهَادَةُ جَمِيعَ الذُّنُوبِ، سَوَى الدِّينِ.

وَلَا يَنْتَطِقُ بِهِ: مَدِينٌ لَا وَفَاءَ لَهُ، إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ، وَلَا مَنْ أَحْدُ أَبْوَاهُ
حُرٌّ مُسْلِمٌ، إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَيُسْنُ الرِّبَاطُ: وَهُوَ لُزُومُ النَّفَرِ لِلْجِهَادِ، وَأَقْلَهُ سَاعَةً، وَتَمَامُهُ أَرْبَعُونَ
يَوْمًا، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ^(٣)، وَأَفْضَلُهُ: مَا كَانَ أَشَدَّ حَزْفًا.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ الْفِرَارُ مِنْ مِثْلِهِمْ، وَلَوْ وَاحِدًا^(٤) مِنْ اثْنَيْنِ، فَلَمْ
رَادُوا عَلَى مِثْلِهِمْ، جَازَ.

(١) «حر» لا توجد في (م).

(٢) في (أ) «يسن».

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية إجماعاً، كما في الفروع (١٩٦/٦).

(٤) في (د) «واحد» بالرفع.

والهِجْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ عَجَزَ عَنِ إِظْهَارِ دِينِهِ، بِمَحَلٍ يَغْلِبُ فِيهِ حُكْمُ الْكُفَّرِ، وَ^(١) الْبَدْعُ الْمُضِلَّةُ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ، فَمَسْتُوْنَةُ.

فضل

وَالْأَسَارَى مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ يَكُونُ رَقِيقاً بِمُجَرَّدِ السَّبْنيِّ، وَهُمُ النِّسَاءُ، وَالصِّيَانُ.

وَقِسْمٌ لَا، وَهُمُ الرِّجَالُ الْبَالِغُونُ الْمُقَاتِلُونَ، وَالإِمَامُ فِيهِمْ مُحَيْرٌ بَيْنَ قَتْلٍ، وَرِقٍ، وَمَنْ، وَفَدَاءٍ بِمَالٍ، أَوْ يَأْسِيرُ مُسْلِمٌ. وَيَحْبُّ عَلَيْهِ فَعْلُ الأَضْلَعِ.
وَلَا يَصِحُّ: بَيْعٌ مُشَرَّقٌ مِنْهُمْ، لِكَافِرٍ.

وَيُخَحَّكُمْ بِإِسْلَامٍ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ أَوْلَادِ الْكُفَّارِ عِنْدَ وُجُودِ أَحَدٍ ثَلَاثَةَ

أَسْبَابٍ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ أَبْوَيْهِ خَاصَّةً.

الثَّانِي: أَنْ يُغْدِمَ أَحَدُهُمَا بِدَارِنَا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَسْنِيَ مُسْلِمٌ، مُنْقِرِداً عَنْ أَحَدٍ أَبْوَيْهِ.

فَإِنْ سَبَاهُ ذِمَّيْ، فَعَلَى دِينِهِ، أَوْ سُبَيْ^(٢) مَعَ أَبْوَيْهِ، فَعَلَى دِينِهِمَا.



(١) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٢) في (م) «يُسْنِي» بصيغة المضارع.

فضل

وَمَنْ قُتِلَ قَتْلًا، فِي حَالَةِ الْحَرْبِ، فَلَهُ سَلَبَةُ، وَهُوَ: مَا عَلَيْهِ مِنْ^(١)
ثَيَابٍ، وَحُلْيٍ، وَسِلَاحٍ، وَكَذَا دَائِبٌ أَتَيَ فَاتِلَ^(٢) عَلَيْهَا، وَمَا عَلَيْهَا، وَأَمَّا
نَفْقَتُهُ، وَرَخْلُهُ، وَخَيْمَتُهُ، وَجَنِيَّمَهُ: فَغَنِيمَةٌ.

وَيُقْسِمُ الْغَنِيمَةُ^(٣) بَيْنَ الْغَانِيْمَيْنَ، فَيُعْطى لَهُمْ أَزْبَعُهُ أَخْمَاسِهَا. لِلرَّاجِلِ:
سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ^(٤) عَلَى فَرْسٍ هَجِينٍ: سَهْمَانٍ، وَعَلَى فَرْسٍ عَرَبِيٍّ: ثَلَاثَةً.^(٥)
وَلَا يُسْهِمُ لِغَيْرِ الْحَيْلِ، وَلَا يُسْهِمُ إِلَّا لِمَنْ فِيهِ أَزْبَعُهُ شُرُوطٍ: الْبُلُوغُ،
وَالْعَقْلُ، وَالْحُرْبَةُ، وَالْذُكُورَةُ^(٦).

فَإِنْ اخْتَلَ شَرْطٌ، رُضِيَّعْ لَهُ^(٧)، وَلَمْ يُسْهِمْ.

وَيُقْسِمُ الْخُمُسُ الْبَاقِي خَمْسَةَ أَسْهَمٍ: سَهْمُ اللَّهِ وَلِرَسُولِهِ، يُضَرَّفُ مَضِرَفُ
الْقَنِيءِ. وَسَهْمُ لِذَوِي^(٨) الْقُرْبَى، وَهُنَّ: بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ حَيْثُ
كَانُوا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ. وَسَهْمُ لِفُقَرَاءِ الْبَيْتَامِيِّ، وَهُنَّ: مَنْ لَا أَبَ لَهُ
وَلَمْ يَتْلُغُ، وَسَهْمُ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمُ لِأَبْنَاءِ السَّيْلِ.

(١) من لا توجد في (أ).

(٢) في (م) «قتل» بدل «قاتل».

(٣) «الغنية» لا توجد في (د).

(٤) في (م) «اللغاز» بدل «الفارس».

(٥) في (م) «لهـم».

(٦) في (د) «الذكرية».

(٧) في (ن) زيادة: «أسهم».

(٨) في (م) «الذي القربى».

فصل

والفَنِيُّ هُوَ: مَا أَخْدَى مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ بِحَقٍّ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ، كَالْجِزِيَّةِ،
وَالْخَرَاجِ، وَعُشْرِ التُّجَارَةِ مِنَ الْحَرْبِيِّ، وَنِصْفِ الْعُشْرِ مِنَ الدُّمُّيِّ^(١)، وَمَا
تَرَكُوهُ فَرَعَا، أَوْ عَنْ مَيْتٍ، وَلَا وَارِثٌ لَهُ.

وَمَضْرِفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ . وَبَيْنَدُأْ بِالْأَهْمَمْ فَالْأَهْمَمْ مِنْ سَدْ شَغْرِ،
وَكَفَائِيَّةِ أَهْلِهِ، وَحَاجَةِ مَنْ يَذْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَعِمَارَةِ الْقَنَاطِيرِ، وَرِزْقِ
الْقُضَاءِ، وَالْفُقَهَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ، قُسِّمَ بَيْنَ أَخْرَارِ الْمُسْلِمِينَ
غَنِيَّهُمْ، وَفَقِيرِهِمْ.

وَبَيْتُ الْمَالِ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ، يَضْمِنُهُ^(٢) مُتَلِّفُهُ، وَيَخْرُمُ الْأَخْدُ مِنْهُ، بِلَا
إِذْنِ الْإِمَامِ.

باب عقد الذمة

لَا تُعْقَدُ^(٣) إِلَّا لِأَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ لِمَنْ لَهُ^(٤) شُبُّهَةُ كِتَابٍ، كَالْمَجُوسِ.
وَيَحِبُّ عَلَى الْإِمَامِ عَقْدُهَا حَيْثُ أَمِنَ مَكْرَهُمْ. وَالْتَّزَمُوا لَنَا بِأَزْيَعَةِ
أَحْكَامٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يُعْطُوا الْجِزِيَّةَ عَنْ يَدِهِ، وَهُمْ صَاغِرُونَ.

(١) في (أ) "دمي" بالتنكير.

(٢) في (ب)، و(م) بزيادة الواو «ويضمنه».

(٣) في (أ)، و(د) "ولا تعتقد".

(٤) في (م) «لهم».

الثاني: أن لا يذكروا دين الإسلام، إلا بخير.^(١)

الثالث: أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين.

الرابع: أن تجري عليهم أحكام الإسلام في: نفس، ومال، وعرض، وإقامة حد، فيما يحرمونه كالزنا، لا فيما يحلونه، كالخمر.

ولا تأخذ الجزية من امرأة، وختني، وصبي، ومحاجنون، وفتن، وزمن، وأعمى، وشيخ فان، وراهيب بصومعة^(٢).

ومن أسلم منهم بعد الحصول، سقطت عنهم الجزية.

فضل

ويحرم: قتل^(٣) أهل الذمة، وأخذ مالهم.

ويحب: على الإمام حفظهم، ومنع من يؤذينهم.

ويمتنعون: من رُكوب الخيل، وحمل السلاح، ومن إحداث الكنائس، ومن بناء ما أنهى منها، ومن إظهار المنكر، والعيدي، والصليب، وضرب النافوس، ومن الجهر بكتابهم، ومن الأكل والشرب نهار رمضان، ومن شرب الخمر، وأكل الخنزير. ويمنعون: من قراءة القرآن، وشراء المصحف، وكتب الفقه والحديث^(٤)، ومن تعليمه النساء على المسلمين.

(١) في (م) «بالخير» بأول التعريف.

(٢) في (م) «بصومعته».

(٣) في (م) «قتال».

(٤) في (أ) «كتب الحديث والفقه» بتقديم وتأخير.

وَيَلْرُمُهُمْ : التَّمِيز^(١) عَنِ الْبَشِّيرِ .

وَيَنْكِرُهُ : لَنَا التَّشْبِيهُ بِهِمْ^(٢) .

وَيَخْرُمُ : الْقِيَامُ لَهُمْ ، وَتَضْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ ، وَيَدَاعُهُمْ بِالسَّلَامِ ،
وَيَكِيفُ أَصْبَحَتْ أَوْ أَمْسَيَتْ ، وَكَيْفَ أَنْتَ أَوْ حَالُكَ ، وَيَخْرُمُ : تَهْنِئُهُمْ ،
وَتَغْزِيَهُمْ ، وَعِيَادُهُمْ .

وَمَنْ سَلَمَ عَلَى ذَمِيَّ ، ثُمَّ عَلِمَهُ ، سُن^(٣) : قَوْلُهُ : «رُدَّ عَلَيَّ سَلَامِي» .

وَإِنْ سَلَمَ الْذَّمِيُّ لَزِمَ رَدُّهُ ، فَيَقُولُ : «وَعَلَيْكُمْ» ، وَإِنْ شَمَّتْ كَافِرٌ مُسْلِمًا ،
أَجَابَهُ .

وَيَنْكِرُهُ مُصَافَحَتُهُ .

فضل

وَمَنْ أَبَى مِنْ أَهْلِ الذُّمَّةِ بَذْلَ الْجِزْيَةِ ، أَوْ أَبَى الصَّعَارَ ، أَوْ أَبَى التِّزَامِ
حُكْمِنَا^(٤) ، أَوْ زَانَ بِمُسْلِمَةِ ، أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ^(٥) ، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ ، أَوْ
ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى^(٦) ، أَوْ رَسُولَهُ بِسُوءٍ ، أَوْ تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ ، أَوْ فَتَنَهُ عَنْ

(١) في (م) «التميز».

(٢) قبل: يحرم، اختاره شيخ الإسلام، وقال: قوله صلى الله عليه وسلم من تشبه
بقوم فهو منهم، أقل أحواله أن يقتضي تحريم التشبيه، وإن كان ظاهره يقتضي كفر
المتشبه بهم. الفروع (٣٦٠/١).

(٣) في (ن) «يسن» بصيغة المضارع.

(٤) في (م) «أحكامنا».

(٥) في (ن) «باسم نكاح» بدل «بنكاح».

(٦) قوله: «تعالى» لا يوجد في (أ)، و(د).

دينه، انتقض عهده.

وَيُخَيِّرُ الْإِمَامُ فِيهِ كَالْأَسِيرِ، وَمَا لَهُ: فَنِيءُهُ، وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُ نِسَائِهِ
وَأَوْلَادِهِ. فَإِنْ أَسْلَمَ، حَرُمَ: قَتْلُهُ، وَلَنَّ كَانَ سَبًّا لِلنَّبِيِّ ﷺ^(١).



(١) قال في الفروع (٦/٢٨٧): وذكر ابن أبي موسى: أن سابت الرسول يقتل، ولو
مسلم، اقتصر عليه في المستوعب، وذكر ابن البنا في الخصال. قال شيخ
نقى الدين ابن تيمية (الاختيارات: ٣٢٠): وهو الصحيح من المذهب.
قلت: كذا أطلق المصنف هنا، وفي «فصل توبة المرتد» (ص: ٣٢٤) قال: «ولا
يقبل في الدنيا بحسب الظاهر توبة زنديق، وهو: المنافق الذي يظهر الإسلام
ويخفي الكفر، ولا من تكررت رذته، أو سبت الله تعالى، أو رسوله...».

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب البيع

و^(١) يُعتقد، لا هزلاً بالقول الدال على البيع، والشراء، وبالمعاطة: كـ«أعطيتني بهذا^(٢) خبزاً»، فيعطيه^(٣) ما يرضيه.
وشروطه سبعة^(٤):

أحدُها: الرّضى، فَلَا يَصْحُ: بَيْعُ الْمُنْكَرِ، يُغَيِّرُ حَقّ.
الثّانِي: الرّشْدُ، فَلَا يَصْحُ: بَيْعُ الْمُمَيِّزِ، وَالسَّفَيِّهِ، مَا لَمْ يَأْذَنْ وَلِيَهُمَا.
الثّالِثُ: كَوْنُ الْمَبِيعِ مَالًا، فَلَا يَصْحُ: بَيْعُ الْخَمْرِ، وَالْكَلْبِ^(٥)، وَالْمَيْتِ.
الرّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مُلْكًا لِلْبَايِعِ، أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ وَقْتَ الْعَقْدِ، فَلَا يَصْحُ بَيْعُ الْفُضُولِيِّ، وَلَوْ أَجِيزَ بَعْدُ.
الخَامِسُ: الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَلَا يَصْحُ: بَيْعُ الْآِبِقِ، وَالشَّارِدِ، وَلَوْ لِقَادِرٍ عَلَى تَحْصِيلِهِمَا^(٦).

(١) الواو، أدرجها في (ن) في الشرح.

(٢) في (ن) زيادة: «الدرهم».

(٣) في (ن) زيادة: «البائع».

(٤) إذا فقد شرط منها، لم يصح البيع، وهي معروفة بالاستقراء، حاشية الروض (٣٣١/٤).

(٥) في (أ) «بيع الكلب والخمر» بتقديم وتأخير.

(٦) وعنه: يصح لقادر على تحصيله كمحضوب، فلو عجز كان له الفسخ. انظر: الكافي (١٣/٢)، الفروع (٢٢/٤).

السادس: مَعْرِفَةُ الشَّمْنِ وَالْمُشْمَنِ، إِمَّا بِالْوَضْفِ، أَوْ الْمُشَاهِدَةِ^(١) حَالَ العَقْدِ، أَوْ قَبْلَهُ يُسَيِّرِ.

السابع: أَنْ يَكُونَ مُنْجَزاً لَا مُعْلَقاً، كَـ«بِعْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ»، أَوْ^(٢) «إِنْ رَضِيَ زَيْدٌ»، وَيَصُحُّ: «بِعْتُ»، وَاقْبَلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

وَمَنْ بَاعَ مَعْلُومًا، وَمَجْهُولًا، لَمْ يَتَعَذَّرْ عِلْمُهُ، صَحٌّ: فِي الْمَعْلُومِ بِقُسْطِهِ، وَإِنْ تَعَذَّرْ^(٣) مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ثَمَنَ الْمَعْلُومِ؛ فَبَاطِلٌ.

فصل

وَيَخْرُمُ، وَلَا يَصُحُّ^(٤): بَيْعٌ، وَلَا شِرَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا مِنْ تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ نِدَائِهَا الَّذِي عِنْدَ الْمُتَبَرِّ، وَكَذَا لَنْ تَضَايِقَ وَقْتُ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَا بَيْعُ الْعَنْبِ، أَوْ^(٥) الْعَصِيرِ لِمُتَّخِذِهِ خَمْرًا، وَلَا بَيْعُ الْبَيْضِ، وَالْجَوزِ، وَنَخْوِهِمَا لِلْقِمَارِ، وَلَا بَيْعُ السَّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ، أَوْ^(٦) لِأَهْلِ الْحَزْبِ، أَوْ قُطْطَاعِ

(١) في (أ) "بالمشاهدة".

(٢) في (ن) زيادة: «بعتك».

(٣) في (ن) "تعذر".

(٤) قال في الشرح الكبير (٣٤٦/٢): يكره، والبيع صحيح، وكراهته لا توجب الفساد كالغش والتصرية.

(٥) في (م) بالواو، بدل: «أو».

(٦) في (م) بالواو، بدل: «أو» وهو لفظ الإقناع (٧٤/٢)، والمنتهى (١/٣٤٨)، والغاية (٢/١٧).

الظَّرِيقُ، وَلَا بَيْعُ قَنٌ^(١) مُسْلِمٌ، لِكَافِرٍ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَلَا بَيْعُ عَلَى بَيْعِ
الْمُسْلِمِ^(٢)، كَفُولٌ لِمَنِ اشْتَرَ شَيْئًا بِعَشْرَةٍ: «أَغْطِيكَ مِثْلَهُ بِتِسْعَةٍ»، وَلَا شِرَاءٌ
عَلَيْهِ^(٣)، كَفُولٌ لِمَنِ بَاعَ شَيْئًا بِتِسْعَةٍ: «عَنْدِي فِيهِ عَشْرَةً».

وَأَمَّا السَّوْمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ مَعَ الرُّضَى الصَّرِيحِ، وَبَيْعُ الْمُضْحَفِ،
وَالْأَمْةِ الَّتِي يَطْؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَاهَا؛ فَحَرَامٌ، وَيَصُحُّ الْعَقْدُ.
وَلَا يَصُحُّ التَّصْرُفُ فِي الْمَقْبُوضِ بِعَقْدِ فَاسِدٍ، وَيُضْمَنُ هُوَ وَزِيادَتُهُ، كَمَغْصُوبٍ.

باب الشروط في البيع

وَهِيَ قُسْمَانِ: صَحِيحٌ لَازِمٌ، وَفَاسِدٌ مُبْطَلٌ لِلْبَيْعِ^(٤).

فَالصَّحِيحُ: كَشَرْطٍ تَأْجِيلِ الشَّمْنِ، أَوْ بَعْضِهِ، أَوْ رَهْنِ، أَوْ ضَمِينِ
مُعَيْنٍ^(٥)، أَوْ شَرْطٍ صِفَةٍ فِي الْمَبَيْعِ: كَالْعَبْدِ: كَاتِبًا، أَوْ صَانِعًا، أَوْ مُسْلِمًا.

(١) "قَنْ" سقطت من (١).

قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٧١) حل الشرح (٣٣٦/١) بقيد تويني (قَنْ)،
وجعل «مسلم» صفة له، ويدل لذلك كلامه الآتي، ومفهومه أن القن الكافر، ولو
لمسلم، يصح بيعه لكافر، وهو يخالف ما تقدم في الجهاد (ص: ١١٨) من
قولهم: «ولا يصح بيع مسترقٍ منهم لكافر، ولا فداوه بما، ويصح بأسير مسلم»
بل عبارة المصنف في الغاية (٢٤/٢): «ولا يصح بيع رقيقنا، ولو كافراً لكافر»،
وحيثذا فال الأولى جعل «قَنْ» في عبارة المتن، بدون تويني، مضافاً إلى مسلم» ويصير
المعنى: ولا يصح بيع قن المسلم لكافر، فيشمل القن الكافر والمسلم.

(٢) في (د) «مسلم» بالتنكير.

(٣) في (م) «على شرائه» بدل: «عليه».

(٤) في (م) «للعقد»، والمثبت لفظ الغاية (٢٤/٢).

(٥) في (م) «معينين».

و^(١) الأمة: بِكُرًا، أَوْ تَحِيضُ. والدَّائِبَةُ: هَمْلَاجَةٌ^(٢)، أَوْ لَبُونَا، أَوْ حَامِلًا، وَالْفَهْدُ، أَوِ الْبَازِيُّ: صَيْوَدًا. فَإِنْ وُجِدَ المَشْرُوطُ^(٣)، لَزِمَّ: الْبَيْعُ. وَإِلَّا فِلَلْمُشْتَرِيِّ الْفَسْخُ، أَوْ أَرْشُ^(٤) فَقَدِ الصُّفَةُ.

وَيَصُحُّ: أَنْ يَشْرُطَ^(٥) الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ مَنْفَعَةً مَا بَاعَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً: كَسْكَنَى الدَّارِ شَهْرًا، وَ^(٦) حِمْلَانِ الدَّائِبَةِ إِلَى مَحَلٍ مُعَيْنٍ، وَأَنْ يَشْرُطَ الْمُشْتَرِيِّ عَلَى الْبَائِعِ حَمْلَ مَا بَاعَهُ، أَوْ تَكْسِيرَهُ، أَوْ جِيَاطَتَهُ، أَوْ تَفْصِيلَهُ.

فضلٌ

وَالْفَاسِدُ الْمُبْطَلُ: كَشْرُوطُ بَيْعٍ آخَرَ، أَوْ سَلْفٍ، أَوْ قَرْضٍ، أَوْ إِجَارَةً، أَوْ شِرَكَةً.

أَوْ صَرْفِ لِلثَّمَنِ وَهُوَ: يَعْتَنِي فِي بَيْعِهِ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَكَذَا كُلُّ^(٧) مَا كَانَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ، مِثْلُ: «أَنْ تُرْوَجِنِي ابْنَتَكَ»، أَوْ^(٨): «أَرْوَجَكَ ابْنَتِي»، أَوْ: «تُنْفِقَ^(٩) عَلَى عَنْدِي»، أَوْ: «دَائِبِي».

(١) في (م) «أو» بدل الواو.

(٢) التي تتشي الهملة، وهي مشية معروفة، فارسي معرب. المطلع (ص: ٢٣٣).

(٣) في (أ) "الشرط".

(٤) هو الذي يأخذ المشتري من البائع، إذا أطلق على عيب في البيع، وأروش الجنابات والجراحات من ذلك، لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص. النهاية (١/٣٩).

(٥) في (أ)، (ب) "شرط".

(٦) في (أ) "أو" بدل الواو.

(٧) «كُل» لا توجد في (د).

(٨) "أو" لا توجد في (أ). وفي (د) بالواو، بدل «أو».

(٩) في (ن) «التنفق» بزيادة اللام.

وَمَنْ بَاعَ مَا يُذْرِعُ عَلَى أَنَّهُ عَشَرَةً، فَبَانَ أَكْثَرَ، أَوْ أَقْلَ، صَحٌّ: الْبَيْعُ.
وَلِكُلِّ الْفَسْخُ.

بابُ الْخِيَارِ

وَأَقْسَامُهُ سَبْعَةٌ:

أَحَدُهَا: خِيَارُ الْمَجْلِسِ، وَيَتَبَثُ لِلْمُتَعَاقدَيْنِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ إِلَى أَنْ
يَتَفَرَّقاً، مِنْ غَيْرِ إِكْرَاءِ، مَا لَمْ يَتَبَايِعَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارٌ^(١)، أَوْ يُسْقِطَا بَعْدَ
الْعَقْدِ. وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا بَقِيَ خِيَارُ الْآخَرِ، وَيَنْقُطُ الْخِيَارُ بِمُوتِ أَحَدِهِمَا
لَا يُجْنِونِيهِ، وَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ إِذَا أَفَاقَ. وَتَخْرُمُ الْفُرْقَةُ مِنْ الْمَجْلِسِ خَشْيَةً
الاسْتِقالَةِ.

الثَّانِي: خِيَارُ الشَّرْطِ، وَهُوَ أَنْ يَشْرَطَ^(٢)، أَوْ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ إِلَى مُدَّةٍ
مَعْلُومَةٍ، فَيَصِحُّ وَإِنْ طَالَتْ^(٣)، وَلَكِنْ يَخْرُمُ تَصْرُفُهُمَا فِي الثَّمَنِ، وَالْمُثْمَنِ
فِي^(٤) مُدَّةِ الْخِيَارِ، وَيَتَنَقَّلُ الْمِلْكُ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ، فَمَا حَصَلَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ
مِنَ النَّمَاءِ الْمُنْفَصِلِ^(٥)؛ فَلِمَنْ تَنَقَّلَ لَهُ، وَلَوْ أَنَّ الشَّرْطَ لِلْآخَرِ فَقَطْ. وَلَا يَنْتَفِرُ
فَسْخُ مَنْ يَمْلِكُهُ إِلَى حُضُورِ صَاحِبِهِ، وَلَا رِضاَهُ^(٦)، فَإِنْ مَضَى زَمْنُ الْخِيَارِ،
وَلَمْ يُفْسَخْ، صَارَ لَازِمًاً.

(١) في (أ) زيادة "لهما". وكذا في (ن).

(٢) في (د) "يشترطا".

(٣) في (م) بدون الواو. وكذا في (ن).

(٤) «في» لا توجد في (ب).

(٥) في (أ) "نماء منفصل" بالتنكير.

(٦) في (م) «رضائه». وفي (ن) زيادة «إلى»، «إلى رضاه».

ويُسقط الخيار بالقول، وبال فعل، كتصريف المشتري في المبيع بوقف، أو هبة، أو سوم، أو لمن يشهو (١) ويُنفذ تصروفه، إن كان الخيار له فقط.

الثالث: خيار الغبن: وهو أن يبيع ما يساوي عشرة ثمانية، أو يشتري ما يساوي ثمانية عشرة، فيثبت الخيار، ولا أرض مع الإمساك.

الرابع: خيار التدليس: وهو أن يدلّس البائع على المشتري بما يزيد به الثمن، كتضريمة اللبن في الضرع، وتحمير الوجه، وتسويدي الشعر، فيخرب. ويثبت للمشتري الخيار، حتى ولو حصل التدليس من البائع بلا قصد.

الخامس: خيار العين: فإذا وجد المشتري بما اشتراه عيناً يجهله؛ خير بين رد المبيع بنمائيه المتصل، وعلمه أجرة الرد، ويرجع بالثمن كاملاً، وبين إمساكه، وأخذ الأرض. ويتعين الأرض مع تألف المبيع عند المشتري، ما لم يكن البائع علماً بالعين، وكتمه تدليساً على المشتري، فيخرب، ويذهب على البائع، ويرجع المشتري بجميع ما دفعه له.

وختار العين على التراخي: لا يسقط (٢)، إلا إن (٣) وجد من المشتري ما يدل على رضاه، كتصروفه، واستعماله لغيره (٤) تجربة. ولا يفتقر الفسخ إلى حضور البائع، ولا لحكم الحاكم (٥)، والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد (٦) المشتري.

(١) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) «الشهوة»، وهو لفظ الإنفاع (٩٠/٢)، والمتهمي (٣٩٥/١)، والغاية (٣٢/٢)، وقال ابن مفلح في المبدع (١٦٥/١): بالياء أحسن، لتدل على المصالحة، والمقارنة.

(٢) في (ن) بزيادة الواو «ولا تسقط».

(٣) في (أ) «إذا» بدل «إن».

(٤) في (أ) «من غير».

(٥) في (ن) «حاكم» بالتنكير.

(٦) في (أ) «عند».

وإن اختلفا عندَ منْ حَدَثَ العَيْبُ مَعَ الْاخْتِمَالِ، وَلَا بَيْنَهُ، فَقُولُ المُشَرِّي^(١) بِيمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا قُولُ أَخْدِهِمَا؛ قُلْ بِلَا يَبْيَنِ.

السَّادُسُ: خِيَارُ الْخُلْفِ فِي الصَّفَةِ: فَإِذَا وَجَدَ الْمُشَرِّي مَا وُصِفَ^(٢)، أَوْ تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ قَبْلَ^(٣) الْعَقْدِ بِزَمِنٍ يَسِيرٍ مُتَغِيْرًا؛ فَلَهُ الْفَسْخُ، وَيَخْلُفُ إِنْ اخْتَلَفَا.

السَّابُعُ: خِيَارُ الْخُلْفِ فِي قُنْدِ الشَّمْنِ فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قُنْدِهِ، حَلَفَ الْبَايْعُ: «مَا يُعْتَهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا يُعْتَهُ بِكَذَا»، ثُمَّ الْمُشَرِّي: «مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا»، وَيَتَفَاسَخُانِ.

فصل

وَيَمْلِكُ الْمُشَرِّي الْمَبِيعَ مُظْلِقاً بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وَيَصُحُّ: تَصْرُفُهُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَإِنْ^(٤) تَلَفَّ فِيمِنْ ضَمَانِهِ، إِلَّا الْمَبِيعَ بِكِيلِ، أَوْ وَزْنِ، أَوْ عَدْ، أَوْ ذَرْعِ، فَمِنْ ضَمَانِ بَايْعِهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ مُشَرِّرِهِ، وَلَا يَصُحُّ: تَصْرُفُهُ فِيهِ^(٥) بِبَيْعٍ^(٦)، أَوْ هَبَةً، أَوْ رَهْنَ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَإِنْ تَلَفَّ بِأَفْتَهُ سَمَاوَيَّةً قَبْلَ قَبْضِهِ؛ الْفَسْخُ الْعَقْدُ، وَيَفْعُلُ بَايْعُ، أَوْ أَجْنَبِيُّ، خُيَّرُ الْمُشَرِّي بَيْنَ الْفَسْخِ، وَيَرْجِعُ بِالْعَمَنِ، أَوْ الْإِمْضَاءِ، وَيُطَالِبُ مَنْ أَنْلَفَهُ بِيَدِهِ، وَالْعَمَنُ كَالْمُثْمَنِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ.

(١) قال اللبني في الحاشية (ص: ١٧٩): لو قال: «قول المنتقل إليه» لكان أولى، لأن العيب قد يكون في الثمن، فيقبل قول البائع بيمينه أن العيب كان عند المشترى، أو: ما حدث عنده، كما هو ظاهر.

(٢) في (م)، و(ن) زيادة: «له».

(٣) «قبل» لا توجد في (د).

(٤) في (د) «فإن» بالفاء.

(٥) في (د) زيادة «ولو من بايده».

(٦) في (د) زيادة «ولا إجارة».

فضل

وَيَخْصُلُ قَبْضُ الْمَكِيلِ بِالْكَيْلِ، وَالْمَؤْزُونِ بِالْوَزْنِ، وَالْمَعْدُودِ بِالْعَدْ،
وَالْمَذْرُوعِ بِالْذَّرْعِ، بِشَرْطِ حُضُورِ الْمُسْتَحْقِ، أَوْ نَائِبِهِ.
وَأَجْرَةُ الْكَيْلِ، وَالْوَزْنِ، وَالْعَدَادِ^(١)، وَالْذَّرْعِ، وَالنَّقَادِ عَلَىٰ : الْبَاذِلِ،
وَأَجْرَةُ النَّقْلِ عَلَىٰ : الْقَاضِيِّ.
وَلَا يَضْمَنْ نَاقِدٌ، حَادِقٌ، أَمِينٌ خَطَاً.
وَتُسَنِّ : الإِقَالَةُ لِلنَّادِيمِ مِنْ بَانِيِّ، وَمُشَتَّرِ.

باب الربا

يَجْرِي الرِّبَا^(٢) فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَؤْزُونٍ، وَلَنْ لَمْ يُؤْكَلْ.
فَالْمَكِيلُ : كَسَائِرُ الْحُبُوبِ، وَالْأَبَازِيرِ، وَالْمَائِعَاتِ، لِكِنَّ الْمَاءَ لَيْسَ
بِرِبَوِيٌّ، وَمِنَ الشَّمَارِ : كَالثَّمَرِ، وَالرَّبِيبِ، وَالْفُسْنُقِ، وَالْبُنْدُقِ، وَالْلَّوزِ،
وَالْبُطْمِ، وَالْزَّغْرُورِ، وَالْعَنَابِ، وَالْمِشْمِشِ، وَالْزَّيْتُونِ، وَالْمِلْحِ.
وَالْمَؤْزُونُ : كَالذَّهِبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالْتُّحَاسِ، وَالرَّصَاصِ، وَالْحَدِيدِ،
وَغَزْلُ الْكَثَانِ، وَالْقُظْنِ، وَالْحَرِيرِ، وَالشَّغْرِ، وَالْقُنْبِ^(٣)، وَالشَّفْعِ،
وَالرَّغْرَانِ، وَالْخُبْزِ، وَالْجُبْنِ.

(١) «العداد» لا توجد في (د).

(٢) «الربا» لا توجد في (د).

(٣) في (ب)، و(د) «العنب». وكذا في (ن).

وَمَا عَدَّا ذَلِكَ، فَمَغْدُودٌ لَا يَجْرِي^(١) فِيهِ الرِّبَا، وَلَنْ مَطْعُومًا، كَالْبَطْيَخُ،
وَالثَّنَاءُ، وَالْخَيَارُ، وَالْجَوزُ، وَالْتَّيْضُ، وَالرُّمَانُ.
وَلَا فِيمَا أَخْرَجَهُ الصِّنَاعَةُ عَنِ الْوَرْزَنِ: كَالثَّيَابُ، وَالسَّلَاحُ، وَالْفُلُوسُ،
وَالْأَوَانِي غَيْرُ الدَّهْبِ، وَالْفِضَّةِ.

فضل

فَإِذَا بَيْعَ الْمَكِيلُ بِجِنْسِهِ كَتَمْرٌ بِتَمْرٍ، أَوْ^(٢) الْمَوْزُونُ بِجِنْسِهِ، كَذَهْبٌ
بِذَهْبٍ، صَحٌّ بِشَرْطَيْنِ: الْمُمَاثَلَةُ فِي الْقَدْرِ، وَالْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ.
فَإِذَا بَيْعَ بَعْيَرٍ جِنْسِهِ: كَذَهْبٌ بِفِضَّةِ، وَبَرِّ بِشَعِيرٍ، صَحٌّ: بِشَرْطِ الْقَبْضِ
قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَجَازَ التَّفَاضُلُ.
وَإِنْ بَيْعَ الْمَكِيلُ بِالْمَوْزُونِ، كَبُرٌ بِذَهْبٍ مَثَلًا، جَازَ التَّفَاضُلُ وَالتَّفَرُّقُ،
قَبْلَ الْقَبْضِ.

وَلَا يَصُحُّ: بَيْعُ الْمَكِيلُ بِجِنْسِهِ وَزَنًا، وَلَا الْمَوْزُونُ بِجِنْسِهِ كَبَلاً،
وَيَصُحُّ: بَيْعُ اللَّحْمِ بِمُثْلِهِ، إِذَا نُزَعَ عَظَمُهُ، وَبِحَيَوانٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَيَصُحُّ:
بَيْعُ دَقِيقٍ رِبَوِيٍّ بِدَقِيقَهُ، إِذَا اسْتَوَيَا نُعْوَمَةً، أَوْ خُشُونَةً، وَرَطْبٍ بِرَطْبِهِ، وَبَاهِسِهِ
بِبَاهِسِهِ، وَعَصِيرٍ بِعَصِيرِهِ، وَمَطْبُوخٍ بِمَطْبُوخِهِ، إِذَا اسْتَوَيَا نَشَافًا، أَوْ رُطْبَةً.
وَلَا يَصُحُّ: بَيْعُ فَزْعٍ بِأَضْلِلِهِ: كَزَيْنَتٍ بِزَيْتُونٍ، وَشَيْرَاجٍ بِسِنْسِيمِ، وَجُبْنٍ
بِلَبْنِ، وَخُبْزٍ بِعَجِينٍ، وَلَا بَيْتَةٍ بِقَمْعٍ، وَلَا بَيْعُ الْحَبَّ الْمُشَنَّدُ فِي سُنْبُلِهِ،

(١) في (ن) بزيادة الواو «ولَا يجري».

(٢) في (أ) بالواو، بدل «أو».

بِجُنْسِهِ وَيَصُحُّ : بِغَيْرِ جُنْسِهِ.

وَلَا يَصُحُّ : بَيْعُ رِبَوِيٍّ بِجُنْسِهِ، وَمَعْهُمَا، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ جُنْسِهِمَا : كَمْدُ عَجْرَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمِثْلِهِمَا، أَوْ دِينَارٍ، وَدِرْهَمٍ بِدِينَارٍ، وَيَصُحُّ : «أُغْطِنِي بِنَصْفِ هَذَا الدِّرْهَمِ فِضَّةً، وَبِالْآخِرِ فُلُوسًا».

وَيَصُحُّ : صَرْفُ الْذَّهَبِ بِالْذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ مُتَمَاثِلًا، وَزَنًا لَا عَدًا، بِشَرْطِ التَّبَيْنِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَ^(١) أَنْ يُعَوَّضَ أَحَدُ النَّفَدَنِ عَنِ الْآخِرِ بِسِعْرِ يَوْمِهِ.

باب بَيْعِ الْأَصْوَلِ وَالثُّمَارِ

مَنْ^(٢) بَاعَ، أَوْ وَهَبَ، أَوْ رَهَنَ، أَوْ وَقَفَ دَارًا، أَوْ أَتَرَ، أَوْ أَوْصَى بِهَا؛ تَنَاوَلَ أَرْضَهَا، وَبَيْنَاهَا، وَفِنَاءَهَا^(٣) إِنْ كَانَ، وَمُتَصِّلًا بِهَا لِمَضْلَعَتِهَا كَالسَّلَالِيمُ، وَالرُّفُوفُ الْمُسَمَّرَةُ، وَالْأَبْوَابُ الْمَنْصُوبَةُ، وَالْخَوَابِيُّ الْمَدْفُونَةُ،

(١) في (م) زيادة: «يَصُحُّ».

(٢) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٨٤): «من» اسم شرط مبتدأ، وقوله: «تناول» جواب الشرط، والجملة خبر المبتدأ، والضمير الذي فيه راجع للبيع، والهبة، والرهن، والوقف، والإقرار، والوصية، مأخوذاً ذلك من «باع» وما عطف عليه، وحيثند خلت جملة الخبر عن رابط يربطها بالمبتدأ، إلا أن يقال معناه: «تناول بيعه إياها، أو هبته، إلخ، فيكون الرابط ضميراً مقدراً، نحو: «السمن منوان بدرهم» أي فيه.

(٣) صرَحَ في الإقناع، والمتيهي بدخول الفناء في الملك، وقال الوزير: اتفقوا على أنه إذا باع داراً، لم يكن له أن يبيع فناءها، فإن باعه، فالبيع باطل في الفناء. حاشية الروض (٤/٥٣١).

وَمَا فِيهَا مِنْ شَجَرٍ، وَعُرْشٍ^(٤)، لَا كَنْزٍ، وَحَجَرٍ^(٥) مَذْفُونَينِ، وَلَا مُنْقَصِّلَ^(٦)
كَجْبَلٍ، وَدَلْوٍ، وَبَكْرَةً، وَفُرْشٍ، وَمَفْتَاحٍ.

وَإِنْ كَانَ الْمُبَاعُ وَنَخْوَهُ أَرْضًا، دَخَلَ مَا فِيهَا مِنْ غَرَاسٍ وَبَنَاءً، لَا مَا
فِيهَا مِنْ زَعْ لَا يُحْصَدُ، إِلَّا مَرَّةً: كَبُرٌ، وَشَعِيرٌ، وَبَصَلٌ، وَنَخْوَهُ، وَبَيْقَى
لِلْبَائِعِ إِلَى أَوَّلِ وَقْتٍ أَخْدِهِ بِلَا أَجْرَةٍ، مَا لَمْ يَشَرِّطْهُ الْمُشَتَّرِي، لِنَفْسِهِ. وَإِنْ
كَانَ يُجَزِّ مَرَّةً بَعْدَ أَخْرَى، كَرَطْبَةً، وَيُقْوِلُ، أَوْ تَكَرَّر^(٧) ثَمَرَتَهُ كَفِشَاءً،
وَبَأَذْنَجَانٍ، فَالْأَصْوَلُ لِلْمُشَتَّرِي، وَالْجَزَّةُ الظَّاهِرَةُ، وَاللَّقْطَةُ الْأُولَى، لِلْبَائِعِ،
وَعَلَيْهِ قَطْعُهُمَا^(٨) فِي الْحَالِ.

فضل

وَإِذَا بَيْعَ شَجَرُ النَّخْلِ بَعْدَ تَشْفِقِ طَلْعِهِ، فَالثَّمَرُ لِلْبَائِعِ مَثْرُوكًا إِلَى أَوَّلِ
وَقْتٍ أَخْدِهِ، وَكَذَا إِنْ بَيْعَ شَجَرُ مَا ظَهَرَ مِنْ عَنْبِ، وَتَيْنِ، وَثُوتِ،
وَرُومَانِ^(٩)، وَجَزْرِ.

أَوْ ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ، كَمْشِيشِ، وَنَفْلَاجِ، وَسَفَرَجَلِ، وَلَوْزِ، أَوْ خَرَجَ مِنْ
أَكْمَامِهِ كَوَزِيد. وَمَا بَيْعَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَلِلْمُشَتَّرِي.

وَلَا تَدْخُلُ الْأَرْضُ تَبَعًا لِلشَّجَرِ، فَإِذَا بَادَ، لَمْ يَمْلِكْ عَرْسَ مَكَانِهِ.

(٤) في (د) «وغرس» بالغين المعجمة وسين مهملة.

(٥) في (م)، و(ن) «كَنْزًا وحَجَرًا».

(٦) في (ن) زيادة: «عنها».

(٧) في (ن) «تتكرر».

(٨) في (ن) «قطعها» وفسرها بقوله: «أي الأشياء التي قلنا: إنها له».

(٩) في (م)، و(ن) «كَرْمَان».

فضل

وَلَا يَصُحُّ: بَيْعُ الشَّمْرَةِ قَبْلَ بُدُودِ صَالِحَهَا، لِغَيْرِ مَالِكِ الْأَضْلِ، وَلَا بَيْعُ
الرَّزْعِ قَبْلَ اشْتِدَادِ حَبْبِهِ، لِغَيْرِ مَالِكِ الْأَرْضِ، وَصَالِحٌ بَعْضِ شَمْرَةِ شَجَرَةِ
صَالِحٌ لِجَمِيعِ نَوْعِهَا الَّذِي بِالبُسْتَانِ، فَصَالِحُ الْبَلْحٍ: أَنْ يَخْمَرُ، أَوْ يَضْفَرُ،
وَالْعِنْبٌ: أَنْ يَتَمَوَّهُ بِالْمَاءِ الْحُلُونِ، وَيَقِيَّةُ الْفَوَاكِهِ: طِينُ أَكْلِهَا، وَظُهُورُ
نُضْجِهَا، وَمَا يَظْهُرُ فَمَا بَعْدُ فِيمُ، كَالْقِنَاءُ، وَالْبَادْنِجَانُ^(١)، وَالْخِيَارُ أَنْ يُؤْكَلَ
عَادَةً.

وَمَا تَلِفَ مِنَ الشَّمْرَةِ قَبْلَ أَخْذِهَا، فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، مَا لَمْ يُبْغِ مَعَ
أَضْلِهَا، أَوْ يُؤَخِّرُ الْمُشَتَّرِي أَخْذَهَا عَنْ عَادَتِهِ.

باب السلم

يَنْقُدُ: يُكُلُّ مَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ، وَيَلْفِظُ الْبَيْعَ، وَشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ:

أَحْدُهَا: انْضِبَاطُ صِفَاتِ الْمُسْلِمِ فِيهِ، كَالْمَكْبِيلِ، وَالْمَوْزُونِ،
وَالْمَدْرُوعِ، وَالْمَغْدُودِ مِنَ الْحَيَّوَانِ^(٢)، وَلَوْ أَدَمِيَا، فَلَا يَصُحُّ: فِي الْمَغْدُودِ
مِنَ الْفَوَاكِهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَنْضِبِطُ كَالْبَقْوُلِ، وَالْجُلُودِ، وَالرُّؤُوسِ، وَالْأَكَارِعِ،
وَالْتَّيْنِيسِ، وَالْأَوَانِي الْمُخْتَلِفَةِ رُؤُوسًا، وَأَوْسَاطًا، كَالْقَمَاقِمِ، وَنَخْوَهَا.

(١) "والباذنجان" لا توجد في (أ)، و(ب)، و(د). ولا في (م)، و(ن).

(٢) في (ن) «الحيوانات».

الثاني: ذكر جنسه، وتوزعه بالصفات التي يختلف بها الشمن^(١)، ويحجّر: أن يأخذ دون ما وصف له، ومن غير توزعه من جنسه.

الثالث: معرفة قدره بمعايير الشرعي، فلا يصح^(٢): في مكيل وزنا، ولا في مؤذون كيلا.

الرابع: أن يكون في الذمة^(٣) إلى أجل معلوم، لـ وفع في العادة، كشهر، ونحوه^(٤).

الخامس: أن يكون مما يوجد غالباً^(٥)، عند حلول الأجل.

السادس: معرفة قدر رأس مال السلم، وأنصباطه، فلا تخفي مشاهدته، ولا يصح: بما^(٦) لا يتضيّط.

السابع: أن يقْبِضَة قبل التفرق من مجلس العقد، ولا يشترط ذكر مكان الوفاء، لأنَّه يجب مكان^(٧) العقد، ما لم يعقد ببرية ونحوها، فيشتَرط.

ولا يصح: أخذ رهن، أو كفيل ب المسلم فيه، وإن تعذر حصوله خير رب السلم بين صني، أو فسخ، ونزح برأس ماله، أو بدله إن تعذر.

(١) في (ن) زيادة: «غالباً».

(٢) في (أ) «ولا يصح».

(٣) قال في نيل المأرب (١/٣٦٤): ولم يذكر بعضهم قوله: «أن يكون في الذمة» استثناء عنه بذكر الأجل، لأن المؤجل لا يكون إلا في الذمة.

(٤) قوله: «ونحوه» أدرجه في (ن) في الشرح، وزاد: وفي الكافي: أو نصفه.

(٥) قيده بالغالب؛ لأنَّه قد يكون ثم مانع يمنع وجوده في ذلك الوقت، كهالك التمار ونحوه. حاشية الروض (٥/٢١).

(٦) في (أ) «فيما».

(٧) في (ن) «بمكان».

وَمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ دِينٍ عَنْ غَيْرِهِ، فَأَبْيَ رِبُّهُ، لَمْ يَلْزِمْهُ قَبْوَلُهُ^(١).

باب القرض

يَصِحُّ: بِكُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ بَعْدُهَا، إِلَّا بَنْيَ آدَمَ.

وَيُشَرِّطُ: عِلْمُ قَدْرِهِ وَوَضِفْهِ، وَكَوْنُ مُقْرِضٍ^(٢) يَصِحُّ تَبْرُغُهُ.

وَيَتَبَعُ الْعَقْدُ بِالْقَبْوِلِ، وَيُمْلَكُ، وَيَلْزَمُ بِالْقَبْضِ، فَلَا يَمْلِكُ الْمُقْرِضُ اسْتِرْجَاعَهُ، وَيَبْثُثُ لَهُ الْبَدْلُ حَالًا. فَإِنْ كَانَ مُتَقَوْمًا، فَقِيمَتُهُ وَقْتُ الْقَرْضِ^(٣)، وَإِنْ كَانَ مِثْلًا فَمِثْلُهُ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعِيَّنًا، أَوْ فُلُوسًا، وَنَخْوَهَا، فَيُحْرِمُهَا السُّلْطَانُ، فَلَهُ القيمة.

وَيَجْوَزُ شَرْطُ رَهْنٍ، وَضَمِينٍ فِيهِ، وَيَجْوَزُ قَرْضُ الْمَاءِ كِيلًا، وَالْحُبْزِ، وَالْخَمِيرِ عَدْدًا، وَرَدْدًا عَدْدًا بِلَا قَضِيدَ زِيادةً.

وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعاً فَحَرَامٌ، كَانَ يُسْكِنَهُ دَارُهُ، أَوْ يُعِيرُهُ دَائِتَهُ، أَوْ يَقْضِيهُ خَيْرًا مِنْهُ. وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ، أَوْ قَضَى خَيْرًا مِنْهُ بِلَا مُوَاطَأَةً؛ جَائزٌ.

وَمَتَى بَذَلَ الْمُقْتَرِضُ مَا عَلَيْهِ بِعِنْدِ بَلْدِ الْقَرْضِ^(٤)، وَلَا مَؤْنَةً لِحَمْلِهِ، لَرِمَ

(١) في (د) «بقبولة».

(٢) في (ن) «المقرض» بأجل التعريف.

(٣) في العبارة - والله أعلم - حذف، والتقدير: «إِنْ رَدَ الْمُقْرِضُ الْقَرْضَ بِعِينِهِ، لَرِمَ الْمُقْرِضُ قَبْولَهُ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعِيَّنًا، أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ تَعِيبَ عَنْهُ الْمُقْرِضُ، أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ فُلُوسًا، فَيُحْرِمُهَا السُّلْطَانُ، فَلَا يَلْزَمُ الْمُقْرِضُ قَبْولَهُ، بَلْ لَهُ قِيمَتُهُ وَقْتُ قَرْضِهِ لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُقْرِضُ رِبْوِيًّا أَخْذَتْ قِيمَتَهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، فَتَأْمَلُ. حاشية اللبدي (ص: ١٩٠).

(٤) في (م) «المقرض».

ربة قبوله، مع أمن البلد والطريق.

باب الرهن

يصح بشرط خمسة: كونه منجزاً، وكونه مع الحق، أو بعده^(١)، وكونه ممن يصح بيته، وكونه ملکه، أو مأذوناً له في رهنه، وكونه معلوماً جنسه، وقدره، وصفته^(٢).

وكل ما صح بيته، صح رهنه، إلا المصحف، وما لا يصح بيته، لا يصح رهنه، إلا الثمرة قبل بذور صلاحها، والرزع قبل اشتداد حبه، والقندون رحيمه المحرم. ولا يصح: رهن مال اليتيم للفاسق.

فصل

وللراهن الرجوع في الرهن ما لم يقضيه المرتهن، فإن قبضه، لزمه، ولم يصح تصرفة فيه إلا إذن المرتهن، إلا بالعتق، وعليه قيمة، تكون رهناً مكانة.

وكسب الرهن ونماوه رهن، وهو:أمانة بيد المرتهن لا يضممه^(٤)، إلا بالتقرير، ويقبل قوله يميشه [في تلفه]^(٥)، وأنه لم يفرظ، وإن تلف بعض

(١) ولا يجوز قبله، لأنه وثيقه بحق، فلم يجز قبل ثبوت الحق، كالشهادة، نص عليه، وهو مذهب الشافعي. حاشية الروض (٥/٥).

(٢) في (أ) "ووصفه".

(٣) في (أ) "مكانه" بدل "تكون"، وفي (ب)، و(د) "مكانه تكون رهناً".

(٤) في (ب) «ولا يضممه» بزيادة الواو.

(٥) الزيادة من (أ)، و(ب)، و(د).

الرَّهْن؛ فَبِاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الْحَقِّ، وَلَا يُنْفَكُ مِنْهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَقْضِيَ الدَّيْنَ كُلَّهُ.
وَإِذَا حَلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ، وَكَانَ الرَّاهِنُ قَدْ شَرَطَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِهِ
بِحَقِّهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ^(١)، وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَهُ، لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ، بَلْ يَلْزَمُهُ
الْوَفَاءُ، أَوْ يَأْذَنُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ، أَوْ بَيْعِهِ^(٢) هُوَ بِنَفْسِهِ؛ لِيُوفِيَّهُ حَقَّهُ،
فَإِنْ أَبَى حُسْنٌ، أَوْ عُزْرٌ، فَإِنْ أَصْرَرَ بَاعِهُ الْحَاكِمُ.

فضل

وَلِلْمُرْتَهِنِ رَكُوبُ الرَّهْنِ، وَحَلْبُهُ بِقَدْرِ نَفْقَيْهِ بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ، وَلَوْ حَاضِرًا،
وَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَجَانًا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ^(٣)، لَكِنْ يَصِيرُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ بِالْإِنْتِفَاعِ.
وَمَؤْنَةُ الرَّهْنِ، وَأَجْرَةُ مَخْزِنِهِ، وَأَجْرَةُ رَدِّهِ مِنْ إِبَاقيَهِ، عَلَى مَالِكِهِ.
وَإِنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهِنُ^(٤) عَلَى الرَّهْنِ، بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ قُدرَتِهِ عَلَى
اسْتِدَائِهِ، فَمُتَّبِعٌ.

فضل

مَنْ قَبَضَ الْعَيْنَ لِحَظَ نَفْسِهِ، كَمُرْتَهِنٍ، وَأَجْبِرٍ، وَمُسْتَأْجِرٍ، وَمُشْتَرٍ،
وَبَائِعٍ، وَعَاصِبٍ، وَمُلْتَقِطٍ، وَمُقْتَرِضٍ، وَمُضَارِبٍ. وَادْعَى الرَّدَّ لِلْمَالِكِ^(٥)،

(١) في (أ)، و(ب) بدل "الحلول"، بدل "حلول الأجل". وكذا في (م)، و(ن).

(٢) في (م)، و(ن)، "بيعه".

(٣) في (ن) "راهن" بالتنكير.

(٤) في (د) زيادة "شيئاً".

(٥) في (أ) "إلى المالك".

فَأَنْكَرَهُ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَكَذَا مُزَدَّعٌ، وَوَكِيلٌ، وَوَصِيٌّ، وَدَلَالٌ
بِجُعلٍ^(١) إِذَا أَدَعَى الرَّدَّ، وَإِلَا جُعْلٌ، فَيُقْبَلُ^(٢) قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ.

باب الصَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ

يَصِحَّانِ: تَشْجِيزًا، وَتَغْلِيقًا، وَتَؤْزِيقَنَا مِنْ يَصِحُّ تَبْرُغُهُ، وَلِرَبِّ الْحَقِّ
مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ، وَالْمَضْمُونِ مَعًا، أَوْ أَيْمَهَا شَاءَ، لِكِنْ لَنْ ضَمِنَ دِينًا حَالًا
إِلَى أَجَلٍ مَغْلُومٍ؛ صَحَّ، وَلَمْ يُطَالِبِ الضَّامِنَ قَبْلَ مُضَيِّهِ.

وَيَصِحُّ: ضَمَانُ عُهْدَةِ التَّمَنِ، وَالْمُثْمَنِ، وَالْمَفْوُضِ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ،
وَالْعَيْنِ الْمَضْمُونَةِ كَالْعَضْبِ، وَالْعَارِيَةِ.

وَلَا يَصِحُّ: ضَمَانُ عَيْرِ الْمَضْمُونَةِ، كَالْوَدِيعَةِ، وَنَخْوَهَا، وَلَا دِينِ
الْكَتَابَةِ، وَلَا بَعْضِ دِينِ لَمْ يَقْدِرْ.

فَإِنْ^(٣) قَضَى الضَّامِنُ مَا عَلَى الْمَدْيُونِ^(٤)، وَنَوَى الرُّجُوعَ عَلَيْهِ، رَجَعَ،
وَلَنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ^(٥) الْمَدْيُونُ فِي الضَّمَانِ، وَالْقَضَاءِ، وَكَذَا^(٦) كَفِيلٌ، وَكُلُّ مَنْ
أَدَى عَنْ غَيْرِهِ دِينًا وَاجِبًا.

(١) قال اللبدي في الحاشية (ص: ١٩٤): في كلامه الحذف من الأول، لدلالة الثاني عليه، أي وكذا: موعد بجعل، ووكيل بجعل، ووصي بجعل، ودلال بجعل.

(٢) في (ب)، و(د) «يُقبل» بدون الفاء، وكذا في (م).

(٣) في (د) «فإن» بالفاء.

(٤) في (د) «المدين».

(٥) «له» لا توجد في (د).

(٦) في (د) «و كذلك من أدى عن غيره».

وَإِنْ بَرِئَ^(١) الْمَذْيُونَ، بَرِئَ ضَامِنُهُ، وَلَا عَكْسٌ. وَلَوْ ضَمِنَ اثْنَانِ وَاحِدًا، وَقَالَ كُلُّ : «ضَمِنْتُ لَكَ الدِّينَ»، كَانَ لِرَبِّهِ طَلْبٌ كُلُّ وَاحِدٍ بِالدِّينِ كُلِّهِ، وَإِنْ قَالَ : «ضَمِنْنَا لَكَ الدِّينَ» فَبَيْنَهُمَا بِالْحِصْنِ.

فضل

وَالْكَفَالَةُ: هِيَ أَنْ يَلْتَزِمَ بِإِخْضَارِ بَدْنِ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ مَالِيٌّ^(٢) إِلَى رَبِّهِ، وَيُعْتَبَرُ رَضِيَ الْكَفِيلُ، لَا الْمَكْفُولُ، وَ^(٣) لَا الْمَكْفُولُ لَهُ. وَمَتَى سَلَمَ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ لِرَبِّ الْحَقِّ بِمَحْلِ الْعَقْدِ، أَوْ سَلَمَ الْمَكْفُولَ نَفْسَهُ، أَوْ مَاتَ، بَرِئَ الْكَفِيلُ.

وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْكَفِيلِ إِخْضَارُ الْمَكْفُولِ، ضَمِنَ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ. وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ، فَسَلَمَهُ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَبِرِّ الْآخَرُ، وَإِنْ سَلَمَ نَفْسَهُ بَرِئَهُ.

باب الحوالة

وَشُرُوطُهَا خَمْسَةٌ:

أَحَدُهَا: اتِّفَاقُ الدِّيَنَيْنِ فِي الْجِنْسِ^(٤)، وَالصَّفَةِ، وَالْحُلُولِ، وَالْأَجْلِ.

الثَّانِي: عِلْمُ قَدِيرٍ كُلُّ مِنَ^(٥) الدِّيَنَيْنِ.

(١) في (د) «أبرى».

(٢) في (د) كتب «مالي» ثم شطب عليها، وكتب «مال».

(٣) في (د) بدون الواو.

(٤) في (أ) «اتِّفَاق الجنس في الدينين».

(٥) «من» لا توجد في (د).

الثالث: استيقارُ المَالِ المُحَالِ عَلَيْهِ، لَا المُحَالِ بِهِ.

الرابع: كُوْنُهُ يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ.

الخامس: رِضَى الْمُحِيلِ لَا الْمُخْتَالِ، إِنْ كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مَلِيشَا، وَهُوَ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ، وَلَيْسَ مُمَاطِلًا، وَيُمْكِنُ حُضُورُهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ. فَمَتَى تَوَفَّرَ الشُّرُوطُ، بَرِئَ الْمُحِيلُ مِنَ الْمُدَيْنِ^(١)، بِمُجَرَّدِ الْحِوَالَةِ، أَفْلَسَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ مَاتَ.

وَمَتَى لَمْ تَتَوَفَّ الشُّرُوطُ، لَمْ تَصِحَّ: الْحِوَالَةُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ وِكَالَّةً.

باب الصلح

يَصِحُّ: مِمَّنْ يَصِحُّ تَبْرُغُهُ مَعَ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، فَإِذَا أَقْرَأَ لِلْمُدَعِي بِدَيْنِ، أَوْ عَيْنِ، ثُمَّ صَالَحَهُ عَلَى بَعْضِ الدِّينِ، أَوْ بَعْضِ الْعَيْنِ الْمُدَعَّاَةِ؛ فَهُوَ هَبَةٌ، يَصِحُّ بِلْفَظِهَا، لَا بِلْفَظِ الْصَّلْحِ. وَإِنْ صَالَحَهُ عَلَى عَيْنٍ غَيْرِ الْمُدَعَّاَةِ؛ فَهُوَ بَيْعٌ، يَصِحُّ: بِلْفَظِ الْصَّلْحِ، وَتَثْبِتُ فِيهِ أَحْكَامُ الْبَيْعِ. فَلَوْ صَالَحَهُ عَنِ الدِّينِ بِعَيْنِ، وَأَنْفَقَا فِي عِلْمٍ عَلَى^(٢) الرِّبَا؛ اشْتَرِطَ قَبْضُ الْعِوَاضِ فِي الْمَجْلِسِ، وَبِسَيِّءِ فِي الدُّمَّةِ، يَنْظُلُ بِالتَّفَرُّقِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

وَإِنْ صَالَحَ عَنْ عَيْنٍ فِي الْمَبِيعِ، صَحَّ، فَلَوْ زَالَ الْعَيْنُ سَرِيعًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ رَجَعَ بِمَا دَعَةَ، وَيَصِحُّ: الْصَّلْحُ عَمَّا تَعَذَّرَ عِلْمُهُ مِنْ دَيْنِ، أَوْ عَيْنِ،

(١) في (أ)، و(ب)، و(د) "الدين"، وكذا في (م)، و(ن).

(٢) "على" لا توجد في (ب)، و(د) ولا في (م)، و(ج)، و(ن).

وأقرَّ لي بِدَيْنِي، وأعطيكَ مِنْهُ كَذَا، فَاقْرَءُ^(١)، لَزِمَّةُ الدَّيْنِ، وَلَمْ يَلْزِمُهُ أَنْ يُعْطِيهِ.

فصل

فِإِذَا أَنْكَرَ دَغْوَى الْمُدَعِّيِ، أَوْ سَكَتَ وَهُوَ يَجْهَلُ^(٢)، ثُمَّ صَالَحَهُ؛ صَحَّ: الْصُّلُحُ، وَكَانَ إِنْرَاءً فِي حَقِّهِ، وَبَيْنَمَا فِي حَقِّ الْمُدَعِّيِ.

وَمَنْ عَلِمَ بِكَذِيبِ نَفْسِهِ، فَالصُّلُحُ بَاطِلٌ فِي حَقِّهِ، وَمَا أَخْذَ^(٣) فَحَرَامٌ. وَمَنْ قَالَ: «صَالَحْنِي عَنِ الْمُلْكِ الَّذِي تَدَعَّيْهِ» لَمْ يَكُنْ مُّقْرَأً. وَإِنْ^(٤) صَالَحَ أَجْنَبِي عَنْ مُنْكِرِ لِلَّدَغَوَى^(٥)؛ صَحَّ: الْصُّلُحُ، أَذِنَ لَهُ أَوْ لَا، لَكِنْ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِدُونِ إِذْنِهِ.

وَمَنْ صَالَحَ عَنْ دَارِ، أَوْ^(٦) نَحْوِهَا، فَبَأْنَ الْعِوَاضُ مُسْتَحْتَهِّ، رَجَعَ بِالدَّارِ مَعَ الإِقْرَارِ، وَبِاللَّدَغَوَى مَعَ الإِنْكَارِ. وَلَا يَصُحُّ: الْصُّلُحُ عَنْ خَيَارِ، أَوْ شُفَعَةِ، أَوْ حَدَّ^(٧) قَذْفِ، وَتَسْقُطُ جَمِيعُهَا، وَلَا^(٨) شَارِبَاً، أَوْ سَارِقاً لِيُظْلِقُهُ، أَوْ شَاهِدًا لِيَكُنْ شَهَادَتَهُ.

(١) في (أ)، و(د) زيادة "له".

(٢) في (م)، و(ن) "يجهله".

(٣) في (ن) "أخذته".

(٤) في (أ) "لو" بدل "إن".

(٥) في (أ) "الدعوى".

(٦) في (أ) بالواو فقط، وكذا في (م)، و(ن).

(٧) "حد" لا توجد في (د).

(٨) في (م) زيادة "يصح"، "ولا يصح شارباً".

فضل

وَيَخْرُمُ: عَلَى الشَّخْصِ أَنْ يُجْرِي مَاءً فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ سَطْحِهِ، بِلَا إِذْنِهِ، وَيَصِحُّ: الصَّلْحُ عَلَى^(١) ذَلِكَ بِعَوْضٍ. وَمَنْ لَهُ حَقُّ مَاءٍ يَجْرِي عَلَى سَطْحِ جَارِهِ، لَمْ يَجْزُ لِجَارِهِ تَغْلِيَةً سَطْحِهِ، لِيَمْنَعَ جَرْيَ المَاءِ.

وَحَرُمُ: عَلَى الْجَارِ أَنْ يُخْدِثْ بِمُلْكِهِ مَا يُضْرِبُ^(٢) بِجَارِهِ، كَحَمَامٍ، وَ^(٣) كَنِيفٍ، وَرُحْنٍ، وَتُشَرِّرَ، وَلَهُ مَنْعَةٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَيَخْرُمُ: التَّصْرُفُ فِي جِدَارِ جَارٍ^(٤) مُشَرَّكٍ بِفَتْحِ رَوْزَنَةٍ، أَوْ طَاقٍ، أَوْ ضَرْبٍ^(٥) وَتَدٍ، وَنَحْوِهِ، إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَكَذَا وَضْعُ الْخَشِبِ^(٦)، إِلَّا أَنْ لَا يُمْكِنَ تَسْقِيفٌ إِلَّا بِهِ، وَيُجْرِي الْجَارُ إِنْ أَبَى.

وَلَهُ أَنْ يُسْنِدَ قِمَاشَهُ، وَيَجْلِسَ فِي ظِلِّ حَائِطٍ غَيْرِهِ، وَيَنْظَرَ فِي ضَوءِ سِرَاجِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ.

وَحَرُمُ: أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي طَرِيقِ نَافِذٍ بِمَا يَضُرُّ الْمَارِ، كِلْخَرَاجٍ دُكَانٍ، وَدَكَّةٍ، وَجَنَاحٍ، وَسَابَاطٍ، وَمِيزَابٍ، وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَّ بِهِ.

وَيَخْرُمُ: التَّصْرُفُ بِذَلِكَ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ، أَوْ هَوَائِهِ، أَوْ دَرْبِ غَيْرِ نَافِذٍ،

(١) في (أ) "عن" بدل "على".

(٢) هو بضم الباء، وكسر الضاد، فإنه يقال: ضرّه، وأضرّ به، فهو هنا من الرباعي، كما لا يخفى، فتنبه. حاشية اللبدى (ص: ٢٠٠).

(٣) في (م) «أو» بدل الواو في المواقع الثلاثة.

(٤) في (م) زيادة «أو»، «جار أو مشترك».

(٥) في (ن) «بضرب» بزيادة الباء.

(٦) في (أ)، و(ب)، و(د) «خشب» بالتنكير، وكذا في (م)، و(ن).

إلا يأذن أهله، ويُجبر الشريك على العمارة مع شريكه في الملك، والوقف.
وإن هدم الشريك البناء، وكان لخوف^(١) سقوطه، فلا شيء عليه، وإن
لزمه^(٢) إعادةه.

وإن أهمل شريك^(٣) بناء خايط بستان اتفقا عليه، فما تلف من ثمراته
يسبب إهماله، ضمن حصة شريك^(٤).



(١) في (د) «مخوفا».

(٢) في (د) «لزمه».

(٣) في (ب)، و(ن)، «الشريك» بأـل التعريف.

(٤) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، كما نقله عنه في الفروع (٤/٢٨٣) وغيره.

كتاب الحجر

وَ(١) هُوَ مَنْعِ المَالِكِ مِنَ التَّصْرُفِ فِي مَالِهِ، وَهُوَ نَوْعَانٌ:
 الْأَوَّلُ: لِحَقِّ الْغَيْرِ، كَالْحَجَرِ عَلَى مُفْلِسٍ، وَرَاهِنٍ، وَمَرِيضٍ، وَقَنْ،
 وَمُكَابِ، وَمُرْتَدٍ، وَمُشْتَرٍ بَعْدَ طَلْبِ الشَّفِيعِ.

الثَّانِي: لِحَظِّ نَفْسِهِ^(٢)، كَعَلَى صَفِيرٍ، وَمَجْنُونٍ، وَسَفِيهِ.

وَلَا يُطَالِبُ الْمَدِينُ، وَلَا يُخْجِرُ عَلَيْهِ بِدَيْنِ لَمْ يَحْلُّ، لَكِنْ لَوْ أَرَادَ سَفَرًا
 طَوِيلًا، فَلَغَرِيبِهِ مَنْعَهُ، حَتَّى يُوَنَّقَهُ بِرَهْنٍ يُخْرِزُ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيءٍ. وَلَا يَحْلُّ
 دَيْنٌ مَؤْجَلٌ بِجُنُونٍ، وَلَا يَمْوَتْ إِنْ وَتَّقَ وَرَثَتْهُ بِمَا تَقْدَمَ.

وَيَحِبُّ عَلَى مَدِينٍ قَادِرٍ، وَقَاءُ دَيْنٍ حَالٌ قَوْرَأً يُطَلِّبُ رَبِّهِ، وَإِنْ مَطْلَهُ^(٣)
 حَتَّى شَكَاهُ، وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ أَمْرُهُ بِوَفَائِهِ، فَإِنْ أَبَى حَبَسَهُ، وَلَا يُخْرِجُهُ
 حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَإِنْ كَانَ ذُو^(٤) عَسْرَةٍ، وَجَبَ^(٥) تَخْلِيَّهُ، وَحَرُمَتْ مُطَالَبَتُهُ،
 وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ مَا دَامَ مُغْسِرًا.

وَإِنْ سُأَلَ عُرَمَاءُ مَنْ لَهُ مَالٌ لَا يَنْبَغِي بِدَيْنِهِ الْحَاكِمُ الْحَجَرُ عَلَيْهِ، لَزِمَّةُ

(١) في (ن) بدون الواو.

(٢) قول الفقهاء في هذا الضرب «لحظ نفسه»، لأن المصلحة تعود هنا على المحجور عليه. نيل المأرب (٣٩٢/١).

(٣) في (د) «مطل».

(٤) في (أ) «ذا».

(٥) في (أ)، و(ب)، و(د) «وجبت»، وكذا في (ن).

إجابتهم.

وَسُنْ إِظْهَارُ حَجْرٍ؛ لِفَلْسٍ^(١).

فضل

وَقَائِدَةُ الْحَجْرِ أَحْكَامُ أَرْبَعَةٌ^(٢):

أَحَدُهَا: تَعْلُقُ حَقٌّ^(٣) الْغُرْمَاءِ بِالْمَالِ، فَلَا يَصْحُ تَصْرُفُهُ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَذِ
بِالْعِنْقِ، وَإِنْ تَصْرُفَ فِي ذَمَّتِهِ بِشَرَاءٍ، أَوْ إِفْرَارٍ؛ صَحٌّ، وَطُولِبَ بِهِ بَعْدَ فَكِ
الْحَبْرِ عَنْهُ.

الثَّانِي: أَنَّ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَا بَاعَهُ، أَوْ^(٤) أَفْرَضَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، بِشَرِطٍ
كَوْنِهِ لَا يَعْلَمُ بِالْحَجْرِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُفْلِسُ حَيًّا. وَأَنْ يَكُونَ عِوَضُ الْعَيْنِ كُلُّهُ
بَاقيًا فِي ذَمَّتِهِ، وَأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فِي مُلْكِهِ، وَأَنْ تَكُونَ بِحَالِهَا، وَلَمْ تَتَغَيَّرْ
صِفَتُهَا بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا، وَلَمْ تَزِدْ زِيَادَةً مُتَّصِلَّةً، وَلَمْ تُخْلُطْ بِعِنْرِ مُتَّمِيزٍ، وَلَمْ
يَتَعْلَقْ بِهَا حَقٌّ لِلْعِنْرِ، فَعَنِي وُجْدُ شَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ، افْتَنَّ الرُّجُوعَ.

الثَّالِثُ: يَلْزَمُ الْحَاكِمَ قَسْمُ مَالِهِ الَّذِي مِنْ جِنْسِ الدِّينِ، وَيَنْبَغِي مَا لَيْسَ
مِنْ جِنْسِهِ، وَيَقْسِمُهُ عَلَى^(٥) الْغُرْمَاءِ بِقَدْرِ دُيُونِهِمْ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ أَنْ لَا

(١) في (د) «المفلس». في المنتهى (١/٣٠٧): وَسُنْ إِظْهَارُ حَجْرٍ لِسَنِهِ، أَوْ فَلْسٍ،
وَالإِشْهَارُ عَلَيْهِ.

(٢) «أَرْبَعَةٌ» لَا تَوْجِدُ فِي (د).

(٣) في (ب) «بَحْنٌ».

(٤) في (أ) زِيَادَةٌ أَوْ عَيْنٌ.

(٥) في (د) زِيَادَةٌ «الْحَرَّ».

غَرِيبَ سُوَاحْمَنْ، ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ رَبُّ دَيْنِ^(١) حَالٌ، رَجَعَ عَلَى كُلِّ غَرِيبٍ بِقُسْطِهِ، وَيَحِبُّ أَنْ يَتُرَكَ لَهُ مَا يَخْتَاجُهُ مِنْ مَسْكِنْ، وَخَادِمٍ، وَمَا يَتَجَرِّبُ بِهِ، وَ^(٢) اللَّهُ حِزْفَةَ، وَيَحِبُّ لَهُ، وَلِعِيَالِهِ أَذْنَى نَفَقَةَ مِثْلِهِمْ مِنْ مَأْكُلٍ، وَمَشَرِبٍ، وَكِسْوَةَ.

الرَّابِعُ: انْقِطَاعُ الْطَّلَبِ عَنْهُ، فَمَنْ بَاعَهُ، أَوْ أَفْرَضَهُ^(٣) شَيْئًا عَالِمًا بِحَجْرِهِ، لَمْ يَمْلِكْ طَلَبَهُ حَتَّى يَنْلَكَ حَجْرُهُ.

١٣٦

وَمَنْ^(٤) دَفَعَ مَالَهُ إِلَى صَغِيرٍ، أَوْ مُجْنُونٍ، أَوْ سَفِيهٍ، فَأَتَلَّهُ لَمْ يَضْمِنْهُ.
وَمَنْ أَخْذَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَا لَا : ضَمِنَهُ، حَتَّى يَأْخُذَهُ وَلِيُّهُ، لَا إِنْ أَخْذُهُ^(٥)
لِيُحْفَظَهُ وَتَلْفٌ وَلَمْ يُفْرَطُ، كَمَنْ أَخْذَ مَغْصُوبًا لِيُحْفَظَهُ لِرَبِّهِ.
وَمَنْ بَلَغَ سَفِيهِاً^(٦)، أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا، ثُمَّ عَقْلٌ وَرَشَدٌ، انْفَكَ الْحَجْرُ
عَنْهُ^(٧)، وَدُفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ بِحَالٍ.
وَبِلُوغُ الدَّكْرِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءِ^(٨) : بِالْإِمْنَاءِ، وَ^(٩)بِتَمَامِ خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةَ، أَوْ

(١) "دين" لا توجد في (أ)، و(د).

(٢) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٣) في (ب)، و(د) «فمن أقرضه أو باعه». وكذا في (م)، و(ن).

(٤) في (د) «ومن باع أو رفع».

(٥) في (ن) زيادة «منه».

(٦) في، (د)، وكذا في (م)، و(ن) «رشيداً».

(٧) في (أ) عنه الحجر .

(٨) فـ، (ن) زيادة «إما».

(٩) في (ن) «أو» بدل الوا

بنات^(١) شغرين حوال قبليه.

وببلغ الأنثى: بذلك، وبالحيض^(٢).

والرشد: إصلاح المال، وصونه عما لا فائدة فيه.

فصل

ولالية المملك لمالكه، ولن فاسقا.

ولالية الصغير، والبالغ بسفه، أو جنون^(٣) لأبيه، فإن لم يكن، فوصيه، ثم الحاكم، فإن عدم الحكم، فامين يقوم مقامه.
وشرط في الولي: الرشد، والعدالة، ولن ظاهرا.

والجذ، والأم، وسائر العصبات، لا ولية لهم، إلا بالوصية.

ويحرم على ولية الصغير، والجنون، والسفه، أن يتصرف في مالهم، إلا بما فيه حظ، ومصلحة.

وتصرف الثلاثة بيئع، أو شراء، أو عتق، أو وقف، أو إقرار غير صحيح، لكن السفهية إن أقر بحد، أو نسب^(٤)، أو طلاق، أو قصاص، صحيح، وأخذ به في الحال.

إن أقر بمال، أخذ به، بعد فك الحجر^(٥).

(١) في (م)، و(ن) «نبات» بدون الباء.

(٢) وزاد في الإنقاض (٤٠٥/٢)، والمنتهى (١/٣١١) «الحمل» لأن حملها دليل إنزالها، فيحكم ببلغها منذ حملت.

(٣) في (د) «جنون».

(٤) في (م)، و(ن) «بنسب» بزيادة الباء.

(٥) في (م)، و(ن) زيادة «عنه».

فَضْلٌ

وللرؤيي مع الحاجة أن يأكل من مال موزيه الأقل، من أجرة مثله، أو^(١) كفائيته، ومع عدم الحاجة يأكل ما فرضه^(٢) له الحاكم، وللرؤيي^(٣)، ولكل^(٤) متصرف في بيت أن يتصدق منه بلا إذن صاحبه، بما لا يضر، كغيره وتحوه، إلا أن يمنعه، أو يكون بخيلاً، فيحرم.

بَابُ الْوَكَالَةِ

وَهِيَ اسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصْرِيفِ مِثْلُهُ، فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ^(٥)، كَعَقْدِهِ، وَفَسْخِهِ، وَطَلَاقِهِ، وَرَجْعَةِهِ، وَكِتَابَتِهِ، وَتَذْبِيرِهِ، وَصُلْحِهِ، وَتَفْرِقَةِ صَدَقَةِهِ، وَتَذْرِيرِهِ، وَكَفَارَةِهِ، وَ^(٦)فِعْلِ حَجَّ وَعُمْرَةِهِ.

لَا فِيمَا لَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ: كَصَلَاءٌ، وَصَوْمٌ، وَحَلْفٌ، وَظَهَارَةٌ مِنْ حَدَثٍ.
وَتَصْحِحُ الْوَكَالَةُ: مُنْجَزَةٌ، وَمُعَلَّقَةٌ، وَمُؤَقَّتَةٌ، وَتُغَقَّدُ^(٧) بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهَا
مِنْ قَوْلٍ، وَ^(٨)فِعْلٍ، وَشُرِطٍ: تَعْيِنُ الْوَكِيلَ، لَا عِلْمُهُ بِهَا.

(١) في (أ)، و(د) بالواو فقط.

(٢) في (ن) «فرض».

(٣) في (ب)، و(د) «الزوجة»، وكذا في (م).

(٤) فـ، (بـ) «كلـ»، وكذا في (نـ).

(٥) عرّفها في الغاية (١٤٤/٢) بقوله: «استنابة جائز التصرف مثله في الحياة فيما تدخله النيابة» بزيادة قيد: «في الحياة» وهو

(٦) في (م) «أو» بدل الواو.

(٧) في (ب) وكذا في (ن)، و(م) «تعقد».

(٨) في (م) «أو» بدل الواو.

وَتَصْحُّ فِي بَيْعِ مَا لِهِ كُلُّهُ، أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ، وَبِالْمُطَالَبَةِ يُحْقِرُهُ كُلُّهَا^(١)، وَبِالإِبْرَاءِ مِنْهَا كُلُّهَا، أَوْ مَا شَاءَ مِنْهَا. وَلَا تَصْحُّ^(٢) إِنْ قَالَ: وَكُلُّكَ فِي كُلِّ
قَلِيلٍ، وَكَثِيرٍ، وَسَمَّى: الْمُفَوَّضَةَ.

وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكِّلَ فِيمَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِثْلُه^(٣)، لَا أَنْ يَعْقِدَ مَعَ فَقِيرٍ، أَوْ
قَاطِعَ طَرِيقٍ، أَوْ يَبْيَعَ مُؤَجِّلاً، أَوْ بِمُنْفَعَةِ، أَوْ عَرَضِ، أَوْ بِعَيْرِ نَفْذِ الْبَلْدِ، إِلَّا
يَأْذِنُ مُوَكِّلِهِ.

فضل

وَالْوَكَالَةُ، وَالشَّرِكَةُ، وَالْمُضَارَبَةُ، وَالْمُسَاقَةُ، وَالْمُرَازَعَةُ، وَالْوَدِيعَةُ،
وَالْجُعَالَةُ: عَقُودُ جَائِزَةٍ مِنَ الظَّرَفَيْنِ؛ لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاوِدَيْنِ فَسخْهَا. وَتَبَطَّلُ
كُلُّهَا بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَ^(٤) جُنُونِهِ، وَبِالْحَجْرِ لِسَفَهٍ، حَيْثُ اغْتَرَ الرُّشْدُ.

وَتَبَطَّلُ: الْوَكَالَةُ بِطَرْوَفِ مُوَكِّلٍ، وَوَكِيلٍ فِيمَا يَنْافِيهِ، كَلِيجَابِ التَّكَاحِ،
وَبِفَلَسِ مُوَكِّلٍ فِيمَا حُجْرَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَبِرَدَّهِ، وَبِتَدِيرِهِ^(٥)، أَوْ كِتَابَتِهِ قَنَا وَكَلَ فِي
عِتْقِهِ، وَبِوَطَنِهِ زَوْجَهُ وَكَلَ فِي طَلاقَهَا، وَبِمَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ مِنْ أَحَدِهِمَا.

وَتَنْعَزِلُ: الْوَكِيلُ بِمَوْتِ مُوَكِّلِهِ، وَبِعَزْلِهِ^(٦)، وَلَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وَيَكُونُ مَا
يُبَدِّيهِ بَعْدَ العَزْلِ أَمَانَةً.

(١) «كُلُّهَا» لا تَوَجُدُ فِي (بِ)، وَ(دِ)، وَكَذَا فِي (مِ).

(٢) فِي (مِ) «وَلَا يَصْحَّ».

(٣) «مِثْلَهُ» لَا تَوَجُدُ فِي (بِ)، وَ(دِ)، وَكَذَا فِي (مِ).

(٤) فِي (نِ) «أَوْ» بِدَلِ الْوَاوِ.

(٥) فِي (دِ) «وَتَدِيرِهِ»، وَكِتَابَتِهِ.

(٦) فِي (بِ)، وَ(دِ) زِيَادَةُ: «الهُ»، وَكَذَا فِي (مِ)، وَ(نِ).

فضل

وَإِنْ بَاعَ الْوَكِيلُ بِأَنْقَصَ^(١) عَنْ^(٢) ثَمَنِ الْمِثْلِ، أَوْ عَنْ مَا^(٣) قَدَرَ لَهُ
مُوكِلُهُ، أَوْ اشْتَرَى بِأَرْبَدَ، أَوْ بِأَكْثَرِ مِمَّا قَدَرَ لَهُ، صَحَّ، وَضَمِنَ فِي الْبَيْعِ كُلَّ
النَّفْصِ، وَفِي الشَّرَاءِ كُلَّ الرَّأْيِ، وَبِعَهْ لِزَيْدِنَ، فَتَاعَهُ لِغَيْرِهِ، لَمْ يَصْحَّ.

وَمَنْ أَمْرَ بِدَفْعِ شَيْءٍ إِلَى مُعِينٍ لِيَضْنَعَهُ، فَدَفَعَ وَنَسِيَهُ: لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ
أَطْلَقَ الْمَالِكُ، فَدَفَعَهُ إِلَى مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، ضَمِنَ^(٤).

وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ، لَا يَضْمَنْ مَا تَلَفَّ بِيَدِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ، وَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي
الْتَّلَفِ، وَإِنَّهُ لَمْ يُفْرِطْ، وَأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي الْبَيْعِ مُؤْجَلاً، أَوْ بِعَيْرٍ نَفْدِ الْبَلْدِ،
وَإِنْ أَدْعَى الرَّدَّ لِوَرَثَةِ الْمُوَكِلِ مُظْلَقاً، أَوْ لَهُ، وَكَانَ بِمُعْلِمٍ، لَمْ يُقْبَلْ.

وَمَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ، فَادْعَى إِنْسَانٌ أَنَّهُ وَكِيلُ رَبِّهِ فِي قَبْضِهِ، فَصَدَقَهُ، لَمْ
يَلْزِمْهُ دَفْعَهُ إِلَيْهِ. وَإِنْ^(٥) أَدْعَى مَوْتَهُ، وَأَنَّهُ وَارِثُهُ: لَزِمَّهُ دَفْعَهُ. وَإِنْ كَذَبَهُ،
حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ^(٦) أَنَّهُ وَارِثُهُ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ.



(١) في (د) «بما نقص».

(٢) في (أ) «من»، وكذا في (ن).

(٣) في (ن) «مما» بدل «عن ما».

(٤) في (ن) «ضمته».

(٥) في (ن) «فإن».

(٦) «لا يعلم» لا توجد في (ب).

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الشرك

وهي خمسة أنواع، كلها جائزه ومن يجوز تصريفه:

أحدتها: شرك العنان: وهي: أن يشترك اثنان فأكثر في مال يتجران فيه، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتلقان.

وشرطها أربعة:

الأول: أن يكون رأس المال من النقدين المضروبين: الذهب والفضة، ولو لم يتحقق الجنس.

الثاني: أن يكون كل من المائين معلوماً.

الثالث: حضور المائين، ولا يشترط خلطهما، ولا الإذن في التصرف.

الرابع: أن يشرطا^(١) بكل واحد منهم جزءاً معلوماً من الربح، سواء شرطاً لـكل واحد منهم على قدر ماليه، أو أقل، أو أكثر.

فمئي فقید شرط، فهي فاسدة وحيث فسدت، فالربح على قدر المائين، لا على ما شرطاً، لكن يرجع كل منهم على صاحبه بأجر^(٢) نصف عمله.

وكيل عقد لا ضمان في صحيحه، لا ضمان في فاسده، إلا بالتعدي، أو^(٣) التفريط، كالشركة، والمضاربة، والوكالة، والوديعة، والرهن، والهبة.

(١) في (أ)، و(ب)، و(د) "يشرطاً"، وكذا في (ن)، و(ج).

(٢) في (ب)، و(د) "بأجرة"، وكذا في (م)، و(ن).

(٣) في (م) بالواو، بدل: أو.

ولكل من الشركين أن يبيع، ويشترى، ويأخذ، ويعطى، ويطلب، ويخاصم، ويفعل كل ما فيه حظ للشركة.

فضل

الثاني: المضاربة، وهي: أن يدفع^(١) ماله إلى إنسان ليتاجر فيه، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتقاضان. وشروطها ثلاثة:

أحدتها: أن يكون رأس المال من الثقدين المضروبين.

الثاني: أن يكون معيناً معلوماً، ولا يعتبر قبضه بالمجلس ولا القبول.

الثالث: أن يشترط^(٢) للعامل جزءاً معلوماً^(٣) من الربح.

فإن فقده شرط، فهي فاسدة، ويكون للعامل أجرة^(٤) مثله. وما حصل من خسارة، أو ربح، فيتمالك. وليس للعامل شراء من يعتقد على رب المال، فإن فعل عتق، وضمن ثمنه، ولو لم يعلم.

ولا نفقة للعامل إلا بشرط، فإن شرط مطلقة و^(٥) اختلافا؛ فله نفقة مثله عرفاً من طعام، وكشوة.

(١) في (ب) زيادة: «من»، وكذا في (ن).

(٢) في (ب)، (د) «شرط»، وكذا في (م)، (ن).

(٣) في (أ) «أن يشترط للعامل جزءاً معلوماً»، وكذا في (ج)، وفي (ب)، (د) «جزء معلوم»، وكذا في (م)، (ن).

(٤) في (أ)، (د) «أجر».

(٥) في (أ) «أو» بدل الواو.

ويملك العامل حصة من الربح يظهره قبل القسمة كالمالك، لا الأخذ منه إلا بإذن^(١)، وحيث فسخت المال عرض، فرضي ربه بأخذها؛ قومه، ودفع للعامل حصتها. وإن لم يرض؛ فعلى العامل بيعه، وقبض ثمنه. والعامل أمين، يصدق بيمينه في قدر رأس المال، وفي الربح وعدمه، وفي الهلاك والخسارة، حتى ولو أقر بالربح. ويقبل قول المالك في قدر ما شرط للعامل.

فضل

الثالث: شركة الوجوه: وهي أن يشترك اثنان لا مال لهما في ربح ما يشتريان من الناس في ذمتهما، ويكون الملك والربح كما شرعا، والخسارة على قدر الملك.

الرابع: شركة الأبدان: وهي أن يشتركا فيما يتملكان بأبدانهما من المباح، كالاحتياطي، والاحتطاب، والاضطباب، أو يشتركا فيما يتقبلان^(٢) في ذمتهما^(٣) من العمل.

الخامس: شركة المفاؤضة: وهي أن يفرض كل إلى صاحبه شراء وبيعا في الذمة، ومضاربة، وتوكيل، ومسافرة بالمال، وارتهاانا.

ويصح دفع ذاته، أو عنده لمن يعمل به بجزء من أجرته، ومثله خياطة ثوب، ونسج غزل، وحصاد رزق، ورضاع قن، واستيفاء مال بجزء مشاع

(١) في (أ) "إلا بإذنه"، وكذا في (ج).

(٢) في (ب) "يتملكان" وفي الهاشم في نسخة: "يتقبلان".

(٣) في (أ) "ذمتهما".

منه، ويبيّن مَتَاع بِجُزْءٍ مِنْ رِيحِهِ، وَيَصُحُّ دَفْعُ دَائِبٍ، أَوْ نَخْلٍ^(١)، أَوْ نَخْوِهِمَا، لِمَنْ يَقُولُ بِهِمَا، مُدَّةً مَغْلُومَةً بِجُزْءٍ مِنْهُمَا، وَالنَّمَاء مِلْكٌ لَهُمَا، لَا إِنْ كَانَ بِجُزْءٍ مِنَ النَّمَاء: كَالدَّرُّ، وَالنَّسْلِي، وَالصُّوفِ، وَالعَسْلِ، وَلِلْعَامِلِ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ.

باب المساقاة

وَهِيَ دَفْعُ شَجَرٍ لِمَنْ يَقُولُ بِمَصَالِحِهِ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ، بِشَرْطِ كَوْنِ الشَّجَرِ مَغْلُومًا، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ، وَأَنْ يُشَرِّطَ^(٢) لِلْعَامِلِ جُزْءَ مُشَاعٍ مَغْلُومٍ مِنْ ثَمَرِهِ.

وَالْمُزَارَعَةُ: دَفْعُ الْأَرْضِ وَالْحَبَّ لِمَنْ يَزْرَعُهُ، وَيَقُولُ بِمَصَالِحِهِ، بِشَرْطِ كَوْنِ الْبَذْرِ مَغْلُومًا جِنْسُهُ وَقَدْرُهُ، وَلَوْ لَمْ يُؤْكَلْ، وَكَوْنُهُ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَأَنْ يُشَرِّطَ^(٣) لِلْعَامِلِ جُزْءَ مَغْلُومٍ مُشَاعٍ^(٤) مِنْهُ، وَيَصُحُّ كَوْنُ الْأَرْضِ، وَالْبَذْرِ، وَالْبَقْرِ مِنْ وَاحِدٍ، وَالْعَمَلِ مِنْ آخَرَ.

فَإِنْ فُقِدَ شَرْطُهُ، فَالْمُسَاقَاتَةُ، وَالْمُزَارَعَةُ، فَاسِدَةٌ^(٥)، وَالثَّمَرُ، وَالرَّزْعُ لِرَبِّهِ، وَلِلْعَامِلِ أُجْرَةٌ^(٦) مِثْلُهِ.

(١) في (ب) «نخل» بالخاء المعجمة.

(٢) في (ن) «يشترط».

(٣) في (د) «يشترط». وكذا في (ن).

(٤) في (ب) «مشاع معلوم»، وكذا في (م).

(٥) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢١٤): الأولى: فاسدتان، لأنَّه خبر عن شيئين، إلا أن يقال: فيه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإن كان الأكثر عكسه، كقوله تعالى: **«أَكْثَلُهَا دَائِمٌ وَظَلَمُهَا»** [الرعد: ٣٥] أي: دائم.

(٦) في (د) «أجر».

وَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ فَسَخَ، أَوْ هَرَبَ، قَبْلَ ظُهُورِ الشَّمَرَةِ.
وَإِنْ فَسَخَ بَعْدَ ظُهُورِهَا، فَالشَّمَرَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا، وَعَلَى الْعَامِلِ
تَمَامُ الْعَمَلِ مِمَّا فِيهِ نُمُّ، أَوْ^(١) صَالِحٌ لِلشَّمَرِ^(٢).
وَالجَذَادُ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ حَصْنَتِهِمَا، وَيَتَبَعَانِ الْعُرْفَ فِي الْكُلْفِ السُّلْطَانِيَّةِ،
مَا لَمْ يَكُنْ شَرْطًا، فَيُبَيَّنُ.

باب الإيجاراة

شُروطها^(٣) ثلاثة:

مَعْرِفَةُ الْمَنْفَعَةِ، وَمَعْرِفَةُ الْأَجْرَةِ، وَكَوْنُ النَّفْعِ مُبَاحًا، يُسْتَوْفَى دُونَ
الْأَجْزَاءِ.

فَتَصِحُّ إِيجَارَةُ كُلِّ مَا أَمْكَنَ الْأَنْفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، إِذَا قُدِّرَتْ مَنْفَعَتُهُ
بِالْعَمَلِ، كَرْكُوبٌ^(٤) الدَّائِبَةُ لِمَحْلٍ^(٥) مُعَيْنٌ، أَوْ قُدِّرَتْ بِالْأَمْدِ وَإِنْ طَالَ،
حَتَّىْ كَانَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءُ الْعَيْنِ.



(١) في (أ) بالواو فقط.

(٢) في (د)، وكذا (م)، و(ن) «للشمر».

(٣) في (ن) «وشروطها» بزيادة الواو.

(٤) في (أ) «كركوبه».

(٥) في (أ) «إلى محل».

فضل

والإجارة ضربان:

الأول: على عين. فإن كانت موضوفة، اشترط فيها^(١) استقصاء صفات السلم، وكيفية السير من هملأ وغيرة، لا الذكر، والأنوثة، والتوزع. وإن كانت معينة، اشترط^(٢) معرفتها، والقدرة على تسليمها، وكون الموجر يملك نفعها، وصحّة بيعها سوى حر^(٣)، ووقف، وأم ولد، واشتالها على النفع المقضود منها، فلَا تصح في زمة لحمل، وسخة لزوع.

الثاني: على منفعة في الذمة، فيشتّرط ضبطها بما لا يختلف: كحياطة ثوب بصفة كذا، و^(٤) بناء حائط يذكر طوله، وعرضه، وسمكه^(٥)، والآلة، وأن لا يجمع بين تقدير المدة والعمل، كـ «بخيطه»^(٦) في يوم.

وكون العمل لا يشترط أن يكون فاعله مسلما؛ فلَا تصح الإجارة: لأذان، وإقامة، وإماماة، وتغليم قرآن، وفقه، وحديث، وزبابة في حج، وقضاء، ولا يقع إلا قوية لفاعله.

ويحرم أخذ الأجرا عليه، وتجوز الجمالة.

(١) «فيها» أدرجها في (ن) في الشرح.

(٢) في (أ) اشترطت.

(٣) في (أ) زيادة حرقة.

(٤) في (م) «أو» بدل الواو.

(٥) بفتح السين، وسكون الميم، أي: ثخانته، وهو في الحائط بمنزلة العمق في غير المتصلب، قاله في الحاشية. نيل المأرب (٤٢٧/١).

(٦) في (أ) «بخيطه». وفي (ن) «التخيطه».

فضل

وللمستأجر استيفاء النفع بنفسه، ويمتنع يقوم مقامه، لكن بشرط كونه مثلاً في الضرار، أو دونه.

وعلى المؤجر كل ما جرث به العادة من آلة المركوب، والقرود، والسوق، والشيل، والحظ، وترميم الدار: بإصلاح المنكسر، وإقامة المائل، وتنظيم السطح، وتنظيمه من الثلوج ونحوه.

وعلى المستأجر المحمول، والمظلة، وتفريغ البالوعة، والكنيف، وكنس الدار من الزبل، ونحوه، إن حصل بفعله.

فضل

والإجارة عقد لازم، لا تنفسخ بموت المتعاقدين، ولا يتلف المحمول، ولا يرتفع العين المؤجرة، ولا ينتقل الملك فيها، ينحو هبة، وبيع.

ولمشير لم يعلم: الفسخ، أو: الإمساء، والأخرة له.
وتنفسخ: يتلف^(١) العين المؤجرة المعينة، ويموت المترضي، وهدم الدار.

ومتى تذرع استيفاء النفع، ولو بغضه من جهة المؤجر، فلا شيء له، ومن جهة المستأجر، فعليه جميع الأجرة.

(١) في (ن) زيادة «كل».

وإن تَعْذِرْ بِغَيْرِ فَعْلٍ أَحَدِهِمَا كَشْرُودُ الْمُؤْجَرَةِ، وَهَذِمُ الدَّارِ، وَجَبَ مِنْهَا^(١) الْأَجْرَةُ بِقَدْرِ مَا اسْتَوْفَى.

وإن هَرَبَ الْمُؤْجَرُ، وَتَرَكَ بَهَائِمَهُ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا الْمُسْتَأْجِرُ بِنَيَّةِ الرُّجُوعِ رَجَعٌ؛ لِأَنَّ النَّفَقةَ عَلَى الْمُؤْجَرِ كَالْمُعِيرِ.

فضل

وَالْأَجِيرُ قِسْمَانِ خَاصٌ وَهُوَ مَنْ قُدْرَ نَفْعُهُ بِالزَّمَنِ. وَمُشَرِّكٌ وَهُوَ مَنْ قُدْرَ نَفْعُهُ بِالْعَمَلِ.

فَالْخَاصُّ لَا يَضْمِنُ مَا تَلَفَّ فِي يَدِهِ^(٢)، إِلَّا إِنْ فَرَطَ^(٣).

وَالْمُشَرِّكُ يَضْمِنُ مَا تَلَفَّ بِفَعْلِهِ مِنْ تَخْرِيقٍ، وَغَلَطٍ فِي تَفْصِيلٍ، وَبِزَلَقٍ، وَبِسُقُوطٍ^(٤) عَنْ دَائِبِهِ^(٥)، وَبِانْقِطَاعٍ حَبْلِهِ، لَا مَا تَلَفَّ بِحَرْزِهِ، أَفَغَيْرِ فَعْلِهِ، إِنْ لَمْ يُفْرَطْ.

وَلَا يَضْمِنُ حَجَامًا، وَخَتَانًا، وَبَيْنَظَارًا، خَاصًا كَانَ، أَوْ مُشَرِّكًا، إِنْ كَانَ حَادِقًا، وَلَمْ تَجِنْ يَدُهُ، وَأَذِنَ فِيهِ مُكْلَفٌ، أَوْ وَلِيُّهُ. وَلَا^(٦) رَاعٍ لَمْ يَتَعَدَّ، أَوْ يُفْرَطْ بِنَوْمٍ، أَوْ غَيْبَيْهَا عَنْهُ.

(١) في (ب)، و(د) «من» بدل: «منها». وكذا في (م)، و(ن).

(٢) في (د)، وكذا في (ن) «بيده».

(٣) في (د) «يفرط» بصيغة المضارعة.

(٤) في (أ) «بسقوطه»، وكذا في (ن)، وفي (م) «وسقوط».

(٥) في (م) «دابة».

(٦) في (أ) «ولا ضمان راع».

وَلَا يَصُحُّ: أَنْ يَرْعَاهَا بِجُزْءٍ مِّنْ نَمَائِهَا.

فضل

وَتَسْتَقِرُ الأُجْرَةُ بِفَرَاغِ الْعَمَلِ، وَبِأَنْتِهَاءِ الْمُدَّةِ، وَكَذَا بِيَذْلِ تَسْلِيمِ الْعَيْنِ،
إِذَا مَضَتْ ^(١) مُدَّةٌ يُمْكِنُ اسْتِيقَاءُ الْمُنْفَعَةِ فِيهَا، وَلَوْ لَمْ تُسْتَوْفَ.

وَيَصُحُّ: شَرْطُ ^(٢) تَغْيِيلِ الأُجْرَةِ، وَتَأْخِيرِهَا.

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهَا؛ تَحَالَّفَا وَتَفَاسَخَا، وَإِنْ ^(٣) كَانَ قَدِ اسْتَوْفَى مَالَهُ
أُجْرَةً، فَأُجْرَةُ الْمِثْلِ.

وَالْمُسْتَأْجِرُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ الضَّمَانَ، إِلَّا
بِالْتَّفْرِيطِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُفْرَظْ، أَوْ أَنَّ مَا اسْتَأْجَرَهُ أَبْقَ، أَوْ شَرَدَ،
أَوْ مَرَضَ ^(٤)، أَوْ مَاتَ.

وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ: أَنْ ^(٥) لَا يَسِيرَ بِهَا فِي اللَّيْلِ ^(٦)، أَوْ ^(٧) وَقْتَ الْقَائِلَةِ،
أَوْ لَا يَتَأْخِرَ بِهَا عَنِ الْقَافِلَةِ، وَنَخْرُ ذِلِكَ مِمَّا فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ^(٨)،
فَخَالَفَ؛ ضَمِنَ.

(١) في (أ) «مضى».

(٢) «شرط» سقطت من (ب)، وكذا من (م).

(٣) في (أ) «إإن»، وكذا في (ن).

(٤) في (أ) «أو مرض أو شرد» بتقديم وتأخير.

(٥) في (د) «أنه».

(٦) في (د) «ليلاً» بدل «في الليل».

(٧) في (د) بالواو، بدل «أو».

(٨) «صحيح» لا توجد في (د).

وَمَنْ أَنْقَضَ^(١) الْإِجَارَةَ، رَفَعَ الْمُسْتَأْجَرُ يَدَهُ، وَلَمْ يُلْزِمْ الرَّدَّ، وَلَا
مَؤْنَتَهُ كَالْمُوَدَعِ.

باب المسابقة

وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي السُّفْنِ، وَالْمَزَارِيقِ، وَالْطُّيُورِ، وَغَيْرِهَا، وَعَلَى الأَقْدَامِ،
وَبِكُلِّ الْحَيَانَاتِ^(٢).

لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوْضِ، إِلَّا فِي مُسَابَقَةِ الْخَيْلِ، وَالْإِيلِ، وَالسَّهَامِ،
بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ :

أَحْدُهَا : تَعْبِينُ الْمَرْكُوبَيْنِ، أَوْ^(٣) الرَّامِيَيْنِ بِالرُّوَيْدَةِ.

(١) قال ابن القيم: إذا خرج المتسابقان في النضال معاً، جاز في أصح القولين، والمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز. وعلى القول بجوازه فأصح القولين أنه لا يحتاج إلى محلٍ، كما هو مقتضى المتنقل عن الصديق، وأبي عبيدة بن الجراح، واختيار شيخنا وغيره. المشهور من أقوال الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز إلا بمحلٍ على تفاصيل لهم في المحل وحكمه. وقد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسيّة الشرعية، وذكرنا فيه، وفي كتاب بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محل السباق والتضال، بيان بطلانه من أكثر من خمسين وجهاً، وبيننا ضعف الحديث الذي احتاج به من اشرطته، وكلام الأئمة في ضعفه، وعدم الدلالة منه على تقدير صحته. إعلام الموقعين (٤/٢٩).

(٢) قال شيخ الإسلام: وما ألهى، وشغل عمما أمر الله به، فهو منهى عنه، وإن لم يحرم جنسه، كالبيع والتجارة، وأما سائر ما يتلهم به البكاللون من أنواع اللهو، وسائر ضروب اللهو، مما لا يستعن به في حق شرعي، فكله حرام. حاشية الروض (٥/٣٤٧).

(٣) في (أ) بالواو فقط.

الثاني: اتحاد المركوبين، أو القوسين بالنزع.

الثالث: تحديد المسافة بما جرث به العادة.

الرابع: علم العوض، وإياخته.

الخامس: الخروج عن شبه القيمار بـأن يكون العوض من واحد، فإن آخرجا معاً، لم يجز^(١) إلا بمحلل، لا يخرج شيئاً.

ولا يجوز أكثر من واحد، يكافيء مركوبه مركوبيهما، أو^(٢) رفيه رفيهما^(٣)، فإن سبقا معاً أحرزا سبقيهما^(٤)، ولم يأخذا من المحلل شيئاً، وإن سبق أحدهما، أو سبق المحلل، أحرز السبقين.

والمسابقة جعلة لا يؤخذ بعوضها رهن، ولا كفيل، ولكل فسخها ما لم يظهر الفضل لصاحبه.



(١) في (أ) "لم يجزء".

(٢) في (م) بالواو، بدل: "أو".

(٣) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) "رميهمما" بيانين.

(٤) في (أ) "بسقيهما" بزيادة الباء.

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب العارف

وهي مستحبة ممنوعة بكل قول، أو^(١) فعل، يدل عليها بشرط ثلاثة: كون العين متنفعا بها مع بيانيها^(٢)، وكون النفع مباحا، وكون المعتبر أهلا للتبیر.

وللمعتبر الرجوع في عارفه أي وقت شاء، ما لم يصر بالمستعير. فمن أغار سفينته لحمله، أو أرضا لدفن، أو رزيع، لم يرجع حتى ثرسى^(٣) السفينه، وينلى الميت، ويخصم الرزيع، ولا أجرة^(٤) من رجع، إلا في الرزيع.

فضل

والمستعير في استيفاء النفع كالمستأجر، إلا أنه لا يغير، ولا يؤجر إلا بإذن المالك.

(١) في (د) بالواو، بدل «أو».

(٢) في (أ) «بقاء عينها» بدل «بقاءها».

(٣) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٢١): بالبناء للمفعول. وقال في المطلع (ص: ٢٧٤): بضم التاء مع فتح السين وكسرها، وترسي: بفتح التاء، وكسر السين، وذلك أنه يقال: رست السفينه، وأرست، وأرساها غيرها، قال الله تعالى:

«وللبيال أرسنها» [التازقات: ٣٢].

(٤) في (أ) زيادة «له»، وكذا في (ن).

وإذا قبض المستعير العارية، فهي مضمونة عليه بمثل مثلي، وقيمة متقدّم يوم تلقي، فرط أو لا.

لِكِنْ لَا صَمَانَ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ، إِلَّا بِالْتَّقْرِيبِ: فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْعَارِيَةُ وَقَفَا، كَكُتُبٍ عِلْمٍ، وَسِلَاحٍ. وَفِيمَا إِذَا أَعْارَهَا الْمُسْتَأْجِرُ، أَوْ بَلَىثَ فِيمَا أَعْيَرَثَ لَهُ أَوْ أَرْجَكَ دَائِتَهُ مُنْقَطِعًا لِلَّهِ تَعَالَى، فَتَلَفَّتْ تَحْتَهُ.

وَمَنْ اسْتَعَارَ لِيَرْهَنْ ؛ فَالْمُرْتَهَنُ أَمِينٌ ، وَيَضْمَنُ الْمُسْتَعِيرُ^(١) .

وَمَنْ سَلَّمَ لِشَرِيكِهِ الدَّابَّةَ وَلَمْ يَسْتَغْمِلُهَا، أَوْ اسْتَغْمَلَهَا فِي مُقَابَلَةٍ عَلَفِهَا
بِيَادِنِ شَرِيكِهِ، وَتَلَقَّثَ بِلَا تَفْرِيطٍ، لَمْ يَضْمَنْ.



(١) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وقال عبدالرحمن السعدي: والصواب: أن العارية لا تضمن إلا بالشرط، لدخولها في جملة الأمانات، ولأن أسباب الضمان إما تعدّ، وإما تقصير عن الواجب، وإنما تصرف لم يؤذن له فيه، وهذا مفقود في العارية، ولأن القاعدة: أن ما ترتب على المأذون، فإنه غير مأذون. المختارات الجلية (ص: ١٢٤).

كتاب الغضب

وَهُوَ الْأَسْتِيَالَةُ عَرْفًا، عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عَدْوَانًا.
 وَيَلْزُمُ الْغَاصِبَ، رَدُّ مَا غَصَبَ^(١) بِنَائِيهِ، وَلَوْ غَرِمَ عَلَى رَدِّهِ أَضْعَافَ قِيمَتِهِ.
 وَإِنْ سَمَرَ بِالْمَسَامِيرِ بَابًا؛ فَلَعَهَا وَرَدَهَا، وَإِنْ زَرَعَ الْأَرْضَ؛ فَلَيْسَ لِرَبِّهَا
 بَعْدَ حَصْدِهِ^(٢) إِلَّا الأُجْرَةُ، وَقَبْلَ الْحَصْدِ يُحَيِّرُ بَيْنَ تَرْكِهِ بِأَجْرَتِهِ، أَوْ تَمَلُّكِهِ
 بِنَفْقَتِهِ، وَهِيَ مِثْلُ الْبَذْرِ، وَعَوْضُ لَوَاحِقِهِ.
 وَإِنْ غَرَسَ، أَوْ بَنَى فِي الْأَرْضِ؛ أُلْزَمَ بِقْلَعِ غَرْسِهِ وَ^(٣) بَنَائِيهِ، حَتَّى وَ^(٤)
 لَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ، وَفَعَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ.

فضل

وَعَلَى الْغَاصِبِ أَرْشُ نَقْصِ الْمَعْصُوبِ وَأَجْرَتُهُ، مُدَّةً مُقَامِهِ بِيَدِهِ.
 فَإِنْ تَلَفَّ ضَيْمَنَ الْمِثْلَيِّ بِمُثْلِهِ، وَالْمُتَقَوْمَ بِقِيمَتِهِ، يَوْمَ تَلَفَّهُ فِي بَلْدِ غَصِبِهِ.
 وَيَضْمَنُ مُصَاغًا مُبَاحًا، مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ
 وَزْنِهِ، وَالْمُحَرَّمَ بِوَزْنِهِ.

(١) في (ن) «غضبه».

(٢) في (أ) «الحصد» بدل «حصده».

(٣) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٤) في (د) بدون الواو.

وَيُقْبِلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ فِي قِيمَةِ الْمَغْصُوبِ، وَ^(١) فِي قَذْرِهِ.
وَيَضْمَنُ حِنَايَتَهُ وَإِثْلَافَهُ، بِالْأَقْلَى مِنَ الْأَرْشِ، أَوْ قِيمَتِهِ.
وَإِنْ أَطْعَمَ الْغَاصِبُ مَا غَصَبَهُ، حَتَّى وَلَوْ^(٢) لِمَالِكِهِ، فَأَكَلَهُ^(٣)، وَلَمْ
يَعْلَمْ، لَمْ يَرِدِ الْغَاصِبُ، وَإِنْ عَلِمَ الْأَكْلُ حَقِيقَةَ الْحَالِ، اسْتَقَرَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ.
وَمَنِ اشْتَرَى أَرْضًا، فَغَرَسَ، أَوْ بَنَى فِيهَا، فَخَرَجَتْ مُسْتَحْفَفَةً لِلْغَيْرِ،
وَقُلِّعَ غَرْسُهُ وَ^(٤) بَنَاؤُهُ؛ رَجَعَ عَلَى الْبَايِعِ بِجَمِيعِ مَا غَرِمَهُ.

فصل

وَمَنْ أَثْلَفَ، وَلَوْ سَهُوا مَالًا لِغَيْرِهِ، ضَمِنَهُ، وَإِنْ أُخْرِهَ عَلَى الإِثْلَافِ،
ضَمِنَ مَنْ أُخْرَهُ.

وَإِنْ^(٥) فَتَحَ قَفَصَا عَنْ طَائِرٍ، أَوْ حَلَّ قِنَا، أَوْ أَسِيرَا، أَوْ حَيَوانَا
مَرْبُوطَا، فَذَهَبَ، أَوْ حَلَّ وِكَاءَ زِقْ فِيهِ مَائِنَّ، فَانْدَفَقَ؛ ضَمِنَهُ.
وَلَوْ بَقَيَ الْحَيَوانُ، أَوِ الطَّائِرُ حَتَّى نَفَرَهُ^(٦) آخِرُ، ضَمِنَ الْمُنْفَرُ، وَمَنْ أَوْقَفَ
دَابَّةً بِطَرِيقٍ، وَلَوْ وَاسِعاً، أَوْ تَرَكَ بِهَا نَحْوَ طِينٍ، أَوْ حَشَبَةً، ضَمِنَ مَا تَلَفَّ
بِذَلِكَ. لَكِنْ لَوْ كَانَتِ الدَّابَّةُ بِطَرِيقٍ وَاسِعٍ، فَضَرَبَهَا، فَرَفَسَهُ، فَلَا ضَمَانَ^(٧).

(١) في (أ) «أو» بدل الواو.

(٢) في (د) زيادة «أطعمة».

(٣) «فأكله» لا توجد في (أ)، وكذا في (ن).

(٤) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٥) في (م) «من» بدل «إن».

(٦) في (أ) «نفرهما»، وكذا في (م)، و(ن).

(٧) في (أ) زيادة «عليه».

وَمَنِ افْتَنَى كُلُّبًا عَقُورًا، أَوْ أَسْوَدَ بَهِيمًا، أَوْ أَسَدًا، أَوْ ذُئْبًا، أَوْ جَارِحًا، فَأَتَلَفَ شَيْئًا، ضَمِّنَهُ لَا إِنْ دَخَلَ دَارَ رَبِّهِ، بِلَا إِذْنِهِ.

وَمَنِ أَجْجَحَ نَارًا فِي مُلْكِهِ^(١)، فَتَعَدَّثَ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ بِتَفْرِيظِهِ ضَمِّنَ، لَا إِنْ طَرَاثَ^(٢) رَبِّ.

وَمَنِ اضْطَجَعَ فِي مَسْجِدٍ، أَوْ فِي طَرِيقٍ، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا بِطِينِ فِي طَرِيقِ^(٣)؛ لِيَطَأُ عَلَيْهِ النَّاسُ، لَمْ يَضْمَنْ.

فصلٌ

وَلَا يَضْمَنْ رَبُّ بَهِيمَةٍ غَيْرِ ضَارِبَةٍ، مَا أَتَلَفَتْهُ^(٤) نَهَارًا مِنَ الْأَمْوَالِ، وَالْأَبْدَانِ، وَيَضْمَنْ رَاكِبٌ، وَسَاقِقٌ، وَقَائِدٌ، وَ^(٥)فَادِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا. وَإِنْ تَعَدَّدَ رَاكِبٌ، ضَمِّنَ الْأَوَّلُ، أَوْ مَنْ خَلْفَهُ إِنْ انْفَرَدَ بِتَدْبِيرِهَا^(٦)، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي تَدْبِيرِهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا قَائِدٌ، وَسَاقِقٌ، اشْتَرَكَا فِي الضَّمَانِ. وَيَضْمَنْ رَبُّهَا مَا أَتَلَفَتْهُ^(٧) لَيْلًا، إِنْ كَانَ بِتَفْرِيظِهِ، وَكَذَا مُسْتَعِيرُهَا،

(١) في (ن) «بِمُلْكِهِ».

(٢) في (أ) «طَرَاث».

(٣) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) «الطريق» بألف التعريف.

(٤) في (أ) «أَتَلَفَتْهُ».

(٥) في (د) بدون الواو.

(٦) قيد في المعطوف والمعطوف عليه، أي ضمن الأول إن انفرد بتدبيرها، أو ضمن من خلفه إن انفرد بتدبيرها، كما يفهم من قوله: «وإن اشتراكا ... إلخ». حاشية

اللبيدي (ص: ٢٢٧).

(٧) في (أ) «مَا أَتَلَفَهُ».

وَمُسْتَأْجِرُهَا، وَمَنْ يَخْفَظُهَا.

وَمَنْ قَتَلَ صَانِلًا عَلَيْهِ، وَلَوْ أَكَيْتَهَا دَفْعًا^(١) عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ. أَوْ أَنْلَفَ مِزْمَارًا، أَوْ آلَةً لَهُو، أَوْ كَسَرَ إِنَاءَ فِضَّةً، أَوْ ذَهَبً، أَوْ فِيهِ خَمْرٌ مَأْمُورٌ بِإِلَاقَتِهِ^(٢)، أَوْ كَسَرَ حُلَيَا مُحَرَّمًا، أَوْ أَنْلَفَ^(٣) آلَةً سِنْخِرٍ، أَوْ تَغْزِيمٍ، أَوْ شَنِيمٍ، أَوْ صُورَ حَيَالٍ^(٤)، أَوْ أَنْلَفَ كُتُبَ^(٥) مُبَدِّعَةً، مُضْلِلَةً، أَوْ أَنْلَفَ كِتَابًا فِيهِ^(٦) أَحَادِيثَ رَدِيَّةً: لَمْ يَضْمَنْ فِي الْجَمِيعِ.



(١) في (ن) «دافعاً».

(٢) في (د) «بِإِلَاقَتِهَا». وكذا في (ن).

(٣) أدرجه في (م) في الشرح.

(٤) أي: حيال الظل، وهو ضرب ضروب اللهو، والتسلية في القديم، وربما كان الأصل الأول للسينما المعاصرة، وصفة: بيت مربع يقام بروافد من الخشب، ويكسى بالخيش ونحوه من الجهات الثلاث، ويسدل على الوجه الرابع ستراً أبيض، وفيه يكون ظهور الشخص أو الصور، فإذا أظلم الليل دخل اللاعبون هذا البيت، وأشعلوا ناراً تكون بين اللاعبين وبين الشخص، ويحرّك الشخص أو الصور بعودين، غالباً ما تتخذ هذه الشخص والصور من الجلد، ثم تصبّغ بالأصباغ على ما تقتضيه ألوان الوجوه، والثياب، وإجامس الحيوان، بحيث إذا عرضت الصدر أمام ضوء النهار المشتعلة، ظهرت واضحة لشفوف الجلد، وقد أنكر هذا النوع من اللهو كثير من العلماء، وهو الآن زال وانهى، وربما كان «القراقوز»، أو «الأراجوز» امتداداً له. انظر: حيال الظل، لأحمد تيمور (ص: ١٩-٢٠)، كناشرة النوادر (١/٩).

(٥) في (م) «كتباً».

(٦) في (ن) «كتبًا فيها».

باب الشفعة

لَا شفعة لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ.

وَتَبَثُ لِلشَّرِيكِ، فِيمَا اتَّنَقَلَ عَنْهُ مِلْكُ^(١) شَرِيكِهِ، بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ:

أَحَدُهَا: كَوْنُهُ مَيِّعًا، فَلَا شفعة فِيمَا اتَّنَقَلَ عَنْهُ مِلْكُهُ^(٢)، بِغَيْرِ بَيْعٍ.

الثَّانِي: كَوْنُهُ مُشَاعِرًا مِنْ عَقَارٍ، فَلَا شفعة لِلْجَارِ، وَلَا فِيمَا لَيْسَ بِعَقَارٍ، كَشْجَرٍ، وَبَيْنَاءً مُفْرِدًا^(٣)، وَيُؤْخَذُ الْغَرَاسُ، وَالْبَيْنَاءُ تَبَعًا لِلأَرْضِ.

الثَّالِثُ: طَلَبُ الشفعة سَاعَةً يَعْلَمُ، فَإِنْ أَخْرَ^(٤) لِغَيْرِ عَذْرٍ سَقَطَتْ، وَالْجَهْلُ بِالْحُكْمِ عَذْرٌ.

الرَّابِعُ: أَخْذُ جَمِيعِ الْمَبْيَعِ، فَإِنْ طَلَبَ أَخْذَ الْبَعْضِ مَعَ بَقَاءِ الْكُلِّ سَقَطَتْ، وَالشفعة بَيْنَ الشففاء عَلَى قَدْرِ أَمْلَاكِهِمْ.

الخَامِسُ: سَبْقُ مِلْكِ الشفيع^(٥) لِرَفِيقِ الْعَقَارِ، فَلَا شفعة لِأَحَدِ اثْنَيْنِ اشترىَا عَقَارًا مَعًا.

وَتَصَرُّفُ الْمُشَتَّري بَعْدَ أَخْذِ الشفيع بِالشفعة باطِلٌ، وَقَبْلَهُ صَحِيحٌ.

وَيَلْزَمُ الشفيع، أَنْ يَدْفَعَ لِلْمُشَتَّري الثَّمَنَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَهْدُ، فَإِنْ

(١) في (أ) "ملكه".

(٢) في (د)، "ملكه عنه"، بدل «عنه ملكه» وكذا في (ن).

(٣) في (أ)، و(د) "منفرد".

(٤) في (أ)، و(د) زيادة "الطلب"، وكذا في (م)، و(ن).

(٥) في (أ) زيادة "الشفعة".

كَانَ مِثْلِيَاً، فَمِثْلُهُ، أَو^(١) مُتَقَوِّمَاً، فَقِيمَتُهُ، فَإِنْ جُهَلَ الشَّمْنُ، وَلَا حِيلَةٌ: سَقَطَتِ الشُّفَعَةُ، وَكَذَا إِنْ عَجَزَ الشَّفِيعُ، وَلَنَّ عَنْ بَعْضِ الشَّمْنِ، وَأَنْتَظَرْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ.

باب الوديعة

يُشَرِّطُ لِصَحَّتِهَا كَوْنُهَا مِنْ جَائِزِ التَّصْرِيفِ لِمِثْلِهِ، فَلَنَّ أَوْدَعَ مَالَهُ لِصَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ سَفِيهٍ، فَأَثَلَفَهُ: فَلَا ضَمَانٌ، وَإِنْ أَوْدَعَهُ أَحَدُهُمْ، صَارَ ضَامِنًا، وَلَمْ^(٢) يَبْرُأ إِلَى بَرَدَهُ لِوَلِيَّهِ.

وَيَلْوُمُ الْمُوَدَّعُ حَفْظُ الْوَدِيعَةِ فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمَنْ يَقُولُ مَقَامَهُ، كَرَوْجَيْهُ وَعَبْدِهِ.

وَإِنْ دَفَعَهَا لِعُذْرٍ إِلَى أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ نَهَاهُ مَالِكُهَا عَنْ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْحِرْزِ^(٣)، فَأَخْرَجَهَا لِطَرِيَانٍ شَيْءَ الْغَالِبِ مِنْهُ الْهَلَاكُ؛ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ تَرَكَهَا، وَلَمْ يُخْرِجَهَا، أَوْ أَخْرَجَهَا لِغَيْرِ حَوْفٍ؛ ضَمِنَ. فَإِنْ^(٤) قَالَ لَهُ: «لَا تُخْرِجْهَا، وَلَنَّ خَفْتَ عَلَيْهَا» فَحَصَّلَ حَوْفٌ، وَأَخْرَجَهَا أُولَاءِ، لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِنْ أَقْلَاهَا عِنْدَ هُجُومِ نَاهِبٍ، وَنَحْوِهِ إِخْفَاءَ لَهَا، لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِنْ لَمْ يَعْلِفْ الْبَهِيمَةَ حَتَّى مَائِتَّ، ضَمِنَهَا.



(١) في (أ) "إِنْ كَانَ" بدل "أَوْ". وفي (د) "أَوْ مَقَاماً".

(٢) في (أ) "لَا يَبْرُأ" بدل "لَمْ يَبْرُأ"، وكذا في (م)، و(ن).

(٣) «مِنَ الْحِرْزِ» لَا يوجد في (د).

(٤) في (أ)، و(د). "إِنْ" بدل "فَإِنْ".

فضل

وَإِنْ^(١) أَرَادَ الْمُوَدَّعُ السَّفَرَ، رَدَ الْوَدِيعَةَ إِلَى مَالِكِهَا، أَوْ إِلَى مَنْ يَخْفَطُ مَالَهُ عَادَةً، أَوْ إِلَى وَكِيلِهِ^(٢). فَإِنْ تَعَذَّرَ، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهَا مَعَهُ فِي السَّفَرِ^(٣)، سَافَرَ بِهَا، وَلَا ضَمَانَ. فَإِنْ^(٤) خَافَ عَلَيْهَا، دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ^(٥)، فَإِنْ تَعَذَّرَ، فَلِيَقْتَلَهُ^(٦).

وَلَا يَضْمِنُ مُسَافِرٌ أُودَعَ، فَسَافَرَ بِهَا، فَتَلَقَّتْ بِالسَّفَرِ.

وَإِنْ تَعَدَّ الْمُوَدَّعُ فِي الْوَدِيعَةِ، بِأَنْ رَكِبَهَا لَا لِسْقِيهَا، أَوْ لِبَسَهَا لَا لِخَوْفِ مِنْ عُثْ^(٧)، أَوْ أَخْرَجَ الدَّرَاهِمَ لِيُتَفَقَّهَا، أَوْ لِيُتَنْظَرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَدَهَا، أَوْ حَلَّ كِيسَهَا فَقَطْ، حَرُمَ عَلَيْهِ، وَصَارَ ضَامِنًا، وَوَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّهَا فَزُورًا، وَلَا تَعُودُ أَمَانَةً بِغَيْرِ عَقْدٍ مُتَجَدِّدٍ^(٨).

وَصَحَّ: «كُلُّمَا خُنْتَ، ثُمَّ عَدْتَ إِلَى الْأَمَانَةِ، فَأَنْتَ أَمِينٌ».

(١) في (ن) «إذا».

(٢) قوله: «أو إلى وكيله» سقط من (د). وكذا من (م).

(٣) قوله: «في السفر لا يوجد في (د).

(٤) في (م) «إن» بالواو.

(٥) في (أ) «إلى الحاكم».

(٦) قال في الإنصال: والصواب هنا أن يراعي الأصلح في دفعها إلى الحاكم، أو الثقة، فإن استوى الأمران، فالحاكم. حاشية الروض (٤٦٤/٥).

(٧) بضم العين المهملة، جمع: عثة، سوسة تلحس الصوف، ويضمن نقصها بها إن لم ينشرها لنفريطه. حاشية الروض (٤٦٥/٥).

(٨) أدرجه في (م) في الشرح بلفظ: «جديد».

فصل

وَالْمُوَدِّعُ أَمِينٌ، لَا يَضْمَنُ، إِلَّا إِنْ تَعْدَى، أَوْ فَرَطَ، أَوْ خَانَ، وَيُقْبَلُ
قَوْلُهُ بِيَمْبِينَهِ فِي عَدَمِ ذَلِكَ، وَفِي أَنَّهَا تَلَفَّتْ، أَوْ «أَنْكَ أَذْنَتْ لِي فِي دَفْعَهَا
لِفَلَانْ، وَفَعَلْتْ»^(١).

وَإِنْ أَدْعَى الرَّدَّ بَعْدَ مَظْلِهِ بِلَا عُذْرٍ، أَوْ ادْعَى وَرَثَتْهُ الرَّدَّ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا
بِبَيْنَةٍ، وَكَذَا كُلُّ أَمِينٍ. وَحِينَ أَخْرَ رَدَهَا بَعْدَ طَلَبٍ^(٢) بِلَا عُذْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ
لِحَمْلِهَا مَؤْنَةً، ضَمِّنَ، وَإِنْ^(٣) أُخْرِيَ عَلَى دَفْعَهَا لِغَيْرِ رَبِّهَا، لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي أَلْفٌ وَدِيَعَةٌ، ثُمَّ قَالَ: قَبَضَهَا، أَوْ تَلَفَّتْ قَبْلَ ذَلِكَ،
أَوْ ظَنَّتْهَا بَاقِيَةً، ثُمَّ عَلِمْتُ تَلَفَّهَا، صُدِّقَ بِيَمْبِينَهِ، وَلَا ضَمَانٌ. وَإِنْ قَالَ:
قَبَضْتُ مِنْهُ أَلْفًا وَدِيَعَةً، تَلَفَّتْ، فَقَالَ: بَلْ عَصْبَاً، أَوْ عَارِيَةً، ضَمِّنَ.

باب إخبار المؤوات

وَ^(٤) هِيَ الْأَرْضُ الْخَرَابُ الدَّارِسَةُ التِي لَمْ يَجْرِ عَلَيْهَا مِلْكٌ لِأَحَدٍ، وَلَمْ

(١) قبول قوله: «في أنك أذنت لي في دفعها لفلان وفعلت» من مفردات المذهب، ومنذهب الثلاثة، وعليه جماعة من العناية: لا يقبل إلا ببينة. حاشية اللبني (ص: ٢٣٢).

(٢) في (د) زيادة «ربها».

(٣) في (د) «فإن» بالفاء.

(٤) في (ن) بدون الواو.

يُوجَدُ فِيهَا^(١) أَثْرٌ عِمَارَةً، أَوْ وُجَدَ بِهَا أَثْرٌ مُلْكٍ، وَ^(٢) عِمَارَةً - كَالْخَرَابِ^(٣) التي ذَهَبَتْ أَنْهَارُهَا، وَانْدَرَسَتْ آثارُهَا - وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ.

فَمَنْ أَخْيَا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ - وَلَنْ كَانَ^(٤) ذَمِيّاً، أَوْ بِلَا إِذْنِ الْإِنَامِ - مَلَكَةً بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْدِنٍ جَامِدٍ، كَذَهَبٍ، وَفَضَّةٍ، وَحَدِيدٍ، وَكُخْلٍ، وَلَا خَرَاجٍ عَلَيْهِ، إِلَّا إِنْ كَانَ ذَمِيّاً، لَا مَا فِيهِ مِنْ مَعْدِنٍ جَارٍ، كَيْفِطٍ، وَقَارٍ.

وَمَنْ حَفَرَ بِثِرَاءً بِالسَّابِلَةِ؛ لِيَرْتَفَقَ بِهَا، كَالسَّفَارَةِ^(٥) لِشُرِبِهِمْ، وَدَوَابِهِمْ، فَهُمْ أَحَقُّ بِمَا تَرَكُوا، وَيَغْدُ رَحِيلِهِمْ تَكُونُ سَيِّلًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَلِنْ عَادُوا، كَانُوا أَحَقُّ بِهَا.

فَضْلٌ

وَيَخْصُلُ إِخْيَاءُ الْأَرْضِ الْمَوَاتِ، إِمَّا بِحَائِطٍ مَنْبِعٍ، أَوْ إِجْرَاءٍ مَاءٍ لَا تُزَرِّعُ إِلَّا بِهِ، أَوْ غَرْسٍ شَجَرٍ، أَوْ حَفَرٍ بِثِرٍ فِيهَا.
فَإِنْ تَحْجَرَ مَوَاتًا، يَأْنِ أَدَارَ حَوْلَهُ أَخْجَارًا، أَوْ حَفَرَ بِثِرًا، لَمْ يَصِلْ مَأْوَهَا^(٦)،

(١) في (أ) "بِهَا" بدل "فِيهَا". ولا توجد "أثر" في (د).

(٢) في (م) "أَوْ" بدل الواو.

(٣) في (م) «كالخراب».

(٤) "كان" لا توجد في (أ).

(٥) في (د) «السيارة».

(٦) في (ن) «ماءها» صوبتها من شرح المتهى.

أَوْ سَقَى^(١) شَجَرًا مُبَاحًا، كَرَمْتُونِ، وَنَحْوِهِ، أَوْ أَضْلَحَهُ وَلَمْ يُرَكِّبْهُ^(٢)، لَمْ يَمْلِكْهُ، لَكِنَّهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَوَارَثُهُ بَعْدَهُ. فَإِنْ أَعْطَاهُ لِأَحَدٍ، كَانَ لَهُ.
وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مُبَاحٍ، فَهُوَ لَهُ: كَصَبِدُ، وَعَنْبَرُ، وَلُؤْلُؤُ، وَمَرْجَانُ،
وَحَظْبُ، وَثَمَرٌ، وَمَنْبُوذٌ رَغْبَةً عَنْهُ^(٣)، وَالْمِلْكُ مَفْصُورٌ فِيهِ^(٤) عَلَى الْقَدْرِ
الْمَأْخُوذِ.

باب الجعالة^(٥)

وَهِيَ جَعْلُ مَالٍ مَغْلُومٍ لِمَنْ يَغْمَلُ^(٦) عَمَلاً مُبَاحًا^(٧) وَلَوْ مَجْهُولًا،

(١) قال الحجاوي في حواشيه على التنقيح: (ص: ٢٠١-٢٠٢): قوله: «سقى» كذا مكتوب في نسخ التنقيح، وكل من نقل عنه، وغيره، أي: بالسين المهملة والقاف، وهو تصحيف وغلط من الكاتب، وصوابه: بالشين المعجمة، والفاء المشددة، أي قطع منه الأغصان الكبيرة القديمة التي لا تصلح للتركيب، وهذا هو الواقع في جبال الأرض المقدسة وغيرها، كما شاهدناه نحن وغيرنا، فإنه ليس هناك ما يسقى به الزيتون والخروب، انتهى. حاشية اللبدي (ص: ٢٣٢).

(٢) التركيب، هو: التطعيم، ومعناه: وصل نبات آخر، أو جزء نبات بجزء نبات آخر ليتحما ويعيشا، كأنهما نبات واحد، والجزء الذي له جذور في الأرض، يسمى: المُطْعَمُ، والجزء الثاني الذي ينشب في الأول: يسمى الطعم. معجم الألفاظ الزراعية (ص: ٣١٦).

(٣) «عنه» لا توجد في (د).

(٤) «فيه» لا توجد في (أ).

(٥) بتلثيث الجيم. نيل المأرب (٤٦٥/١).

(٦) في (د) زيادة: «له». وكذا في (ن).

(٧) فلا يصح على عمل محرم، كغناء، ورثم، ونحوهما بالإجارة. حاشية اللبدي (ص: ٢٣٣).

كَقُولِهِ: «مَنْ رَدَ^(١) لُقْطَتِي، أَوْ: بَيْ لَيْ هَذَا الْحَائِطِ، أَوْ: أَذَنَ بِهَذَا الْمَسْجِدِ شَهْرًا، فَلَهُ كَذَا».

فَمَنْ فَعَلَ الْعَمَلَ بَعْدَ أَنْ بَلَغَهُ الْجُعْلُ، اسْتَحْقَهُ كُلُّهُ، وَإِنْ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ، اسْتَحْقَ حِصْنَةً تَمَامِهِ، وَبَعْدَ فَرَاغِ الْعَمَلِ، لَمْ يَسْتَحْقَ شَيْئًا. وَإِنْ فَسَخَ الْجَاعِلُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ؛ لَزِمَّهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ. وَإِنْ فَسَخَ الْعَالِمُ؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

وَمَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا بِإِذْنِهِ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ^(٢) أُجْرَةٌ وَ^(٣) جُعَالَةٌ؛ فَلَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ^(٤).

وَغَيْرِ إِذْنِهِ؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ، إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:
إِحْدَاهُما: أَنْ يُخْلُصَ مَتَاع^(٥) غَيْرِهِ مِنْ مَهْلَكَةٍ، فَلَهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ.
الثَّانِيَةُ: أَنْ يَرُدَّ رَقِيقًا إِقْرَا لِسَيِّدِهِ، فَلَهُ مَا قَدَرَ الشَّارِعُ، وَهُوَ دِيَارٌ، أَوْ أَثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا.



(١) فِي (د) زِيَادَةً «لِي».

(٢) «تَقْدِيرٍ» لَا تَوْجَدُ فِي (د). وَكَذَا فِي (م)، وَأَدْرَجَهَا فِي (ن) فِي الشَّرْحِ.

(٣) فِي (ن) «أَوْ» بَدْلُ الْوَاوِ.

(٤) فِي (م) «مِثْلَهُ».

(٥) «مَتَاعٌ» لَا تَوْجَدُ فِي (د).

باب اللقطة

وهي ثلاثة أقسام:

أحدُها: مَا لَا تَشْبِهُ هَمَّةُ أُوسَاطِ النَّاسِ^(١): كَسْرَطٌ، وَرَغِيفٌ، وَنَخْوَهَمًا، فَهَذَا يُمْلِكُ بِالْأَنْتِقَاطِ، وَلَا يَلْزَمُهُ^(٢) تَغْرِيفُهُ، لَكِنْ إِنْ وَجَدَ رَبَّهُ دَفَعَهُ لَهُ^(٣)، إِنْ كَانَ بَاقِيًّا، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وَمَنْ تَرَكَ دَائِتَهُ تَرَكَ إِيَّاِسٍ بِمَهْلَكَةٍ، أَوْ فَلَةً لَا يَقْطَاعُهَا، أَوْ لِعَجْزِهِ^(٤) عَنْ عَافِهَا، مَلَكَهَا آخِذُهَا، وَكَذَا مَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ خَوْفًا مِنَ الغَرَقِ^(٥).

الثاني: الْمُضَوَّلُ الَّتِي تَمْتَنَعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ: كَالْأَبْلِيلِ، وَالْبَقْرِ، وَالْخَيْلِ، وَالْبَعَالِ، وَالْحَمِيرِ، وَالْقَبَاءِ، فَيُخْرُمُ التَّقَاطُهَا، وَتُضَمِّنُ كَالْعَصْبِ، وَلَا يَزُولُ الصَّمَانُ، إِلَّا يَدْفَعُهَا لِلإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ، أَوْ بِرَدَهَا إِلَى مَكَانِهَا بِإِذْنِهِ.

وَمَنْ كَتَمَ شَيْئًا مِنْهَا، فَتَلَفَّ^(٦)، لَرْمَةً قِيمَتُهُ مَرَّيْنٌ. وَإِنْ تَبَعَ شَيْئًا مِنْهَا دَوَابَةً، فَطَرَدَهُ، أَوْ دَخَلَ دَارَهُ، فَأَخْرَجَهُ، لَمْ يَضْمِنْهُ حَيْثُ لَمْ يَأْخُذُهُ.

الثالث: كَالْذَّهِبِ، وَالْفَضَّةِ، وَالْمَتَاعِ، وَمَا لَا يَمْتَنَعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ،

(١) عبر بأوساط الناس، لأن أشرافهم لا يهتمون بالشيء الكبير، وأسقاطهم قد تتبع همهم الرُّذْل الذي لا يؤبه له. حاشية الروض (٥٠٣/٥).

(٢) في (أ)، و(د) "لا يلزم"، وكذا في (م)، و(ن).

(٣) "له" لا توجد في (د)، وكذا في (م)، و(ن).

(٤) في (د) «عجزه» بالباء. وكذا في (ن).

(٥) وفي الإقناع (٣٩٧/٢): أن هذا لا يملكه آخذه، وله أجرا مثله كما لو انكسرت السفينة.

(٦) «فتلف» لا توجد في (د).

كالغنم، والفضلان^(١)، والعجاجيل، والأوز، والدجاج، فهذه يجدها في القاطعها؛ لمن وثق من نفسه الأمانة، والقدرة على تغريفها، والأفضل مع ذلك تركها، فإن أخذها، ثم ردّها إلى موضعها، ضمّن.

فضل

وهذا القسم الأخير ثلاثة أنواع :

أحدّها : ما التقاطه من حيوان، فيلزم منه حير ثلاثة أمور : أكله بقيمتها، أو بيعه وحفظ ثمنه، أو حفظه، وينفق عليه من ماله، ولهم الرجوع بما أنفق إن نوأه، فإن استوت الثلاثة حير.

الثاني : ما يخشى^(٢) فساده، فيلزم منه فعل الأصلح من بيعه، أو أكله بقيمتها، أو تجفيف ما يجفف، فإن استوت الثلاثة حير.

الثالث : باقي الأموال، ويلزم منه^(٣) التغريف في الجميع فوراً نهاراً^(٤)، أو كل يوم، مدة أسبوع، ثم عادة مدة حول.

وتحريفها : لأن ينادي عليها^(٥) في الأسواق، وأبواب المساجد : «من صاغ منه شيء، أو نفقة».

(١) بضم الفاء وكسرها، جمع فضيل، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه. نيل المأرب (٤٦٩/١).

(٢) في (م) «خشي» بصيغة الماضي.

(٣) في (م) «يلزم».

(٤) «نهاراً» لا توجد في (د).

(٥) «عليها» لا توجد في (د)، وكذا في (م).

وأُجْرَةُ الْمُنَادِي عَلَى الْمُلْتَقِطِ، فَإِذَا عَرَفَهَا حَوْلًا، وَلَمْ^(١) تُعْرَفْ دَخَلَتْ فِي مُلْكِهِ قَهْرًا عَلَيْهِ، فَيَتَصَرَّفُ فِيهَا بِمَا شَاءَ بِشَرْطٍ ضَمَانِهَا.

فصل

وَيَخْرُمُ : تَصَرُّفُهُ فِيهَا حَتَّى يَعْرِفَ وِعَاءَهَا، وَوِكَاءَهَا : وَهُوَ مَا شُدَّ^(٢) يَهُوَ الْوِعَاءُ .

وَعِفَاقَاهَا : وَهُوَ صِفَةُ الشَّدَّ، وَيَعْرِفُ قَدْرَهَا، وَجِنْسَهَا، وَصِفَتَهَا .
وَمَتَى وَصَفَهَا طَالُبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، لَزِمَ دَفْعَهَا إِلَيْهِ يَنْمَائِهَا الْمُتَّصلِ .
وَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ بَعْدَ حَوْلِ التَّعْرِيفِ، فَلَوْا جِدَهَا .
وَإِنْ تَلِفَثُ، أَوْ نَقَصَتْ فِي حَوْلِ التَّعْرِيفِ، وَلَمْ يُفَرِّظْ، لَمْ يَضْمَنْ ،
وَبَعْدَ الْحَوْلِ، يَضْمَنْ مُطلقاً .
وَإِنْ أَذْرَكَهَا رَبُّهَا بَعْدَ الْحَوْلِ مَيْعَةً، أَوْ مَوْهُوبَةً، لَمْ يَكُنْ لَهُ، إِلَّا الْبَدْلُ .
وَمَنْ وَجَدَ فِي حَيَوانٍ نَفْدَا، أَوْ ذَرَّةً، فَلَقْطَةٌ لِوَاجِدِهِ، يَلْزَمُهُ تَغْرِيفُهُ .
وَمَنِ اسْتَيْقَظَ، فَوَجَدَ فِي تَزْيِيْرِهِ مَالًا، لَا يَدْرِي مَنْ صَرَّهُ، فَهُوَ لَهُ، وَلَا
يَئِرُّ مَنْ أَخَذَ مِنْ نَائِمٍ شَيْئًا، إِلَّا يَتَسْلِيمُهُ لَهُ بَعْدَ اتِّيَاهِهِ .

باب اللّقينط

وَهُوَ طِفْلٌ يُوجَدُ لَا يُعْرَفُ نَسْبَهُ، وَلَا رِفْهُ، وَالْتِقَاطُهُ، وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ :

(١) في (م) «فلم» بالفاء .

(٢) في (م)، و(ن) «يشد» .

فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَيُخْكِمُ بِإِسْلَامِهِ، وَحُرْيَتِهِ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِمَّا مَعَهُ إِنْ كَانَ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ. فَإِنْ تَعَذَّرَ، افْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ. فَإِنْ تَعَذَّرَ، فَعَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ. وَالْأَحَقُّ بِحَسَانَتِهِ وَاجْدُهُ. إِنْ كَانَ حُرًّا، مُكَلِّفًا، رَشِيدًا أَمِينًا، عَدْلًا، وَلَوْ ظَاهِرًا.

فضل

وَمِيرَاثُ الْقِيَطِ، وَدِيْنُهُ إِنْ قُتِلَ، لَيْتَ الْمَالِ^(١).

وَإِنْ ادْعَاهُ مِنْ يُنْكِنُ كَوْنَهُ مِنْهُ مِنْ ذَكْرِهِ، أَوْ أُنْثَى، الْحَقُّ بِهِ، وَلَوْ مَيْتًا، وَبَيْتَ نَسَبَهُ، وَإِرْثُهُ.

وَإِنْ ادْعَاهُ اثْنَانِ، فَأَكْثِرُ مَعًا، قُدْمَ مَنْ لَهُ بَيْنَهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، عُرِضَ عَلَى الْقَافِةِ، فَإِنْ الْحَقَّتِهِ بِواحِدٍ، لِحَقَّهُ، وَإِنْ الْحَقَّتِهِ بِالْجَمِيعِ، لِحَقَّهُمْ، وَإِنْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ، ضَاعَ نَسَبُهُ.

وَيَكْفِي قَائِفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَالْحَاكِمِ، فَيَكْفِي مُجَرَّدُ خَبْرُهُ، بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُكَلِّفًا، ذَكَرًا، عَدْلًا، حُرًّا، مُجَرَّبًا فِي الْإِصَابَةِ^(٢).



(١) هذا المذهب، وحكى ابن أبي موسى في الإرشاد، عن بعض شيوخه، روایة عن أحمد: أن الملقط يرثه. واختاره الشيخ تقى الدين، ونصره، وصاحب الفائق، قال الحارثي: وهو الحق. حاشية اللبدى (ص: ٢٣٧-٢٣٨).

(٢) في (د) «بالإصابة».

المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب الوقف

يَخْصُلُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: بِالْفِعْلِ مَعَ ذَلِيلٍ يَدْلُلُ عَلَيْهِ: كَأَنْ يَبْنِي^(١) بُنْيَانًا عَلَى
هَيْنَةِ الْمَسْجِدِ^(٢)، وَيَأْذَنُ إِذْنًا عَامًا بِالصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ يَجْعَلُ أَرْضَهُ مَقْبَرَةً،
وَيَأْذَنُ إِذْنًا عَامًا بِالدُّفْنِ فِيهَا.

وَبِالْقَوْلِ^(٣)، وَلَهُ صَرِيحَةٌ وَكَتَابَةٌ.

فَصَرِيحَتُهُ: «وَقَفْتُ، وَحَبَسْتُ، وَسَبَّلْتُ».

وَكَتَابَاتُهُ: «تَصَدَّقْتُ، وَحَرَّمْتُ، وَأَبَذْتُ». فَلَا بُدُّ فِيهَا مِنْ نِيَّةِ الْوَقْفِ، مَا
لَمْ يَقُلْ: عَلَى قَبِيلَةِ كَذَا، أَوْ طَائِفَةِ كَذَا.

فضل

وَشُرُوطُ الْوَقْفِ سَبْعةٌ:

أَحَدُهَا: كَوْنُهُ مِنْ مَالِكِ جَائزِ الْتَّصْرِيفِ، أَوْ مِنْ^(٤) يَقُولُ مَقَامَهُ.

الثَّانِي: كَوْنُ الْمَوْقُوفِ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا، وَيُنْتَقَعُ بِهَا نَفْعًا^(٥) مُبَاحًا مَعَ

(١) في (أ) "بني" بلفظ الماضي.

(٢) في (د) «مسجد».

(٣) الدليل على الوقف، وقال شيخ الإسلام: إذا قال واحد، أو جماعة: جعلنا هذا المكان مسجداً، أو قفانا، صار مسجداً، ووقفاً بذلك. حاشية الروض (٥٣١/٥).

(٤) في (ن) «من».

(٥) في (ن) «انتفاعاً».

بقائِها^(١). فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ مَطْعُومٍ، وَمَشْرُوبٍ غَيْرَ النَّاءِ، وَلَا وَقْفُ ذُهْنٍ، وَشَمْعٍ، وَأَثْمَانٍ، وَقَنَادِيلٍ تَقْدِي عَلَى الْمَسَاجِدِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهَا.

الثالث: كَوْنُهُ عَلَى جَهَةِ بَرٍ وَقُربَةِ، كَالْمَسَاكِينِ، وَالْمَسَاجِدِ، وَالْقَنَاطِيرِ، وَالْأَقَارِبِ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْكَنَائِسِ، وَلَا عَلَى الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَلَا عَلَى جِنْسِ الْأَغْنِيَاءِ، أَوْ^(٢) الْفُسَاقِ. أَمَّا لَوْ^(٣) وَقَفَ عَلَى ذِمَّيِّ، أَوْ فَاسِقِ، أَوْ غَنِيِّ مُعَيْنِ، صَحَّ.

الرابع: كَوْنُهُ عَلَى مُعَيْنٍ غَيْرِ نَفْسِهِ، يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ. فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى مَجْهُولٍ^(٤)، كَرَجْلٍ، وَمَسْجِدٍ، أَوْ عَلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ، وَلَا^(٥) عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ كَالرِّيقِ، وَلَوْ مُكَاتَبًا، وَ^(٦)الْمَلَائِكَةِ، وَالْجِنِّ، وَالْبَهَائِمِ، وَالْأَمْوَاتِ، وَلَا عَلَى الْحَمْلِ اسْتِقْلَالًا^(٧)، بَلْ تَبَعًا.

الخامس: كَوْنُ الْوَقْفِ مُنْجَزًا . فَلَا يَصِحُّ تَغْلِيقُهُ، إِلَّا بِمَوْرِيهِ، فَيُلَرُّمُ مِنْ حِينِ [الْوَقْفِ]^(٨)، إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ.

(١) في (م)، و(ن) «بقاء عينها» بدل: «بقائِها».

(٢) في (أ) بالواو، بدل «أو»، وكذا في (م).

(٣) في (م) «لكن» بدل «لو».

(٤) قال شيخ الإسلام: المجهول نوعان «مبهِّم» وهذا قريب، و«معين» مثله أن يقف داراً لم يرها، فمنع هذا بعيد، وكذلك هبته. حاشية الروض (٥٣٤ / ٥).

(٥) في (ن) «ولا يصح» بزيادة «يصح».

(٦) في (د) بزيادة «لا»، «ولا الملائكة». وكذا في (ن).

(٧) وهو أن يقول: وقفت على ما في بطنه هذه المرأة، واختار شيخ الإسلام صحته أصلَّة، وهو قول ابن عقيل وغيره. حاشية الروض (٥٤٧ / ٥).

(٨) في الأصل، و(د): «الوقافية» والتوصيب من (أ)، و(ب).

السادس: أن لا يشرط^(١) فيه ما ينافي، كقوله: «وقفت كذا على أن أبيعه، أو أهبه متى شئت، أو بشرط الخيار لي، أو بشرط أن أحوله من جهة إلى جهة».

السابع: أن يقفه على التأييد.

فلا يصح: «وقفته^(٢) شهراً» أو «إلى سنة» و^(٣) نحوها.

ولا يشترط تعيين الجهة، فلن قال: «وقفت كذا» وسكت، صح، وكان لورثته من النسب على قدر إرثهم^(٤).

فضل

ويلزم الوقف بمجرده، ويمثله الموقوف عليه، فينظر فيه هو، أو ولد ما لم يشرط^(٥) الواقف ناطراً، فيتعين، ويتعين صرفه إلى الجهة التي وقف عليها في الحال^(٦) ما لم يستثن الواقف مفعاته، أو غلته له، أو لولده، أو لصديقه مدة حياته، أو مدة مغلومته، فيعمل بذلك.

وحين انقطعت الجهة، والواقف حي، رجع إليه وفقاً.

(١) في (ن)، و(ج) «لا يشرط».

(٢) في (أ) "وقفه". وفي (ن) «الوقفية».

(٣) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٤) في (ن) زيادة «منه».

(٥) في (م) «يشترط».

(٦) قال شيخ الإسلام: يصح تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه، وإن اختلف باختلاف الأزمان، حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية، واحتاج الناس إلى الجهاد، يصرف للجند. نيل المأرب (٢/١٥).

وَمَنْ وَقَتْ عَلَى الْفُقَرَاءِ فَاقْتَرَ، تَنَوَّلَ مِنْهُ^(١).

وَلَا يَصُحُّ: عِنْدُ الرَّقِيقِ الْمَؤْفُوفِ بِحَالِهِ، لَكِنْ لَوْ وَطَئَ الْأَمَةَ^(٢)
الْمَؤْفُوفَةَ عَلَيْهِ، حَرُمَ. فَإِنْ حَمَلَتْ صَارَثُ أُمَّ وَلَدٍ تَغْتَقُ بِمَوْتِهِ، وَتَحِبُّ:
قِيمَتُهَا فِي تَرِكِتِهِ، لِيُشْتَرَى^(٣) بِهَا مِثْلُهَا.

فصل

وَيُرْجَعُ فِي مَضْرِفِ الْوَقْفِ إِلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ. فَإِنْ جُهَلَ؛ عُمِلَ بِالْعَادَةِ
الْجَارِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(٤)؛ فِي الْعُرْفِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَالْتَّسَاوِي بَيْنَ
الْمُسْتَحِقِينَ.

وَيُرْجَعُ إِلَى شَرْطِهِ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْبُطُونِ، أَوِ الْاِشْتِراكِ، وَفِي إِيجَارِ
الْوَقْفِ، أَوْ^(٥) عَدَمِهِ، وَفِي قَدْرِ مُدَّةِ الإِيجَارِ، فَلَا يُرَادُ عَلَى مَا قَدَرَ.

وَنَصُّ الْوَاقِفِ كَنْصُ الشَّارِعِ^(٦)، يَحِبُّ الْعَمَلُ بِجَمِيعِ مَا شَرَطَهُ، مَا لَمْ

(١) قال في شرح المنتهي: (٤/٢٨٧)، والمراد بقوله: «تناول منه» جواز التناول منه، لا تعينه، ووجه ذلك وجود الوصف الذي، هو الفقر إليه.

(٢) «الأمة» لا توجد في (م).

(٣) في (د) «يشتري» بدون اللام. وكذا في (ن).

(٤) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) «لم تكون».

(٥) في (ن) بالواو، بدل «أو».

(٦) قال شيخ الإسلام: وأما أن نجعل نصوص الواقف، أو نصوص غيره من العاقدين
كنصوص الشارع في وجوب العمل بها، فهذا كفر باتفاق المسلمين، قال: وقد
انفق المسلمون على أن شروط الواقف تنقسم إلى قسمين: صحيح، وفاسد.

وقال ابن القيم: إن أحسن الظن بمقابل القول حمل كلامه على أنها كنصوص
الشارع في الدلالة، وتخصيص عامتها بخاصتها، وحمل مطلقها على مقيدها، =

يُفضِّل إلى الإِخْلَال^(١) بِالْمَقْصُودِ، فَيُعْمَلُ بِهِ فِيمَا^(٢) إِذَا شَرْطٌ: أَنْ لَا يَنْزَلَ فِي الْوَقْتِ فَاسِقٌ، وَلَا شَرِيرٌ؛ وَلَا دُوْجَاء.

وَإِنْ خَصَّصَ مَقْبِرَةً، أَوْ مَدْرَسَةً، أَوْ إِمَامَتَهَا بِأَهْلِ مَذْهَبٍ، أَوْ بَلَدٍ، أَوْ قِبْلَةً؛ تَحْصَصَتْ، لَا الْمُصَلِّينَ بِهَا، وَلَا إِنْ شَرْطٌ عَدَمُ اسْتِخْفَاقٍ مِّنْ ارْتَكَبَ طَرِيقَ^(٣) الصَّلَاحِ.

فضلٌ

وَيُرْجَعُ فِي شَرْطِهِ إِلَى النَّاظِرِ^(٤).

وَيُشَرَّطُ فِي النَّاظِرِ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ: الْإِسْلَامُ، وَالْتَّكْلِيفُ، وَالْكِفَايَةُ لِلتَّصْرِيفِ، وَالْخِبْرَةُ بِهِ، وَالْقُوَّةُ عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، ضَمَّ إِلَيْهِ قَوِيًّا أَمِينًّا. وَلَا تُشَرَّطُ الذُّكُورَةُ^(٥)، وَلَا الْعَدْالَةُ حَيْثُ كَانَ يُجْعَلُ الْوَاقِفُ لَهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا بُدُّ^(٦) مِنَ الْعَدْالَةِ.

= واعتبار مفهومها كما يعتبر منطقها، وأما وجوب الاتباع، وتأنيم من أخل بشيء منها، فلا يظن ذلك بمن له نسبة ما إلى العلم، وإذا كان حكم الحاكم ليس كنص الشرع، بل يرده ما خالف حكم الله ورسوله، فنص الواقف أولى، وقال: قولهم: «شروط الواقف كنصوص الشرع» نبرا إلى الله من هذا القول، ولا نعدل بنصوص الشرع غيرها أبداً. حاشية الروض (٥٤٧/٥).

(١) في (أ) «إخلال».

(٢) في (أ) «كما».

(٣) في (أ) «طرق».

(٤) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٤٩) في العبارة قلب، والصواب: «ويرجع إلى شرطه في الناظر» كما هو ظاهر. قلت: وعلى الصواب في الإقناع (٣/١٣).

(٥) في (د) «الذكورية».

(٦) في (م)، و(ن) زيادة «فيه».

فإن لم يشترط^(١) الواقف ناظراً، فالنظر للموقوف عليه مطلقاً حيث كان مخصوصاً، وإلا للحاكم.

ولا نظر لحاكم^(٢) مع ناظر خاص^(٣)، لكن له أن يفترض عليه إن فعل ما لا يسعه.

وظيفة الناظر: حفظ الوقف، وعمارته، وإيجاره، وزرعه، والمخالصة فيه، وتحصيل ريعه، والاجتهاد في تسييره، وصرفريع في جهاته: من عمارة، وإصلاح، وإعطاء المستحقين. وإن آجره ينقص صحّ، وضمن التقصّ.

وله الأكل بالمعروف^(٤) ولو لم يكن محتاجاً^(٥)، وله التقرير في وظائفه.

ومن فرر في وظيفة على وفق الشرع؛ حرر إخراجه منها^(٦) بلا موجب شرعي، ومن نزل عن وظيفة بيده لمن هو أهل لها صحّ، وكان أحق بها. وما يأخذ الفقهاء من الوقف، فكالرزق من بيت المال، لا يجعل، ولا كأجرة.



(١) في (د)، وكذا في (ج) و(ن) «يشترط».

(٢) في (أ) «للحاكم».

(٣) قال في الفروع (٤/٥٩٣): أطلقه الأصحاب.

(٤) في (أ) «المعروف». وكذا في (م)، و(ن).

(٥) قاله في القواعد. (ص: ١٣٦، القاعدة: الحادية والسبعين).

(٦) «منها» لا توجد في (د).

فضل

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ وَ^(١) وَلَدِغَيْرِهِ، دَخَلَ الْمَؤْجُودُونَ فَقَطْ مِنْ ذُكُورِ،
وَإِنَاثٍ^(٢) بِالسُّوَيْةِ، مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ، وَدَخَلَ أُولَادُ الذُّكُورِ خَاصَّةً.
وَإِنْ قَالَ^(٣): «عَلَى وَلَدِي^(٤)» دَخَلَ أُولَادُ الْمَؤْجُودُونَ، وَمَنْ يُولَدُ
لَهُمْ، لَا الْحَادِثُونَ^(٥). «وَعَلَى وَلَدِي، وَمَنْ يُولَدُ لِي»، دَخَلَ الْمَؤْجُودُونَ،
وَالْحَادِثُونَ تَبَعًا.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى عَقِيبِهِ، أَوْ^(٦) نَسْلِهِ، أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ، أَوْ ذُرِّيَّتِهِ، دَخَلَ
الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ، لَا أُولَادُ الْإِنَاثِ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى بَنِيهِ، أَوْ بَنِي فُلَانٍ، فَلِلذُّكُورِ خَاصَّةً.
وَيُمْكِرُهُ هُنَا أَنْ يُفَضِّلَ بَعْضَ أُولَادِهِ عَلَى بَعْضٍ لِغَيْرِ سَبَبٍ، وَالسُّنْنَةُ أَنْ لَا
يُزَادَ ذَكْرُ عَلَى أُنْثَى. فَإِنْ كَانَ لِبَعْضِهِمْ عِيَالٌ، أَوْ بِهِ حَاجَةٌ، أَوْ عَاجِزٌ عَنِ
التَّكَسُّبِ، أَوْ خَصَّ الْمُشْتَغَلِينَ بِالْعِلْمِ، أَوْ خَصَّ ذَا الدِّينِ وَالصَّالِحِ، فَلَا
بِأَسْنَ^(٧).

(١) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) «أو» بدل الواو.

(٢) في (م) «الذكر والإناث» بأـل التعريف فيهما.

(٣) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٥٢)، وقول المصنف: «إـنـ قـالـ: عـلـىـ أـوـلـادـيـ، إـلـخـ» مكرر مع ما قبله، فتفطن.

(٤) في (ن) «أـوـلـادـيـ» بـدـلـ: «ـوـلـدـيـ».

(٥) في (ن) زيادة: «ـتـبـعـاـ».

(٦) في (أ) بالواو، بـدـلـ: «ـأـوـ».

(٧) في (ن)، زيادة «ـبـذـلـكـ».

فصل

والوقف عقد لازم لا يفسخ^(١) بإقالة ولا غيرها، ولا يوهب، ولا يرهن، ولا يورث، ولا يباع، إلا إن تتعطل مนาفعه بحراب، أو غيره، ولم يوجد ما يعمّر به؛ فبائع، ويصرف ثمنه في مثيله، أو بعض مثيله^(٢)، ويمجرد شراء البديل^(٣) بصير وفناً. وكذا حكم المسجد لو ضاق على أهله، أو خربت محلته أو استقر موضعه.

ويجوز: نقل آلية وحجارة المسجد آخر احتاج إليها، وذلك أولى من بيعه. **ويجوز:** نفض منارة المسجد، وجعلها في حائطه ليتحقق به. ومن وقف على ثغر، فاختل، صرف في ثغر مثيله. وعلى قياسه مسجد، ورباط، ونحوهما.

ويحرم: حفر البئر، وغرس الشجر في المساجد^(٤). ولعل هذا حيث لم يكن فيه^(٥) مصلحة.



(١) في (أ) "لا يفسخ".

(٢) قوله: «أو بعض مثيله» لا يوجد في (ج).

(٣) في (أ) "الوقف".

(٤) في (د) "بالمساجد". وكذا في (م).

(٥) "فيه" لا توجد في (أ).

باب الهبة

وهي: التبرع بالمال في حال الحياة.

وهي مستحبة، متعقدة بكل قول، أو فعل يدل عليها.

وشروطها ثمانية: كونها من جائز التصرف، وكونه مختارا غير هازل، وكون المزهوب يصح بيته، وكون المزهوب له يصح تملكه، وكونه يقبل ما وهب له بقول، أو فعل يدل عليه، قبل تشاغلهما بما يقطع البيع عرفا، وكون الهبة منجزة، وكونها غير مؤقتة، لكن لز وقشت بعمر أحدهما؛ لزمت، ولغا التوفيق، وكونها بغير عوض، فإن كانت بعوض مغلوم؛ فبيع، بيعوض مجهول؛ فباطلة.

ومن أهدى ليهدي له أكثر؛ فلا بأس.

ويكره رد^(١) الهدية، وإن قلت، بل السنة أن يكافي أو يدعوا، وإن علم أنه أهدى^(٢) حياء؛ وجحب الرد^(٣).



(١) ويجوز ردّها لأمور: مثل أن يريد أخذه بعقد معاوضة، أو أن يكون المعطي لا يقنع بالثواب المعتمد، أو تكون بعد السؤال، ونحوه. حاشية اللبدي (ص: ٢٥٥).

(٢) في (ن) «أهدى له» بدل «أهدي».

(٣) قال في الآداب الشرعية (١/٣١٥): وهو قول حسن، لأن المقاصد في العقود عندنا معتبرة.

فصل

وَتُنْمِلُ الْهِبَةُ، بِالْعَقْدِ.

وَتَنْزَمُ بِالْقَبْضِ، يُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ الْقَبْضُ بِإِذْنِ الرَّاهِبِ، فَقَبْضُ مَا هُوَ^(١)
يُكَيْلُ، أَوْ وَزْنٌ^(٢)، أَوْ ذَرْعٌ بِذَلِكَ، وَقَبْضُ الصُّبْرَةِ، وَمَا يُنْقَلُ بِالْقُلْ، وَقَبْضُ
مَا يَتَنَاؤلُ بِالْتَّنَاؤلِ، وَقَبْضُ غَيْرِ ذَلِكَ بِالْتَّخْلِيةِ.

وَيَقْبَلُ، وَيَقْبِضُ لِصَغِيرٍ، وَمَجْنُونٍ، وَلِيُهُمَا.

وَتَصُحُّ أَنْ يَهَبَ شَيْئاً، وَيَسْتَشْتَيِ نَفْعَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَأَنْ يَهَبَ حَامِلاً،
وَيَسْتَشْتَيِ حَمْلَهَا.

وَإِنْ وَهَبَهُ، وَشَرَّطَ الرُّجُوعَ مَتَى شَاءَ؛ لَرَمَثَ وَلَنَا الشَّرْطُ.

وَإِنْ وَهَبَ دَيْنَهُ لِمَدِينِهِ^(٣)، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، أَوْ تَرَكَهُ لَهُ؛ صَحَّ، وَلَزِمَ
بِمُجَرَّدِهِ وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ.

وَتَصُحُّ الْبَرَاءَةُ، وَلَوْ مَجْهُولًا.

وَلَا تَصُحُّ هِبَةُ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، إِلَّا إِنْ كَانَ ضَامِنًا.



(١) في (ب)، و(د) «وهب» بدل: «هو».

(٢) في (د) زيادة «أو عد». وكذا في (ن).

(٣) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٥٧): قد تقدم في حد الهبة أنه لا بد في المال الموهوب أن يكون موجوداً، وهذا غير موجود، فالظاهر عدم صحة هبة الدين، إلا أن يقال: الهبة هنا بمعنى الإبراء، فصحت، ولذلك لم تصح هبة الدين لغير من هو عليه، كما ذكره المصنف، لما ذكرناه.

فضل

ولكل واهب أن يرجع في هبته قبل إقباضها مع الكراهة . ولا يصح الرجوع إلا بالقول، ويعد إقباضها بخرم . ولا يصح ما لم يكن أباً، فله^(١) أن يرجع بشرط أربعة :

أن لا يسقط حقه من الرجوع^(٢)، وأن لا تزيد زيادة متعلقة، وأن تكون باقية في ملكه، وأن لا يرهنها.

وللأم الحرج أن يتملك من مال ولد ما شاء، بشرط خمسة:

أن لا يضره، وأن لا يكون في مرض مؤت أحدهما، وأن لا يعطيه ولد آخر، وأن^(٣) يكون التملك بالقبض مع القول أو التية^(٤)، وأن يكون ما يتملكه^(٥) عينا موجودة، فلا يصح أن يتملك ما في ذمته من دين ولده ولا أن يرى نفسه^(٦).

وليس لولدي أن يطالبه بما في ذمته من الدين، بل إذا مات أخذه من تركة من رأس المال.



(١) في (ن) «فإن له» بدل: «فله».

(٢) هذا المذهب، خلافا للإقناع. حاشية اللبني (ص: ٢٥٧).

(٣) في (د) «وأن لا يكون».

(٤) في (د) «والقول والтиة».

(٥) في (ن) «تملكه».

(٦) زاد في الإقناع (٣٢/٣) شرطا سادسا: وهو أن لا يكون الأب كافرا، والابن مسلما، لا سيما إذا كان الابن كافرا، ثم أسلم، قاله شيخ الإسلام.

فَضْلٌ

وَيُبَاخُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْسِمَ مَالَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ فِي حَالِ حَيَاةِهِ، وَيُعْطِي مَنْ حَدَّثَ حِصْنَتَهُ وُجُوبًا، وَيَحْبُّ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ عَلَى قُدْرِ إِرْثِهِمْ.

فَإِنْ زَوْجَ أَحَدَهُمْ، أَوْ خَصْصَهُ^(١) بِلَا إِذْنِ الْبَقِيَّةِ، حَرُومٌ عَلَيْهِ، وَلَزَمَهُ أَنْ يُعْطِيهِمْ، حَتَّى^(٢) يَسْتَوْوا. فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ، وَلَيْسَ التَّتْخِيصُ بِمَرَضِ مَوْتِهِ الْمَحْوُفِ، ثَبَّتَ لِلآخِذِ، وَإِنْ كَانَ بِمَرَضِ مَوْتِهِ؛ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ شَيْءٌ زَائِدٌ عَنْهُمْ إِلَّا بِإِجَازَتِهِمْ مَا لَمْ يَكُنْ وَقْفًا، فَيَصْحُّ بِالثُّلُثِ، كَالْأَجْنَبِيِّ.

فَضْلٌ

وَالْمَرَضُ عَيْرُ الْمَحْوُفِ: كَالصُّدَاعِ، وَوَجْعِ الْفَرْسِ، تَبَرُّ^(٣) صَاحِبِهِ نَافِذٌ فِي جَمِيعِ مَالِهِ، كَتَبَرُّ الصَّحِيحِ، حَتَّى وَلَوْ صَارَ مَحْوُفًا، وَمَاتَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالْمَرَضُ الْمَحْوُفُ: كَالبِرْسَامِ، وَذَاتِ الْجَنْبِ، وَالرُّعَافِ الدَّائِمِ، وَالقِيَامِ الْمُتَدَارِكِ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ وَقَتَ الْحَرْبِ، أَوْ كَانَ بِاللُّجَّةِ وَقَتَ الْهَيَاجَانِ، أَوْ وَقَعَ الطَّاغُونُ بِبَلْدِهِ، أَوْ قُدْمُ لِلْقَتْلِ، أَوْ حُبِّسَ لَهُ، أَوْ جُرَحَ جُرْحًا مُوْجِيًّا^(٤): فَكُلُّ مَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبَرَّ وَمَاتَ، تَفَدَّ تَبَرُّهُ بِالثُّلُثِ فَقَطْ، لِلْأَجْنَبِيِّ فَقَطْ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ فَكَالصَّحِيحِ.

(١) فِي (ن) (خَصْهُ).

(٢) «حتى» لا توجد في (د).

(٣) في الأصل، (أ) و(ب) «وتبر» بزيادة الواو، والصواب بحذف الواو.

(٤) أَلْحَقَ الْمَاتَنَ بِالْمَرِيضِ مَرْضَ الْمَوْتِ الْمَحْوُفِ، سَتَةٌ، وَزَادَ فِي نَيلِ الْمَارَبِ

(٣٧/٢) اثْتَيْنِ، وَهُمَا: وَالسَّابِعُ: مِنْ أَسْرِ عَنْدَهُ الْقَتْلِ. وَالثَّامِنُ: الْحَامِلُ

عِنْ الْطَّلَقِ مَعَ أَلْمٍ حَتَّى تَنْجُو مِنْ نَفَاسِهَا.

كتاب الوصيّة^(١)

تصح^(٢) الوصيّةُ: مِنْ كُلِّ عَاقِلٍ لَمْ يُعَايِنِ الْمَوْتَ، وَلَزَ مُمَيِّزاً، أَوْ سَفِيهَا.

تُسَنَّ^(٣) بِخُمسٍ مِنْ تَرَكَ خَيْرًا، وَهُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ عَزْفًا.

وَتُنْكَرُهُ: لِفَقِيرٍ، لَهُ وَرَثَةٌ.

وَتُبَاخُ لَهُ، إِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ.

وَتَحِبُّ: عَلَى مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ، بِلَا بَيِّنَةٍ.

وَتَخْرُمُ: عَلَى مَنْ لَهُ وَارِثٌ بِزِيادةٍ عَلَى^(٤) الثُّلُثِ، وَلَوْاِرِثٌ بِشَيْءٍ،

وَتَصْحُّ وَتَقْفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ. وَالْأَعْتِبَارُ بِكُونِ مَنْ وُصِّيَ، أَوْ وُهِبَ لَهُ

وَارِثًا، أَوْ لَا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَبِإِجَازَةِ، أَوْ الرَّدِّ بَعْدَهُ.

فَإِنْ امْتَنَعَ الْمُوَصِّي لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوَصِّي مِنَ القَبُولِ وَمِنَ الرَّدِّ، حُكْمُ

عَلَيْهِ بِالرَّدِّ، وَسَقَطَ حَقُّهُ.

وَإِنْ قَبِيلَ، ثُمَّ رَدَ، لَرَمَثَ، وَلَا يَصْحَّ^(٥) الرَّدُّ.

وَتَذَخُّلُ فِي مُلْكِهِ مِنْ حِينِ قَبُولِهِ، فَمَا حَدَثَ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ قَبْلَ

ذِلِّكَ، فَلِلْوَرَثَةِ.

(١) في (م) «الوصايا» بدل «الوصيّة».

(٢) في (د) «وتصح» بزيادة الواو.

(٣) في (د) «تسن».

(٤) في (م) «عن» بدل «على».

(٥) في (أ)، و(ب) «لم يصح»، وكذا في (ج)، و(م)، و(ن).

وَتَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءِ: بِرُجُوعِ الْمُوصِيِّ بِقَوْلٍ، أَوْ فَعْلٍ يَدْلُلُ عَلَيْهِ، وَبِمَوْتِ الْمُوصِيِّ لَهُ قَبْلَ الْمُوصِيِّ، وَبِقَتْلِهِ لِلْمُوصِيِّ، وَبِرَدَةِ لِلْوَصِيَّةِ، وَبِتَأْفِيِّ الْعَيْنِ الْمُعَيَّنِ الْمُوصِيِّ بِهَا.

باب الموصى له

تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يَصِحُّ تَمْلِيقُهُ، وَلَوْ مُرْتَدًا، أَوْ حَرَبِيًّا، أَوْ لَا يَمْلِكُ: كَحَمْلٍ^(١) وَبَهِيمَةً، وَيُضْرَفُ فِي عَلْفَهَا^(٢).
وَتَصِحُّ لِلْمَسَاجِدِ، وَالْقَنَاطِيرِ، وَنَحْوِهَا، وَلِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُضْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ.

وَإِنْ وَصَى بِإِخْرَاقِ ثُلُثِ مَالِهِ؛ صَحٌّ، وَضُرِفَ فِي تَجْمِيرِ الْكَعْبَةِ، وَتُنَوِّرِ الْمَسَاجِدِ. وَيُدَفَّنُ فِي التُّرَابِ: ضُرِفَ فِي تَكْفِينِ الْمَوْتَى، وَبِرَمْمِهِ فِي الْمَاءِ: ضُرِفَ فِي عَمَلِ سُفْنِ لِلْجِهَادِ.

وَلَا تَصِحُّ لِكَنِيسَةِ، أَوْ بَيْتِ نَارٍ، أَوْ كُتُبِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، أَوْ مَلِكٍ، أَوْ مَيْتٍ، أَوْ جِنَّيًّا، وَلَا لِمُبْهَمٍ كَـ«أَحَدٌ هَذِينَ».

فَلَوْ أَوْصَى^(٣) بِثُلُثِ مَالِهِ، لِمَنْ تَصِحُّ لَهُ الْوَصِيَّةُ، وَلِمَنْ لَا تَصِحُّ، كَانَ الْكُلُّ لِمَنْ تَصِحُّ لَهُ، لِكِنْ لَوْ أَوْصَى^(٤) لِحَيٍّ وَمَيْتٍ، كَانَ لِلْحَيِّ، النَّصْفُ فَقْطُ.

(١) في (أ) "كجمل". قال في الشرح الكبير (٥٣٩/٣): ولا نعلم خلافاً في صحة الوصية للحمل، أي: إذا علم وجوده حين الوصية، فإن انفصل ميتاً بطلت؛ لأنها لا يرث.

(٢) في (أ) "علفهمما".

(٣) في (م)، و(ن) "وصى".

(٤) في (ن) "وصى".

فضل

وإذا أوصى لأهل سكته، فلأهل زفاقه حال الوصيّة، ولغيراته، تناوله
أربعين داراً من كُلّ جانب.

والصبيُّ، والصبيُّ^(١)، والغلام، واليافع، واليتم: من لم يبلغ.

والمميّز: من بلغ سبعاً.

والطفل: من دون سبع.

والمرافق: من قارب البلوغ.

والشاب والفتى: من البلوغ إلى الثلاثين^(٢).

والكهل: من الثلاثين إلى الخمسين.

والشيخ: من الخمسين إلى السبعين. ثم بعده ذلك هرم.

والآئمَّة والعازِّب: ^(٣) من لا زوج له من رجل و^(٤) امرأة.

والبُكْرُ: من لم يتزوج.

ورجل ثيب وامرأة ثيبة: إذا كانا قد تزوجا.

والثيوبه: زواج البكاره، ولن من غير زوج.

(١) في (ن) «والصبي والصغير» بتقديم وتأخير.

(٢) في (م)، و(ن)، «ثلاثين».

(٣) في (أ) «العزَّب». وكذا في (ج)، و(م)، و(ن).

(٤) في (م)، و(ن) «أو» بدل الواو.

والأَرَاملُ: النِّسَاءُ^(١) الْلَا تَبْيَغُ فَارِقَهُنَّ أَرْوَاجُهُنَّ بِمَوْتٍ، أَوْ حَيَاةً.

وَالرَّهْفُطُ: مَا دُونَ الْعَشَرَةِ مِنَ الرُّجَالِ خَاصَّةً.

باب الموصى به

تصحُّ الْوَصِيَّةُ حَتَّىٰ بِمَا لَا يَصْحُّ بِعِدَّةٍ:

كَالآيَقِ، وَالشَّارِدِ، وَالظَّئِيرِ بِالْهَوَاءِ، وَالْحَمْلِ بِالْبَطْنِ، وَاللَّبَنِ بِالْفَرْعِ^(٢)،
وَبِالْمَعْدُومِ: كَمَا تَحْمِلُ^(٣) أَمْمَةً، أَوْ شَجَرَةً أَبْدَأَ، أَوْ مُدَّةً مَعْلُومَةً.

فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ، فَلِلْمُوْصَى لَهُ، إِلَّا حَمْلَ الْأَمْمَةِ، فَقِيمَتُهُ يَوْمٌ وَضَعِيفٌ.

وَتَصْحُّ بِغَيْرِ مَا لِكَلْبِ مُبَاحِ النَّفْعِ، وَزَيْنَتِ مُتَنَجِّسٍ. وَتَصْحُّ بِالْمَنْفَعَةِ
الْمُفَرَّدَةِ، كَخِدْمَةِ عَبْدٍ، وَأَخْرَةِ دَارٍ، وَنَخْوِهِمَا. وَتَصْحُّ بِالْمُبَهَّمِ كَثُوبٍ،
وَيُعْطَى مَا يَقْعُ عَلَيْهِ الاسمُ.

فَإِنْ اخْتَلَفَ الاسمُ بِالْعُرْفِ وَالْحَقِيقَةِ؛ غُلْبَتِ الْحَقِيقَةُ^(٤).

(١) قوله: «النساء» أدرجه في (ن) في الشرح.

(٢) في (د) «في الفرع».

ناقشت الحارثي في التمثيل باللبن في الفرع بأنه غير معجوز عن تسليمه، لكنه من نوع المعجوز، أو المعدوم، لتتجدده شيئاً فشيئاً. حاشية اللبي (ص: ٢٦٤).

(٣) في (د) زيادة «به». قال شيخ الإسلام: الذي يظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحمل، نظراً إلى علة التفريق، إذ ليس التفريق مختصاً بالبيع، بل هو عام في كل تفريق، إلا العتق، وافتداء الأسير. حاشية الروض (٦/٦٥).

(٤) صلحه في المتنقح، وهو قول القاضي، وأبي الخطاب، وابن عقيل وغيرهم، وجزم به في المتنهي. حاشية الروض (٦/٦٧)، واختصار الموفق (المغني ٨/٥٦٧)، وجماعة: يقدم العرف، لأن المبادر إلى الفهم.

فالشاة^(١)، والبعير، والثور^(٢): اسْمُ لِلذَّكَرِ، وَالأنثى مِنْ صَغِيرٍ، وَكَبِيرٍ.
والحصان، والجمل، والحمار، والبغال، والعبد: اسْمُ لِلذَّكَرِ خَاصَّةً.
والجحر، والأتان، والناقة، والبقرة: اسْمُ لِلأنثى^(٣).
والفرس والرقيق: اسْمُ لَهُمَا.
والتعجّة: اسْمُ لِلأنثى مِنَ الضَّأنِ.
والكبش: اسْمُ لِلذَّكَرِ الْكَبِيرِ مِنْهُ.
والتبش: اسْمُ لِلذَّكَرِ الْكَبِيرِ مِنَ الْمَعْزِ.
والدابة عزفًا: اسْمُ لِلذَّكَرِ، وَالأنثى مِنَ الْخَيلِ، وَالبَيْالِ، وَالحَمِيرِ.

باب الموصى إليه

تَصِحُّ وَصِيَّةُ الْمُسْلِمِ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مُكَلَّفٌ، رَشِيدٌ، عَدْلٌ، وَلَزْ
ظَاهِرًا، أَوْ أَغْمَى، أَوْ افْرَأَةً، أَوْ رَقِيقًا، لَكِنْ لَا يَقْبِلُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.
وَتَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ إِلَى عَدْلٍ فِي دِينِهِ.
وَتُعْتَبَرُ وُجُودُ هَذِهِ الصُّفَاتِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ، وَالْمَوْتِ.
وَلِلْمُوصَى إِلَيْهِ أَنْ يَقْبِلَ، وَأَنْ يَغْزِلَ نَفْسَهُ مَتَّ شَاءَ.
وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ مُعَلَّقَةً، كَيْاًذَا بَلَغَ، أَوْ حَضَرَ، أَوْ رَشَدَ، أَوْ تَابَ مِنْ فَسَقِهِ،
أَوْ إِنْ مَاتَ زَيْدٌ، فَعَمِرُوا مَكَانَهُ . وَتَصِحُّ مُؤْقَتَةً: كَزَيْدٍ، وَصِيَّيْ سَنَةً، ثُمَّ عَمِرُوا.

(١) في (د) «والشاة».

(٢) في تاج العروس (٦/١٠٤): الثور: الذكر من البقر، والأنثى: الثورة.

(٣) قاله في الإنصاف (٧/٢٥٦).

وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُوصِي، إِلَّا إِنْ جُعِلَ لَهُ ذَلِكَ.
وَلَا نَظَرَ لِلْحَاكِمِ مَعَ الْوَصِيِّ الْخَاصِّ، إِذَا كَانَ كُفُواً.

فضل

وَلَا تَصْحُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا فِي شَيْءٍ مَغْلُومٍ يَمْلُكُ الْمُوَصِيُّ فِعْلَهُ، كَفَضَاءِ الدِّينِ، وَتَفْرِيقِ الْوَصِيَّةِ، وَرَدِ الْحُقُوقِ إِلَى أَهْلِهَا، وَالنَّظَرُ فِي أَمْرٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ، لَا بِاسْتِيفَاءِ الدِّينِ مَعَ رُشْدٍ وَارِثِهِ.

وَمَنْ وُصِيَ فِي شَيْءٍ، لَمْ يَصِرْ وَصِيًّا فِي غَيْرِهِ.

وَإِنْ صَرَفَ أَجْنِيَّ الْمُوَصَى بِهِ؛ لِمُعِينٍ^(١) فِي جَهَنَّمِهِ، لَمْ يَضْمِنْهُ.
وَإِذَا^(٢) قَالَ لَهُ: ضَعْنَ ثُلُثَ مَالِيِّ حَيْثُ شِئْتَ، أَوْ: أَغْطُهُ، أَوْ: تَسْدِّدْ
بِهِ عَلَى مَنْ شِئْتَ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ، وَلَا دَفْعَهُ إِلَى أَقْارِبِهِ الْوَارِثِينَ، وَلَا إِلَى
وَرَثَةِ الْمُوَصِيِّ.

وَمَنْ مَاتَ بِبَرِّيَّةٍ وَنَحْوَهَا، وَلَا حَاكِمٌ وَلَا وَصِيٌّ، فَلِكُلِّ مُسْلِمٍ أَخْذُ
تَرِكَتِيهِ، وَبَيْعُ مَا يَرَاهُ، وَيُجَهَّزُهُ^(٣) مِنْهَا إِنْ كَانَتْ، وَإِلَّا جَهَزَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَهُ
الرُّجُوعُ بِمَا غَرِمَهُ، إِنْ تَوَى الرُّجُوعَ.



(١) في (أ) "المعين".

(٢) في (أ) "إن" بدل "إذا".

(٣) في (ن) "تجهيزه".

كتاب الفرائض

وهي العلم يقسمة المواريث.

ولذا مات الإنسان بديعه من تركته: بكتبه، وحnotطه، ومئنة تجهيزه من رأس ماله، سواء كان قد تعلق به حق رهن، أو أرض جنائية، أو لا، وما يبقى بعد ذلك، يتضمن^(١) منه دين الله تعالى^(٢)، ودين الأدعيين، وما يبقى بعد ذلك تنفذ^(٣) وصاياه من ثلثه، ثم يقسم ما يبقى بعد ذلك على ورثته.

فصل

وأنسباب الإرث ثلاثة: النسب، والنكاح الصحيح، والولاية.

وموانعه ثلاثة: القتل، والرق، واختلاف الدين.

والمجتمع على توريثهم: من الذكور بالاختصار عشرة: الابن، وأبنته وإن نزل، والأب، وأبنته وإن علا، والأخ مطلقاً، وأبن الأخ لا من الأمة، والعم، وأبنته كذلك، والزوج، والمغتقة.

ومن الإناث بالاختصار سبع: البنّ، وبنت الابن، وإن نزل أبوها، والأخ مطلقاً، والأخت مطلقاً، والزوجة، والمغتقة.

(١) في (أ) "تقضى"، وكذا في (م)، و(ن)، و(ب) "تفرض".

(٢) قوله: "تعالى" لا يوجد في (د).

(٣) في (ن) زيادة "منه".

فصل

والوارث ثلاثة: ذو فرض، وعصبة، و(١) رحم.
والفرض المقدمة ستة: النصف، والربع، والثمن، والثلثان، والثلث،
والسدس.

وأصحاب هذه الفرض بالاختصار عشرة: الزوجان، والأبوان،
والجدة، والأخت مطلقاً، والأخت بنت، وبنت الابن، والأخ من
الأم.

فالنصف: فرض خمسة:

فرض الزوج حيث لا فرع وارث للزوجة، وفرض البنت، وفرض بنت
الابن مع عدم أولاد الصلب، وفرض الأخت الشقيقة مع عدم الفرع
الوارث، وفرض الأخت للأب مع عدم الأشقاء.

والربع: فرض اثنين: فرض الزوج مع الفرع الوارث، وفرض الزوجة
فأكثر مع عدمه.

والثمن: فرض واحد: وهو الزوجة، فأكثر مع الفرع الوارث.



(١) في (ن) زيادة: (ذو)، (ذو رحم).

فضل

والثالثان: فرض أربعة:

فرض^(١) البتين فأكثر، وبنتي الابن فأكثر، والأختين الشقيقين فأكثر، والأختين للأب فأكثر.

والثالث: فرض اثنين:

فرض ولدي الأم فأكثر، ينتوي فيه ذكرهم وأنشأهم، وفرض الأم حيث لا فرع وارث للميت، ولا جمجمة من الإخوة والأخوات، لكن لوز كان هناك أبوه، وأمه، وزوجها، أو زوجة، كان للأم [ثلث]^(٢) الباقى.

والسادس: فرض سبعة:

فرض الأم مع الفرع الوارث، أو جمجمة من الإخوة والأخوات، وفرض الجدة، فأكثر إلى ثلاثة إن تساوى مع عدم الأم، وفرض ولد الأم الواحد، وفرض بنت الابن فأكثر، مع بنت الصلب، وفرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة، وفرض الأب مع الفرع الوارث، وفرض الجد كذلك، ولا يتزال عنده بحال.



(١) "فرض" لا توجد في (أ).

(٢) في الأصل، وأ(أ) «الثالث» بآل التعريف، وهو خطأ، التصويب من: (ب)، (د)، وكذا في (ج)، (م)، (ن).

فضل

والجُدُّ مَعَ الإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ، أَوْ لَأْبٍ، ذُكُورًا كَانُوا، أَوْ إِنَاثًا: كَأَحَدِهِمْ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صَاحِبٌ فَرْضٌ، فَلَهُ مَعْهُمْ خَيْرٌ أَمْرَيْنِ^(١): إِمَّا الْمُقَاسَمَةُ، أَوْ ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ.

فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ صَاحِبٌ فَرْضٌ، فَلَهُ خَيْرٌ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: إِمَّا الْمُقَاسَمَةُ، أَوْ ثُلُثُ الْبَاقي بَعْدَ صَاحِبِ الْفَرْضِ، أَوْ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ.

فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ صَاحِبِ الْفَرْضِ إِلَّا السُّدُسُ؛ أَخْذَهُ، وَسَقَطَ الإِخْوَةُ، إِلَّا الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، أَوْ لَأْبٍ، فِي الْمَسَأَةِ الْمُسَمَّةِ بِالْأَكْدَرِيَّةِ. وَهِيَ: زَوْجٌ، وَأَمٌّ، وَجَدٌ، وَأُخْتٌ:

فَلِلزَّوْجِ النَّصْفُ، وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ؛ وَيُفَرَّضُ لِلْأُخْتِ النَّصْفُ، فَتَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ^(٢)، ثُمَّ يُفْسَمُ نَصِيبُ الْجَدِّ، وَالْأُخْتُ يَتَّهِمَا أَرْبَعَةً عَلَى ثَلَاثَةَ، فَتَصِحُّ، مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الشَّقِيقِ وَلَدُ الْأَبِ عَدَهُ عَلَى الْجَدِّ إِنْ اخْتَاجَ لِعَدْهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الشَّقِيقُ مَا حَصَلَ لِوَلَدِ الْأَبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّقِيقُ أَخْتًا وَاحِدَةً، فَتَأْخُذُ تَمَامَ النَّصْفِ، وَمَا فَضَلَ، فَهُوَ لِوَلَدِ الْأَبِ.

فَمِنْ صُورِ ذَلِكَ الزَّيْلِيَّاتِ^(٣) الْأَرْبَعُ:

الْعَشْرِيَّةُ، وَهِيَ: جَدٌّ، وَشَقِيقَةٌ، وَأَخٌ لَأْبٍ، وَالْعِشْرِينِيَّةُ، وَهِيَ: جَدٌّ، وَشَقِيقَةٌ، وَأَخْتَانِ لَأْبٍ.

(١) في (د) «الأمرتين» بآل التعريف.

(٢) في (د)، وكذلك في (م)، و(ن) «تسعة»، بدل: «إلى تسعة».

(٣) في (د) «الزيادات».

وَمُختَصَّرَةُ زَيْدٍ، وَهِيَ: أُمٌّ، وَجَدٌ، وَشَقِيقَةٌ، وَأُخْ، وَأُخْتٌ لِأَبٍ.
وَتِسْعِينَيْةُ زَيْدٍ، وَهِيَ: أُمٌّ، وَجَدٌ، وَشَقِيقَةٌ، وَأَخْوَانٌ، وَأُخْتٌ لِأَبٍ.

باب الحجب

اعلم: أَنَّ الْحَجْبَ بِالْوَضْفِ يَتَأَمَّى دُخُولُهُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ، وَالْحَجْبُ
بِالشَّخْصِ نُفَصَّانَا كَذَلِكَ، وَجِرْمَانًا فَلَا يَدْخُلُ عَلَى خَمْسَةٍ^(١): الرَّوْجَيْنِ،
وَالْأَبْوَيْنِ، وَالْوَلَدِ.

وَأَنَّ الْجَدَّ يَسْقُطُ بِالْأَبِ، وَكُلُّ جَدٌ أَبْعَدَ يَسْقُطُ^(٢) بِأَقْرَبَ، وَأَنَّ الْجَدَّةَ
مُظْلَقاً تَسْقُطُ بِالْأُمِّ، وَكُلُّ جَدَّةٍ بُعْدَى تَسْقُطُ^(٣) بِجَدَّةٍ قُرْبَى، وَأَنَّ كُلَّ ابْنٍ أَبْعَدَ
يَسْقُطُ بِإِبْنٍ أَقْرَبَ، وَتَسْقُطُ الإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ بِإِثْنَيْنِ: بِإِلَبْنٍ وَإِنْ نَزَلَ، وَبِالْأَبِ
الْأَقْرَبِ.

وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ يَسْقُطُونَ^(٤) بِالْأَخِ الشَّقِيقِ أَيْضًا. وَبَنُو الْإِخْوَةِ يَسْقُطُونَ
حَتَّى بِالْجَدَّ أَبِي الْأَبِ، وَإِنْ عَلَا. وَالْأَعْمَامُ يَسْقُطُونَ حَتَّى يَبْنِي الْإِخْوَةَ وَإِنْ
نَزَلُوا. وَالْأَخُ لِلْأُمِّ يَسْقُطُ بِإِثْنَيْنِ: بِفُرُوعِ الْمَيِّتِ مُظْلَقاً وَإِنْ نَزَلُوا، وَبِأَصْوَلِهِ
الذُّكُورُ، وَإِنْ عَلَا.

وَتَسْقُطُ بَنَاتُ الْابْنِ بِيَتْنِي الصُّلْبِ فَأَكْثَرُ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُنَّ مِنْ يُعَصِّبُهُنَّ
مِنْ وَلَدِ الْابْنِ.

(١) وبعضهم عدهم: ستة، يجعل الابن والبنت مكان الولد في كلام المصنف. حاشية اللبني (ص: ٢٧٥).

(٢) في (ب) «بجد أقرب» بدل: «يسقط بأقرب». وكذا في (م)، و(ن).

(٣) «تسقط» لا توجد في (ب). وكذا في (م)، وأدرجها في (ن) في الشرح.

(٤) في (م) بزيادة الواو «ويسقطون».

وَتَسْقُطُ الْأَخْوَاتُ لِلأَبِ بِالْأَخْتِينِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُنَّ أَخْوَهُنَّ، فَيَعْصِبُهُنَّ.

وَمَنْ لَا يَرِثُ لَا يَخْجُبُ^(١) مُظْلَقاً، إِلَّا الإِخْوَةُ مِنْ حَيْثُ هُنَّ، فَقَدْ لَا يَرِثُونَ، وَيَخْجُبُونَ الْأُمَّ تَقْصَانًا.

باب العصبات

اعلم: أن النساء كلهن صاحبات فرض، وليس فيهن عصبة بنفسه إلا المعتقة.

وأن الرجال كلهن عصبات بنفسهم، إلا الزوج، وولد الأم، وأن الأخوات مع البنات عصبات، وأن البنات، وبنات البن، والأخوات الشقيقات، والأخوات للأب، كل واحدة منها مع أخيها عصبة به، له مثل^(٢) ما لها.

وأن حكم العاصب أن يأخذ ما أنتقت الفرض، وإن لم ينتش شيء؛ سقط، وإذا انفرد أحذ^(٣) جميع المال. لكن للجد والأب ثلاث حالات: يرثان بالتعصيب فقط، مع عدم المزاعم الوارث، وبالفرض فقط مع ذكره، وبالفرض والتعصيب، مع أنوثته.

ولا تتمشى على قواعدينا «المشركة»، وهي: زوج، وأم، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء.

(١) في (م) زيادة «أخذ».

(٢) في (ب) «مثلاً»، وكذا في (م)، و(ن).

(٣) في (ن) «حاز» بدل: «أخذ».

فضل

وإذا اجتمع كل الرجال، ورث منهم ثلاثة: الابن، والأب، والزوج.
وإذا اجتمع كل النساء ورث منهن، خمسة^(١): البنت، وينت الابن،
والأم، والزوجة، والأخت الشقيقة.

وإذا اجتمع ممكِّن الجمع من الصنفين، ورث خمسة^(٢): الأبوان،
والولدان، وأحد الزوجين.

ومعنى كان العاصي عما، أو ابن عم، أو ابن أخي، انفرد بالإيثار دون
أخواته.

ومعنى عدم العصبات من النسب، ورث المؤلِّي المعني ولو أنتي، ثم
عصبة الذكور، الأقرب فالأقرب كالنسب، فإن لم يكن؛ عملنا بالردد، فإن
لم يكن؛ ورثنا ذوي الأرحام.

باب الرد وذوي الأرحام

حيث لم^(٣) تستغرق الفرضية ولا عاصب؛ رد الفاضل على كل
في فرض يقدره، ما عدا الزوجين، فلا يرد عليهما من حيث الزوجية. فإن
لم يكن إلا صاحب فرض؛ أحذ الكل فرضًا ورداً. وإن كان جماعة من

(١) في (ن) «خمس». وهو الصواب.

(٢) في (ن) زيادة «منهم».

(٣) في (م) «لا» بدل «لم».

جنسِ كالبناتِ، فَأَعْطِهِمْ^(١) بِالسُّوِّيَّةِ، فَإِنْ^(٢) اخْتَلَفَ جِنْسُهُمْ، فَخُذْ عَدَدَ سِهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةِ دَائِمًاً:

فَجَدَّةُ، وَأَخُوكَ لَأُمُّ، تَصْحُّ مِنْ اثْتَيْنِ، وَأُمُّ، وَأَخُوكَ لَأُمُّ مِنْ ثَلَاثَةِ، وَأُمُّ، وَبِنْتُ مِنْ أَرْبَعَةِ، وَأُمُّ وَبِنْتَانِ مِنْ خَمْسَةِ، وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ زَادَتْ سُدُّسًا آخَرَ، لَا نَتَغَرَّقُ فِي الْفُروْضِ.

وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ أَحَدُ الرَّوْجِينِ: فَاعْمَلْ مَسَأَلَةَ الرَّدِّ، ثُمَّ مَسَأَلَةَ الرَّوْجِيَّةِ، ثُمَّ تَقْسِيمُ^(٣) مَا فَضَلَ عَنْ فَرْضِ الرَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسَأَلَةِ الرَّدِّ، فَإِنِّي أَنْقَسَمَ^(٤) صَحَّتْ مَسَأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ مَسَأَلَةِ الرَّوْجِيَّةِ، وَإِلَّا فَاضْرِبْ مَسَأَلَةَ الرَّدِّ فِي مَسَأَلَةِ الرَّوْجِيَّةِ.

ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ^(٥) مَسَأَلَةِ الرَّوْجِيَّةِ؛ أَخْذَهُ مَضْرُوبًا فِي مَسَأَلَةِ الرَّدِّ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ^(٦) مَسَأَلَةِ الرَّدِّ، أَخْذَهُ مَضْرُوبًا فِي الْفَاضِلِ عَنْ مَسَأَلَةِ الرَّوْجِيَّةِ: فَرَوْجُ وَجَدَّةُ، وَأَخُوكَ لَأُمُّ مَثَلًا: فَاضْرِبْ مَسَأَلَةَ الرَّدِّ، وَهِيَ: اثْنَانَ، فِي مَسَأَلَةِ الرَّوْجِ، وَهِيَ اثْنَانِ، فَتَصْحُّ مِنْ أَرْبَعَةِ، وَهَكَذَا.



(١) في (ن) «فَأَعْطِهِنَّ».

(٢) في (ب) «وَإِنْ» بالواو، وكذا في (م)، و(ن).

(٣) في (م) «يَقْسِمْ».

(٤) في (أ) «فَانْقَسَمَتْ».

(٥) في (م) «فِي» بدل «مِنْ».

(٦) في (م) «فِي» بدل «مِنْ».

فضلٌ في^(١) ذوي الأزحام

وَهُمْ كُلُّ قَرَابَةٍ، لَيْسَ بِذِي فَرْضٍ، وَلَا عَصَبَةٍ.

وَأَصْنَافُهُمْ أَحَدَ عَشَرَ:

وَلَدُ الْبَنَاتِ لِصُلْبٍ، أَوْ لِابْنٍ، وَلَدُ الْأَخْوَاتِ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ، وَبَنَاتُ
الْأَعْمَامِ، وَلَدُ [وَلَدٍ]^(٢) الْأُمَّ، وَالْعَمُّ لِأُمٍّ، وَالْعَمَّاتُ، وَالْأَخْوَالُ،
وَالْخَالَاتُ، وَأَبُو الْأُمَّ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذْتَبَ يَابِ بَيْنَ أُمَّيْنِ^(٣).

وَيَرِثُونَ^(٤): بَشْرِيلُهُمْ مَنْزِلَةً مَنْ أَذْلَوْا بِهِ.

وَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ بِوَارِثٍ، وَاسْتَوْثَ مَنْزِلَتُهُمْ مِنْهُ، فَنَصِيبُهُ لَهُمْ
بِالسُّوءِيَّةِ؛ الذَّكَرُ كَالأنثى.

وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، فَمَالُهُ لِيَتَّبِعُ الْمَالِ، وَلَيْسَ وَارِثًا، وَإِنَّمَا يَحْفَظُ الْمَالَ
الضَّائِعَ، وَغَيْرَهُ، فَهُوَ جِهَةٌ وَمَضْلَاحَةٌ.



(١) في (ن) زيادة «تبين».

(٢) الزيادة من (١).

(٣) في (م)، و(ن) زيادة: «ومن أدلى بصنف» وهي في الإقناع (١٠٥/٣)، والمعنى
الأخير (٨٨/٢)، والغاية (٣٩٢/٢) بلفظ: «ومن أدلى».

(٤) في (ب)، و(ن) «بورثون».

باب أصول المسائل

وهي سبعة: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وستة، وثمانية، وأثنا عشر، وأربعة وعشرون.

ولَا يُؤْلَى مِنْهَا إِلَّا السَّتَّةُ، وَصِعْفُهَا، وَصِعْفُ صِعْفِهَا.

فالسَّتَّةُ: تَعُولُ مُتَوَالِيَّةً إِلَى عَشَرَةَ.

فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةَ: كَرْفِجْ، وَأَخْتِ لِغَيْرِ أُمٍّ، وَجَدَةٌ.

وَإِلَى ثَمَانِيَّةَ: كَرْفِجْ، وَأُمٌّ، وَأَخْتِ لِغَيْرِ أُمٍّ، وَتُسَمَّى «الْمُبَاهَةُ».

وَإِلَى تِسْعَةَ: كَرْفِجْ، وَوَلَدِي أُمٌّ، وَأَخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا، وَتُسَمَّى «الْعَرَاءُ» وَ«الْمَرْوَانِيَّةُ».

وَإِلَى عَشَرَةَ: كَرْفِجْ، وَأُمٌّ، وَأَخْتَيْنِ لِأُمٍّ، وَأَخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا^(١)، وَتُسَمَّى «أُمُّ الْفُرُوخِ».

وَالاثْنَا عَشَرَ: تَعُولُ^(٢) أَفْرَادًا إِلَى [سبعة]^(٣) عَشَرَ، فَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ: كَرْفِجْ، وَبَتَّيْنِ، وَأُمٌّ.

وَإِلَى خَمْسَةَ عَشَرَ: كَرْفِجْ، وَبَتَّيْنِ، وَأَبَوَيْنِ.

وَإِلَى سَبْعَةَ عَشَرَ: كَثَلَاثٌ زَوْجَاتٍ، وَجَدَتَيْنِ، وَأَرْبَعٌ أَخْوَاتٍ لِأُمٍّ،

(١) قوله «وأختين لغيرها» لا يوجد في (ج). وفي (د) «وأختان لغيرها».

(٢) تكرر هذا اللفظ في (أ).

(٣) في الأصل «تسعة» والتصويب من (أ)، و(ب)، و(د). قوله: «إلى سبعة عشر» لا يوجد في (م).

وَثَمَانِ أَخْوَاتٍ لِغَيْرِهَا، وَتُسَمَّى «أُمُّ الْأَرَامِلِ».
وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ: تَعُولُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى سَبْعَةِ وَعَشْرِينَ: كَزَوْجَةٌ،
وَبَيْتَيْنِ، وَأَبَوَيْنِ، وَتُسَمَّى «الْمِنْبَرِيَّةُ» وَ«الْبَخِيلَةُ»؛ لِقُلْةِ عَوْلَاهَا.

باب ميراث الحمل

مَنْ^(١) مَاتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ، فَظَلَّبَ بَقِيَّةُ وَرَتَبَهُ قِسْمَةً^(٢) التَّرِكَةِ، قُسِّمَتْ،
وَوُقِفَ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثٍ ذَكَرَيْنِ، أَوْ أُنْثَيَيْنِ، وَدُفِعَ لِمَنْ لَا يَحْجُبُهُ
[الحمل]^(٣) إِرْثُهُ كَامِلًا، وَلِمَنْ يَحْجُبُهُ حَجْبَ نُفُصَانِ أَقْلَى مِيرَاثِهِ، وَلَا يُدْفَعُ
لِمَنْ يُسْقُطُهُ شَيْئًا. فَإِذَا وُلِدَ أَخْدَنَصِيَّةٌ، وَرُدَّ مَا بَقَى لِمُسْتَحْقِهِ.
وَلَا يَرِثُ إِلَّا إِنْ^(٤) اسْتَهَلَ^(٥) صَارِخًا، أَوْ عَطَسَ، أَوْ تَنَفَّسَ، أَوْ وُجَدَ
مِنْهُ مَا يَدْلُلُ عَلَى الْحَيَاةِ، كَالْحَرَكَةِ الطَّوِيلَةِ وَنَحْوِهَا.
وَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهَلَ، ثُمَّ انْفَصَلَ مِنْهَا، لَمْ يَرِثُ.



(١) في (ن) بزيادة الواو «ومن».

(٢) في (ب)، و(د) «قسم»، وكذا في (م).

(٣) في الأصل «الحجب»، والتصويب من (أ)، و(ب)، و(د).

(٤) في (ج) «من» بدل «إن».

(٥) قيل: بالبناء للفاعل، وقيل: بالبناء للمفعول، ومعنى: «استهل» خرج صارخًا، وأما «أهل» فالبناء للفاعل، وقال الجوهري وغيره: استهل المولود إذا صاح عند الولادة، وحينئذ فالاستهلال رفع الصوت، فصارخًا حال مؤكدة لعاملها. حاشية اللبدي (ص: ٢٨٢).

باب ميراث المفقود

من انقطع حبره لعيته ظاهرها السلام، كالأسير^(١)، والخروج للتجارة، والسياحة، وطلب العلم؛ انتظر تتمة تسعين سنة من ولد، فإن فقد ابن تسعين، اجتهد الحاكم.

وإن كان ظاهرها الهلاك: كمن فقد من بين أهله، أو في مهلكة كذرب الحجاج، أو فقد^(٢) بين الصفين حال الحرب، أو غرق سفينة، ونجا قوم، وغرق آخرون^(٣)؛ انتظر تتمة أربعين سنة، منفذ فقد.

ثم يقسم ماله في الحالتين.

فإن قدم بعده القسمة^(٤)، أخذ ما وجده يعنيه، ورجح بالباقي. فإن مات مورث^(٥) هذا المفقود في زمان انتظاره، أخذ كل وارث اليقين، ووقف له بالباقي^(٦).

ومن أشكال نسبة، فكالمفقود.



(١) في (د) «الأسير». عند من عادته عدم قتل الأسير. حاشية اللبدي (ص: ٢٨٢).

(٢) في (أ) زيادة "من".

(٣) في (د) «دون آخرين» بدل «وغرق آخرون».

(٤) في (ب)، (د) «القسم»، وكذا في (م).

(٥) في (د) «موروث».

(٦) في (ج)، (ن) «الباقي» بدونباء. وهو أولى.

باب ميراث الخنز

وهو: من له شكل الذكر، وفوج المرأة^(١).

ويُعتبر بقوله، فسبقه من أحدهما.

فإن خرج منها معاً، اغثى بأكثريهما^(٢)، فإن استويا، فمشكل.

فإن رجبي كشفه بعد كبره، أغطي ومن معه اليقين، ووقف الباقى، لظهور ذكره: بنات لحيته، أو إمناء من ذكره. أو أنوثة بحيس، أو تفلث ندي، أو إمناء من فرج.

فإن مات، أو بلغ بلا أمارء، واختلف إرثه، أخذ نصف ميراث ذكر، ونصف ميراث أنثى.

باب ميراث الغرق ونحوهم

إذا علم موته المتواترين معاً، فلا إرث. وكذا إن جهل الأسبق^(٣)، أو علم ثم نسي، وأدعى ورثة كل سبق الآخر ولا ينتبه، أو تعارضتا وتحالفاً.

وإن لم يدع ورثة كل سبق الآخر، ورث كل ميت صاحبه، ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته.

(١) في (أ) "الأنثى".

(٢) في (ب)، و(د)، «أكثريهما» بدون الباء، وكذا في (م)، و(ن).

(٣) الصواب أن يقول: «وكذا لو جهل السبق بأن يعلم هل سبق لأحدهما أولاً» والأحسن في العبارة من أصلها أن يقال: «وكذا إن جهل السبق، أو علم ثم جهل السابق، أو علم ثم نسي» فهذا أخصر، وأوضح. حاشية اللبدى (ص: ٢٨٤).

باب ميراث أهل المثل

لَا تَوَارُثُ^(١) بَيْنَ مُخْتَلِفِينَ فِي الدِّينِ، إِلَّا بِالْوَلَاءِ، فَيَرِثُ بِهِ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَالْكَافِرُ الْمُسْلِمَ. وَكَذَا يَرِثُ الْكَافِرُ، وَلَوْ مُرْتَدًا، إِذَا أَسْلَمَ^(٢) قَبْلَ قَسْمِ مِيراثِ مُرْتَدِهِ الْمُسْلِمِ.
وَالْكُفَّارُ مِلْلٌ شَتَّى، لَا يَتَوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلَافِهَا.

فَإِنْ اتَّفَقْتُ^(٣) وَوُجِدَتِ الأَسْبَابُ، وَرَثَ بَغْضُهُمْ بَغْضًا، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا ذَمِئٌ، وَالآخَرُ حَزِيبٌ، أَوْ مُسْتَأْمَنٌ، وَالآخَرُ ذَمِئٌ، أَوْ حَزِيبٌ.
وَمَنْ حُكِمَ بِكُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْعِ، وَالْمُرَتَدِ، وَالْزَّنِيدِ: وَهُوَ الْمُنَافِقُ،
فَمَا لَهُمْ^(٤) فِيهِ، لَا يُورَثُونَ، وَلَا يَرِثُونَ^(٥).

وَيَرِثُ الْمَجْوُسِيُّ، وَنَحْوُهُ بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ، فَلَوْ خَلَفَ أُمَّةً، وَهِيَ أُخْتَهُ
مِنْ أَبِيهِ، وَرِثَتِ الْثُلُثَ بِكَوْنِهَا أُمًا، وَالنُّصْفَ بِكَوْنِهَا أَخْتًا.

باب ميراث المطلقة

يُبْثِثُ الْإِرْثُ لِكُلِّ مَنْ الزَّوْجَيْنِ فِي الظَّلَاقِ الرَّجُعيِّ.
وَلَا يُبْثِثُ فِي الْبَاتِنِ، إِلَّا لَهَا، إِنْ أَتَهُمْ بِقَضِيدٍ حِرْمَانِهَا: بِأَنْ طَلَقَهَا فِي

(١) في (أ) «لاميراث».

(٢) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٨٤)، وهذا عندي يعد من محاسن المذهب؛ لأنه فيه ترغيباً في الإسلام.

(٣) في (ن) زيادة «أدیانهم».

(٤) في (د) «فماله» بالإفراد. وكذا في (ن).

(٥) في (د) بتقديم وتأخير «لا يرثون ولا يورثون».

مَرَضٌ مَوْتِهِ الْمَحْوُفُ ابْتِدَاءً^(١)، أَوْ سَالَتْهُ^(٢) رَجْعِيَا، فَطَلَقَهَا بَائِنَا، أَوْ عَلَقَ فِي مَرَضِهِ^(٣) طَلَاقَهَا عَلَى مَا لَا غَنَى لَهَا عَنْهُ، أَوْ أَقْرَأَهُ طَلَقَهَا سَابِقًا فِي حَالٍ صِحَّتِهِ، أَوْ وَكَلَ فِي صِحَّتِهِ مَنْ يُبَيِّنُهَا مَتَّ شَاءَ، فَأَبَانَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، فَتَرِثُ فِي الْجَمِيعِ، حَتَّى وَ^(٤) لَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، مَا لَمْ تَتَرَوَّجْ أَوْ تَرَثَّدَ: فَلَوْ طَلَقَ الْمُتَّهِمُ أَرْبَعًا، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ، وَتَرَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ، وَرِثَ الشَّمَانُ عَلَى السَّوَاءِ بِشَرْطِهِ.

وَيَبْثُتُ لَهُ إِنْ فَعَلْتُ بِمَرَضِ مَوْتِهَا الْمَحْوُفِ مَا يَفْسَحُ نِكَاحَهَا، مَا دَامَتْ مُعْتَدَةً إِنْ اتَّهَمْتُ، وَإِلَّا سَقَطَ^(٥).

باب الإقرار بمشاركة في الميراث

إِذَا^(٦) أَقْرَأَ الْوَارِثُ بِمَنْ يُشَارِكُهُ فِي الْإِرْثِ، أَوْ بِمَنْ يَخْجُبُهُ، كَأَخِ أَقْرَأَ بِأَبِنِ الْمَيِّتِ، صَحَّ، وَبَثَتَ^(٧) الْإِرْثُ وَالْحَجْبُ.

(١) جزم ابن القيم: أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ورثوا المطلقة المبتوطة في مرض الموت حيث يتهم بقصد حرمانها الميراث بلا تردد، وإن لم يقصد الحرمان، لأن الطلاق ذريعة، وأما إذا لم يتهم فيه خلاف معروف، مأخذه أن المرض أوجب تعلق حقها بماله، فلا يمكن من قطعة، أو سدا للذرية بالكلية، وإن كان في أصل المسألة خلاف متاخر عن إجماع السابقين. إعلام الموقعين (٣/١٨٥).

(٢) في (أ) زيادة "طلاقها".

(٣) في (م) «مرض موتة» بدل «مرضه».

(٤) في (ن) بدون الواو.

(٥) في (ن) زيادة «ميراثه».

(٦) في (د) «فإذا» بالفاء.

(٧) في (أ) "يثبت".

فإذا أقرَّ الورثة المُكلَّفونَ بِشَخْصٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ، وَصَدِقَ، أوْ كَانَ صَغِيرًا، أوْ مَجْنُونًا ثَبَّتَ نَسَبَهُ وَإِرْثُهُ.

لَكِنْ يُعْتَبَرُ لِثَبَوتِ نَسَبِهِ مِنَ الْمَيِّتِ إِقْرَارًا جَمِيعِ الْوَرَثَةِ حَتَّى الزَّرْفَجِ، وَوَلَدِ الْأُمِّ، أوْ شَهَادَةُ عَذْنَيْنِ مِنَ الْوَرَثَةِ، أوْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

فَإِنْ لَمْ يُقْرَرُ^(١) جَمِيعَهُمْ، ثَبَّتَ نَسَبَهُ وَإِرْثُهُ مِمَّنْ أَقَرَّ بِهِ فَيُشَارِكُهُ فِيمَا بِيَدِهِ، أوْ يَأْخُذُ الْكُلَّ، إِنْ أَسْقَطَهُ.

باب ميراث القاتل

لَا إِرْثٌ لِمَنْ قُتِلَ مُوَرَّثَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِهِ وَلَوْ خَطَأً؛ فَلَا يَرِثُ مَنْ^(٢) سَقَى وَلَدَهُ دَوَاءً، فَمَاتَ، أَوْ أَدَبَهُ، أَوْ فَصَدَهُ، أَوْ بَطَ سِلْعَةَ، وَتَلَرَّمُ الْعَرَّةُ مَنْ شَرِبَتْ دَوَاءَ، فَأَسْقَطَتْ، وَلَا تَرِثُ مِنْهَا شَيْئًا.

وَإِنْ قَتَلَهُ بِحَقٍّ؛ وَرَثَهُ: كَالْقَتْلِ قِصَاصًا، أَوْ حَدًا، أَوْ دُفْعًا عَنْ نَفْسِهِ. وَكَذَا لَوْ قُتِلَ الْبَايِعُ الْعَادِلُ، كَعَكْسِهِ.

باب ميراث المغتني بغضنه

الرَّقِيقُ مِنْ حَيْثُ هُوَ: لَا يَرِثُ، وَلَا يُوَرَّثُ.

لَكِنَّ الْمُبَعَّضَ يَرِثُ وَيُوَرَّثُ، وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرْيَةِ.

(١) في (ن) زيادة «به».

(٢) في (أ) «فلا إرث لمن».

وَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَايَاةً، فَكُلُّ تِرْكِتِهِ لِوَارِثِهِ، وَإِلَّا فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ بِالْحِصْنِ.

باب الولاء

مَنْ أَعْنَقَ رَفِيقًا، أَوْ بَعْضَهُ فَسَرَى إِلَى الْبَاقِي، أَوْ عَنَقَ عَلَيْهِ بِرَجْمٍ، أَوْ فَعْلٍ، أَوْ عِوَاضٍ، أَوْ كِتَابَةً، أَوْ تَدْبِيرٍ، أَوْ إِيلَادٍ، أَوْ وَصِيَّةً، أَوْ أَعْنَقَهُ فِي زَكَاتِهِ، أَوْ نَذْرِهِ، أَوْ كَفَارَتِهِ، فَلَمْ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ بِشَرْطٍ كَوْنِيهِمْ مِنْ زَوْجَةِ عَتِيقَةٍ، أَوْ أُمَّةٍ. وَعَلَى مَنْ لَهُ، أَوْ لَهُمْ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ.

وَإِنْ قَالَ: «أَعْنَقْتُ عَبْدَكَ عَنِي مَجَانًا»، أَوْ «عَنِي أَوْ عَنْكَ، وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ»، فَأَعْنَقَهُ^(١)؛ صَحٌّ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلْمُعْنَقَ عَنْهُ، وَيَلْزَمُ الْقَاتِلَ ثَمَنُهُ^(٢) فِيمَا إِذَا التَّرَمَ بِهِ.

وَإِنْ قَالَ الْكَافِرُ: «أَعْنَقْتُ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِي»، فَأَعْنَقَهُ؛ صَحٌّ، وَوَلَاؤُهُ لِلْكَافِرِ.

فضل

وَلَا يَرِثُ صَاحِبُ الْوَلَاءِ، إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ عَصَبَاتِ النَّسَبِ، وَيَغْدَ أَنْ يَأْخُذَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ، فَبَعْدَ^(٣) ذَلِكَ يَرِثُ الْمُغْنِقُ، وَلَوْ أُنْتَيْ، ثُمَّ

(١) في (م)، و(ن) «إِنْ أَعْنَقَهُ».

(٢) قال ابن نصر الله في حاشية الزركشي: والمراد بالثمن القيمة، لا ثمنه الذي اشتراه به، وهو ظاهر. حاشية البدوي (ص: ٢٨٧).

(٣) في (أ) «فَعْنَد». وكذا في (م).

عصبته الأقرب، فالأقرب.

وَحُكْمُ الْجَدِّ مَعَ الإِخْرَةِ فِي الْوَلَاءِ، كَحُكْمِهِ مَعَهُمْ^(١) فِي النَّسْبِ.

وَالْوَلَاءُ لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوَهَّبُ، وَلَا يُوقَفُ، وَلَا يُوَصَّى بِهِ، وَلَا يُورَثُ،
وَإِنَّمَا يَرِثُ بِهِ أَقْرَبُ عَصَبَاتِ الْمُعْتَقِ يَوْمَ مَوْتِ الْمُعْتَقِ، لَكِنْ يَتَأْتَى اِتِّقَالُهُ مِنْ
جِهَةِ إِلَى أُخْرَى، فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ؛ فَوَلَاءُ مَنْ تَلَدُّهُ لِمَنْ أَغْنَقَهَا، فَإِنْ
أَغْنَقَ الْأَبُ؛ انْجَرَ الْوَلَاءُ لِمَوَالِيهِ.



(١) «معهم» لا توجد في (م).

كتاب العشق

وَهُوَ مِنْ أَغْنَمِ الْقُرْبِ، فَيَسِّنْ: عِنْقُ رَقِيقِ لَهُ كَسْبٌ. وَيَنْكِرُهُ: إِنْ كَانَ لَا قُوَّةَ لَهُ، وَلَا كَسْبٌ، أَوْ يَخَافُ مِنْهُ الرِّئَا، أَوِ الْفَسَادُ. وَيَخْرُجُ: إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ^(١). وَهَذَا الْكِتَابَةُ.

وَيَحْصُلُ الْعِنْقُ بِالْقَوْلِ، وَصَرِيحُهُ لَفْظُ: الْعِنْقُ، وَالْحُرْيَّةُ كَيْفَ صُرِفاً، غَيْرَ أَمْرٍ، وَمُضَارِعٍ، وَاسْمٌ فَاعِلٌ.

وَكَيْاَيْتُهُ مَعَ النِّيَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ: خَلِيْتُكَ، وَأَطْلَقْتُكَ، وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ، وَأَذْهَبَ حَيْثُ شِئْتَ، وَلَا سَيْلَ لِي، أَوْ: لَا سُلْطَانَ، أَوْ: لَا مِلْكَ، أَوْ لَا رِقَّ، أَوْ: لَا خِدْمَةَ لِي عَلِيْنِكَ، وَ^(٢) وَهَبْتُكَ لِلَّهِ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، وَرَفَعْتُ يَدِي عَنْكَ إِلَى اللَّهِ، وَأَنْتَ مَزْلَايَ، أَوْ^(٤) سَائِبَةُ، وَ^(٥) مَلْكُكَ نَفْسَكَ، وَفَكَكْتُ رَقْبَتَكَ^(٦). وَتَرِيدُ الْأَمْمَةُ بِأَنْتِ طَالِقُ، أَوْ: حَرَامٌ.

(١) ذكر في المتن للعنة ثلاثة أحكام، ويقي اثنان: وذلك أنه يجب بنذر، وعن كفاره، وبيان إن لم يقصد به ثواب الآخرة، فتعتبره الأحكام الخمسة. حاشية اللبدي (ص: ٢٨٩).

(٢) في (أ) بالواو.

(٣) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٤) في (ن) زيادة «أنت».

(٥) في (د) «أو» بدل الواو.

(٦) قوله: «وفككْتُ رقبتك» في (ب)، و(م) قبل هذا، بعد قوله: «أو لا خدمة لي عليك»، ولا يوجد في (ب)، و(د)، ولا في (ن).

وَيَعْقُلُ حَمْلُ لَمْ يُسْتَشِنْ بِعَقْنِ أَمِّهِ، لَا عَكْسُهُ.
وَإِنْ قَالَ لِمَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ أَبَاهُ: أَنْتَ أَبِي، أَوْ لِمَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ ابْنَهُ:
أَنْتَ ابْنِي، عَقْنَ، لَا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ، إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

فضل

وَيَحْصُلُ بِالْفِعْلِ: فَمَنْ مَثَلَ بِرَقِيقِهِ: فَجَدَعَ أَنْفَهُ، أَوْ أَذْنَهُ، أَوْ^(١)
نَحْوَهُمَا، أَوْ خَرَقَ، أَوْ حَرَقَ عُضْوًا مِنْهُ، أَوْ اسْتَكْرَهَهُ عَلَى الْفَاحِشَةِ، أَوْ
وَطَئَ مَنْ لَا يُوْظَأُ مِثْلَهَا لِصَغِيرٍ، فَأَفْضَاهَا: عَقْنَ فِي الْجَمِيعِ.
وَلَا عَقْنَ بِخَدْشِ، وَضَرْبِ، وَلَعْنِ.

وَيَحْصُلُ بِالْمِلْكِ، فَمَنْ مَلَكَ لِذِي رَحْمٍ مَحْرَمَ مِنَ النَّسَبِ، عَقْنَ عَلَيْهِ،
وَلَوْ حَمْلًا، وَإِنْ مَلَكَ بَعْضَهُ؛ عَقْنَ الْبَعْضُ، وَالْبَاقِي بِالسَّرَّائِيَّةِ، إِنْ كَانَ
مُوسِرًا، وَيَغْرُمُ حِصَّةً شَرِيكِهِ.

وَكَذَا حُكْمُ كُلُّ مَنْ أَعْنَقَ حِصَّةً مِنْ مُشْتَرِكٍ، فَلَوْ أَدَعَى كُلُّ مَنْ مُوسِرَتِينِ
أَنَّ شَرِيكَهُ أَعْنَقَ نَصِيبَهُ، عَقْنَ، لَا غَيْرَافِ كُلُّ بِحُرْيَّتِهِ. وَيَخْلِفُ كُلُّ لِصَاحِبِهِ،
وَوَلَوْهُ لَبَيْتِ الْمَالِ مَا لَمْ يَعْتَرِفَ أَحَدُهُمَا بِعَنْقِهِ، فَيَبْتُ لَهُ، وَيَضْمَنْ حَقَّ
شَرِيكِهِ.



(١) في (د) بالواو، بدل: «أو»، وكذا في (م).

فضل

ويصح تغليق العنق بالصفة كـ: «إِنْ فَعَلْتَ كَذَا، فَأَنْتَ حُرٌّ»، وَلَهُ وَقْفُهُ، وَكَذَا بَيْعَهُ وَنَحْوُهُ، قَبْلَ وُجُودِ الصَّفَةِ، فَإِنْ عَادَ لِمَلِكِهِ عَادَتْ، فَمَتَى وُجِدَتْ عَنْقَ، وَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِمَوْتِهِ^(١). فَقُولُهُ: «إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدَ مَوْتِي، فَأَنْتَ حُرٌّ»، لَعْزٌ، ويصح: «أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي يُشَهِّرُ»، فَلَا يَمْلِكُ الْوَارثُ بَيْعَهُ.

ويصح قولُهُ: «كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلَكُهُ فَهُوَ حُرٌّ»، فَكُلُّ مَنْ مَلَكُهُ: عَنْقٌ. وَأَوْلُ^(٢) آخرُ قِنْ^(٣) أَمْلَكُهُ، وَأَوْلُ^(٤) أوْ آخرُ^(٥) مَنْ يَظْلِمُ مِنْ رَقِيقِي حُرٌّ، فَلَمْ يَمْلِكْ، أَوْ يَظْلِمَ، إِلَّا وَاحِدٌ، عَنْقٌ، وَلَوْ مَلَكَ اثْنَيْنِ مَعًا، أَوْ طَلَعاً مَعًا، عَنْقٌ وَاحِدٌ بِقُرْعَةٍ، وَمِثْلُهُ الطَّلاقُ.

فضل

وَإِنْ قَالَ لِرَقِيقِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، وَعَلَيْكَ أَلْفٌ؛ عَنْقٌ فِي الْحَالِ بِلَا شَيْءٍ. وَعَلَى أَلْفٍ، أَوْ بِأَلْفٍ؛ لَا يَعْتَقُ حَتَّى يَقْبَلَ، وَتَلْزِمُهُ^(٦) الْأَلْفُ. وَعَلَى أَنْ تَحْدُمَنِي سَنَةً؛ يَعْتَقُ بِلَا قَبْوِلٍ، وَتَلْزِمُهُ الْخِدْمَةُ.

ويصح أن يعتقه، ويسألني خدمته^(٧) مدة حياته، أو مدة معلومة.

(١) مقتضى ما يأتي في التدبر أنه يبطل بوقف المعلق عتقه أيضاً، فلا وجه للحصر هنا. حاشية اللبيدي (ص: ٢٩١).

(٢) في (د) بالواو، بدل «أو».

(٣) في (أ) "من" بدل "قِنْ".

(٤) في (ر)، وكذا في (م)، و(ن) «أو» بدل الواو.

(٥) "أو آخر" لا توجد في (أ).

(٦) في (أ) "يلزمه". وكذا في (م)، و(ن).

(٧) في (د) «الخدمة».

وَمَنْ قَالَ: «رَقِيقِي حُرُّ، أَوْ^(١) رَوْجَتِي طَالِقُ»؛ وَلَهُ مُتَعَدِّدُ، وَلَمْ يَنْوِ
مُعَيْنًا؛ عَنْقَ، وَطَلْقَ الْكُلُّ^(٢)؛ لَا هُنْ مُفَرِّدٌ مُضَافٌ، فَيُعْمَلُ^(٣).

باب التذبيير

وَهُوَ: تَغْلِيقُ الْعَنْقِ بِالْمَوْتِ، كَقُولِهِ لِرَقِيقِهِ: إِنْ مُثُ، فَأَنْتَ حُرُّ بَعْدَ
مَوْتِي. وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مِنْ تَصْحُّ وَصِيَّةٍ، وَكَوْنُهُ مِنَ الْثَّلِثِ.

وَصَرِيحُهُ، وَكِنَائِيَّتِهِ^(٤)، كَالْعَنْقِ.

وَيَصْحُّ مُظْلَقاً: كَانَتْ مُدَبِّرَةً.

وَمُقَيَّداً: [كَإِنْ مُثُ فِي عَامِي، أَوْ مَرَضِي هَذَا؛ فَأَنْتَ مُدَبِّرٌ.

وَمُعَلَّقاً: كَإِذَا قَدِيمَ زَيْدٌ؛ فَأَنْتَ مُدَبِّرٌ.

وَمُؤْتَفَاً]^(٥) كَانَتْ مُدَبِّرَ الْيَوْمَ، أَوْ سَنَةً.

وَيَصْحُّ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ، وَهِبَّتِهِ.

فَإِنْ عَادَ لِمُلْكِهِ؛ عَادَ التَّذْبِيرُ.

وَيَبْطِلُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِوْقِنْهِ^(٦)، وَيَقْتِلِهِ لِسَيِّدِهِ، وَيَبْلَادِ الْأَمَةِ.

(١) في (ن) بالواو، بدل: «أو».

(٢) هذا من مفردات المذهب كما في الحاشية. حاشية اللبدي (ص: ٢٩٢).

(٣) في (أ) «يعُمُّ».

(٤) في (أ) كنایاته.

(٥) الزيادة من (أ)، و(ب)، و(د).

(٦) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٢٩٣): ومن هنا يؤخذ صحة ما بحثناه سابقاً من أن تعليق العنق على صفة يبطل بالوقف، كما أنه يبطل بالموت.

وَوَلْدُ الْمُدَبَّرَة^(١) الَّذِي يُولَدُ بَعْدَ التَّدْبِيرِ، كَهْيَ.
وَلَهُ وَظُؤْهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْرِطْهُ^(٢)، وَوَظْءُ بِنْتِهَا، إِنْ جَارَ.
وَلَنْ أَسْلَمَ مُدَبَّرًا أَوْ قَنْ أَوْ مُكَاتِبَ لِكَافِرٍ، أَلْزَمَ بِإِذَا اللَّهُ مِنْكِهِ^(٣)، فَإِنْ
أَبَى، بَيْعَ عَلَيْهِ.

باب الكتابة

وَهِيَ بَيْعُ السَّيِّدِ رَقِيقَةَ نَفْسَهُ بِمَا لِي فِي ذَمَّتِهِ، مُبَاحٌ، مَغْلُومٌ، يَصِحُّ السَّلْمُ
فِيهِ، مُنَجِّمٌ بِنَجَمَيْنِ، فَصَاعِدًا، يُعْلَمُ قَدْرُ كُلِّ نَجْمٍ وَمَدْنَهُ، وَلَا يُشْتَرِطُ أَجْلٌ
لَهُ وَقْعُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ.

فَإِنْ فُقِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَفَاسِدَةُ.

وَالكتابَةُ فِي الصَّحَّةِ، وَالمرَاضِي مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.
وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَوْلِ^(٤) مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، لَكِنْ لَنْ كُوِّتَبِ المُمْيِّزُ؛
صَحَّ.

وَمَتَى أَدَى الْمُكَاتِبُ مَا عَلَيْهِ لِسَيِّدِهِ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ؛ عَتَقَ، وَمَا فَضَلَ
بِيَدِهِ؛ فَلَهُ.

(١) في (م) «الأمة» بدل: «المدبرة».

(٢) في (ن) «يشرطه».

(٣) في (م) زيادة «عنه» وأدرجها في (ن) في الشرح.

(٤) قال (ح، ف): ولعله يحتز بالقول، عن الكتابة، والإشارة ولو فهمت، أو كانتا
من آخرين، أو معتقل لسانه، أو عن النية المجردة، أن المراد: الأخير. ولهذا
قال في المقنع: ويحتمل أن يشترط قوله: «أو نيته». حاشية اللبدي (ص: ٢٩٣).

وَإِنْ أَغْتَقَهُ سَيِّدُهُ، وَعَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنْ مَالِ الْكِتَابَةِ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ وَفَائِهَا،
كَانَ جَمِيعُ مَا مَعَهُ لِسَيِّدِهِ.

وَلَوْ أَخَذَ السَّيِّدُ حَقَّهُ ظَاهِرًا، ثُمَّ قَالَ: هُوَ حُرٌّ، ثُمَّ بَانَ الْعَوْضُ
مُسْتَحْقًا؛ لَمْ يَعْتَقْ.

فضل

وَيَمْلِكُ الْمُكَاتَبُ كَسْبَهُ، وَنَفْعَهُ، وَكُلَّ تَصْرِيفٍ يُضْلِعُ مَالَهُ، كَالْبَيْعُ
وَالشَّرَاءُ، وَالإِجَارَةُ، وَالإِسْتِدَانَةُ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَمْلُوكِهِ.

لَكِنْ مِلْكُهُ غَيْرُ تَامٌ، فَلَا يَمْلِكُ أَنْ يُكَفِّرَ بِمَالِ، أَوْ يَسَافِرَ لِجَهَادٍ، أَوْ
يَتَزَوَّجَ، أَوْ يَتَسَرَّى، أَوْ يَتَبرَّعَ، أَوْ يُقْرِضَ، أَوْ يُحَاضِي، أَوْ يَرْهَنَ، أَوْ
يُضَارِبَ، أَوْ يَبِيعَ مُؤْجَلاً، أَوْ يُزَوِّجَ رَقِيقَهُ، أَوْ يَعْدِهُ، أَوْ يُعْتِقَهُ، أَوْ يُكَاتِبَهُ،
إِلَّا يُاذِنُ سَيِّدِهِ، وَالوَلَاءُ لِسَيِّدِهِ.

وَوَلَدُ الْمُكَاتَبَةِ إِذَا وَضَعَتْهُ بَعْدَهَا يَتَبَعُهَا فِي الْعَتْقِ بِالْأَدَاءِ، وَ^(١) الإِبْرَاءِ،
لَا يُاغْتَاقُهَا، وَلَا إِنْ مَاتَ.

وَيَصْبُحُ شَرْطٌ وَظِيءٌ مُكَاتَبَتِهِ.

فَإِنْ وَطَئَهَا بِلَا شَرْطٍ، عَزَّزَ، وَلَزَمَهُ الْمَهْرُ، وَلَوْ مُطَاوِعَةً، وَتَصِيرُ^(٢) إِنْ
وَلَدَتْ أُمًّا وَلَدِي، ثُمَّ إِنْ أَدْتُ، عَتَقْتُ، وَإِلَّا فِيمَوْتِهِ.

وَيَصْبُحُ نَقْلُ الْمُلْكِ فِي الْمُكَاتِبِ.

(١) في (ب) «أو» بدل الواو. وكذا في (م)، و(ن).

(٢) في (ن) زيادة: «له».

ولمشتير جهل الكتابة: الرد، أو^(١) الأرض.
وهو كالبائع في أنه إذا أدى ما عليه يعْنِي، وله^(٢) الولاء.
ويَصُحُّ وقفه، فإن^(٣) أدى، بطل وقفه^(٤).

فضل

والكتابه عقد لازم من الطرفين، لا يدخلها خيار مطلقًا، ولا تنسخ
بموت السيد وجنوبيه، ولا بحاجز عليه.
ويَعْنِي: بالأداء إلى من يقُوم مقامه.
وإن^(٥) حل نجم، فلن يؤدو، فليس بيده الفسخ^(٦). ويتلزم إنتظاره ثلاثة ليتيع
عرضين، ولمايل غائب دون مسافة قصيرة يرجو قدمه.
ويجحب: على السيد أن يدفع للمكاتب ربع مال الكتابة.
وللسيد الفسخ بعجزه عن ريعها.
وللمكاتب ولو قادرًا على التكسب، تغjeez نفسه.
ويَصُحُّ: فسخ الكتابة باتفاقهما.

(١) في (د) بالواو، بدل «أو».

(٢) في (أ) زيادة «عليه».

(٣) في (د) «إذا».

(٤) في (أ)، و(د) «الوقف» بدل «وقفه». وكذا في (م)، و(ن).

(٥) في (م) «إذا».

(٦) أي بعد الطلب لا قبله، كما في الإنفاع. حاشية اللبني (ص: ٢٩٥).

فصل

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْكِتَابَةِ فَقُولُُ الْمُنْكِرِ، وَفِي قَدْرِ عَوْضِهَا، أَوْ جِنْسِهِ، أَوْ أَجْلِهَا، أَوْ وَفَاءِ مَا لِهَا فَقُولُُ السَّيِّدِ.

وَالْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ: كَعَلَى حَمْرٍ، أَوْ خَنْثِيرٍ، أَوْ مَجْهُولٍ يُعَلَّبُ فِيهَا حُكْمُ الصِّفَةِ، فِي أَنَّهُ إِذَا أَدَى، عَتَقَ، لَا إِنْ أَبْرِىءَ، وَلِكُلٌّ فَسْخُهَا. وَتَفَسُّخُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، وَجُنُونِهِ، وَالْحَبْرِ عَلَيْهِ.

باب أحكام أم الولد

وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْ مِنَ الْمَالِكِ مَا فِيهِ صُورَةُ، وَلَوْ خَمِيَّةً.

وَتَعْنِيقُ بِمَوْتِهِ، وَإِنْ^(١) لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا.

وَمَنْ مَلَكَ حَامِلاً، فَوَطِئَهَا، حَرُمَ بَيْعُ ذَلِكَ الْوَلَدِ، وَيَلْزَمُهُ: عِنْقَهُ^(٢).

وَمَنْ قَالَ لِأَمَّتِهِ: أَنْتِ أُمُّ وَلَدِي، أَوْ: يَدْكُ أُمُّ وَلَدِي، صَارَتْ أُمَّ وَلَدِ^(٣)، وَكَذَا لَوْ قَالَ لِابْنِهَا: أَنْتِ ابْنِي، أَوْ: يَدْكُ ابْنِي، وَيَبْثُثُ النَّسْبُ.

فَإِنْ مَاتَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ حَمَلَتْ بِهِ فِي مِنْكِهِ، أَوْ غَيْرِهِ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدِ، إِلَّا بِقَرِينَهَا.

وَلَا يَبْطُلُ: الإِيلَادُ^(٤) بِحَالٍ، وَلَوْ بَقَتِلَهَا لِسَيِّدِهَا، وَوَلَدُهَا الْحَادِثُ بَعْدَ

(١) في (م) «ولو» بدل: « وإن».

(٢) قوله: «ويلزمها عنقه» أدرجه في (م) في الشرح.

(٣) في (ن) زيادة: «له».

(٤) في (م) «إيلاد» بالتنكير.

إيلادها كهي، لكن لا يعتق باغتها، أو مرتها قبل السيد، بل بمورته.
وإن مات سيدها وهي حامل، فنفقتها مدة حملها^(١) من ماله، إن
كان، وإنلا فعلى وارثه.

وكلما جنت أم الولد، لزم السيد^(٢) فداؤها بالأقل من الأرش، أو
قيمتها يوم الفداء.

وإن اجتمع أروش قبل إعطاء شيء منها، تعلق الجميع برقبتها، ولم
يكن على السيد إلا الأقل من أرش الجميع أو قيمتها، ويتحاصلون بقدر
حقوقهم.

وإن أسلمت أم ولد لكافر، مُنْعِ من عشيّانها، وحيل بينه وبينها، وأجبر
على نفقتها، إن عدم كسبها.
فإن أسلم، حلّت له، وإن مات كافراً، عفت.



(١) في (ن) «مدة الحمل».

(٢) في (أ) «سيدة».

المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب النكاح

يُسْنُ: لِذِي شَهْوَةٍ لَا يَحْافُ الزُّنَى، وَيَحِبُّ: عَلَى مَنْ يَحَافُهُ، وَيُبَاخُ:
لِمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ، وَيَحْرُمُ: بِدَارِ الْحَرْبِ لِغَيْرِ ضَرُورَةِ.

وَيُسْنُ: نِكَاحُ دَاتِ الدِّينِ الْوُلُودِ الْبِكْرِ الْحَسِيبَةِ، الْأَجْنِيَّةِ، وَيَحِبُّ: غَضْ
البَصَرِ عَنْ كُلِّ مَا حَرَمَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا يُنْظَرُ، إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِجَوَازِهِ.

والنَّظَرُ ثَمَانِيَّةُ أَفْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: نَظَرُ الرَّجُلِ البَالِغِ - وَلَوْ مَجْبُوبًا - لِلْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ الْأَجْنِيَّةِ، لِغَيْرِ
حَاجَةِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ نَظَرُ شَيْءٍ مِنْهَا، حَتَّى شَعْرِهَا الْمُتَّصِلِ.

الثَّانِي: نَظَرُهُ لِمَنْ لَا يُشْتَهِي^(١): كَعَجُوزٍ، وَقِيقَةٍ، فَيَجُوزُ: لِوَجْهِهَا خَاصَّةً.

الثَّالِثُ: نَظَرُهُ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهَا، أَوْ لِمُعَامَلَتِهَا، فَيَجُوزُ: لِوَجْهِهَا، وَكَذَا
كَفِيهَا^(٢) لِحَاجَةِ.

الرَّابِعُ: نَظَرُهُ لِحُرَّةِ بِالْغَةِ يَخْطُبُهَا، فَيَجُوزُ^(٣): لِلْوَجْهِ، وَالرَّقَبَةِ، وَالْيَدِ،
وَالْقَدْمَ.

الخَامِسُ: نَظَرُهُ إِلَى ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ، أَوْ لِيُنْتَ تَسْعِ، أَوْ أَمْةٌ لَا يَمْلِكُهَا،

(١) في (١) لا يُشْتَهِي .

(٢) في (م) «لكفيها» باللام.

(٣) أي يباح له، على الصحيح، قاله في شرح المتهى (٥٥/٥)، وقال في الإقفال
(١٥٦/٣): يُسْنُ.

أو يملك بعضها، أو كان لا شهوة له، كعنين أو^(١) كبير، أو كان مميزاً، وله شهوة، أو^(٢) ريقاً غير مبعض، ومشترك، ونظرة^(٣) لسیدته، فيجوز للوجه، والرقبة، واليد، والقدم، والرأس، والساقي.

السادس : نظرة للمداواة^(٤)، فيجوز: للمواضيع التي^(٥) يحتاج إليها.

السابع : نظرة^(٦) لأمته^(٧) المحرمة، ولحرمة مميزة^(٨) دون سبع، ونظر المرأة للمرأة، وللرجل الأجنبية، ونظر المميز الذي لا شهوة له للمرأة، ونظر الرجل للرجل، ولو أمرد، فيجوز إلى ما عدا ما بين السرة والركبة.

الثامن : نظرة لزوجته، وأمته المباحة له، و[لزوجته]^(٩) لشهوة، ونظر من دون سبع، فيجوز لكل، نظر جميع بدن الآخر.

فصل

ويحرم : النظر لشهوة، أو مع حزف ثورانها إلى أحد ممن ذكرنا.

ولمس كظير، وأولى.

ويحرم : اللذذ بصوت الأجنبية، ولو بقراءة.

(١) في (ب)، و(د) بالواو، بدل: «أو». وكذا في (م)، و(ن).

(٢) في (م) زيادة «كان».

(٣) في (د) «نظر». وكذا في (ن). وفي (د) «إلى سيدته».

(٤) في (أ) «إلى المداواة».

(٥) في (م) «الذي».

(٦) في (د) «ونظرة» بزيادة الواو.

(٧) في (أ) «إلى أمته».

(٨) في (د) «والحرمة المميزة».

(٩) الزيادة من (أ)، و(ب)، و(د).

وَتَخْرُمُ: خَلْوَةٌ رَجُلٌ غَيْرٌ مَحْرَمٌ بِالنِّسَاءِ، وَعَمْسَةٌ.
وَتَغْرُمُ: التَّضْرِيقُ بِخَطْبَةِ الْمُعْتَدَى الْبَائِنِ لَا التَّغْرِيبُ، إِلَّا بِخَطْبَةِ الرَّجُلِيَّةِ.
وَتَخْرُمُ خَطْبَةٌ عَلَى خَطْبَةِ مُسْلِمٍ أَجِيبٍ، وَيَصُحُّ: الْعَقْدُ.

باب ركني النكاح وشروطه

رَكْنَاهُ: الإِيجَابُ، وَالْقَبُولُ مُرَتَّبَيْنَ.
وَيَصُحُّ: النَّكَاحُ هَذِلًا، وَلِكُلِّ لِسَانٍ مِنْ عَاجِزٍ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا بِالْكِتَابَةِ
وَالإِشَارَةِ، إِلَّا مِنْ أَخْرَسَ.
وَشُرُوطُهُ خَمْسَةٌ: تَغْيِيْنُ الرَّوْجَيْنِ؛ فَلَا يَصُحُّ: «زَوْجُتُكَ يُنْتَيِّ»، وَلَهُ
غَيْرُهَا، وَلَا «قَبَلْتُ نِكَاحَهَا لَابْنِي»، وَلَهُ غَيْرُهُ، حَتَّى يُمْيِّزَ كُلُّ مِنْهُمَا^(١)
بِاسْمِهِ، أَوْ صِفَتِهِ.
الثَّانِي: رِضَى زَوْجِ مُكَلَّفٍ، وَلَوْ رَقِيقًا، فَيُجْبِرُ الْأَبُ لَا الْجَدُّ غَيْرَ
الْمُكَلَّفِ^(٢)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(٣) فَوَصِيَّهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَالْحَاكِمُ لِحَاجَةِ وَلَا
يَصُحُّ: مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْ يُزَوِّجَ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ، وَلَوْ رَضِيَ.
وَرِضَى زَوْجَةٌ حُرَّةٌ عَاقِلَةٌ ثَيْبٌ، تَمَّ لَهَا تِسْعَ سِنِينَ. وَيُجْبِرُ^(٤) الْأَبُ ثَيَّبًا
دُونَ ذَلِكَ، وَبِنَكَرَا، وَلَوْ بِالْعَةَ.
وَلِكُلِّ وَلِيٍّ تَزْوِيجٌ يَتِيمَةٌ بَلَغَتْ تِسْعًا بِإِذْنِهَا، لَا مَنْ دُونَهَا بِحَالٍ، إِلَّا
وَصِيَّ أَيْهَا.

(١) في (أ) «كلاً» بدل «كل منهما».

(٢) في (د) «مكلف».

(٣) في (ن) زيادة: «أب».

(٤) في (ب) «فيجب» بالفاء. وكذا في (م)، و(ن).

وإذن الشَّيْبِ: الْكَلَامُ، وَإذنُ الْبَكْرِ: الصَّمَاتُ، وَشُرِطٌ فِي اسْتِئْذَانِهَا: تَسْمِيَةُ الرَّفِيقِ لَهَا^(١) عَلَى وَجْهِ تَقْعُدِهِ الْمَغْرِفَةِ. وَيُخْبِرُ السَّيِّدُ - وَلَوْ فَاسِقاً - عَبْدَهُ غَيْرَ الْمُكْلَفِ، وَأَمَّهُ، وَلَوْ مُكْلَفَةً.

الثَّالِثُ: الْوَلِيُّ. وَشُرِطٌ فِيهِ دُكُورِيَّةُ، وَعَقْلٌ، وَبُلُوغٌ، وَحُرْيَّةُ، وَاتِّفَاقُ دِينٍ، وَعَدَالَةُ^(٢) وَلَوْ ظَاهِرَةً، وَرُشْدٌ، وَهُوَ: مَعْرِفَةُ الْكُفَّاءِ، وَمَصَالِحُ النَّكَاحِ. وَالْأَحَقُ بِتَزْوِيجِ الْحُرَّةِ: أَبُوهَا وَإِنْ عَلَا، فَابنُهَا^(٣) وَإِنْ نَزَلَ، فَالْأَخُ الشَّقِيقُ، فَالْأَخُ لِلْأَبِ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، كَالْإِرْثِ، ثُمَّ السُّلْطَانُ، أَوْ نَائِيَّهُ. فَإِنْ عَدِمُ الْكُلُّ، رَوَجَهَا ذُو سُلْطَانٍ فِي مَكَانِهَا. فَإِنْ تَعَذَّرَ، وَكَلَّتْ مِنْ يُرَوِّجُهَا.

فَلَوْ زَوَّجَ الْحَاكِمُ، أَوِ الْوَلِيُّ الْأَبْعَدُ بِلَا عُذْرٍ لِلْأَقْرَبِ، لَمْ يَصْحَّ. وَمِنَ الْعُذْرِ: غَيْبَةُ الْوَلِيِّ فَوْقَ مَسَافَةِ قَضِيرٍ، أَوْ تُجَهَّلَ الْمَسَافَةُ، أَوْ يُجَهَّلَ مَكَانُهُ مَعَ قُرْبِهِ، أَوْ يَمْنَعَ مَنْ بَلَغَتْ تِسْعًا، كُفُوا رَضِيَّتَهُ^(٤).

فضل

وَوَكِيلُ الْوَلِيِّ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَلَهُ أَنْ يُوَكِّلَ بِدُونِ إِذْنِهَا، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ إذنِ غَيْرِ الْمُجْبَرَةِ لِلْوَكِيلِ، بَعْدَ تَوْكِيلِهِ.

(١) «لها» لا توجد في (ن).

(٢) ويستثنى من ذلك صورتان: الأولى منها: السلطان، الثانية: السيد، فلا يشترط فيما لترويجهما: العدالة. نيل المآرب (١٤٩/٢).

(٣) في (أ) «وابنها» بدل «فابنها».

(٤) في (ن) «رضيت به».

ويُشترط في وكيل الولي ما يُشترط فيه . ويَصْحُ توكيل الفاسق في القبول.

ويَصْحُ التوكيل مطلقاً . كـ «زوج من شئت» ، وَيَقِيدُ بالكفر . ومُقيداً . كـ «زوج زينا» .

ويُشترط قول الولي ، أو وكيله «زوجت فلانة فلاناً ، أو لفلان» ، وقول وكيل الزوج «قلت لموكلي فلاناً^(١) ، أو لفلان» .

ووصي الولي في النكاح بمنزلته ، فيجبر من يجبره من ذكر وأثنى . وإن استوى وليان فأكثر في درجة؛ صَحَّ التزويج من كل واحد ، إن أذنت لهم ، فإن أذنت لأحدِهم؛ تعين ، ولم يَصْحَّ نكاح غيره .

ومن زوج بحضور شاهدين عبده الصغير بأمته ، أو زوج ابنة يتخرّبنته أخيه ، أو وكل الزوج الولي أو عكسه ، أو وكلًا واحدًا؛ صَحَّ أن يتولى طرفي العقد ، ويكفي : «زوجت فلانة فلانة» ، أو «تزوجتها» ، إن كان هو الزوج .

ومن قال لأمته : «أغتنمك ، وجعلت عتقك صداقك» ، عَنَّقت ، وصارت زوجة له^(٢) ، إن توارث شروط النكاح .

الرابع: الشهادة . فلا ينعقد إلا بشهادة ذكرتين مكلفين ، ولو رقين ، متكلمين ، سمعين ، مسلمين ، عذلين ، ولو ظاهراً^(٣) غير أصل^(٤)

(١) في (ب) «فلان». وكذا في (م) ، و(ن).

(٢) «له» لا توجد في (ن).

(٣) «من» في (أ) ، و(ب) زيادة: «من» وكذا في (ج).

(٤) في (أ) «أصل».

الزوجين، وفرعيهما.

الخامس: خلو الزوجين من الموانع. لأن لا يكون بهما، أو يأخذهما ما يمنع التزوج^(١) من نسب، أو سبب.

والكافأة ليست شرطاً لصحة النكاح، لكن لمن زوجت بغير كفء لأن تشترط نكاحها^(٢)، ولو مترافقاً، ما لم ترض بقوله، أو فعله، وكذا لأولئكها ولو رضي بها، أو رضي بغضهم، فلمن لم يرض: الفسخ.

ولو زالت الكفأة بعد العقد، فلها فقط: الفسخ.

والكافأة معتبرة في خمسة أشياء: الديانة، والصناعة، والميسرة، والحرمة، والنسب.

باب المحرمات في النكاح

تحرم أبداً: الأُم، والجدة من كل جهة، والبنات ولو من زنا، وبنات الوليد، والأخت من كل جهة، وبنات ولدتها، وبنات كل أخي، وبنات ولدتها، والعمة، والخالة.

ويحرم: بالرضا عن ما يحرم بالنسب، إلا أم أخيه، وأخت ابنه من الرضا، فتجعل كنف عمه وعمه، وبنات خالته وخاليه.

ويحرم أبداً بالمحاجرة أربع: ثلاث بمجرد العقد: زوجة أبيه وإن

(١) في (ن) «التزوج».

(٢) «نكاحها» لا توجد في (أ).

علا، وزوجة ابنته وإن سفل، وأم زوجته، فإن وطئها حرمت عليه أيضاً بنتها، ويشت أبنتها.

ويغير العقد لا حرمة، إلا بالوظيفة في قبل، أو ذير، إن كان ابن عشر في بنت تسع، وكانت حسنين.

ويحرم بوظيفة الذكر، ما يخرم بوظيفة الأنثى.

ولا تخرم أم، ولا بنت زوجة أبيه، وابنته.

فضل

ويحرم: الجمع بين الأخرين، وبين المرأة وعمتها، أو خالتها.

فمن تزوج نحو أختين في عقد، أو عقدتين معاً، لم يصح، فإن^(١) جهل فسخهما حاكماً، ولإدحافهما نصف مهرها بقزعنة. وإن وقع العقد مرتبًا، صح: الأول فقط.

ومن ملك أختين، أو نحوهما، صح، ولأن يطأ أيهما^(٢) شاء، وتخرم الأخرى، حتى يحرم المؤطوعة بإخراج عن ملكه، أو تزويج بعد الاستبراء.

ومن وطى امرأة بشبة أو زنا، حرمت في زمان عدتها نكاح أختها، ووظئها، إن كانت زوجة، أو أمة.

وتحرم: أن يزيد على ثلاثة غيرها، بعقد، أو وظيفة.

(١) في (ن) «إن» بالواو.

(٢) في (ب) «أيهم». وكذا في (م).

وليس لحر جمُع أكثر من أربع، ولا لعبد^(١) جمُع أكثر من ثنتين، ولمن نصفة حر فأكثر، جمُع ثلاثة^(٢).
ومن طلق واجدة من نهاية جمعه، حر نكاحه^(٣) بذلها، حتى تقضى عدتها، وإن ماتت فلا.

فضل

وتحرم الزانية على الزاني وغيره، حتى توب، وتقضى عدتها.
وتحرم مطلقته ثلاثة، حتى تنكح زوجاً غيره.
والمحرمة، حتى تحل من إخراجها.
والمسلمة على الكافر.
والكافرة، غير الkitabiّة على المسلمين.
ولا يحل لحر كامل الحرية نكاح الأمة^(٤)، ولو مبعضة، إلا إن عدم الطول، وخفف العنت.
ولا يكون ولد الأمة حرًا، إلا باشتراط الحرية، أو الغور.
وإن ملك أحد الزوجين الآخر، أو بغضه، انفسخ النكاح.
ومن جمَع في عقد بين مباحة ومحرمة، صَح في المباحة.

(١) في (أ) "للعبد".

(٢) في (أ) "ثلاثة".

(٣) في (أ) "نكاح".

(٤) في (أ)، و(ب) "أمة" بالتنكير، وكذا في (م)، و(ج).

وَمِنْ حُرْمَ نِكَاحِهَا، حَرْمَ وَظُؤْهَا بِالْمُلْكِ، إِلَّا الْأُمَّةُ الْكِتَابِيَّةُ.

باب الشروط في النكاح

وَهُوَ^(١) قِسْمَانِ: صَحِيحٌ لَازِمٌ لِلزَّوْجِ، فَلَيْسَ^(٢) لَهُ فَكِهُ: كَزِيَادَةً مَهْرِ، أَوْ نَقْدَ مَعِينَ، أَوْ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ دَارِهَا، أَوْ بَلِدِهَا، أَوْ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَبْوَيْهَا، أَوْ أَوْلَادِهَا، أَوْ أَنْ^(٣) تُرْضِعَ وَلَدَهَا^(٤)، أَوْ يُطْلَقَ ضَرَّتَهَا؛ فَمَتَى لَمْ يَفِ بِمَا شَرَطَ، كَانَ لَهَا الفَسْخُ عَلَى التَّرَاثِيِّ، وَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِمَا يَدْلِلُ عَلَى رِضَاهَا مِنْ قَوْلٍ، أَوْ تَمْكِينٍ مَعَ الْعِلْمِ.

وَالْقُسْمُ الْفَاسِدُ نَوْعَانِ: نَوْعٌ يُبْطِلُ النَّكَاحَ، وَهُوَ أَنْ يُرَوِّجَهُ مَوْلَيَّتُهُ^(٥) بِشَرْطِ أَنْ يُرَوِّجُهُ الْآخَرُ مَوْلَيَّتُهُ، وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَجْعَلُ بُضْعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ^(٦) مَعَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً، مَهْرًا لِلْآخَرِيِّ، أَوْ يَتَزَوَّجَهَا^(٧) بِشَرْطِ أَنَّهُ إِذَا أَحَلَّهَا طَلَقَهَا، أَوْ يَنْوِيهُ^(٨) بِقُلْبِهِ، أَوْ يَتَفَقَّدَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ، أَوْ يَتَزَوَّجَهَا إِلَى

(١) في (أ) "هي".

(٢) في (ن) "ليس" بدون الفاء.

(٣) "أن" لا توجد في (أ).

(٤) في (ن) زيادة «الصغير».

(٥) في (ب) «وليته» في الموضعين.

(٦) في (ن) زيادة «منهما».

(٧) في (ب) «يتزوج». وكذا في (م).

(٨) قال شيخ الإسلام: لا يصح نكاح المحلل، ونية ذلك كشرطه، وقال: لا يحصل بالتحليل الإحسان، ولا الإباحة للزوج الأول، ويلحق فيه النسب، ومن عزم على تزويجه بالمطلقة ثلاثاً، ووعدها، كان أشد تحريماً من التصریح بخطبة المعتمدة إجتماعاً، لا سيما إذا أتفق عليها، وأعطها ما تحلل به. حاشية الروض (٣٢١/٦).

مُدَّةٌ، أَوْ يَشِرِّطُ^(١) طَلَاقَهَا فِي الْعَقْدِ بِوَقْتٍ كَذَا، أَوْ يَنْوِيهُ بِقُلْبِهِ، أَوْ يَتَرَوَّجُ
الغَرِيبُ بِسَيِّئَةِ طَلَاقِهَا إِذَا خَرَجَ، أَوْ يُعْلَقُ نِكَاحَهَا كَـ«زَوْجِنِتُكَ إِذَا حَاجَ رَأْسُ
الشَّهْرِ»، أَوْ^(٢) «إِنْ رَضِيَتْ أُمُّهَا»، أَوْ^(٣) «إِنْ وَضَعَتْ زَوْجَتِي ابْنَةً، فَقَدْ
زَوْجِنِتَكَهَا».

الثاني: لا يُبِطِّلُهُ، كَانَ يُشْرِطُ^(٤) أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، أَوْ^(٥) لَا نَفَقَةً. أَوْ أَنْ يُشَيْسِمَ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ ضَرَرِهَا، أَوْ أَقْلَّ، أَوْ إِنْ فَارَقَهَا، رَجَعَ عَلَيْهَا بِمَا أَنْفَقَ، فَيَصِحُّ النِّكَاحُ، دُونَ الشَّرْطِ.

فَضْلٌ

وَإِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً، فَبَأْنَتْ كِتَابِيَّةً، أَوْ شَرَطَهَا بِكُرَاءً، أَوْ جَمِيلَةً^(١)، أَوْ نَسِيبَةً، أَوْ شَرَطَهَا نَفِيَ عَيْبٍ، فَبَأْنَتْ بِخَلَافِهِ، فَلَهُ الْخِيَارُ، لَا إِنْ شَرَطَهَا أَذْنَمْ، فَبَأْنَتْ أَغْلَى.

وَمِنْ تَوْبَعِهِ رَجُلًا عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ، فَبَانَ عَنْدَأَ، فَلَهَا الْخِيَارُ.

وَانْ شَرَطْتُ فِيهِ صِفَةً، فَبَانَ أَقْلَى، فَلَا فَسْخَ لَهَا.

وَتَمْلِكُ الْفَسَخَ مِنْ عَتَقَتْ كُلُّهَا تَحْتَ رَقِيقِ كُلُّهُ، يَعْنِي حُكْمَ الْحَاِكِمِ^(٧).

(١) فـ (م) «بشت ط». وفي، ضطتها يجوز الوجهان: «يشرط» بضم الراء وكسرها.

(٢) في الأصل بالـأو، والتصويت من (أ)، و(ب).

(٣) فـ الأصل بالهـاء ، والتصوـيـت من (أـ)، و(بـ).

(٥) في (م) بالواو ، يدل : «أو» .

(٦) "أو حمilla" لا توحد في (١).

(٧) فـ (ن) «حاكم» بالتنكير.

فإنْ أَمْكَنَتْهُ^(١) مِنْ وَطْنِهَا، أَوْ مُبَاشِرَتِهَا، أَوْ قُبْلَتِهَا وَلَزَ جَهْلَتْ عِنْقَهَا، أَوْ مِلْكَ الْفَسْخِ؛ بَطْلَ حِيَارُهَا.

باب حكم العيوب في النكاح

وأقسامها المثبتة للعياض ثلاثة:

قسم يختص بالرجل؛ وهو كونه قد طبع ذكره، أو خضيئاه، أو أشل، فلها الفسخ في الحال. وإن كان عنينا بأقراره، أو بيته^(٢)، أو طبخت يمينه فنكل، ولم يدع وظاً؛ أجل سنة هلالية ممن ترافقه^(٣) إلى الحاكم، فإن مضت ولم يطأها^(٤)، فلها الفسخ.

وتقسم يختص بالأئمه: وهو كون فرجها مسدوداً لا يسلكه ذكر^(٥)، أو به بحر، أو قروح سائلة، أو كونها فتقاء: بانحراف ما بين سبيليهما، أو كونها مشحونة.

وتقسم مشترك: وهو الجنون، ولز أخيانا، والجذام، والبرص، وبه بحر القم، والباسور، والناتصور^(٦)، واستيطلاق البول، أو^(٧) العائط.

(١) في (م)، و(ن) «مكتنه» من باب التفعيل.

(٢) في (أ) «بيته». وكذلك في (ن).

(٣) في (أ) «ترفعه».

(٤) في (أ) « ولم يطأ ».

(٥) في (أ) «الذكر» بألف التعريف. قال شيخ الإسلام: فإن كان زوال هذا العيب ممكناً، فينبغي أن لا يثبت الفسخ، إذا زال عن قرب. حاشية الروض (٣٣٨٩/٦).

(٦) في (أ) «الناسو» بالسين المهملة.

(٧) في (أ) بالواو.

فَيُفْسَحُ بِكُلِّ عَيْنٍ تَقْدَمُ، لَا بِغَيْرِهِ، كَعَوْرٍ، وَعَرَجٍ^(١)، وَقَطْعٍ يَدِ،
وَرِجْلٍ، وَعَمَى، وَخَرَسٍ وَظَرَشٍ.

فضل

وَلَا يُبْتَعِثُ الْخَيَارُ فِي عَيْنٍ زَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَلَا لِعَالِمٍ بِهِ حَالٌ^(٢) الْعَقْدِ.
وَالْفَسْحُ عَلَى التَّرَاجِيِّ، لَا يَسْقُطُ فِي الْعُنْتَةِ، إِلَّا يَقُولُهَا: «رَضِيْتُ»، أَوْ
يَأْعِنْتَافُهَا بِوَظِيْهِ فِي قُبْلَهَا، وَيَسْقُطُ فِي غَيْرِ الْعُنْتَةِ بِالْقَوْلِ، وَ^(٣) بِمَا يَدْلُلُ عَلَى
الرَّضَى: مِنْ وَظِيْهِ، أَوْ تَمْكِينِ مَعَ الْعِلْمِ.

وَلَا يَصِحُّ الْفَسْحُ هُنَا، وَفِي خَيَارِ الشَّرْطِ، بِلَا^(٤) حَاكِمٍ.

فَإِنْ فُسِّحَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ فَلَا مَهْرٌ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ، أَوِ الْخُلُوةِ، يَسْتَقْرُرُ
الْمُسَمَّى، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُغْرِرِ.

وَإِنْ حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ مِنْ غَيْرِ فَسْحٍ بِمَوْتٍ، أَوْ ظَلَاقٍ، فَلَا رُجُوعٌ.
وَلَيْسَ لِوَلِيٍّ صَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ رَقِيقٍ، تَزْوِيجُهُ بِمَعِنْيٍّ. فَلَوْ فَعَلَ لَمْ
يَصِحَّ، إِنْ عَلِمَ، وَإِلَّا صَحَّ وَلَزِمَهُ الْفَسْحُ، إِذَا عَلِمَ.



(١) في (ن) «كعرج وعور» بتقديم وتأخير.

(٢) في (م)، و(ن) «وقت».

(٣) في (ج)، و(م)، «أو»، بدل الواو.

(٤) في (ن) زيادة «حكم».

باب نكاح الكفار

يُمْرُّونَ عَلَى أَنْكِحَةٍ مُحَرَّمَةٍ مَا دَامُوا مُعْتَقِدِينَ حِلَّهَا، وَلَمْ يَرْتَفِعُوا إِلَيْنَا.
فَإِنْ أَتَوْنَا^(١) قَبْلَ عَقْدِهِ، عَقَدْنَاهُ عَلَى حُكْمِنَا.
وَإِنْ أَسْلَمَ الرَّوْجَانِ مَعًا^(٢)، أَوْ أَسْلَمَ زَوْجَ الْكِتَابِيَّةِ، فَهُمَا عَلَى
نِكَاحِهِمَا.

وَإِنْ أَسْلَمَتِ الْكِتَابِيَّةِ تَحْتَ زَوْجِهَا الْكَافِرِ، أَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الرَّوْجَانِ عَيْرَ
الْكِتَابِيَّينِ، وَكَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ. وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ أَسْلَمَ
فَقَطْ، أَوْ سَبَقَهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ؛ وُقْفَ الْأَمْرُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ
أَسْلَمَ الْمُتَخَلِّفُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا؛ فَعَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِلَّا تَبَيَّنَتِ فَسْخُهُ، مُنْذُ أَسْلَمَ
الْأَوَّلُ، وَيَحِبُّ الْمَهْرُ بِكُلِّ حَالٍ.

فضل

وَإِنْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ، فَأَسْلَمَنَ أَوْلًا، وَكُنَّ كِتَابِيَّاتِ.
اخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا إِنْ كَانَ مُكَلَّفًا، وَإِلَّا فَهُنَّ يُكَلَّفُ.
فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ، أُجْبِرَ بِحَبْسِ، ثُمَّ تَغْزِيرِ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتِهِنَّ إِلَى أَنْ يَخْتَارَ.
وَيَكْفِي فِي الْاخْتِيَارِ: «أَمْسَكْتُ هُؤُلَاءِ»، وَ«تَرَكْتُ هُؤُلَاءِ»، وَيَخْضُلُ

(١) في (أ) زيادة "إلينا".

(٢) قال شيخ الإسلام: ويدخل في المعية لو شرع الثاني قبل أن يفرغ الأول. حاشية الروض (٣٥٢/٦).

الاختيار بالوظيفة، فإن وظيفة الكل؛ تعيين الأول، ويحصل بالطلاق، فمن طلاقها، فهي مختارة.

وإن أسلم الحُرُّ، وتتحمّل إماماً، فأسلمت في العدة، اختار ما يُعفّه، إن حاز له نكاحهنّ وقت اجتماع إسلامه بإسلامهنّ، وإن لم يجز له، فسد^(١): نكاحهنّ.

وإن ارتد أحد الزوجين، أو هما معاً قبل الدخول، انفسخ: النكاح.
ولها نصف المهر إن سبّقها، وبعد الدخول، تقضى الفرقه على انقضائه العدة.



(١) في (١) 'فسخ'.

كتاب^(١) الصداق

ثُسْمٌ: تَسْمِيَّةٌ فِي الْعَقْدِ.

وَيَصُحُّ : يَأْفِلُ مُتَمَوِّلٌ (٢).

فَإِنْ لَمْ يُسْمَ، أَوْ سَمِّيَ فَاسِدًا؛ صَحٌّ: الْعَقْدُ، وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.
وَإِنْ أَضْدَقَهَا تَغْلِيمَ شَنِيءٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لَمْ يَصْحُّ، وَتَغْلِيمَ مُعَيْنٍ مِنْ فَقْهٍ،
أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ شِغْرِ مُبَاحٍ، أَوْ صَنْعَةٍ؛ صَحٌّ.
وَيُشَتَّرِطُ عِلْمُ الصَّدَاقِ، فَلَوْ أَضْدَقَهَا: دَارًا، أَوْ دَائِبَةً، أَوْ ثُوبًا مُظْلَقاً،
أَوْ رَدَّ عَبْدِهَا أَيْنَ كَانَ، أَوْ خِدْمَتَهَا مُدَّةً فِيمَا شَاءَتْ، أَوْ مَا يُشْمِرُ شَجَرَةً،
أَوْ حَمَلَ أَمْيَاهُ، أَوْ دَائِبَيْهِ؛ لَمْ يَصْحُّ.
وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ يَسِيرٍ، فَلَوْ أَضْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ، أَوْ دَائِبَةً مِنْ دَوَابِهِ،
أَوْ قَمِيصًا مِنْ قُمَصَانِهِ، صَحٌّ، وَلَهَا أَحْدُهُمْ بِقُرْعَةٍ.
وَإِنْ أَضْدَقَهَا عِنْقَ قَنْهُ^(۳)؛ صَحٌّ، لَا طَلاقَ زَوْجَتِهِ.
وَإِنْ أَضْدَقَهَا حَمْرَأً، أَوْ حَنْزِيرًا، أَوْ مَالًا مَغْصُوبًا يَغْلَمَانِيهِ؛ لَمْ

(۱) فی (د) «بَاب».

(٢) قال في الإقناع (٣٧٨/٣): «ويجب أن يكون له نصف يتمول عادةً، ويبدل العوض في مثله، عرفاً. والمراد: نصف القيمة، لا نصف عين الصداق، فإنه قد يصدقها ما لا ينقسم، كعيل».

(٣) قال في الإنصاف (٢٦٩/٨): «لو أصدقها أمته، صحت، بلا نزاع».

يَصِحَّ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا^(٢)؛ صَحَّ، وَلَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ الْعَقْدِ. وَعَصِيرًا، فَبَانَ خَمْرًا؛ صَحَّ، وَلَهَا مِثْلُ الْعَصِيرِ.

فضل

وَلِلأَبِ تَزْوِيجُ ابْنَتِهِ^(٣) مُظْلَقاً، بِدُونِ صَدَاقٍ مِثْلِهَا، وَإِنْ كَرِهَتْ، وَلَا يَلْزُمُ أَحَدًا تَبْتَمَتْهُ.

وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُ الأَبِ بِإِذْنِهَا مَعَ رُشْدِهَا؛ صَحَّ، وَبِدُونِ إِذْنِهَا؛ يَلْزُمُ الزَّوْجَ تَبْتَمَتْهُ.

فَإِنْ قَدَرْتَ لِيُولِيهَا مَبْلَغاً، فَزَوْجُهَا بِدُونِهِ؛ ضَمِنَ.

فَإِنْ زَوْجُ ابْنَةِ، فَقِيلَ لَهُ: ابْنُكَ فَقِيرٌ، مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ^(٤) الصَّدَاقُ. فَقَالَ: «عِنْدِي»، لِزِمْمَهُ.

وَلَيْسَ لِلأَبِ قَبْضُ صَدَاقِ ابْنَتِهِ^(٥) الرَّشِيدَةِ، وَلَوْ بِكُرَا، إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَإِنْ أَفْبَضَهُ الرَّزْوَجُ لِأَبِيهَا لَمْ يَبْرُأ، وَرَاجَعَتْ عَلَيْهِ، وَرَجَعَ هُوَ عَلَى أَبِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ رَشِيدَةَ، سَلَمَهُ إِلَى وَلِيهَا فِي مَالِهَا.

وَإِنْ تَزَوَّجَ العَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ؛ صَحَّ وَعَلَى سَيِّدِهِ: الْمَهْرُ، وَالنَّفَقَةُ، وَالْكِنْسَةُ، وَالْمَسْكَنُ. وَإِنْ تَزَوَّجَ بِلَا إِذْنِهِ؛ لَمْ يَصِحَّ، فَلَوْ وَطِئَ، وَجَبَ فِي رَفِيقِهِ: مَهْرُ الْمِثْلِ.

(١) في (م)، و(ن) زيادة: «المسمى».

(٢) في (د) «يعلمانه».

(٣) في (أ) «بنته». وكذا في (م)، و(ن).

(٤) في (أ)، و(د) «يأخذ».

(٥) في (أ)، و(ب) «بنته»، وكذا في (م).

فضل

وَتَمْلِكُ الزَّوْجَةُ بِالْعَقْدِ جَمِيعَ الْمُسَمَّى، وَلَهَا نَمَاءُهُ، إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا،
وَلَهَا التَّصْرُفُ فِيهِ، وَضَمَانُهُ وَنَفْصُهُ عَلَيْهَا، إِنْ لَمْ يَنْعَنِهَا قَبْضُهُ.
وَإِنْ أَفْبَضَهَا الصَّدَاقَ، ثُمَّ طَلَقَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِهِ، إِنْ
كَانَ بَاقيًّا، وَإِنْ كَانَ قَدْ زَادَ زِيادةً مُنْفَصِلَةً، فَالزِّيادةُ لَهَا، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا،
رَجَعَ فِي الْمِثْلِيِّ بِنِصْفِ مُثْلِهِ، وَفِي الْمُتَقَوْمِ؛ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْعَقْدِ.
وَالَّذِي يُبَدِّدُ عُقْدَةَ النِّكَاحِ: الزَّوْجُ.

فَإِنْ^(١) طَلَقَ قَبْلَ الدُّخُولِ: فَأَيُّ الرَّوْجَنِينِ عَفَا لِصَاحِبِهِ عَمًا وَجَبَ لَهُ مِنَ
الْمَهْرِ - وَهُوَ جَائِزُ التَّصْرُفِ -، بَرَئَ مِنْهُ صَاحِبُهُ.
وَإِنْ وَهَبَتْهُ صَدَاقَهَا قَبْلَ الْفُرْقَةِ، ثُمَّ حَصَلَ مَا يُنَصَّفُهُ كَطَلاقٍ، رَجَعَ
عَلَيْهَا بِيَدِلِ نِصْفِهِ، وَإِنْ حَصَلَ مَا يُسْقِطُهُ، رَجَعَ بِيَدِلِ جَوِيعِهِ.

فضل

فِيمَا يُسْقِطُ الصَّدَاقَ وَيُنَصَّفُهُ وَيُقَرَّرُهُ

يُسْقِطُ كُلُّهُ قَبْلَ الدُّخُولِ، حَتَّى الْمُتَعَثِّهِ بِفُرْقَةِ اللَّعَانِ، وَيُفَسِّخُهُ لِعَيْنِهَا،
وَبِفُرْقَةِ^(٢) مِنْ قِبَلِهَا، كَفَسِّخَهَا لِعَيْنِهِ، وَإِسْلَامِهَا تَحْتَ كَافِرٍ، وَرِدَّهَا تَحْتَ
مُسْلِمٍ، وَرَضَاعِهَا^(٣) مِنْ يَنْقِسِيْحِ بِهِ نِكَاحُهَا.

(١) في (د) «فِلَادَا». وكذا في (ن).

(٢) في (ن) زيادة: « جاءت ».

(٣) في (ن) «إِرْضَاعُهَا».

وَيَتَصَافُ بِالْفُرْقَةِ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ، كَطْلَاقِهِ، وَخُلُعِهِ، وَإِسْلَامِهِ، وَرِدَتِهِ،
وَيَمْلِكُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، أَوْ قَبْلِ أَجْنَبِيِّ كَرَضَاعَ وَنَخْوَةِ.
وَيُقْرَرُهُ كَامِلاً مَوْتُ أَحَدِهِمَا، وَوَظْوَاهَا^(١)، وَلَمْسُهُ لَهَا، وَتَنَظُّرُهُ إِلَى
فَرِجْحَهَا لِشَهْوَةِ^(٢)، وَتَقْبِيلَهَا وَلَنُو بِحَضْرَةِ النَّاسِ، وَبِطْلَاقَهَا فِي مَرَضِ^(٣) تَرِثُ
فِيهِ^(٤)، وَبِخَلْوَتِهِ بِهَا عَنْ مُمِيزٍ، إِنْ كَانَ يَطْلُبُ مِثْلَهُ، وَيُوْطَأُ مِثْلُهَا.

فصل

وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ، أَوْ جِنْسِهِ، أَوْ مَا يَسْتَغْرِيْهُ، فَقَوْلُ
الزَّوْجِ، أَوْ وَارِثِهِ. وَفِي الْفَقْضِ، أَوْ شَسْوِيَّةِ الْمَهْرِ، فَقَوْلُهَا، أَوْ وَارِثِهَا.
وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِعَدَنِينِ عَلَى صَدَاقَيْنِ^(٥) سِرًا^(٦) وَعَلَانِيَّةً^(٧) أُخْدَ بِالْزَائِدِ.
وَهَدِيَّةُ الرَّزْوَجِ لَيَسْتُ مِنَ الْمَهْرِ، فَمَا قَبْلَ الْعَقْدِ إِنْ وَعَدُوهُ وَلَمْ يَقُوا،
رَجَعَ بِهَا^(٨). وَتَرَدُّ الْهَدِيَّةُ فِي كُلِّ فُرْقَةِ اخْتِيَارِيَّةِ^(٩) مُسْقَطَةٌ لِلْمَهْرِ، وَتَبَثُّ
كُلُّهَا مَعَ مُقْرِرٍ لَهُ أَوْ لِنِصْفِهِ.

(١) في (م) «وطْوَاه».

(٢) في (أ) «شَهْوَة».

(٣) في (أ) زيادة «موت».

(٤) قوله: «وتقبيلها، ولو بحضور الناس» في (م) بعد قوله: «ترث فيه».

قال في المتنبي (٢١٣/٢): «أَوْ مَوْتَهُ بَعْدَ طَلاقِهِ فِي مَرْضِ مَوْتٍ، قَبْلَ دُخُولِهِ، مَا
لَمْ تَزُوْجْ، أَوْ تَرْتَدَ».

(٥) قوله: «عَلَى صَدَاقَيْنِ» لا يوجد في (أ).

(٦) في (د) «سِرًا». وكذا في (م).

(٧) في (ن) «عَلَانِيَّةً» بدل «عَلَانِيَّة».

(٨) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، كما نقله المرداوي في الإنصاف (٢٩٦/٨).

(٩) «اخْتِيَارِيَّة» لا توجد في (د).

فضل

ولمن زوجت بلا مهر، أو بمهر فاسد؛ فرض مهر مثلاً عن الحاكم، فإن تراضياً فيما بينهما، ولو على قليل؛ صَحُّ^(١)، ولزم، فإن حصلت لها فرقه متصفة للصداق^(٢) قبل فرضه، أو تراضيهمَا، وجئت لها^(٣) المثلة، على الموسى^(٤) قدره، وعلى المفتر قدره، فأغلبها: خادم، وأذنها: كنسة تجزئها في صلاتها، إذا كان مغسراً.

فضل

ولا مهر في النكاح الفاسد، إلا بالخلوة، أو الوظيفة.
فإن حصل أحدهما، استقر المسمى إن كان، وإن مهر المثل.
ولا مهر في النكاح الباطل، إلا بالوظيفة في القبل، وكذا المزطوة الشبهة، والمكرهة على الرأي، لا^(٥) المطاوعة، ما لم تكن أمة.
ويتعدد المهر يتعدد الشبهة، والإكراه.
وعلى من أزال بكارة أجنبية بلا وظيفة، أرث البكاره، وإن أزالها

(١) عبارة المتن مخالفة لما في المتن^(٢) (٢١٧/٢) تقديماً وتأخراً، فإن عبارته: «فإن تراضياً، ولو على قليل، صَحُّ، ولا فرضه حاكم بقدرها». وعبارة الإقناع مرتبة كالمتن^(٣).

(٢) قوله: «للصداق» لا يوجد في (ب).

(٣) في (د) «لهما».

(٤) في (م) «الموسى».

(٥) لا لاتوجد في (أ)، وفي (ن) «لا، لمطاوعة»، وفي (د) «لا المطاوعة».

الزوج، ثم طلق قبل الدخول، لم يكن عليه، إلا نصف المسمى إن كان، وإنما فالمنتهي.

ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد، قبل الفرقة. فإن أباها الزوج،
فسخه^(١) الحاكم.

باب الوليمة وآداب الأكل

وليمة العرس: سنة مؤكد^(٢).

والإجابة إليها في المرة الأولى: واجبة، إن كان لا عذر، ولا منكر.
وفي الثانية: سنة. وفي الثالثة: مكرورة.

وإنما تجب، إذا كان الداعي مسلماً، يحرم هجره، وكسبه طيب.

فإن كان في ماله حرام: كرها^(٣) إجابت، ومعاملته، وقبول هديتها.
وتقوى الكراهة، وتضعف بحسب كثرة الحرام، وقلتها.

وإن دعاه اثنان فأكثر، وجبا^(٤) عليه إجابة الكل، إن أمكنه الجمع،
 وإن أجاب: الأسبق قولاً، فالآدين، فالأخرب رحاماً، فجواراً، ثم يفرغ.

ولا يقصد بالإجابة نفس الأكل، بل ينوي الاقتداء بالسنة، وإنكار أخيه
المؤمن، ولئلا يظن به التكبير.

(١) في (م) «فسخها».

(٢) لفظ المقنع (ص: ٢٢٣)، والإنصاف (٣١٧/٨): «تسحب».

(٣) في (أ) "كرهت". وكذا في (م)، و(ن).

(٤) في (م) «وجبت».

ويستحب أكله، ولئن صائماً، لا^(١) صوماً واجباً، ويئوي بأكله وشربه:
التقوي على الطاعة.

ويحرم: الأكل بلا إذن صريح، أو قرينة^(٢)، ولئن من بيت فريبه، أو
صديقه. والدعاء إلى الوليمة، وتقديم الطعام: إذن في الأكل.
ويقدم ما حضر من الطعام، من غير تكليف.
ولا يشرع: تشليل الخبر.

ونكرة^(٣): إهانة، ومسح يديه به، ووضعه تحت القصبة.

فضل

ويستحب: غسل اليدين قبل الطعام، وبعده.
وتسن: التسمية جهراً على الطعام، والشراب، وأن يجلس على رجله
اليمنى، وينصب اليمنى، أو يتربع، ويأكل بيمنيه بثلاث^(٤) أصابع معاً
يليه، ويصغر اللقمة، ويطلب المضي^(٥)، ويمسح الصحفة، ويأكل ما تناول،
ويغض طرفه عن جليسه، ويؤثر المحتاج، ويأكل مع الزوجة، والمملوك،
والولد ولئن طفلاً، ويلع أصابعه، ويخلل أسنانه، ويلقي ما أخرج
الخلال، وينكرة أن يتليعه، فإن قلعة بلسانه، لم ينكرا.

(١) في (م) «لا» بدل: «لا».

(٢) أي تقديم طعام، أو دعاء إليه. حاشية اللبدي (ص: ٣٠٩).

(٣) في (ن) «ونكرة».

(٤) في (م) «ثلاثة». وهو أولى.

(٥) قال شيخ الإسلام: على أن هذه المسألة لم أجدها مأثورة، ولا عن أبي عبدالله،
لكن فيها مناسبة، نقله عنه في الآداب (١٦٢/٣).

وَيُنْكِرُهُ: نَفْخُ الطَّعَامِ، وَكَوْنُهُ حَارًّا، وَأَكْلُهُ بِأَقْلٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَ أَصَابَعٍ، أَوْ بِشِمَالِهِ، وَ^(١) مِنْ أَغْلَى الصَّخْفَةِ، أَوْ وَسْطَهَا، وَنَفْضُ يَدِهِ فِي الْقَضْبَةِ، وَتَقْدِيمُ رَأْسِهِ إِلَيْهَا عِنْدَ وَضْعِ الْلُّقْمَةِ فِي فَمِهِ، وَكَلَامُهُ بِمَا يُسْتَقْدِرُ، وَأَكْلُهُ مُتَكِّنًا، أَوْ مُضْطَجِعًا، وَأَكْلُهُ كَثِيرًا بِحِينَتِ يُؤْذِيهِ، أَوْ قَلِيلًا بِحِينَتِ يَضْرُهُ. وَيَأْكُلُ، وَيَشْرَبُ مَعَ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا بِالْأَدْبِ، وَالْمُرُوعَةِ، وَمَعَ الْفُقَرَاءِ بِالْإِيَّاضِ. وَمَعَ الْعُلَمَاءِ بِالتَّعْلِيمِ. وَمَعَ الْإِخْوَانِ بِالْأَنْسَاطِ، وَبِالْحَدِيثِ الطَّيِّبِ، وَالْحِكَائِيَّاتِ الَّتِي تَلْقَى بِالْحَالِ.

وَمَا جَرَثَ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ إِطْعَامِ السَّائِلِ، وَنَخْوِ الْهِرْ، فَفِي جَوَازِهِ وَجَهَانِ^(٢).

فضل

وَسُنَّ^(٣): أَنْ يَخْمَدَ اللَّهُ إِذَا فَرَغَ، وَيَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَظْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامُ، وَرَزَقَنِي مِنْ غَيْرِ حَوْلِي مِنِّي، وَلَا قُوَّةُ^(٤)، وَيَدْعُو لِصَاحِبِ الطَّعَامِ، وَيُفْضِلُ مِنْهُ شَيْئًا، لَا سِيمَاءَ إِنْ كَانَ مِنْ يُتَبَرَّكُ بِفَضْلِهِ^(٥).

(١) في (م) «أو» بدل الواو.

(٢) قال ابن عقيل كما في تصحيح الفروع (٣٠٣/٥): كنت أقول: لا يجوز حتى وجدت في صحيح البخاري حديث أنس في الدباء.

(٣) في (م)، و(ن) «ويسن» بلفظ المضارع.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٠٢٣) من حديث معاذ بن أنس الجهني. وقال الحافظ ابن حجر في التنابع (١٢٣/١): هذا حديث حسن.

(٥) الصحيح أنَّ هذا خاصٌ بالنبي ﷺ، ولا يقال على غيره، لما جعل الله فيه من البركة، وخصص به دون غيره، ولأنَّ الصحابة ﷺ لم يفعلوا ذلك مع غيره ﷺ، ولأنَّ جوازه مع غيره قد يفضي إلى الشرك. انظر: تيسير العزيز الحميد (ص: ١٨٥).

وَيُسْنُ: إِعْلَانُ النَّكَاحِ، وَالصَّرْبُ فِيهِ بِدْفٌ، لَا حِلْقَ فِيهِ، وَلَا صُنْوجٍ^(١)
لِلنِّسَاءِ، وَيَمْكُرَهُ^(٢): لِلرِّجَالِ.

وَلَا بَأْسَ: بِالغَزْلِ فِي الْعُرْسِ.

وَضَرْبُ الدُّفْ في الختانِ. وَقُدُومُ الغَائِبِ: كَالْعُرْسِ.

باب عشرة النساء

يُلْزَمُ: كُلَّاً مِنَ الرَّوْجَيْنِ مُعاشرَةً الْآخِرِ بِالْمَعْرُوفِ مِنَ الصُّحْنَيَةِ الْجَمِيلَةِ،
وَكَفَ الأَذى، وَأَنْ لَا يَمْطَلَّهُ بِحَقِّهِ^(٣).

وَحَقُّ الرَّزْفِ عَلَيْهَا، أَغْظَمُ مِنْ حَقَّهَا عَلَيْهِ.

وَلَيْكُنْ غَيْرُهَا مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطِ.

وَإِذَا^(٤) تَمَّ الْعَقْدُ، وَجَبَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تُسْلِمَ نَفْسَهَا لِبَيْتِ رَوْجَهَا، إِذَا
طَلَبَهَا، وَهِيَ حُرَّةٌ، يُمْكِنُ الْاسْتِمْنَاعُ بِهَا، كَيْنَتِ تِسْعَ، إِنْ لَمْ تَشْرِطْ دَارَهَا.
وَلَا يَحِبُ^(٥) عَلَيْهَا التَّسْلِيمُ، إِنْ طَلَبَهَا وَهِيَ مُخْرِمَةٌ، أَوْ مَرِيضَةٌ، أَوْ
صَغِيرَةٌ، أَوْ حَائِضٌ، وَلَوْ قَالَ: «لَا أَطْأْ».

(١) الصنوج: ما يجعل في الدف من نحاس مدمر، وصفر، ونحوهما. حاشية اللبدي
(ص: ٣١١).

(٢) قال في الفروع (٣١٠/٥): وظاهر نصوصه، وكلام الأصحاب: التسوية.

(٣) في (١) "بحق".

(٤) في (١) "فإذا".

(٥) في (ن)، «فلا يجب» بالفاء.

فصل

وللزوج أن يستمتع بزوجته^(١) كُلَّ وقت على أي صفة كانت، ما لم يضرها، أو يشغلها عن الفراغ.

ولا يجوز لها أن تطوع بصلوة، أو صوم، وهو حاضر، إلا بإذنه.

وله الاستمناء^(٢) بيدها، والسفر بلا إذنها.

ويحرم وظواها في الدبر، ونحو الحيض، وعزلة عنها، بلا إذنها.

ويذكر: أن يقبلها، أو يباشرها عند الناس. أو يكثر الكلام حال الجماع. أو يحدنا بما^(٣) جرى بينهما.

ويسن أن يلاعبها قبل الجماع، وأن^(٤) يعطي رأسه، وأن لا يستقبل القبلة، وأن يقول عند الوطء: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ جَنَبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنَبَ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا»^(٥)، وأن تأخذ المرأة خرقة، تناولها للزوج بعد فراغه من الجماع.



(١) في (ن) زيادة «في».

(٢) في (ن) «الاستمناء».

(٣) في (ب) «فيما».

(٤) «أن» لا توجد في (أ).

(٥) أخرجه البخاري (١٤١)، ومسلم (١١٦/١٤٣٤) من حديث ابن عباس.

فضل

وليس عليها خدمة زوجها في: عجن، وخبز، وطبخ، ونحوه، لكن الأولى لها^(١): فعل ما جرى به العادة.

وله أن يلزمهَا: بعشل نجاسة عليها، وبالعشل من الحين، والنفاس، والجناية، وبأخذ ما يعاف منه ظفر، وشغف.

ويحرم عليها الخروج بلا إذنه، ولز لموت أبيها، لكن لها أن تخرج لقضاء حوائجها، حيث لم يقُم بها.

ولا يملك منعها من الكلام أبوئها، ولا منعهما من زيارتها، ما لم يخف منهما الضرر.

ولا يلزمهَا طاعة أبوئها، بل طاعة زوجها أحق.

فضل

ويلزمُهُ: أن يبيت عند الحرّة بطلبها ليلةً من أربع، والأمة ليلةً من سبع، وأن يطأها في كلّ ثلث سنة مَرَّة إِنْ قَدِرَ^(٢)، فإن أبي، فرق الحاكم بينهما إن طلبَت.

وإن سافر فوق نصف سنة في غير أمر واجب، أو طلب رزقي يختار

(١) "لها" لا توجد في (أ). ولا في (ن). قال في الإنفاق (٣٦٢/٨): الصواب أن يرجع في ذلك إلى عرف البلد.

(٢) واختار شيخ الإسلام وجوبه بقدر كفايتها، ما لم ينهك بدنه، أو يشغله عن معيشة من غير تقدير مدة. حاشية الروض (٤٣٧/٦).

إلينه، وطلبت قدوة، لزمه.
ويجحب عليه السنوية بين زوجاته في المبيت، ويكون ليلة وليلة، إلا أن يرضيَن بأكثر.

ويحرم دخوله في نوبة واحدة إلى غيرها، إلا لضرورة، وفي نهارها، إلا لحاجة. وإن ليث، أو جامع، لزمه القضاء.

وإن طلق واحدة وقت نوبتها، أثم، ويقضيها متى نكحها.

ولا يجحب عليه أن يسوئي بيتهن في الوطء، ودواعيه، ولا في النفقة، والكسوة، حيث قام بالواجب، وإن أمنته ذلك كان حسناً.

فضل

وإذا تزوج بثراً أقام عندها سبعاً، وتبأنا ثلاثة، ثم يعود إلى القسم
بيتهن.

وله تأديبه على ترك الفرائض.

ومن عصته، وعظها، فإن أصرت، هجرها في المضجع ما شاء، وفي الكلام ثلاثة أيام فقط. فإن أصرت، ضربها ضرباً^(١) غير شديد بعشرة أسواط، لا فوقها. ويمنع من ذلك، إن كان مانعاً لحقها.^(٢)



(١) في (د) زيادة «غير مبرح أي»

(٢) في (د) «من حقها».

كتاب (١) الخلع

وشروطه سبعة:

الأول: أن يقع من زفوج، يصح طلاقه^(٢).

الثاني: أن يكون على عوضٍ، ولز مجھولاً ممن يصح تبرعه من أجنبي وزوجة، لكن لو عضلها ظلماً لتخليع، لم يصح.

الثالث: أن يقع منجزاً.

الرابع: أن يقع الخلع^(٣) على جميع الزوجة.

الخامس: أن لا يقع حيلةً، لإسقاط يمين الطلاق.

السادس: أن لا يقع بلفظ الطلاق، بل يصيغته الموضعية له.

السابع: أن لا ينوي به الطلاق.

فمتي توقفت الشروط، كان فسخاً بائناً، لا ينفع به عدد الطلاق.

وصيغته الصريحة لا تحتاج إلى نية: وهي: خلغت، وفسخت،

(١) في (د) «باب».

(٢) هكذا عبارة الاقناع، وهي: لا تشمل الحاكم أو الحكم، في الشناق وغيره من المواقع التي يملك الحاكم فيها الفرقة، فإنه يصح طلاقه وفسخه، وعبارة المنتهي: «ويصح ويلزم من يقع طلاقه» فهي أوضح وأشمل. حاشية اللبدي (ص: ٣١٧).

(٣) «الخلع» لا توجد في (م).

وَفَادِيْتُ^(١).

وَالْكِنَائِيَّةُ: بَارِثُكِ، وَأَبْرَاثُكِ، وَأَبْنَاثُكِ.

فَمَعَ سُؤَالِ الْخُلُعِ، وَيَذْلِيلِ الْعَوْضِ، يَصِحُّ بِلَا نِيَّةٍ، وَإِلَّا، فَلَا بُدُّ مِنْهَا.

وَيَصِحُّ بِكُلِّ لُغَةٍ مِنْ أَهْلِهَا^(٢)، كَالْطَّلاقِ.



(١) قال ابن القيم: كل ما دخله المال، فهو فدية، بأي لفظ كان، والألفاظ لم ترد لذواتها، ولا تعبدنا بها، وإنما هي وسائل إلى المعاني. حاشية الروض (٤٦٥/٦).

(٢) هكذا عبارة المتنهى، والإقناع وغيرهما، ولعل المراد بالأهل من يعرف المعنى، فمتى أتي بلفظ يدل على الخلع، ولو بغير لغته، وكان يعرف ما تلفظ به، صحي الخلع منه، كما ذكروا ذلك في الطلاق، وهو واضح لا غبار فيه. حاشية اللبني (ص: ٣١٨).

كتاب الطلاق

يُبَاخُ: لِسُوءِ عِشَرَةِ الرَّوْجَةِ، وَيُسَنُّ: إِنْ تَرَكْتِ^(١) الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا، وَيُنَكِّرُهُ: مِنْ عَيْنِ حَاجَةٍ، وَيَحْرُمُ: فِي الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ، وَيَحْبُّ عَلَى الْمُؤْلِي بَعْدَ التَّرْبِصِ. وَقِيلَ: وَعَلَى مَنْ يَعْلَمُ يُفْجُورِ زَوْجِهِ.

وَيَقُعُ: طَلَاقُ الْمُمَيِّزِ، إِنْ عَقَلَ الطَّلاقَ، وَطَلَاقُ السَّكْرَانِ بِمَا يُبَاخُ.

وَلَا يَقُعُ: مَمَنْ نَامَ، أَوْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ، أَوْ إِغْمَاءً، وَلَا مَمَنْ أَنْكَرَهُ قَادِرٌ ظُلْمًا: بِعُقوبةِ، أَوْ تَهْدِيدِ لَهُ، أَوْ لِوَلَدِهِ.

فضل

وَمَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ، صَحَّ أَنْ يُوَكِّلَ عَيْرَهُ فِيهِ، وَأَنْ يَتَوَكَّلَ عَنْ عَيْرِهِ. وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُطْلِقَ مَتَى شَاءَ، مَا لَمْ يَحُدَّ لَهُ حَدًّا، وَيَمْلِكُ طَلْقَة^(٢)، مَا لَمْ يَجْعَلْ لَهُ أَثْنَرَ.

وَإِنْ قَالَ لَهَا^(٣): «طَلَقْتِي نَفْسَكِ»، كَانَ لَهَا ذَلِكَ مَتَى شَاءَتْ، وَتَمْلِكُ الشَّلَاثَ، إِنْ قَالَ^(٤): طَلَاقُكِ، أَوْ أَمْرُكِ بِيَدِكِ، أَوْ: وَكْلَتُكِ فِي طَلَاقِكِ.

(١) في (أ) زيادة "الزوجة".

(٢) في (أ) زيادة "واحدة".

(٣) «لها» لا توجد في (ب).

(٤) في (أ) زيادة "لها"، وكذا في (م).

وَيَبْطِلُ التَّوْكِيلُ: بِالرُّجُوعِ، وَبِالْوَظِيرِ.

باب سنّة الطلاق وبدعّته

السُّنَّةُ: لِمَنْ أَرَادَ طَلاقَ زَوْجِهِ: أَنْ يُطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، فِي ظَهِيرٍ لَمْ يَطَأْهَا فِيهِ.
 فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثَةً - وَلَنْ يُكَلِّمَاتِ -، فَحَرَامٌ، وَفِي الْحَيْضِ، أَوْ فِي ظَهِيرٍ
 وَطِينٍ فِيهِ، وَلَوْ بِوَاحِدَةٍ، فَيُذْعِي حَرَامٌ، وَيَقُولُ.
 وَلَا سُنَّةُ، وَلَا بِدَعَةٍ لِمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَا لصَغِيرَةٍ، وَأَيْسَةٍ، وَحَامِلٍ.
 وَيَبْتَاحُ الطلاقُ، وَالخُلُفُ يُسُؤَالُهَا زَمَنَ الْبِدَعَةِ.

باب صريح الطلاق وكنايته

صَرِيحُهُ: لَا يَخْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، وَهُوَ لَفْظُ: «الطلاق»، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ
 غَيْرُ: أَمْرٍ، وَمُضَارِعٍ، وَمُطْلَقَةٌ اسْمُ فَاعِلٍ.
 فَإِذَا قَالَ لِزَوْجِهِ: «أَنْتَ طَالِقٌ»، طَلَّقَتْ هَازِلًا كَانَ، أَوْ لَاعِبًا^(٢)، أَوْ لَمْ

(١) قال ابن القيم في زاد المعاد (٣٢١/٥): وتقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية، وإن كان تقسيماً صحيحاً في أصل الوضع، لكن يختلف باختلاف الأشخاص، الأزمنة، والأمكنة، فليس حكماً ثابتاً للنفط ذاته، فرب لفظ صريح عند قوم، كناية عند آخرين، أو صريح في زمان أو مكان، كناية في غير ذلك الزمان والمكان، والواقع شاهد بذلك.

(٢) لا يصح أن يكون قوله: «أو لاعباً» مقابلاً لقوله: «هازلاً»، ولعل المقابل محذوف، أي وغيرها: ولو قال: «ولو كان هازلاً، أو لاعباً» لكان أولى، وهل الهزل واللعب بينهما فرق. الظاهر أنهم بمعنى واحد. حاشية اللبدي (ص: ٣٢٢).

يُنِي، حَتَّى و^(١) لَوْ قَبِيلَ لَهُ: أَطْلَقْتَ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ»، يُرِيدُ الْكَذِبَ بِذَلِكَ.
وَمَنْ قَالَ: «حَلَفْتُ بِالْطَّلاقِ»، وَأَرَادَ الْكَذِبَ، ثُمَّ إِنْ فَعَلَ مَا حَلَفَ
عَلَيْهِ، وَقَعَ الطَّلاقُ حُكْمًا، وَدُينًا.

وَإِنْ قَالَ: «عَلَيَّ الطَّلاقُ»، أَوْ: «يَلْزَمُنِي الطَّلاقُ»، فَصَرِيحَ مُجَازًا، أَوْ
مُعَلَّقًا، أَوْ مَخْلُوفًا بِهِ.

وَإِنْ قَالَ: «عَلَيَّ الْحَرَامُ»، إِنْ نَوَى امْرَأَتَهُ، فَظَهَارٌ، وَإِلَّا فَلَغُو.
وَمَنْ طَلَقَ زَوْجَتَهُ^(٢) ثُمَّ قَالَ عَقِبَةً^(٣) لِصَرْتَهَا: «شَرَكْتُكِ»، أَوْ: «أَنْتِ
شَرِيكَتُهَا»، أَوْ: «مِثْلُهَا»، وَقَعَ عَلَيْهِمَا.

وَإِنْ قَالَ: «عَلَيَّ الطَّلاقُ»، أَوْ: «امْرَأَتِي طَالِقُ»، وَمَعَهُ أَكْثَرُ مِنْ امْرَأَةِ،
فَإِنْ نَوَى مُعَيَّنةً؛ انْصَرَفَ^(٤) إِلَيْهَا، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً^(٥) مُبْهَمَةً؛ أَخْرِجَتْ
بِقُرْزَعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْتُ شَيْئًا؛ طَلَقَ الْكُلُّ.

وَمَنْ طَلَقَ فِي قَلْبِهِ؛ لَمْ يَقْعُنْ، فَإِنْ تَلَفَّظَ بِهِ، أَوْ حَرَكَ لِسَانَهُ: وَقَعَ، وَلَزَ
لَمْ يَسْمَعْهُ.

وَمَنْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلاقِ زَوْجِهِ، وَقَعَ، فَلَوْ قَالَ: «لَمْ أُرِدْ إِلَّا تَجْوِيدَ
خَطْبِي»، أَوْ: «عَمَّ أَهْلِي» قُبِيلَ حُكْمًا.
وَيَقْعُ بِإِشَارَةِ الْأَخْرَسِ فَقَطَ^(٦).

(١) في (أ) بدون الواو. وكذا في (ن).

(٢) في (أ) "زوجة". وكذا في (م)، و(ن).

(٣) "عقبة" لا توجد في (م).

(٤) في (د) "انصرفت"

(٥) "واحدة" لا توجد في (أ).

(٦) في (د) "بإشارة آخرس".

فضل

وَكِنَائِيْهُ لَا بُدَّ فِيهَا : مِنْ نِيَّةِ الطَّلَاقِ .

وَهِيَ قِسْمَانِ : ظَاهِرَةُ ، وَخَفِيَّةُ .

فَالظَّاهِرَةُ : يَقْعُدُ بِهَا الْثَّلَاثُ ، وَالخَفِيَّةُ يَقْعُدُ بِهَا وَاحِدَةً ، مَا لَمْ يُنُو أَكْثَرُ .

فَالظَّاهِرَةُ : أَنْتِ خَلِيلَهُ ، وَبَرِيَّهُ ، وَبَائِنُ ، وَبَيْتَهُ ، وَبَيْتَلَهُ ، وَأَنْتِ حُرَّةُ ، وَأَنْتِ
الحَرَجُ ، وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ ، وَتَزَوَّجِي مِنْ شِيشِتِ ، وَحَلَّلْتِ لِلأَرْزَوَاجِ ،
وَ^(١) لَا سَيْلَ لِي عَلَيْكِ ، أَوْ لَا سُلْطَانَ ، وَأَغْتَنْتُكِ ، وَغَطَّيْ شَعْرَكِ ، وَتَقْنَيْ .

وَالخَفِيَّةُ : اخْرُجِيْ ، وَأَذْهَبِيْ ، وَذُوقِيْ ، وَتَجَرَّعِيْ ، وَخَلِيلُكِ ، وَأَنْتِ
مُحَلَّةُ ، وَأَنْتِ وَاحِدَةُ ، وَلَسْتِ لِي بِامْرَأَةٍ ، وَأَغْتَدِيْ ، وَاسْتَبْرَئِيْ ، وَأَغْتَرِيْ ،
وَالْحَقِيقِيْ بِأَهْلِكِ ، وَلَا حَاجَةُ لِي فِيهِكِ ، وَمَا بَقِيَ شَيْئَهُ ، وَأَغْنَاكِ اللَّهُ ، وَإِنَّ اللَّهَ
قَدْ طَلَقَكِ^(٢) ، وَاللَّهُ قَدْ أَرَاحَكِ مِنِّي ، وَجَرَى الْقَلْمَنُ .

وَلَا تُشْتَرِطُ النِّيَّةُ فِي حَالِ الْخُصُومَةِ ، وَ^(٣) الْغَضَبِ ، وَ^(٤) إِذَا سَأَلَنَهُ
طَلَاقَهَا ، فَلَوْ قَالَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ : لَمْ أُرِدِ الطَّلَاقَ ، دُّيَنَ ، وَلَمْ يَقْبَلْ حُكْمًا .

(١) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٢) هذا المذهب. حاشية الروض (٥٠٦/٦). وقال ابن القيم: الصواب أنه إن نوى
وقع الطلاق، وإن لم يقع؛ لأنه إن أراد به: شرع طلاقك وأباهه، لم يقع، وإن
أراد: أن الله قد أوقع عليك، وأراده وشاءه، فهذا يكون طلاقاً؛ لأن ضرورة
صدقه أن يكون الطلاق واقعاً، وإذا احتمل الأمرين، فلا يقع إلا بالنية. بدائع
الفوائد (٤/٢٠-٢١).

(٣) في (أ)، (ب)، وكذا في (م) «أو» بدل الواو.

(٤) في (ب)، و(د) «أو» بدل الواو.

باب ما يختلف فيه عدُّ الطلاق

يُمْلِكُ الْحُرُّ، وَالْمُبَعَّضُ : ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَالْعَبْدُ : طَلْقَتَيْنِ.

وَيَقْعُدُ الطَّلاقُ بِإِنَّا فِي أَزْبَعِ مَسَائِلِهِ إِذَا كَانَ عَلَى عَوْضٍ، أَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، أَوْ بِالثَّلَاثَةِ.

وَيَقْعُدُ ثَلَاثًا إِذَا قَالَ : «أَنْتِ طَالِقٌ بِلَا رَجْعَةٍ»، أَوْ : «البَتَّةُ»، أَوْ : «بِإِنَّا». وَإِنْ قَالَ : «أَنْتِ الطَّلاقُ»، أَوْ : «أَنْتِ طَالِقٌ»، وَقَعَ وَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا، وَقَعَ مَا نَوَاهُ^(١).

وَيَقْعُدُ ثَلَاثًا إِذَا قَالَ : «أَنْتِ طَالِقٌ كُلُّ الطَّلاقِ» أَوْ : «أَئْشَرَهُ»، أَوْ : «جَمِيعَهُ»، أَوْ : «عَدَدَ الْحَصَى»، وَنَحْوُهُ، أَوْ قَالَ لَهَا : «يَا مِنَّهَا طَالِقٌ». وَإِنْ قَالَ : «أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدُ الطَّلاقِ»، أَوْ : «أَغْلَظَهُ»، أَوْ : «أَطْوَلَهُ» أَوْ : «مِلْءُ الدُّنْيَا»، أَوْ : «مِثْلُ الْجَبَلِ»، أَوْ : «عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ»: وَقَعَ وَاحِدَةً، مَا لَمْ يُنُو أَكْثَرَهُ.

فصل

وَالْطَّلاقُ لَا يَبْعَضُ^(٢) ، بَلْ جُزْءُ الطَّلاقِيَّةِ كَهِي.

وَإِنْ طَلَقَ بَعْضَ زَوْجِهِ : طَلَقَتْ كُلُّهَا.

(١) أي في قوله: أنت الطلاق، ونحوه. وقال في الإقناع: وعنه واحدة، أي ولو نوى أكثر، اختاره أكثر المتقدمين. حاشية اللبيدي (ص: ٢٣٥).

(٢) في (أ)، و(ب) "لا يبعض".

وإن طلق منها^(١) جزءاً لا ينفصل: كيدها، ورجلها^(٢)، وأذنها، وأنفها؛ طلقت. وإن طلق جزءاً ينفصل: كشعرها، وظفرها، وسنهما؛ لم تطلق.

فضل

وإذا قال: «أنت طالق، لا بل أنت طالق»: فواحدة.

وإن قال: «أنت طالق، طالق، طالق»، فواحدة، ما لم ينو أكثر، و«أنت طالق، أنت طالق»، وقع اثنان^(٣)، إلا أن ينوي تأكيداً متصلاً، أو إفهاماً.

و«أنت طالق، فطالق»، أو: «ثم طالق»، فشنان في المدخول بها، وتبين غيرها بالأولى.

و: «أنت طالق، وطالق، وطالق»: ثلاثة معاً، ولو غير مدخول بها.

فضل

ويصح الاستثناء في النصف، فأقل من مطلقات، وطلقات.

فلو قال: «أنت طالق ثلاثة، إلا واحدة»، طلقت شتنين. و«أنت طالق أربعاً، إلا شتنين»، يقع شتان. و«إنساني الأربع طوالق إلا شتنين» طلق^(٤) شتان.

(١) «منها» لا توجد في (ب). وفي (م) «جزءاً منها».

(٢) «ورجلها» لا توجد في (أ)، و(ب)، و(د)، وكذا في (ج)، و(م)، و(ن).

(٣) في (أ)، و(ب)، و(د) «شتان»، وكذا في (ج)، و(م)، و(ن).

(٤) في (د) «طلقت».

وشرط في الاستثناء اتصال معتاد لفظاً، أو حكماً: كأنقطاعه بعطايا، ونحوه.

فصل في طلاق الزمان^(١)

إذا قال: «أنت طالق أمس»، أو: «قبل أن أتزوجك»، ونوى وفوعة إذا، وقع، وإنما فلاغ.

و«أنت طالق اليوم، إذا جاء غد»، فلغوغ.

و«أنت طالق غداً، أو يوم كذا»، وقع بأولهما. ولا يقبل حكماً إن^(٢) قال: «أرذت آخرهما».

و«أنت طالق في غد»، أو «في رجب»، يقع بأولهما، فإن قال: «أرذت آخرهما»، قيل حكماً.

و«أنت طالق كل يوم»، فواحدة.

و«أنت طالق في كل يوم»، فظلق في كل يوم واحدة.

و«أنت طالق إذا مضى شهراً»، فمضي ثلاثين يوماً، وإذا مضى الشهور، فمضيء، وكذلك «إذا مضت سنة»، أو «السنة».



(١) في (م) زيادة: «الماضي والمستقبل»، وأدرجها في (ن) في الشرح. قال اللبدي في الحاشية (ص: ٣٩٧) معلقاً على قوله: «الزمان»: شمل الماضي، والمستقبل، والحال، فهي أحسن من عبارة المتهى، والإفuate.

(٢) في (أ) «إذا».

باب تغليق الطلاق

إذا عُلِقَ الطلاق^(١) على وجود فعل مُسْتَحِيلٍ، كـ«إن صعدت السماء، فأنت طالق»: لَمْ تَطْلُقْ. وإن عَلَقَةً على عدم وجوده، كـ«إن لم تَضْعِي، فأنت طالق»: طَلَقْتَ في الحال.

وإن عَلَقَةً على غير المستحيل، لَمْ تَطْلُقْ [إلا]^(٢) بالإيمان، مما عُلِقَ عليه الطلاق، ما لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نِيَّةٌ، أو قَرِينَةٌ تَدَلُّ على الفور، أو يُقَيِّدَ بِزَمَنٍ، فَيُعْمَلُ بِذَلِكَ.

فصل

ويصبح: التغليق^(٣) مع تقدُّم الشرط، وتأخِّره، كـ«إن قُمتِ، فأنت طالق»، أو: «أنت طالق إن قُمتِ».

ويُشَرِّطُ لِصِحَّةِ التغليقِ: أن يُنْوِيهَ قبْلَ فَرَاغِ التَّلَفُظِ بالطلاق، وأن يكون متصلاً لفظاً أو حكماً، فلا يَضُرُّ لِنَوْعِ عَطْسٍ وَنَحْوَهُ، أو قطعة بِكَلامٍ مُنْتَظَمٍ، كـ«أنت طالق يا زَانِيَّة، إن قُمتِ»، ويَضُرُّ إِنْ قَطْعَهُ بِسُكُوتٍ، أو^(٤) كَلَامٍ غير مُنْتَظَمٍ، كَقولِه: «سُبْحَانَ اللهُ»، وَتَطْلُقُ في الحال.



(١) في (ن) «طلاق زوجته» بدل: «الطلاق».

(٢) الزيادة من (ب)، و(د)، وفي (م)، و(ن) «إلا بالإيمان».

(٣) «تعليق» لا توجد في (د).

(٤) في (م) بالواو.

فضل

في مسائل متفرقة^(١)

إذا قال: «إن خرجت بغير^(٢) إذني، فأنت طالق»، فأذن لها ولم تعلم، أو علمت وخرجت، ثم خرجت ثانية بلا إذنه، طلقت، ما لم يأذن لها في الخروج، كلاما شاءت.

و«إن خرجت بغير إذن فلان، فأنت طالق»، فمات فلان^(٣)، وخرجت، لم تطلق.

و«إن خرجت إلى غير الحمام، فأنت طالق»، فخرجت له، ثم بدأ لها غيره: طلقت.

ولازوجتي طالق»، أو «عبدي حر إن شاء الله»، أو: «إلا أن يشاء الله»، لم تنفعه المشيئة شيئاً، ووقع.

وإذا قال: «إن شاء فلان»، فتغليق، لم يقع إلا إن شاء^(٤). وإن قال: «إلا أن يشاء»، فموقوف. فإن أبي المشيئة، أو جن، أو مات، وقع الطلاق إذا.

و«أنت طالق، إن رأيت الهلال عياناً»، فرأته في أول، أو ثاني، أو ثالث ليلة؛ وقع. وبعدها، لم يقع.

(١) في (م) زيادة: «يعلق فيها الطلاق».

(٢) في (أ) «بلا إذني».

(٣) «فلان» لا توجد في (م) وأدرجها في (ن) في الشرح.

(٤) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) «يشاء» بلفظ المضارع.

وَأَنْتِ طَالِقُ، إِنْ فَعَلْتِ كَذَا، أَوْ إِنْ^(١) فَعَلْتِ أَنَا كَذَا، فَفَعَلْتُهُ، أَزْ فَعَلْهُ مُكْرَهًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ، أَوْ نَائِمًا؛ لَمْ يَقْعُ، وَإِنْ فَعَلْتُهُ، أَزْ فَعَلْهُ نَاسِيًّا، أَوْ جَاهِلًا؛ وَقَعَ.

وَعَكْسُهُ مِثْلُهُ، كَـ«إِنْ لَمْ تَفْعَلْيِ كَذَا»، أَوْ «إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا»، فَلَمْ تَفْعَلْهُ [أَوْ]^(٢) لَمْ يَفْعَلْهُ هُوَ.

فضل^(٣)

وَلَا يَقْعُ الطَّلاقُ بِالشَّكِّ فِيهِ، أَوْ فِيمَا عُلِقَ عَلَيْهِ.
فَمَنْ حَلَفَ «لَا يَأْكُلْ نَمَرَةً»، مَثَلًا، فَاشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا، وَأَكَلَ الْجَمِيعَ،
إِلَّا وَاحِدَةً، لَمْ يَخْتَ.

وَمَنْ شَكَ فِي عَدَدِ مَا ظَلَقَ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَهُوَ الأَقْلُ.
وَمَنْ أَوْقَعَ بِزَوْجِهِ كَلِمَةً، وَشَكَ هَلْ هِيَ طَلاقٌ، أَوْ ظَهَارٌ، لَمْ يَلْزِمْهُ
شَيْءٌ.

باب الرجعة

وَهِيَ : إِعَادَةُ زَوْجِهِ الْمُطْلَقَةِ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ^(٤) بِغَيْرِ عَقْدٍ.

وَمِنْ^(٥) شُرُطَهَا : أَنْ يَكُونَ الطَّلاقُ غَيْرَ بَاعِنِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي الْعِدَّةِ.

(١) «إن» لا توجد في (م).

(٢) المثبت من (د)، وكذا في (ن) وهو الصواب، وفي الأصل، و(أ)، و(ب) بالواو فقط.

(٣) في (م) زيادة: «الشك في الطلاق».

(٤) في الأصل، و(أ) زيادة «من» بعدها، ولا وجه لإثباتها.

(٥) في (ب)، و(د) بدون الواو. وكذا في (م)، و(ن).

وَتَصْحُ الرَّجْعَةُ بَعْدَ اِنْقِطَاعِ دِمِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، حَيْثُ لَمْ تَغْتَسِلْ، وَتَصْحُ قَبْلَ وَضِعِ ولَدٍ مُّتَأْخِرٍ.

وَالْفَاظُهَا: رَاجَعْتُهَا، وَرَجَعَتُهَا، وَارْتَجَعْتُهَا، وَأَمْسَكْتُهَا، وَرَدَدْتُهَا، وَنَحُوهُ.
وَلَا تُشَرِّطُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ، بَلْ تَحْصُلُ رَجْعَتُهَا بِوَظِيفَتِهَا، لَا بِنَكْحَتُهَا،
أَوْ: تَرْوِجُهَا.

وَمَتَى اغْتَسَلَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَمْ يَرْتَجِعْهَا، بَانَتْ، وَلَمْ تَحِلْ لَهُ،
إِلَّا بِعَقْدِ جَدِيدٍ، وَتَعُودُ عَلَى مَا بَقَيَ مِنْ طَلاقِهَا.

فضل

وَإِذَا طَلَقَ الْحُرُثُ ثَلَاثًا، أَوْ طَلَقَ الْعَبْدَ ثَنَتِينَ^(١)، لَمْ تَحِلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، نِكَاحًا صَحِيحًا، وَيَظْهَرُهَا فِي قُبْلَهَا مَعَ الْإِنْتَشَارِ، وَلَوْ مَجْنُونًا،
أَوْ نَائِمًا، أَوْ مُعْمَمَ عَلَيْهِ، وَ^(٢) أَذْخَلَتْ ذَكْرَهُ فِي فَرِجَّهَا، أَوْ لَمْ يَتْلُغْ عَشْرًا،
أَوْ لَمْ يُتْرِنِ.

وَيَكْفِي تَغْيِيبُ الْحَشَفَةِ، أَوْ قَدْرِهَا مِنْ مَجْبُوبٍ، وَيَحْصُلُ التَّخْلِيلُ
بِذَلِكَ، مَا لَمْ يَكُنْ وَطَئَهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ، أَوِ النَّفَاسِ، أَوِ الْإِخْرَامِ، أَوْ
فِي صَوْمِ الْفَرْضِ.

فَلَوْ طَلَقَهَا الثَّانِي، وَأَدْعَثَ أَنَّهُ وَطَئَهَا، وَكَذَبَهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي
تَصْبِيفٍ^(٣) الْمَهْرِ، وَقَوْلُهَا فِي إِبَاخَتِهَا لِلْأَوَّلِ.

(١) في (د) «الثنتين».

(٢) في (أ) «أو» بدل الواو.

(٣) في (م) «تنصف».

المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب الإيذاء

وَهُوَ : حَرَامٌ كَالظَّهَارِ.

وَيَصِحُّ : مِنْ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، سِوَى عَاجِزٍ عَنِ الْوَطْءِ : إِمَّا لِمَرْضٍ لَا يُرْجِعُ بُرُؤَةً، أَوْ لِجَبٌَّ كَامِلٌ، أَوْ شَلَلٌ.

فَإِذَا حَلَفَ الرَّزْفُوجُ بِاللهِ تَعَالَى، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَنَّهُ لَا يَطَأُ زَوْجَتَهُ أَبَدًا، أَوْ^(١) مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ صَارَ مُؤْلِيًّا . وَ^(٢) يُؤَجِّلُ لَهُ الْحَاكِمُ، إِنْ سَأَلْتَ زَوْجَتَهُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ يَمْبَيِّنُهُ، ثُمَّ يُخَيِّرُ بَعْدَهَا بَيْنَ أَنْ يُكَفِّرَ وَيَطَأُ، أَوْ يُطَلَّقَ.

فَإِنْ امْتَشَّعَ مِنْ ذَلِكَ، طَلَقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ.



(١) في (ب) بالواو، بدل: «أو».

(٢) في (م) بدون الواو.

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الظهار

وَهُوَ: أَنْ يُشَبِّهَ امْرَأَةً، أَوْ عَضْوًا مِنْهَا، بِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ بِعُضْوٍ مِنْهُ.

فَمَنْ قَالَ لِزَوْجِهِ: «أَنْتِ، أَوْ: يَدُكِ عَلَيَّ كَظَهِيرٍ، أَوْ: يَدُ أُمِّي، أَوْ: كَظَهِيرٍ أَوْ: يَدُ زَيْدٍ، أَوْ: أَنْتِ عَلَيَّ كَهْلَانَةَ الْأَجْنِبَيَّةِ، أَوْ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، أَوْ قَالَ: «الْحِلْلُ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ: مَا أَخْلَى اللَّهُ لِي»، صَارَ مُظَاهِرًا^(١).

وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي، أَوْ مِثْلُ أُمِّي»، وَأَظْلَقَ، فَظَهَارٌ. وَإِنْ نَوَى
فِي الْكَرَامَةِ، وَنَخَوَهَا، فَلَا.

وَ«أَنْتِ أُمِّي»، أَوْ: «مِثْلُ أُمِّي»، أَوْ: «عَلَيَّ الظَّهَارُ»، أَوْ: «بِلْزَمِنِي»،
لَيْسَ بِظَهَارٍ، إِلَّا مَعَ نَيَّةٍ، أَوْ قَرِينَةً.

وَ«أَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ»، أَوْ: الدَّمِ، أَوْ: الْخَنْزِيرِ، يَقْعُ مَا نَوَاهُ مِنْ
ظَلَاقٍ، وَ^(٢) ظَهَارٍ، وَيَمِينٍ. فَإِنْ لَمْ يَنْتُ شَيْئًا، فَظَهَارٌ.



(١) وذلك لأن الله جعل التشبيه بمن تحرم عليه ظهاراً، فالتصريح بالحرم من أولى،
يؤيده أن الله لم يجعل التحرم والتحليل إليه، فإذا قال: «أنت على كظهر أمي،
أو: أنت على حرام» فقد قال المنكر من الزور، وكذب على الله، وقد أوجب
أغلظ الكفارتين عليه، وهي كفارة الظهار. حاشية الروض (٦/٧).

(٢) في (م) «أو» هنا، وفي الذي بعده، بدل الواو.

فصل

ويَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْ كُلٍّ مِنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ مُنَجَّزاً، وَ^(١) مُعَلِّقاً، وَ^(٢) مَحْلُوفاً بِهِ.

فَإِنْ نَجَزَهُ لِأَجْنِيَّةٍ، أَوْ: عَلَقَهُ بِتَزْوِيجِهَا، أَوْ: قَالَ لَهَا: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، وَنَوَى أَبْدَاً، صَحَّ ظَهَاراً، لَا إِنْ أَطْلَقَ، أَوْ نَوَى إِذَا.

ويَصِحُّ الظَّهَارُ مُؤْقَناً، كَـ«أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهِيرٌ أَمِيٌّ، شَهْرٌ رَمَضَانٌ»، فَإِنْ وَطِيَءَ فِيهِ، فَمُظَاهِرٌ، وَلَا فَلَأْ.

وَإِذَا صَحَّ الظَّهَارُ، حَرُمَ عَلَى الْمُظَاهِرِ الْوَظْءُ، وَدَوَاعِيهِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، فَإِنْ وَطِيَءَ، ثَبَّتَ الْكَفَارَةُ فِي ذَمَنِهِ وَلَوْ مَجْنُونًا، ثُمَّ لَا يَطْأُ حَتَّى يُكَفَّرَ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْوَظْءِ، فَلَا كَفَارَةً.

فصل

وَالْكَفَارَةُ فِيهِ^(٣) عَلَى التَّرْتِيبِ: عِثْقٌ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ، سَالِمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ فِي الْعَمَلِ، وَلَا يُجْزِي عِثْقُ الْأَخْرَسِ الْأَصْمَمُ، وَلَا الْجَنِينِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامٌ^(٤) شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، وَلَذِمَّةٌ تَبَيَّنَتْ النَّيْةُ مِنَ اللَّيْلِ.

(١) في (أ)، و(ب) "أو" بدل الواو.

(٢) في (أ)، و(ب) "أو" بدل الواو.

(٣) «فيه» لا توجد في (ب)، و(د).

(٤) في (م) «صام».

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الصَّوْمَ لِكَبِيرٍ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤَةً^(١)، أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، مُسْلِمًا^(٢)، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدْبِرٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ. وَلَا يُجْزِيُ الْخُبْزُ، وَلَا غَيْرُ مَا يُجْزِيُ فِي الْفِطْرَةِ^(٣).
وَلَا يُجْزِيُ الْعِنْقُ، وَالصَّوْمُ، وَ^(٤) الْإِطْعَامُ، إِلَّا بِالنِّيَّةِ.



(١) كذا قال والمذهب: ولو رجى برؤه، كما في التنقح (ص: ٢٤٩)، والتوضيح (ص: ٣٦٠)، والإقناع (٩٣/٤)، والمنتهى (٣٣١/٢)، والغاية (١٨٩/٣)، ونبه عليه أيضاً في حاشية اللبدي (ص: ٢٤٢).

(٢) 'مسلمًا' لا توجد في (١). ولا في (ج)، (و(م)، (و(ن)).

(٣) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٣٤٢): قلت: فإن عدمت الأصناف الخمسة أجزا عنها ما يقتات، من حبّ، وتمر على ما تقدم في الفطرة.

(٤) في (ن) «ولاء الإطعام».

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب اللعان

إذا رمى الرجل^(١) زوجته بالزنا، فعلئه حد القذف، أو التغزير، إلا أن يقيم البينة، أو يلأ عن.

وصفة اللعان أن يقول الزوج أربع مرات: «أشهد بالله إني لم ن الصادقين، فيما رميتها به من الزنا»^(٢)، ويشير إليها، ثم تزيد في الخامسة^(٣): «أن لعنت الله عليك إن كان من الكاذبين» [الثور: ٧].

ثم تقول الزوجة أربعاً^(٤): «أشهد بالله إني لم ن الكاذبين، فيما رماني به من الزنا، ثم تزيد في الخامسة: «أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين» [الثور: ٩]. وسُن^(٥): «تلا عهتما قياماً»^(٦) بحضور جماعة، وأن لا ينفصوا عن أربعة، وأن يأمر الحاكم من يضع يده على فم الزوج، والزوجة عند الخامسة. ويقول: «اتق الله فإنها الموجبة، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة».

(١) في (م) «الزوج».

(٢) وفي الاختيارات: ولو لم يقل: فيما رميتها به، قياس المذهب صحته، وقال الوزير: لا أراه يحتاج إليه؛ لأن الله تعالى أنزل ذلك وبيته، ولم يشترط هذا الشرط. حاشية الروض (٣١/٧).

(٣) مفهومه أن الشهادات خمس، ويزيد في الخامسة: وأن لعنة الله، إلخ. وليس كذلك، وعبارة الإقناع: «ثم يقول في الخامسة ... إلخ» وهي أولى. والمراد بالخامسة: الجملة الخامسة؛ لأنها ليست شهادة. حاشية البدوي (ص: ٣٤٣).

(٤) في (د) «أربع مرات»

(٥) في (د) «ويسن» بلحظ المضارع. وكذا في (م).

(٦) «قياماً» لا توجد في (د).

فَضْلٌ

وَشُرُوطُ اللَّعَانِ ثَلَاثَةٌ:

كَوْنُهُ بَيْنَ رَوْجَيْنِ مُكَلَّفِينِ.

الثَّانِي: أَنْ يَتَقَدَّمَهُ، فَذَفَهَا بِالرَّزْنَاءِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تُكَذَّبَهُ، وَيَسْتَمِرَ تُكَذِّبُهَا، إِلَى انْقِضَاءِ اللَّعَانِ.

وَيُثْبَطُ بِتَمَامِ تَلَاقِهِمَا أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ:

الْأَوَّلُ: سُقُوطُ الْحَدِّ، أَوِ التَّغْزِيرُ.

الثَّانِي: الْفُرْزَةُ، وَلَوْنُ بَلَاءُ الْحَاكِمِ.

الثَّالِثُ: التَّخْرِيمُ الْمُؤَبِّدُ.

الرَّابِعُ: انتِفَاءُ الْوَلَدِ، وَيُعْتَبَرُ لِنَفْيِهِ ذَكْرُهُ صَرِيحًا، كَـ«أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ زَانَتْ، وَمَا هَذَا وَلَدِي».

فَضْلٌ

فِيمَا يُلْحَقُ مِنَ النَّسْبِ

إِذَا أَتَتْ رَوْجَةُ الرَّجُلِ بِوَلَدٍ، بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ، مِنْذُ^(١) أَمْكَنَ اجْتِمَاعُهُ بِهَا، وَلَوْنُ مَعَ غَيْبَتِهِ، فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ^(٢)، حَتَّى وَلَوْنُ كَانَ ابْنَ عَشِيرٍ، لِحَقَّهُ

(١) في (د) «إذا».

(٢) قال في الفروع (٥٢١/٥): «ولو مع غيبته عشرين سنة».

نَسْبَهُ، وَمَعَ هَذَا لَا يُحَكِّمُ بِإِلْوَغِهِ، وَلَا يُلَزِّمُهُ كُلُّ الْمَهْرِ، وَلَا تُثْبِتُ بِهِ عَدَّهُ،
وَلَا رَجْحَةً.

وَإِنْ أَتَتْ بِهِ، لِدُونِ نِصْفِ سَنَةِ، مُنْذُ تَزَوَّجَهَا، أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ
بِهَا، كَمَا لَزَمَ تَزَوَّجَهَا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا فِي الْمَجَلِسِ، أَوْ مَاتَ؛ لَمْ
يَلْحَقْهُ^(١).

فَضْلٌ

وَمَنْ ثَبَّتَ، أَوْ أَفَرَّ، أَنَّهُ وَطَئَ أُمَّتَهُ فِي الْفَرْزِ، أَوْ دُونَهُ، ثُمَّ وَلَدَتْ
لِنِصْفِ سَنَةٍ؛ لِحَقِّهِ.

وَمَنْ أَغْتَقَ، أَوْ بَاعَ مَنْ أَفَرَّ بِوَظِيفَتِهَا، فَوَلَدَتْ لِدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ؛ لِحَقِّهِ،
وَالْتَّبَعُ بَاطِلٌ . وَلِنِصْفِ سَنَةٍ، فَأَكْثَرَ لِحَقِّ الْمُشَتَّرِيِّ.

وَيَتَبَعُ الْوَلْدُ أَبَاهُ فِي النَّسَبِ، وَأَمَّهُ فِي الْخُرُبَةِ، وَكَذَا فِي الرُّقِّ، إِلَّا مَعَ
شَرِطٍ، أَوْ غُرُورٍ. وَيَتَبَعُ فِي الدِّينِ خَيْرَهُمَا . وَفِي النَّجَاسَةِ^(٢)، وَتَخْرِيمِ
النَّكَاحِ، وَالذَّكَاءِ، وَالْأَكْلِ؛ أَخْبَهُمَا.



(١) في (م) زيادة «نسبة».

(٢) أي كما إذا تولّد بين هرّة وما فوقها في الخلقة مما لا يؤكل، فإنه نجس حتى في
الحياة. حاشية اللبني (ص: ٣٤٦).

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب العدة

وَهِيَ: تَرْبُضُ مَنْ فَارَقْتُ زَوْجَهَا بِرَوْفَةٍ، أَوْ حَيَاةً.
 فَالْمُفَارِقَةُ^(١) بِالرَّوْفَةِ تَغْتَدُ مُظْلَقاً. فَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً مِنَ الْمَيِّتِ، فَعِدَّتُهَا:
 حَتَّى تَضَعَ كُلَّ الْحَمْلِ.
 وَإِنْ^(٢) لَمْ تَكُنْ حَامِلاً، فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً، فَعِدَّتُهَا: أَزْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرُ
 لَيَالٍ بِأَيَامِهَا.

وَعِدَّةُ الْأُمَّةِ: نِصْفُهَا.

وَالْمُفَارِقَةُ فِي الْحَيَاةِ لَا تَغْتَدُ، إِلَّا إِنْ خَلَّ بِهَا، أَوْ وَطَئَهَا، وَكَانَ مِنْ
 يَطْا مِثْلُهَا، وَيُوْطَا مِثْلُهَا، وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ، وَيُنْتَ تِسْعَ.
 وَعِدَّتُهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلاً: بِوَضِيعِ الْحَمْلِ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلاً، فَإِنْ كَانَتْ تَحِيلْسُ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيلْسٍ^(٣): إِنْ
 كَانَتْ حُرَّةً، وَحِيلْسَاتِانِ: إِنْ كَانَتْ أُمَّةً. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيلْسُ: بِإِنْ كَانَتْ
 صَغِيرَةً، أَوْ بِالْعُلُوِّ، وَلَمْ تَرْحِيضاً، وَلَا نِفَاسًا، أَوْ كَانَتْ آيْسَةً، وَهِيَ: مَنْ
 بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةً: فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَشَهْرَانِ إِنْ كَانَتْ
 أُمَّةً.

(١) في (م) «والمفارة» بالروا.

(٢) في (أ) «فإن».

(٣) في (أ) «حيلسات».

وَمَنْ كَانَتْ تَحِيلُّ، ثُمَّ ارْتَفَعَ حِيلُّهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ سِنَّ الْإِيَاسِ، وَلَمْ تَعْلَمْ مَا رَفَعَهُ، فَتَرَبَّصْتِ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةَ آيَسَةَ.

وَإِنْ عَلِمْتَ مَا رَفَعَهُ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ^(١) رَضَاعاً، أَوْ^(٢) نَخْوَهُ، فَلَا تَزَالْ مُتَرَبَّصَةَ حَتَّى يَعُودَ الْحِيلُّ؛ فَتَعْتَدُ بِهِ، أَوْ تَصِيرَ آيَسَةَ، فَتَعْتَدُ عِدَّةَ آيَسَةَ^(٣).

فصل

فَإِنْ وَطَئَ الْأَجْنَبِيُّ بِشَبَهَةِ، أَوْ نِكَاحِ فَاسِدٍ، أَوْ زِنَاء، مَنْ^(٤) هِيَ فِي عِدَّتِهَا: أَتَمَتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُ^(٥) لِلثَّانِي.

فَإِنْ وَطِئَهَا عَمْدًا مِنْ أَبَانَهَا: فَكَالْأَجْنَبِيِّ، وَبِشَبَهَةِ: اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ مِنْ أَوْلَاهَا.

وَتَتَعَدَّ الْعِدَّةُ بِتَعْدِي الْوَاطِئِ بِالشَّبَهَةِ، لَا بِالزِّنَاءِ^(٦).

وَيَخْرُمُ عَلَى زَوْجِ الْمَوْطُوعَةِ بِشَبَهَةِ، أَوْ زِنَاء، أَنْ يَظْأَهَا فِي الْفَرْجِ مَا دَامَتِ فِي الْعِدَّةِ.

(١) في (أ) بالواو فقط.

(٢) في (د) بالواو، بدل (أو).

(٣) في (م) «فتعد كآيسة» بدل: «فتعد عدة آيسة».

(٤) هي مفعول وطى، أي وطى الأجنبي بشبهة ونحوها من كانت معتدة. حاشية اللبدي (ص: ٢٥١).

(٥) في (د) زيادة «به».

(٦) أي خلافاً للإجماع، فإنه قال: تعدد العدة بتعدد الواطئ بالزنا أيضاً، وهو الذي قدمه في المبدع، والتنقح، وهو مقتضى المقنع، وما ذكره المصنف، قال الفتوحي عنه: إنه الأصح، وفي التنقح: وهو أظهر. حاشية اللبدي (ص: ٣٥١). وفي (ن) «بزنا» بالتنكير.

فضل

ويحب الإخداد على المتأول عنها زوجها بنكاح صحيح. ما دامت في العدة.

ويحوز للبيان.

والإخداد: ترك الزينة، والطيب، كالزغفران، ولبس الحلي، ولؤ خاتما، ولبس الملؤ من الثياب: بالأحمر، والأضفر، والأخضر، والتخصين^(١) بالحناء، والإسفيداج^(٢)، والاتصال بالأسود^(٣)، والأدهان بالمطيب، وتحمير الوجه وحفه.

ولها لبس الأبيض، ولو حريرا.

وتحب: عدة الوفاة في المنزل الذي مات زوجها فيه، ما لم يتعدّ.

وتفضي العدة بمضي الزمان حيث كانت.



(١) في (م) «والتحسين».

(٢) في (د) بالذال المعجمة، وكذا في (م)، وهو لفظ المنتهي (٢٥٢/٢)، والغاية (٩/٣)، والمثبت لفظ الإنعام (٤/١١٧)، وفي حاشية المنتهي: الظاهر أنه ينطوي بهما، أو أنه في الأصل بالذال، ثم استعمل بالذال.

(٣) ظاهره سواء كان إثمداً، أو غيره، وهو أولى، خلافاً لظاهر الإنعام. حاشية البدري (ص: ٣٥٢).

باب استبراء الاماء

وهو: واجب في ثلاثة مواضع:

أحدُها: إذا ملكَ الرَّجُلُ ولَوْ طِفْلًا، أَمَةٌ يُوطَأُ مِثْلُهَا، حَتَّى وَلَوْ مَلَكَهَا مِنْ طِفْلٍ أَوْ^(١) اثْنَيْ، أَوْ كَانَ بِائِعُهَا قَدْ اسْتَبَرَاهَا، أَوْ بَاعَ، أَوْ وَهَبَ أَمْتَهُ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بِقُسْطِنْخِ، أَوْ غَيْرِهِ حَيْثُ^(٢) اتَّقَلَ الْمِلْكُ؛ لَمْ يَحُلَّ اسْتِمْتَاعُ بِهَا، وَلَوْ بِالْقُبْلَةِ^(٣) حَتَّى يَسْتَبِرَهَا.

الثاني: إذا ملكَ أَمَةً وَوَطَنَهَا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُزَوْجَهَا، أَوْ يَبِيعَهَا قَبْلَ الْاسْتِبَرَاءِ، فَيَخْرُمُ، فَلَوْ خَالَفَ، صَحَّ الْبَيْعُ دُونَ النِّكَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَظْلَمَا، جَازَ.

الثالث: إذا أَغْتَقَ أَمْتَهُ، أَوْ أُمَّ وَلَدَهُ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا؛ لَزِمَّهَا اسْتِبَرَاءُ نَفْسِهَا، إِنْ لَمْ تُسْتَبِرَا قَبْلُ.

فضل

واسْتِبَرَاءُ الْحَامِلِ: بِوَضِيعِ الْحَامِلِ، وَمَنْ تَحِيلُّ: بِحِينَصَةِ، وَالْأَيْسَةِ، وَالصَّغِيرَةِ، وَالْبَالِعَةِ^(٤) الَّتِي لَمْ تَرَ حَيْضًا: بِشَهْرِ، وَالْمُرْتَفعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَعْلَمْ مَا رَقَعَهُ -: بِعَشَرَةِ^(٥) أَشْهُرٍ، وَالْعَالِمَةُ مَا رَفَعَهُ: بِخَمْسِينَ سَنَةً، وَشَهْرِ.

(١) قوله «طفل»، أو «سقط من» (ب)، و(د). وكذا في (م).

(٢) في (أ) «وحيث» بزيادة الواو. وكذا في (ن).

(٣) في (د) «قبلة».

(٤) في (م) «البالغ» وكلاهما صحيح، في القاموس (ص: ١٠٠٧): «جاربة بالغ وبالغة: مدركة».

(٥) في (ن) «عشرة».

وَلَا يَكُونُ الْسَّيْرَاءُ، إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ مِلْكِ الْأُمَّةِ كُلُّهَا، وَلَنْ لَمْ يَقْبِضُهَا.
وَإِنْ مَلَكَهَا حَائِضًا لَمْ يَكْتَفِ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ.
وَإِنْ^(١) مَلَكَ مَنْ تَلَزَّمَهَا عِدَّةً، اتَّقِنِي بِهَا.
وَإِنْ أَدْعَتِ الْأُمَّةَ الْمَؤْرُوثَةَ تَخْرِيمَهَا عَلَى الْوَارِثِ بِوَظْءِ مُورِثِهِ، أَفَ
أَدْعَتِ الْمُشَرَّأَةَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا، صُدُّقَتْ.



(١) في (ن) «فإن».

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الرضاع

يُكْرَهُ: استِرْضَاعُ الْفَاجِرَةِ، وَالْكَافِرَةِ، وَسَيْئَةِ الْخُلُقِ، وَالْجَذْمَاءِ،
وَالْبَرَصَاءِ.

وَإِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ طِفْلًا يُلْبَنُ حَمْلُ لَاجِقٍ بِالْوَاطِئِ^(١)، صَارَ ذَلِكَ
الطِّفْلُ وَلَدَهُمَا، وَأَوْلَادُهُمَا إِنْ سَقَلُوا، أَوْلَادُ وَلَدَهُمَا، وَأَوْلَادُ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ
الآخِرِ، أَوْ عَيْرِهِ، إِخْوَتُهُ وَأَخْوَاتُهُ، وَقَسْنُ عَلَى ذَلِكَ.

وَتَحْرِيمُ الرِّضَاعِ فِي النِّكَاحِ، وَثُبُوتُ الْمَحْرَمَيَّةِ كَالنَّسَبِ، يُشَرِّطُ أَنْ
يَرْتَضِعَ خَمْسَ رَضَاعَاتٍ فِي الْعَامَيْنِ^(٢). فَلَوْ ارْتَضَعَ بَقِيَّةُ الْخَمْسِ بَعْدَ الْعَامَيْنِ
بِلِحْظَةٍ، لَمْ تَثْبُتِ الْحُرْمَةُ.

وَمَئَى امْتَصَ الشَّذِيَّ، ثُمَّ قَطْعَهُ^(٣)، وَلَزَقَهُ، ثُمَّ امْتَصَ ثَانِيًّا: فَرَضَعَهُ
ثَانِيًّا.

وَالسَّعْوَدَةُ فِي الْأَنْفِ، وَالوَجُورُ فِي الْفَمِ، وَأَكْلُ مَا جُبَنَّ، أَوْ خُلِطَ
بِالْمَاءِ^(٤) وَصِفَاتُهُ بَاقِيَّةٌ: كَالرِّضَاعِ فِي الْحُرْمَةِ.

(١) في (١) "بالوطء".

(٢) واختار شيخ الإسلام ثبوت الحرمة بالرضاع إلى الفطام، ولو بعد الحولين، أو قبلهما، وفي الاختيارات: الارتفاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة، وإن كان دون الحول. حاشية الروض (٧/٩٤).

(٣) في (١) "قطع".

(٤) أي: وشربه خمس دفعات، أما شربه دفعة واحدة، فكرضعة واحدة، ولو حلب في خمسة أوقات، كما في الإنقاع. حاشية اللبدي (ص: ٣٥٦).

وَإِنْ شَكَ فِي الرَّضَاعِ، أَوْ عَدَ الرَّضَعَاتِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ.
وَإِنْ شَهِدَثِ بِهِ مَرْضِيَّةُ، ثَبَتَ التَّحْرِيمُ.
وَمَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِنْتُ امْرَأَةٍ، كَامِلَهُ، وَجَدَّتِهِ، وَأُخْتِهِ، إِذَا أَرْضَعَتْ طِفْلَةً
حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ أَبَدًا.
وَمَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِنْتُ رَجُلٍ: كَامِلَهُ، وَجَدَّوْهُ، وَأَخِيهِ، وَابْنَهُ إِذَا أَرْضَعَتْ
رَوْجَتَهُ بِلَبِنِهِ طِفْلَةً، حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ أَبَدًا.



كتاب النفقات

يُحب على الزوج، ما لا غنى لزوجته عنه من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن بالمعروف، ويغتبر الحاكم ذلك إن تنازعا بحالهما. وعليه مؤنة نظافتها من دهن، وسدر، وثمن ماء الشرب^(١)، والطهارة من الحديث، والخطب، وغسل الثياب. وعليه لها خادم، إن كانت مئن يخدم مثلها، وتلزم مئنة لحاجة.

فضل

والواجب عليه دفع الطعام في أول كل يوم، ويجوز: دفع عوضه إن تراضيا، ولا يملك الحاكم أن يفرض عوض القوت دراهما^(٢)، إلا بتراضيهما، وفرضه ليس بلازم.

ويحب^(٣) لها الكيسنة في أول كل عام، وتملكها بالقبض، فلا بد لـما سرق، أو بلي، وإن انقضى العام، والكيسنة باقية، فعليه كيسنة للعام^(٤).

(١) في (أ) "للشرب". وفي (م) «الشراب».

(٢) في (ب) زيادة «مثلاً». وكذا في (ن).

(٣) في (ج) «تعجب».

(٤) في (أ) "العام".

الجديد. وإن مات، أو ماتت^(١) قبل انقضائه، رجع عليها بقسط ما بقي.
وإن أكلت معه عادة، أو كساحتا بلا إذن، سقطت.

فضل

والرجعيّة مطلقاً، والبائن، والناثرُ الحاملُ، والمتأوفى عنها زوجها حاملاً: كالزوجة في النفقة، والكسوة، والمسكن.

ولاشيء لغير الحامل منه، ولا لمن سافرت لحاجتها، أو لتهلة، أو زيارة ولن بإذن الرزق.

ولو^(٢) أدعى نشورها، أو أنها أخذت نفقتها، وأنكرت، فقولها يميتها.

ومئي أغسر^(٣) بنتفقة المغسر، أو كسوته، أو مسكنه، أو صار لا يوجد النفقة، إلا يوماً دون يوم، أو غاب المؤسر وتقدّرت عليها النفقة بالاستدامة وغيرها؛ فلها الفسخ فوراً ومتراخياً. ولا يصح بلا حاكم، فيفسخ بطلبها، أو تفسخ^(٤) بأمره.

وإن امتنع المؤسر من: النفقة، أو الكسوة، وقدرت على ماليه؛ فلها الأخذ منه بلا إذنه، بقدر كفايتها، وكفاية ولديها الصغير.



(١) في (ج) زيادة: «أو بانت». وكذا في (ن).

(٢) في (ب)، و(د) «إإن». وكذا في (ج)، و(ن).

(٣) في (د) زيادة «زوج».

(٤) في (ا) «تفسخ».

بَاب نِفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَمَالِيْكِ

تَعْبُ^(١) عَلَى الْقَرِيبِ نَفَقَةُ أَقْارِبِهِ، وَكِسْوَتُهُمْ، وَسُكْنَاهُمْ بِالْمَعْرُوفِ،
بِلَاثَةٍ شُرُوطٌ:

الأول: أن يَكُونُوا فُقَرَاء، لَا مَالَ لَهُمْ، وَلَا كَسْبٌ.

الثاني: أن يَكُونَ الْمُنْفِقُ عَنْيَا، إِمَّا بِعِمَالِهِ، أَوْ كَسْبِهِ^(٢)، وَأَنْ يَفْضُلَ عَنْ قُوَّتِ نَفْسِهِ، وَزَوْجِهِ^(٣) وَرَقِيقِهِ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ.

الثالث: أن يَكُونَ وَارِثًا لَهُمْ بِفَرْضٍ، أَوْ تَغْصِيبٍ، إِلَّا الأَصْوَلُ، وَالْفُرُوعُ، فَيُحِبُّ^(٤) لَهُمْ، وَعَلَيْهِمْ مُظْلَقاً.

وَإِذَا كَانَ لِلْفَقِيرِ وَرَثَةٌ دُونَ الْأَبِ، فَنَفَقَتُهُ عَلَى قَدْرِ إِنْتَهِمْ . وَلَا يَلْزُمُ
الْمُوسِرَ مِنْهُمْ مَعَ فَقْرِ الْآخَرِ، سِوَى قَدْرِ إِنْتَهِهِ.

وَمَنْ قَدِرَ عَلَى الْكَسْبِ أُجْبِرَ لِنَفْقَةٍ مَّنْ تَجْبُ عَلَيْهِ مِنْ قَرِيبٍ، وَزَوْجَةٍ،
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَكْفِي لِلْجَمِيعِ، بَدَا بِنَفْسِهِ، فَزَوْجَتِهِ، فَرِيقِهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَبِيهِ،
فَأُمِّهِ، فَوَلَدِ ابْنِهِ، فَجَدِّهِ، فَأَخِيهِ، ثُمَّ الْأَقْرِبُ فَالْأَقْرَبُ.

وَلَمْسَتِحُ النَّفَقَةَ، أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَالٍ مَنْ تَحِبُّ^(٥) عَلَيْهِ، بِلَا إِذْنِهِ إِنْ امْتَنَعَ.

(١) في (ج)، و(د) «يجب». وكذا في (ن).

(۲) فی، (د) «اما بمال او کس».

(٣) فی (أ) "عن قوته وقوت زوجته".

(٤) في (أ)، و(ب)، و(د)، وكذا في (ج)، و(م)، و(ن). "فتحب".

(٥) في (ن) «يجب».

فضل

وَحَيْثُ امْتَحَنَهَا زَوْجٌ، أَوْ قَرِيبٌ، وَأَنْفَقَ أَجْنَبَيْنِ بِنَيَّةِ الرُّجُوعِ؛ رَجَعَ.
وَلَا نَفْقَةَ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ، إِلَّا بِالْوَلَاءِ.

وَعَلَى السَّيِّدِ: نَفْقَةُ مَنْلُوكِهِ، وَكِسْوَتِهِ، وَمَسْكَنَتِهِ، وَتَزْوِيجِهِ، إِنْ طَلَبَ.
وَلَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِعِنْدِهِ الْمُرْزُوجَ، وَأَنْ يَسْتَخْدِمَهُ نَهَارًا.
وَعَلَيْهِ إِغْفَافُ أَمْتَهِ: إِمَّا بِوَظِيفَتِهَا، أَوْ تَزْوِيجَهَا، أَوْ بِيَعْهَا.
وَيَخْرُمُ أَنْ يَضْرِبَهُ عَلَى وَجْهِهِ، أَوْ يَشْتِمَ أَبْوَيْهِ، وَلَوْ كَافِرَتِنِ، أَوْ يُكَلِّفُهُ
مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ.
وَيَحِبُّ: أَنْ يُرِيحَهُ وَقْتَ الْقَيْلُولَةِ، وَوَقْتَ النَّوْمِ، وَالصَّلَةِ الْمَفْرُوضَةِ.
وَتُسْئِنُ: مُدَائِأَاتُهُ إِنْ^(١) مَرِضَ، وَأَنْ يُظْعِمَهُ مِنْ طَعَامِهِ.
وَلَهُ تَقْسِيدُهُ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ، وَتَأْدِيهُ.
وَلَا يَصْبُحُ نَفْلُهُ^(٢)، إِنْ أَبَقَ.
وَلِلإِنْسَانِ تَأْدِيبُ رَزْقِهِ، وَوَلَدُهُ وَلَوْ مَكَلَّفًا، يُضَرِّبُ غَيْرَ مُبَرِّحٍ.
وَلَا يُلَزِّمُهُ: بَيْعُ رَقِيقَةٍ مَعَ قِيمَاهُ بِحُقُوقِهِ.



(١) فِي (١) "إِذَا" بَدَلَ "إِنْ".

(٢) قَوْلُهُ: «وَلَا يَصْبُحُ نَفْلُهُ» لَا يُوجَدُ فِي (ن). وَفِي (د) «قَتْلَهُ».

فضل

وعلى مالك البهيمة إطعامها، وسقيها، فإن امتنع أجير، فإن أبي، أو عَجَزَ: أجير على يعها، أو إجارتها، أو ذبحها، إن كانت تؤكل. ويغروم لعنها، وتخيملها ميشاً، وحلبها ما يضر ولدتها، وضربها في وجهها، وسمها فيه، وذبحها إن كانت لا تؤكل. ويتجاوز استعمالها، في غير ما خلقت له.

باب الحضانة

وهي: حفظ الطفل غالباً عمما يضره، والقيام بمعالجه: كعسل رأسه، وثيابه، ودهنه، وتكميله، وربطه في المهد، وتحوطه، وتحريمه ليتام. والأحق بها: الأم، ولو بأجرة مثيلها، مع وجود معتبرة، ثم أمهااتها القربي فالقربي، ثم الأب، ثم أمهااته، ثم الجد، ثم أمهااته، ثم الأخ لأبوين، ثم لأب، ثم الحالة لأبوين، ثم لأم، ثم لأب، ثم العمات كذلك، ثم حالات أمه، ثم حالات أبيه، ثم عمات أبيه، ثم بنات إخواته، وأخواته ثم بنات أعمامه وعماته، ثم لباقي العصبة: الأقرب فالأقرب.

ولا حضانة لمن فيه رق، ولا لفاسق، ولا لكافر على مسلم، ولا لمتزوجة بأجنبي.

وَمَتَى زَالَ الْمَانِعُ، أَوْ أَسْقَطَ الْأَحْقُ^(١) حَمَّة^(٢)، ثُمَّ عَادَ، عَادَ الْحَقُّ لَهُ.
وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ السَّفَرَ وَيَرْجِعَ، فَالْمُقِيمُ أَحْقُّ بِالْحَضَانَةِ، وَإِنْ
كَانَ لِلْسُّكْنَى، وَهُوَ: مَسَافَةُ قَصْرٍ، فَالْأَبُّ أَحْقُّ، وَدُونَهَا فَالْأُمُّ أَحْقُ.

فصل

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلًا، خُيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ، فَإِنْ اخْتَارَ أَبَاهُ، كَانَ
عِنْدَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ، وَلَا هِيَ مِنْ زِيَارَتِهِ، وَإِنْ اخْتَارَ
أُمَّهُ كَانَ عِنْدَهَا لَيْلًا، وَعِنْدَ أُبِيهِ نَهَارًا؛ لِيُؤَدِّبَهُ، وَيُعَلِّمُهُ.

وَإِذَا بَلَغَتِ الْأَنْثَى سَبْعًا، كَانَتِ عِنْدَ أُبِيهَا وُجُوبًا إِلَى أَنْ تَنْزَعَ.
وَيَمْنَعُهَا، وَمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْإِنْفَرَادِ.
وَلَا تُمْنَعُ الْأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا، وَلَا هِيَ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا، إِنْ لَمْ يُخْفِ
الْفَسَادَ.

وَالْمَبْنُونُ، وَلَوْ أَنَّهُ عِنْدَ أُمِّهِ مُظْلَقاً.
وَلَا يَتَرَكُ الْمُخْضُونُ يَيْدَ^(٣) مَنْ لَا يَصُونُهُ، وَيُضْلِلُهُ.



(١) في (د) زيادة «منه».

(٢) في (ن) زيادة: «منها».

(٣) في (د) «عند» بدل «ييد».

كتاب الجنایات

وهي: التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً، أو مالاً.
والقتل ثلاثة أقسام:

أحدتها: العمد العذوان، وتحتفل به القصاص، أو الديه. فالولي
محير^(١)، وعفوه مجاناً، أفضل.

وهو: أن يقصد الجاني من يعلم أدمياً مغضوماً، فيقتله بما يغلب على
الظن موتة به، فلو تعمد جماعة قتل واحد^(٢)، قتلوا جميعاً، إن صلح فعل
كُلّ واحد منهم للفعل، وإن جرَح واحد جرحاً، وأخر مائة، فسواء. ومن
قطع، أو بَطَ سلعة خطرة من مُكلِّف بلا إذنه، أو من غير مُكلِّف، بلا إذن
وليه، فمات؛ فعلية: القود.

الثاني: شبه العمد، وهو: أن يقصد بجنائية، لا تقتل غالباً. ولنم
يجرحها بها، فإن جرحة^(٣) ولو جرحاً صغيراً، قتل به.

الثالث: الخطأ، وهو: أن يفعل ما يجُوز له فعله من ذق، أو رمي
صيند، و^(٤) نحوه، أو يُظنه^(٥) مباح الدم، فيبين^(٦) أدمياً مغضوماً.

(١) في (ب) زيادة: «بين القصاص أو الديه».

(٢) في (م) زيادة «منهم».

(٣) في (ن) زيادة: «بها».

(٤) في (م) «أو» بدل الواو.

(٥) أدرجه في (م) في الشرح.

(٦) في (أ) «فيتبين». وكذا في (ن).

فِي الْقِسْمَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ: الْكَفَارَةُ عَلَى الْقَاتِلِ، وَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلِهِ.
وَمَنْ قَالَ لِإِنْسَانٍ: «أَقْتَلْنِي، أَوْ أَجْرَخْنِي»، فَقَتَلَهُ، أَوْ جَرَحَهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ
شَيْءٌ. وَكَذَا لَوْ دَفَعَ لِغَيْرِ مُكَلِّفِهِ قَتْلَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِهِ.

باب شروط القصاص في النفس

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: تَكْلِيفُ الْقَاتِلِ. فَلَا قَصَاصٌ عَلَى صَغِيرٍ، وَمَجْنُونٍ، بَلْ الْكَفَارَةُ
فِي مَالِهِمَا، وَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلِهِمَا.

الثَّانِي: عَضْمَهُ الْمَقْتُولِ. فَلَا كَفَارَةً، وَلَا دِيَةً عَلَى قَاتِلٍ حَرَبِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍ،
أَوْ زَانِ مُخْصَنْ، وَلَوْ أَنَّهُ مِثْلُهُ.

الثَّالِثُ: الْمُكَافَأَةُ. يَأْنَ لَا يُفْضِلَ الْقَاتِلُ الْمَقْتُولَ حَالَ الْجِنَاحِ بِالْإِسْلَامِ،
أَوِ الْحُرْبَةِ، أَوِ الْمِلْكِ^(١).

فَلَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ، وَلَوْ عَنْدَهُ بِالْكَافِرِ، وَلَوْ حَرَّاً، وَلَا الْحُرُّ وَلَوْ ذَمِيَاً
بِالْعَبْدِ وَلَوْ مُسْلِمًا، وَلَا الْمُكَاتِبُ بِعَبْدِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَا رَحْمٍ مَخْرِمٌ لَهُ^(٢).

وَيُقْتَلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ، وَلَوْ ذَكَرَأَ بِالْحُرُّ الْمُسْلِمِ، وَلَوْ أَنْثَى، وَالرَّقِيقُ
كَذِيلُكَ، وَيَمْنَ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، وَالدِّمْيَ كَذِيلُكَ.

(١) في (ن) «أو بالحرية، أو بالملك».

(٢) هذا ما صححه المرداوي في الإنصاف (٤٦٨/٩)، وتصحيح الفروع (٦٣٨/٥)
وصحح في التنجيح المشبع (ص: ٣٥٤) خلافه، فقال: «ويقتل بعده ذي الرحم
المحرم».

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ لَيْسَ بِوَلَدٍ لِلْقَاتِلِ، فَلَا يُقْتَلُ الْأَبُ وَإِنْ عَلَى
وَلَا الْأُمُّ وَإِنْ عَلَثَ بِالْوَلَدِ، وَلَا بِوَلَدِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَيُورَثُ الْقِصَاصُ
عَلَى قَدْرِ الْعِيرَاثَ، فَمَتَّى وَرِثَ الْقَاتِلُ، أَوْ وَلَدُهُ شَيْئًا مِنَ الْقِصَاصِ، فَلَا
قِصَاصَ.

باب شروط استيفاء القصاص

وهيء ثلاثة:

أَحَدُهُما: تَكْلِيفُ الْمُسْتَحْقِقِ، فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا، حِسْنُ الْجَانِي
إِلَى تَكْلِيفِهِ، فَإِنْ اخْتَاجَ إِلَى نَفْقَةٍ^(١)، فَلِولِيِّ الْمَاجْنُونِ فَقَطْ: الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ.

الثَّانِي: اتِّفَاقُ الْمُسْتَحْقِقِينَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، فَلَا يَنْفَرِدُ بِهِ بَغْضُهُمْ، وَيُتَنَظَّرُ
قُدُومُ الْغَائِبِ^(٢)، وَتَكْلِيفُ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ.

وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْتَحْقِقِينَ فَوَارِثُهُ كَهُورٌ. وَإِنْ عَفَا بَغْضُهُمْ، وَلَوْ زَوْجًا،
أَوْ زَوْجَةً، أَوْ أَقْرَبَ يَعْفُو شَرِيكَهُ؛ سَقَطَ الْقِصَاصُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُؤْمَنَ فِي اسْتِيفَائِهِ تَعْدِيهِ إِلَى الْغَيْرِ، فَلَوْ لَزِمَ الْقِصَاصُ
حَامِلاً، لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ مَنْ يُرْضِعُهُ قُتْلَتْ، وَإِلَّا فَلَا^(٣)،
حَتَّى تُرْضِعَهُ حَوْلَيْنِ.



(١) في (أ)، و(د) "إلى نفقة". وكذا في (م).

(٢) «الغائب» لا توجد في (م).

(٣) «فلا» لا توجد في (ج).

فصل

وَيَخْرُمُ: اسْتِيْفَاءُ الْقِصَاصِ بِلَا حَضْرَةَ السُّلْطَانِ^(١)، أَوْ نَائِبِهِ. وَيَقْعُدُ
الْمَوْقِعَ.

وَيَخْرُمُ: قَتْلُ الْجَانِيِّ بِغَيْرِ السَّيْفِ، وَقَطْعُ طَرْفِهِ بِغَيْرِ السُّكْنِينِ، لِئَلَّا
يَحِيفَ^(٢).

وَإِنْ بَطَشَ وَلَيَ المَقْتُولِ بِالْجَانِيِّ، فَنَظَرَ اللَّهُ قَتْلَهُ، فَلَمْ يَكُنْ، وَذَاوَاهُ أَهْلُهُ
حَتَّىٰ بَرَىءَ، فَإِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ دَفَعَ دِيَةً فِي لِهِ وَقَتْلَهُ، وَإِلَّا تَرَكَهُ.

**باب شروط القصاص
فيما دون النفس**

مَنْ أَخِذَ بِغَيْرِهِ فِي النَّفْسِ، أَخِذَ بِهِ^(٣) فِيمَا دُونَهَا، وَمَنْ لَا فَلَا.
وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: الْعَمْدُ الْعَدُوَانُ، فَلَا قِصَاصٌ فِي غَيْرِهِ.

الثَّانِي: إِمْكَانُ الْاسْتِيْفَاءِ بِلَا حَيْفٍ، بِأَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مَفْصِلٍ، أَوْ
يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ: كَمَارِنَ الْأَنْفِ: وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ، فَلَا قِصَاصٌ فِي
جَائِفَةٍ، وَلَا فِي^(٤) قَطْعِ الْقَصَبَةِ، أَوْ قَطْعِ بَعْضِ سَاعِدٍ، أَوْ سَاقِ، أَوْ

(١) في (م) «سلطان» بالتنكير.

(٢) الحيف: هو الجور، والظلم. المطلع (ص: ٣٦١).

(٣) «به» لا توجد في (ج).

(٤) «في» لا توجد في (ج).

عَضْدٍ^(١)، أَوْ وَرِكٍ، فَإِنْ خَالَفَ، فَاقْتَصُّ بِقَدْرِ حَقِّهِ وَلَمْ يَسْرِ: وَقَعَ المَوْقَعُ، وَلَمْ يَلْزِمْهُ شَيْءٌ.

الثَّالِثُ: الْمُسَاوَاةُ فِي الاسمِ. فَلَا تُقْطِعُ الْيَدُ بِالرُّجْلِ وَعَكْسُهُ، وَفِي الْمَوْضِعِ؛ فَلَا تُقْطِعُ الْيَمِينُ^(٢) بِالشَّمَالِ، وَعَكْسُهُ.

الرَّابِعُ: مُرَاعَاةُ الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ، فَلَا تُؤْخَذُ كَامِلَةً الْأَصَابِعِ، أَوْ^(٣) الْأَظْفَارِ بِنَاقْصِتِهَا، وَلَا عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ، وَلَا لِسانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسَ، وَلَا صَحِيقٌ بِأَشْلَلٍ، مِنْ يَدِهِ، وَرِجْلِهِ، وَأَصْبَعِهِ، وَذَكَرٍ^(٤). وَلَا ذَكَرُ فَخْلٍ بِذَكَرِ خَصِيٍّ، وَيُؤْخَذُ مَارِنٌ صَحِيقٌ بِمَارِنٍ أَشَلٌ وَأَذْنٌ صَحِيقَةٌ بِأَذْنٍ شَلَاءً.

فضل

وَيُشَرَّطُ لِجَوازِ الْقِصاصِ فِي الْجُرُوحِ اِنْتِهَاوَهَا إِلَى عَظِيمٍ: كَجُرْحِ العَضْدِ، وَالسَّاعِدِ، وَالْفَخِذِ، وَالسَّاقِ، وَالقَدْمِ، وَكَالْمُوْضِحَةِ، وَالْهَاشِمَةِ، وَالْمُنْقَلَةِ، وَالْمَأْمُوَّةِ.

وَسِرَايَةُ الْقِصاصِ هَذِرُ، وَسِرَايَةُ الْجِنَائِيَّةِ مَضْمُونَةٌ، مَا لَمْ يَقْتَصُّ رِبْهَا قَبْلَ بُرْئَهُ: فَهَذِرُ أَيْضًا.



(١) في (أ)، و(د) "أو ساق أو عضد". وكذا في (م).

(٢) في (أ) "اليمني".

(٣) في (أ) بالواو. وكذا في (ج)، و(م).

(٤) "ذكر" لا توجد في (أ)، ولا في (ن).

المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب الديات

من أتلف إنساناً، أو جزءاً منه ب المباشرة، أو سبب: إن كان عمندأ، فالدية في ماله، وإن كان غير عمند، فعلى عاقلته.

ومن حفر تعدياً: بثراً قصيرةً، فعمقها آخر؛ فضمان ثاليف بينهما، وإن وضع ثالث سكيناً، فأثلاثاً. وإن وضعوا حجراً تعدياً، فعثر فيه إنسان، فوقع في البئر؛ فالضمان على واسط الحجر، كالداعي.

وإن تجاذب حران مكلفان حبلأ، فانقطع، فسقطا ميتين: فعلى عاقلة كل دية الآخر، وإن اصطدمتا فكلذلک.

ومن أركب صغيرين لا ولاية له على واحد^(١) منهما، فاضطدما، فماتا؛ فليتهمما من ماله.

ومن أرسل صغيراً لحاجة، فألتف نفساً^(٢)، أو مالاً، فالضمان: على مرسله.

ومن ألقى حجراً، أو عذلاً مملاوة بسفينة، فغرقت، ضمـن جميع ما فيها. ومن اضطر إلى طعام غير مضطر، أو^(٣) شرابه، فمنعه حتى مات، أو

(١) في (أ) أحد.

(٢) في (د) إنساناً.

(٣) في (أ) بالواو.

أَخْذَ طَعَامَ غَيْرِهِ، أَو^(١) شَرَابَهُ، وَهُوَ عَاجِزٌ، أَوْ أَخْذَ دَائِبَتَهُ، أَوْ مَا يَدْفَعُ بِهِ
عَنْ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّعٍ، وَنَخْوِهِ، فَاهْلَكَهُ: ضَيْمَتْهُ.

وَإِنْ مَاتَثٌ حَامِلٌ، أَوْ حَمَلُهَا مِنْ رِيحِ طَعَامٍ، ضَيْمَنَ رَبِّهِ: إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ
مِنْ عَادِيهَا.

فصل

وَإِنْ تَلِفَ وَاقِعٌ عَلَى نَائِمٍ غَيْرِ مُتَعَدِّدِ بِتَوْمِهِ: فَهَدَرٌ، وَإِنْ تَلِفَ النَّائِمُ،
فَغَيْرُ هَدَرٍ.

وَإِنْ سَلَمَ بِالْعُنْ، عَاقِلٌ نَفْسَهُ، أَوْ وَلَدَهُ إِلَى سَابِعِ حَافِقِ، لِيُعَلَّمَهُ،
فَغَرِيقٌ، أَوْ أَمْرَ مُكَلَّفًا يَنْزِلُ بِثِرًا، أَوْ يَضْعُدُ شَجَرَةً، فَهَلَكَ، أَوْ تَلِفَ أَجِيرٌ
لِحَفْرٍ بِثِرٍ، أَوْ بِنَاءً حَائِطٍ بِهَدِيمٍ وَنَخْوِهِ، أَوْ أَمْكَنَهُ إِنْجَاءُ نَفْسٍ مِنْ مَهْلَكَةٍ^(٢)
فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ أَدَبَ وَلَدَهُ، أَوْ زَوْجَتَهُ فِي نُشُوزٍ، أَوْ أَدَبَ سُلْطَانَ رَعِيَّتَهُ، وَلَمْ
يُسْرِفْ، فَهَدَرٌ فِي: الْجَمِيعِ.

وَإِنْ أَسْرَفَ، أَوْ زَادَ عَلَى مَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ، أَوْ ضَرَبَ مَنْ لَا
عُقْلَ لَهُ مِنْ صَبِّيٍّ^(٣)، أَوْ غَيْرِهِ: ضَيْمَنَ.

وَمَنْ نَامَ عَلَى سَقْفِ، فَهُوَ بِهِ: لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلِفَ بِسُقُوطِهِ.

(١) في (أ) بالواو.

(٢) في (م)، و(ن) «هَلْكَة».

(٣) أي لا يميز؛ لأنَّه لا فائدة في تأدبيه، لعدم عقله، والمميز يعقل. حاشية اللبدي
(ص: ٣٨١).

(٤) في (أ) بالواو.

فصل في مقادير دينات النفس

ديمة الحرّ المسلم طفلًا كان، أو كبيراً: مائة بعير، أو: مائة بقرة، أو:
ألفا شاة، أو: ألف متقابل ذهب^(١)، أو: اثنا عشر ألف درهم فضة.

وديمة الحرّ المسلمة على النصف من ذلك، وديمة الكتابي الحرّ، كدية
الحرّ المسلمة، وديمة الكتابية على النصف^(٢)، وديمة الماجوسي الحرّ:
ثمان مائة درهم، والماجوسية: على النصف.

ويستوي الذكر، والأثنى، فيما يوجب دون ثلث الديمة: فلو قطع ثلاثة
أصابع حرّة مسلمة، لزمه: ثلاثة بعيراً، فلو قطع رابعة قبل بُرءه، رُدّت إلى
العشرين.

وتعلّظ ديم قتل الخطأ^(٣) في كُلّ من حرام مكّة، وإحرام، وشهر حرام:
بالثلث، فمع^(٤) اجتماع الثلاثة: يجحب دينان.

وإن قتل مسلم كافراً عمناً أضيق ث ديمه^(٥)، وديمة الرقيق: قيمة قلت،
أو كثرت.

(١) في (م)، و(ن) «ذهب».

(٢) في (م) زيادة: «من ذلك».

(٣) (م) «خطأ» بالتكير.

(٤) في (م) «فقي»، والمثبت لفظ المتهى (٤٣٠/٢)، والغاية (٣/٢٧٦).

(٥) ظاهره: تخصيص التضييف بالقتل، وظاهر تعليهم بازالة القود، أن ذلك في غيره
ما يوجب القود من الجراح، وعدم قطع الأطراف أيضًا، وصرّح به في الوجيز،
واعتمد عثمان النجاشي في حواشيه على المتهى: عدم التضييف في الجراح.
حاشية اللبدي (ص: ٣٨٤).

فَضْلٌ

وَمَنْ جَنَى^(١) عَلَى حَامِلٍ: فَأَلْقَثْ جَنِينَا، حُرًّا، مُسْلِمًا، ذَكْرًا كَانَ، أَوْ أَنْثى، فَدِيَتُهُ: غُرَّةٌ قِيمَتُهَا عُشْرُ دِيَةٍ أُمَّهُ^(٢). وَهِيَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبْلِ^(٣).

وَالْغَرَّةُ: هِيَ عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ، وَتَتَعَدَّدُ الْغَرَّةُ بِتَعْدِيدِ الْجَنِينِ.

وَدِيَةُ الْجَنِينِ الرَّقِيقِ: عُشْرُ قِيمَةِ أُمَّهُ.

وَ^(٤) دِيَةُ الْجَنِينِ الْمَخْكُومِ بِكُفْرِهِ: غُرَّةٌ قِيمَتُهَا عُشْرُ قِيمَة^(٥) أُمَّهُ.

وَإِنْ أَلْقَتِ الْجَنِينَ حَيًّا، لَوْقَتِ يَعِيشُ لِيَمْلُو، وَهُوَ: نِصْفُ سَنَةٍ فَصَاعِدًا؛ فَفِيهِ مَا فِي السَّحْيِ: فَإِنْ كَانَ حُرًّا، فَفِيهِ: دِيَةُ كَامِلَةٍ، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا فَفِيهِ فَقِيمَتُهُ، وَإِنْ اخْتَلَقَا فِي خُرُوجِهِ حَيًّا، أَوْ مِيتًا، فَقَوْلُ الْجَانِيِّ: وَيَحِبُّ فِي جَنِينِ الدَّائِبَةِ: مَا تَقْصَصَ مِنْ قِيمَةِ أُمَّهُ.



(١) في (أ) «أجنى».

(٢) فيه نظر؛ لأنَّه قد تكون أمَّ الحَرَّ المُسْلِمَ كُتابَةً، أو رَقِيقَةً، كما لو تزوجها حُرٌّ، وَاشتَرطَ الحرية، أو غَرَّ بها، فلا تكون الغَرَّةً: عُشْرُ دِيَةِ أُمَّهُ، فلو قال: كَثِيرٌ: «قيمتها خمسٌ مِنَ الْإِبْلِ» لكان أولى، على أنَّ رفع الإِبْهَام بقوله: «وَهِيَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبْلِ» لا يرفع التسْمِح في العبارة. حاشية اللَّبْدِي (ص: ٣٨٤).

(٣) قال في نيل المَارِب (٣٣٨/٢): ولو قال: «وَدِيَةُ الْجَنِينِ الْحَرَّ المُسْلِمِ غَرَّةٌ عَبْدٌ، أَوْ أَمَّةٌ قِيمَتُهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبْلِ»، لكان أَخْصَرَ.

(٤) في (د) زيادة «هي».

(٥) في (أ) زيادة «ديَة».

فَضْلٌ

في دِيَةِ الْأَغْصَاءِ

مَنْ أَتَلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ: كَالْأَنْفِ، وَاللُّسَانِ، وَالْذَّكَرِ؛
فَقِيهُ: دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

وَمَنْ أَتَلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْئًا: كَالْيَدَيْنِ، وَالرُّجَلَيْنِ، وَالْعَيْنَيْنِ،
وَالْأَذْنَيْنِ، وَالحَاجِبَيْنِ، وَالثَّدْيَنِ، وَالخُضْيَتَيْنِ؛ فَقِيهُ^(١): الدِّيَةُ، وَفِي
أَحَدِهِمَا: نِصْفُهَا^(٢).

وَفِي الْأَجْفَانِ الْأَرْبَعَةِ: الدِّيَةُ، وَفِي أَحَدِهَا: رِبْعُهَا. وَفِي أَصَابِعِ
الْيَدَيْنِ: الدِّيَةُ، وَفِي أَحَدِهَا عَشْرُهَا، وَفِي الْأَتْمَاءِ إِنْ كَانَتْ مِنْ إِبَاهَامٍ: نِصْفُ
عَشْرِ الدِّيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ^(٣): ثُلُثُ عَشْرُهَا، وَكَذَا أَصَابِعُ الرُّجَلَيْنِ.
وَفِي السُّنْنِ: خَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِيلِ. وَفِي إِذْهَابِ نَفْعٍ عَضِيبٍ مِنَ الْأَغْصَاءِ: دِيَةٌ^(٤)
كَامِلَةٌ.



(١) أَفْرَدُ الضَّمِيرِ، مَعَ أَنَّ الْمَتَقْدِمَ شَيْئًا، وَعَبَارَةُ الْمَتَهِيِّ: «فِيهِمَا الدِّيَةُ» حاشيةُ الْبَدِيِّ
(ص: ٣٨٥).

(٢) فِي (أ) زِيَادَةً: «وَمَا فِيهِ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ كَالْأَنْفِ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمُنْخَرِينَ فَقِيهُ: الدِّيَةُ،
وَفِي وَاحِدٍ مِنْهَا ثُلُثَهَا، وَمَا فِيهِ مِنْهُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ كَالْأَجْفَانِ فَقِيهُ: الدِّيَةُ، وَفِي كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهَا: رِبْعُهَا».

(٣) فِي (ن) «غَيْرُهَا».

(٤) فِي (د)، وَكَذَا فِي (م)، وَ(ن)، وَ(ج) «دِيَتَهُ».

فصل في دية المนาفع

تُحِبُ الدَّيَةُ كَامِلَةً فِي إِذْهَابِ كُلِّ مِنْ: سَمْعٍ، وَبَصَرٍ، وَشَمٍ، وَذَوْقٍ، وَكَلَامٍ^(١)، وَعَقْلٍ^(٢)، وَحَدَبٍ، وَمَنْفَعَةً مَشِيٍّ، وَنِكَاحٍ، وَأَكْلٍ، وَصَوْتٍ، وَبَطْشٍ.

وَإِنْ^(٣) أَفْزَعَ إِنْسَانًا، أَوْ ضَرَبَهُ: فَأَخْدَثَ بِعَانِيطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ بِرِيحٍ^(٤): وَلَمْ يَدْمُ فَعَلَيْهِ: ثُلُثُ الدَّيَةِ، وَإِنْ دَامَ: فَعَلَيْهِ الدَّيَةُ.

وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ فَأَذْهَبَ: سَمْعَةً، وَبَصَرَةً، وَعَقْلَةً، وَشَمَةً، وَذَوْقَةً، وَكَلَامَةً، وَنِكَاحَهُ؛ فَعَلَيْهِ سَبْعُ دِيَاتٍ، وَأَرْسَلَ تِلْكَ الْجِنَائِيَّةَ. وَإِنْ مَاتَ مِنْ الْجِنَائِيَّةِ، فَعَلَيْهِ: دِيَةٌ وَاحِدَةٌ.

فصل في دية الشَّجَةِ وَالْجَائِفَةِ^(٥)

الشَّجَةُ: اسْمُ لِجُرْحِ الرَّأْسِ^(٦)، وَالْوَجْهِ.

وَهِيَ خَمْسَةٌ:

أَحَدُهَا: الْمُوضِحَةُ: الَّتِي تُوَضِّحُ الْعَظِيمَ وَتُبَرِّزُهُ، وَفِيهَا: نِصْفُ عُشْرِ

(١) وفي إذهاب بعض الكلام بحسابه، ويقسم على ثمانية وعشرين حرفًا. حاشية اللبني (ص: ٣٨٦).

(٢) «وعقل» لا توجد في (د).

(٣) في (م) «ومن».

(٤) في (ن) «أو ببول، أو بريح».

(٥) قوله: «في دية الشَّجَةِ وَالْجَائِفَةِ» لا يوجد في (ن).

(٦) في (أ) «اسم الجرح في الرأس».

الدّيَةُ: خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ^(١): فَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا فِي الرَّأْسِ، وَبَعْضُهَا فِي الْوَجْهِ فَمُوْضِحَتَانِ.

الثَّانِيُّ: الْهَاشِمَةُ: الَّتِي تُوضِّحُ الْعَظَمَ، وَتَهْشِمُهُ، وَفِيهَا: عَشَرَةُ أَبْعِرَةٍ.

الثَّالِثُ: الْمُنَقَّلَةُ: الَّتِي تُوضِّحُ، وَتَهْشِمُ، وَتَنْقُلُ الْعَظَمَ، وَفِيهَا: خَمْسَةُ عَشَرَ بِعِيرًا.

الرَّابِعُ: الْمَأْمُومَةُ: الَّتِي تَصِلُ إِلَى جُلْدَةِ الدَّمَاغِ، وَفِيهَا: ثُلُثُ الدّيَةِ.

الخَامِسُ: الدَّامِغَةُ: الَّتِي تَخْرُقُ الْجُلْدَةَ، وَفِيهَا: الثُّلُثُ أَيْضًا.

فضل

وَفِي الْجَائِفَةِ: ثُلُثُ الدّيَةِ، وَهِيَ: كُلُّ مَا يَصِلُ إِلَى الْجَزْفِ، كَبَطْنِ، وَظَهِيرِ، وَصَدْرِ، وَحَلْقِ.

وَإِنْ جَرَحَ جَانِيَا، فَخَرَجَ مِنَ الْآخِرِ: فَجَائِفَتَانِ.

وَمَنْ وَطَئَ زَوْجَةَ صَغِيرَةَ، لَا يُوْظَأُ مِثْلُهَا، فَخَرَقَ مَا بَيْنَ^(٢) مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَنْيَ، أَوْ مَا^(٣) بَيْنَ السَّيْلَيْنِ: فَعَلَيْهِ الدّيَةُ، إِنْ لَمْ يَسْتَمِسِكِ الْبَوْلُ، وَإِلَّا: فَجَائِفَةً.

(١) ظاهره أنه لا فرق بين كون الموضحة في حرّ مسلم، أو في حرّ مسلمة، وهو مقتضى ما تقدم من أنه لا فرق بين الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الديمة، خلافاً لظاهر المتن في قوله: «فمن حرّ مسلم: خمسة أبوعرة». حاشية اللبدي (ص: ٣٨٧).

(٢) قوله: «ما بين» لا يوجد في (م).

(٣) «ما» لا توجد في (أ).

وَإِنْ كَانَتْ^(١) مِنْ يُوَظَّأُ مِثْلُهَا لِمِثْلِهِ، أَوْ أَجْنَبِيَّةً كَبِيرَةً مُطَاوِعَةً، وَلَا
شُبْهَةً، فَوَقَعَ ذَلِكَ، فَهَذَرَ.

باب العاقلة

وَهِيَ: ذُكُورُ عَصَبَةِ الْجَانِي نَسَباً، وَوَلَاءً.
وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةَ: عَمْدَاً، وَلَا عَنْدَا، وَلَا إِفْرَارَا، وَلَا: مَا دُونَ ثُلُثِ
دِيَةِ ذَكَرِ مُسْلِمٍ، وَلَا قِيمَةً مُتَلَفِّي.

وَتَحْمِلُ الْخَطَأَ، وَشَبَّهَ الْعَمْدِ، مُؤَجَّلًا فِي^(٢) ثَلَاثَ سِنِينَ. وَابْتِدَاءُ حَوْلِ
الْقَتْلِ مِنَ الرُّهْوَقِ، وَالْجُرْحِ مِنَ الْبُرْزِ، وَيَنْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ، كَالْإِرْثِ.
وَلَا يُغَتَّبُ أَنْ يَكُونُوا وَارِثِيَّنَ، لِمَنْ يَعْقِلُونَ عَنْهُ، بَلْ مَتَى كَانُوا يَرِثُونَ،
لَوْلَا الْحَجْبُ عَقَلُوا.

وَلَا عَقْلَ عَلَى فَقِيرٍ، وَصَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ^(٣)، وَامْرَأَةٍ، وَلَوْ مُغْتَفَةً.
وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَعْجَزَتْ، فَلَا دِيَةَ عَلَيْهِ، وَتَكُونُ فِي بَيْتِ
الْمَالِ: كَدِيَّةٌ مَنْ مَاتَ فِي زَحْمَةٍ: كَجُمْعَةٍ، وَطَوَافِ، فَإِنْ تَعْلَمَ الْأَخْذُ مِنْهُ:
سَقَطَتْ.



(١) في (م) زيادة: «الزوجة».

(٢) في «لا توجد في (د)».

(٣) لكن إذا بلغ الصغير، أو عقل المجنون عند الحول: لزمه، وإن كان عاقلاً، فجئ
بعد الحول، فعليه قسطه، وإن جن مع الحول، أو في إثنائه فلا شيء عليه، ومثله
فقير استغني، وعكسه. حاشية اللبدي (ص: ٣٨٨).

باب كفارة القتل

لَا^(١) كفارة: في العمدة.

وتحب: فيما دونه في مال القاتل، لنفس محرمة، ولو جنيناً.

ويكفر الرقيق: بالصوم. والكافر: بالعنق. وغيرهما يكفر: بعنق رقبة، مؤمنة، فإن لم يجد: فصيام شهرين متتابعين، ولا إطعام هنا.

وتتعدد الكفاره بتنوع المقتول.

ولا كفارة على من قتل من يتابع قتله: كزان مخصوص، ومرتد، وحزبي، وباغ، وقصاص^(٢)، ودفعاً عن نفسه.



(١) في (ن) بزيادة الواو «ولا».

(٢) في (م) «قصاص».

المُسْتَهْدِفُونَ

عَرَبِيَّةٌ مُجَاهِدَةٌ

كتاب الحدود

لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مُكَلَّفٍ مُلْتَزِمٍ^(١)، عَالِمٌ بِالشَّخْرِيْمِ.

وَتَخْرُمُ: الشَّفَاعَةُ، وَقُبُولُهَا فِي حَدَّ^(٢) اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ الْإِمَامَ، وَتَحِبُّ إِقَامَةَ الْحَدْدِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ يَقِيمِهِ^(٣) شَرِيكًا فِي الْمُعْصِيَةِ.

وَلَا يَقِيمُهُ: إِلَّا الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ، وَالسَّيِّدُ عَلَى رَقِيقِهِ.

وَتَخْرُمُ: إِقَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَأَشْدُهُ: جَلْدُ الزَّنَاءِ فَالْقَذْفِ، فَالثُّرُبِ، فَالْتَّغْزِيرِ.

وَتُضَرِّبُ الرَّجُلُ: قَائِمًا بِالسَّوْطِ.

وَيَحِبُّ: اتِّقاءُ الْوَجْهِ، وَالرَّأْسِ، وَالْفَرْجِ، وَالْمَقْتَلِ.

وَتُضَرِّبُ الْمَرْأَةُ جَالِسَةً، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، وَتُمْسَكُ يَدَاهَا.

وَتَخْرُمُ: بَعْدَ الْحَدْدِ، حَبْسُ، وَإِيذَاءُ بَيْكَلَامٍ، وَالْحَدُّ كَفَارَةً لِذَلِكَ الذَّنْبِ.

وَمَنْ أَتَى حَدَّا سَرَّ نَفْسَهُ، وَلَمْ يُسْنَ: أَنْ يَقْرَءَ بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ.

وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جِنْسٍ تَدَخَّلُتْ، وَمِنْ أَجْنَاسٍ: فَلَا.

(١) أي: لحكمنا، فيدخل فيه الذمي، ويخرج: العربي، والمستأمن، والمعاهد. حواشی الإقناع (٢٠٤٧/٢).

(٢) في (م) «حد الله».

(٣) في (م) «مقيمه» بدل: «من يقيمه».

باب حد الزنا

الزنا: هو فعل الفاحشة في قبل، أو دبر.

فإذا زنا المُهْضَمُ، وجَبَ: رجمُه حَتَّى يَمُوتَ. والمُهْضَمُ: هو من وطئ زوجته في قبلها بِنَكَاحٍ صَحِيحٍ، وهُمَا: حُرَانٌ، مُكَلَّفَانِ.

وإن زنا الْحُرُّ غَيْرُ المُهْضَمِ، جُلَدٌ مائة جَلْدَةٍ، وغُرُوبَ عَامًا إِلَى مَسَافَةٍ قَصْرٍ.

وإن زنى الرَّقِيقُ: جُلَدٌ خَمْسِينَ، ولا يُغَرَّبُ.

وإن زنى الذُّمِيُّ بِمُسْلِمَةٍ قُتِلَ.

وإن زنى الْخَرْبِيُّ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وإن زنى المُهْضَمُ بِغَيْرِ المُهْضَمِ^(١)؛ فَلِكُلٌّ حَدًّهُ.

ومن زنى بِهِمَمَةٍ: عَزْرٌ.

وشرط وجوب الحد ثلاثة:

أحدُها: تَعْيِبُ الْحَشَفَةَ، أو قَدْرُهَا فِي فَرْجٍ^(٢)، أو دُبْرٍ، لآدمي حي.

الثاني: انتفاء الشبهة.

الثالث: ثبوته إما بـإقرارِ أربعة مراتٍ، ويستمر على إقراره^(٣)، أو

(١) في (ن) «المهضمة».

(٢) في (ن) زيادة: «أصلي». وبهذا القيد يخرج الخطي المشكل. حاشية اللبدي (ص: ٣٩٣).

(٣) في (د) «الإقرار».

إِشْهَادَةً^(١) أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُدُولٍ.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ غَيْرَ عَذِيلٍ، حُدُوا لِلْقَذْفِ.

وَإِنْ شَهَدَ أَرْبَعَةٌ بِزِنَاهُ بِفُلَانَةٍ، فَتَشَهَّدُ أَرْبَعَةٌ آخَرُونَ، أَنَّ الشُّهُودَ هُمُ الْزُّنَافُ^(٢)، صَدَقُوا، وَحَدَّ الْأَوَّلُونَ فَقَطْ؛ لِلْقَذْفِ، وَالرِّثَا.

وَإِنْ حَمَلَتْ مُنْ لَا زَوْجَ لَهَا، وَلَا سَيِّدًا؛ لَمْ يَلْزَمْهَا شَيْءٌ.

باب حد القذف

مَنْ قَدَفَ غَيْرَهُ بِالرِّثَا، حَدَّ لِلْقَذْفِ: ثَمَانِينَ، إِنْ كَانَ حُرًّا^(٣)، وَأَرْبَعينَ؛
إِنْ كَانَ رَقِيقًا.

وَإِنَّمَا يَحُبُّ إِشْرُوِيطَ تِسْعَةَ:

أَرْبَعَةُ مِنْهَا فِي الْقَادِفِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ: بِالْغَا، عَاقِلًا، مُخْتَارًا، لَيْسَ
بِوَالِدٍ لِلْمَقْذُوفِ، وَإِنْ عَلَا كَفُورَ^(٤).

وَخَمْسَةُ فِي الْمَقْذُوفِ: وَهُوَ كَوْنُهُ حُرًّا، مُسْلِمًا عَاقِلًا، عَفِيفًا عَنِ الرِّثَا،
يُوطَأُ، وَيَطَأُ مِثْلَهُ^(٥).

لَكِنْ لَا يُحَدُّ فَادِفُ غَيْرِ الْبَالِغِ حَتَّى: يَلْغَى، لَأَنَّ الْحَقَّ فِي حَدِّ الْقَذْفِ

(١) في (م) «شهادة» بدون الباء.

(٢) «بها» لا توجد في (م).

(٣) الظاهر: أن المراد من كان كامل الحرية، وأن البعض كالقُرن. حاشية اللبدي (ص: ٣٩٥).

(٤) قوله: «كفود» لا يوجد في (م).

(٥) في (م) «يطاً، ويوطأ مثله».

لِلْأَدْمِيِّ، فَلَا يَقْامُ بِلَا طَلْبِهِ.
وَمَنْ قَذَفَ عَيْرَ مُخْصَنِ، عُزَّرَ.
وَيَثْبُتُ الْحَدُّ هُنَا، وَفِي الشُّرْبِ، وَالتَّغْزِيرِ، بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا بِإِفْرَارِهِ
مَرَّةً، أَوْ شَهَادَةِ عَذْلَيْنِ.

فضل

وَيَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِأَرْبَعَةِ: بِعَقْوِ الْمَقْذُوفِ، أَوْ بِتَضْدِيقِهِ، أَوْ بِإِقْامَتِهِ
الْبَيْنَةَ، أَوْ بِاللَّعَانِ.

وَالْقَذْفُ: حَرَامٌ، وَوَاجِبٌ، وَمُبَاخٌ.

فَيَحْرُمُ^(١) فِيمَا تَقْدَمَ.

وَيَجِبُ: عَلَى مَنْ يَرَى زَوْجَهُ تَزَنِي، ثُمَّ تَلِدُ وَلَدًا يَقُولُ^(٢) فِي ظَنِّهِ، أَنَّهُ
مِنَ الزَّانِي؛ لِشَبَهِهِ بِهِ.

وَمُبَاخُ: إِذَا رَأَاهَا تَزَنِي، وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزَمُهُ نَفْيُهُ، وَفَرَاقُهَا: أَوْلَى.

فضل

وَصَرِيحُ الْقَذْفِ: يَا مَنْيُوكَهُ، يَا مَنْيُوكُ، يَا زَانِي، يَا عَاهِرُ، يَا لُوطِيِّ.
وَ«لَسْتَ وَلَدَ فُلَانِ»، فَقَذَفَ لِأَمْهُ.

وَكِنَائِيَّةُ: زَنَثَ يَدَاكَ، أَوْ رِخَالَكَ، أَوْ يَدُكَ، أَوْ رِجْلُكَ^(٣)، أَوْ بَدْنُكَ،

(١) في (ن) «ويحرم» بالواو.

(٢) في (م) «يغلب» وفي الهاشم: في نسخة «يقوى».

(٣) «أو رجلك» لا توجد في (م).

يا مُخْنَثٌ، يا قَحْبَةً^(١)، يا فَاجِرَةً، يا خَيْشَةً.

أَوْ يَقُولُ لِزَوْجَةِ شَخْصٍ: «قَذْ فَضَحْتِ زُوْجَكَ، وَغَطَّيْتِ رَأْسَهُ، وَجَعَلْتِ لَهُ قُرُونًا، وَعَلَقْتِ عَلَيْهِ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِهِ، وَأَفْسَدْتِ فِرَاشَهُ»، فَإِنْ أَرَادَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ حَقْيَقَةَ الرِّنَا، حَدًّ، وَإِلَّا عُزْرًا.

وَمِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلْدَةٍ، أَوْ جَمَاعَةً لَا يَتَصَوَّرُ الرِّنَا مِنْهُمْ عَادَةً، عُزْرًا، وَلَا حَدًّ. وَإِنْ كَانَ يَتَصَوَّرُ الرِّنَا مِنْهُمْ^(٢) عَادَةً، وَقَذَفَ كُلَّ وَاحِدٍ بِكَلِمَةٍ: فِلْكُلُّ^(٣) وَاحِدٍ، حَدًّ، وَإِنْ كَانَ إِجْمَالًا، فَحَدًّ وَاحِدٌ.

باب حد المُسْكِرِ

مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا مَائِعًا، أَوْ اسْتَعْطَ بِهِ، أَوْ اخْتَفَنَ^(٤)، أَوْ أَكَلَ عَجِيناً مَلْتُوتًا بِهِ، [وَلَوْ]^(٥) لَمْ يُسْكِرْ، حَدًّ: ثَمَانِينَ، إِنْ كَانَ حُرًّا^(٦)، وَأَرْبَعينَ، إِنْ كَانَ رَقِيقًا.

بِشَرْطِ كَوْنِيهِ مُسْلِمًا، مُكَلِّفًا، مُخْتَارًا، عَالِمًا، أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ.

وَمَنْ تَشَبَّهَ بِشَرَابِ الْحَمْرِ فِي مَجْلِسِهِ وَأَتَيْهُ، حَرُّمٌ، وَعُزْرًا.

وَيَحْرُمُ^(٧): الْعَصِيرُ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلَمْ يُظْبَحْ.

(١) قال السّعدي: قحب البعير، والكلب: سعل. وهي في زماننا المعدّة للزنى. حواشي الإنقاض (١٠٥٧/٢).

(٢) في (أ) "منهم الرِّنَا".

(٣) في (ن) «فعليه لكل» بزيادة: «عليه».

(٤) في (م) زيادة: «به». وفي (ن) أدرجها في الشرح.

(٥) المثبت من (ج)، وكذلك في (م)، و(ن) وهو الصواب، وفي الأصل، و(أ)، و(ب) «أولم».

(٦) قال في الإنصال (٢٢٩/١٠) هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

(٧) «يحرّم» لا توجد في (أ).

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب^(١) التغزير

يَحِبُّ : فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ، لَا حَدًّا فِيهَا، وَلَا كَفَارَةً.
وَهُوَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَخْتَاجُ فِي إِقَامَتِهِ إِلَى مُطَالَبَةٍ، إِلَّا إِذَا
شَتَمَ الْوَلَدُ وَالِدَهُ، فَلَا يُعَزِّرُ^(٢)، إِلَّا بِمُطَالَبَةٍ وَالِدَهُ.
وَلَا يُعَزِّرُ : الْوَالِدُ، بِحُكْمِ وَلَدِهِ.
وَلَا يُزَادُ فِي جَلْدِ التَّغْزِيرِ عَلَى عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ^(٣)، إِلَّا إِذَا وَطَئَ أُمَّةً لَهُ
فِيهَا شِرْكٌ؛ فَيُعَزِّرُ بِمِائَةِ سَوْطِ، إِلَّا سَوْطًا. وَإِذَا شَرِبَ مُسْكِرًا نَهَارَ رَمَضَانَ:
فَيُعَزِّرُ بِعِشْرِينَ مَعَ الْحَدِّ.
وَلَا بَأْسَ : بِتَسْنِيدِ وَجْهِ مَنْ يَسْتَحْقُ التَّغْزِيرَ، وَالْمُنَادَاةِ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ.
وَيَخْرُمُ : حَلْقُ لِخَيْبَةٍ، وَأَخْذُ مَالِهِ.

三

(١) في (د)، وكذا في (م)، و(ن) «باب».

(٢) في (أ) 'ولايعر' باللواو.

(٣) قال شيخ الإسلام في الاختيارات: إذا كان المقصود دفع الفساد، ولم يندفع إلا بالقتل، قُتيل، وحينئذ فمن تكرر منه جنس الفساد، ولم يرتدع بالحدود المقدمة، بل استمر على الفساد، فهو كالصائل، الذي لا يندفع إلا بالقتل، فيقتل. حواشى الإقناع (٢/١٠٦٤).

فضل

وَمِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُوجَبَةِ لِلتَّعْزِيزِ، قَوْلُهُ لِغَيْرِهِ: يَا كَافِرُ^(١)، يَا فَاسِقٌ، يَا فَاجِرُ، يَا شَقِيقٌ، يَا كَلْبٌ، يَا حَمَارٌ، يَا تَنِسُ، يَا رَافِضِي، يَا حَبِيبٌ، يَا كَذَابٌ، يَا خَائِنٌ، يَا فَرَنَانُ، يَا فَوَادٌ، يَا دَيْوثٌ، يَا عَلْقُ.
وَيُعَزَّزُ مَنْ قَالَ لِذِمَّيْ: يَا حَاجٌ، أَوْ لَعْنَهُ بِغَيْرِ مُوجِبٍ^(٢).

باب القطع في السرقة

وَيَحْبُّ بِطْمَانِيَّةِ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: السَّرِقَةُ. وَهِيَ: أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ مَالِكِهِ، أَوْ نَائِبِهِ عَلَى وَجْهِ الْخِتْنَاءِ.

فَلَا قَطْعَ عَلَى: مُنْتَهِيٌّ، وَمُخْتَطِفٌ^(٣)، وَخَائِنٍ فِي وَدِيعَةٍ، لَكِنْ يُقْطَعُ جَاحِدُ الْعَارِيَّةِ.

الثَّانِي: كَوْنُ السَّارِقِ مُكَلِّفًا، مُخْتَارًا، عَالِمًا، بِأَنَّ مَا سَرَقَهُ يُسَاوِي نِصَابًا.

(١) إذا لم يعتقد كفره، كما في نهاية المبتدئين. حاشية اللبدي (ص: ٤٠١).

(٢) قال في الفروع (١١٦/٦): لأنه ليس له أن يلعنه بغير موجب، إلا أن يكون صدر من الصراني ما يقتضي ذلك.

(٣) الفرق بين، المنتهي، والمختطف، أن الأول: يأخذ الشيء جهرة، مع سكون منه، وطمأنينة، والثاني: يأخذ الشيء جهرة، ولكن مع سرعة وخوف، وأما السرقة: فعلى وجه الاختفاء. حاشية اللبدي (ص: ٤٠٢).

الثالث: كون المسرور مالاً، لكن لا قطع بسرقة الماء، ولا يناء فيه حمر، أو ماء، ولا بسرقة مضحف، ولا بما عليه من حلبي، ولا بكتاب بدع^(١)، وتصاوير، ولا بالله له، ولا بصلب، أو صنم.

الرابع: كون المسرور نصاباً. وهو: ثلاثة دراهم، أو ربعة دينار، أو ما يساوي أحدهما. وتعتبر القيمة حال الإخراج.

الخامس: إخراجه من حزز. فلو سرق من غير حزز؛ فلا قطع. وحزز كل مال: ما حفظ فيه عادة: فنفل ب الرجل، وعمامة على رأس^(٢): حزز، ويختلف الحزز بالبلدان، وبالسلطانين^(٣).

ولن اشتراك جماعة في هتك الحزز، وإخراج الصاب: قطعوا جميعاً، وإن هتك الحزز أحدهما، ودخل الآخر، فآخر المال: فلا قطع عليهم. ولو تواطأ.

السادس: إنقاء الشبهة. فلا قطع بسرقته^(٤) من مال فرعون، وأصوله، وزوجه^(٥)، ولا بسرقته من مال له فيه شرك، أو لأحد من ذكر.

السابع: ثبوتها، إما بشهادة عذلين، ويفسانيها، ولا تسمع قبل الدعوى. أو بإقرار مرئين، ولا يرجح حتى يقطع.

الثامن: مطالبة المسرور منه بماله^(٦).

(١) في (م) «بدعة».

(٢) في (د) «برأس».

(٣) في (د) «والسلطانين» بدون الباء. وكذا في (م).

(٤) في (أ) «سرقة».

(٥) في (أ) «زوجته». وكذا في (م)، و(ن).

(٦) في (د) «بماله». وكذا في (ن).

وَلَا قَطْعٌ : عَامَ مَجَاهِدَةٍ غَلَاءٍ .

فَمَتَى تَوَفَّرَتِ^(١) الشُّرُوطُ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيَمَنِيَّ مِنْ مَفْصِلٍ كَفَهُ، وَعُمِسَتْ وُجُوهاً فِي زَيْتٍ مَعْلَبِيٍّ . وَسُنَّ : تَعْلِيقُهَا فِي عُنْقِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ رَأَهُ الْإِمَامُ . فَإِنْ عَادَ : قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُشَرَّى مِنْ مَفْصِلٍ كَعْبِهِ بِتَرْكٍ عَقِيبَهِ . فَإِنْ عَادَ لَمْ تُقطَعْ^(٢)، وَحُبِّسَ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يَتُوبَ .

وَيَجْتَمِعُ الْقَطْعُ وَالضَّمَانُ، فَيَرُدُّ مَا أَخْذَهُ^(٣) لِمَالِكِهِ، وَيُعِيدُ مَا خَرِبَ مِنَ الْحَرْزِ .

وَعَلَيْهِ: أُجْرَةُ الْقَاطِعِ، وَثَمَنُ الزَّيْتِ .

باب حد قطاع الطريق

وَهُمْ: الْمَكَلِّفُونَ الْمُلْتَزِمُونَ، الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ مُجَاهِرَةً .

وَيُعْتَبِرُ ثُبُوتُهُ بِسَيِّةٍ، أَوْ إِفْرَارِ مَرَّتَيْنِ، وَالْحَرْزُ، وَالنَّصَابُ .

وَلَهُمْ أَرْبَعَةُ أَخْكَامٍ :

إِنْ قَتَلُوا، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا، تَحْتَمَ^(٤) قَتْلُهُمْ جَمِيعًا .

وَإِنْ قَتَلُوا، وَأَخْدُوا مَالًا؛ تَحْتَمَ^(٥) قَتْلُهُمْ، وَصَلْبُهُمْ حَتَّى يَشْتَهِرُوا .

(١) في (ن) زيادة: «هذه».

(٢) في (م)، و(ن) «لم يقطع».

(٣) في (د) «أخذ». وكذا في (م).

(٤) في (م) «حتم».

(٥) في (م) «حتم».

وَإِنْ أَخْذُوا مَالاً وَلَمْ يَقْتُلُوا: قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ، وَأَزْجَلُهُمْ مِنْ خِلَافِ
حَشْمًا، فِي آنٍ^(١) وَاحِدٍ.

وَإِنْ أَخَافُوا النَّاسَ، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا: نُفِزا مِنَ الْأَرْضِ، فَلَا يُشَرِّكُونَ
بِأُوْنَ إِلَى بَلَدٍ، حَتَّى تَظَهَرَ تَوْبَتُهُمْ.

وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْفُدْرَةِ عَلَيْهِ، سَقَطَتْ عَنْهُ: حُقُوقُ اللَّهِ^(٢)، وَأَنْجَدَ
بِحُقُوقِ الْأَدْمَيْنَ.

فضل

وَمَنْ أَرِيدَ بِأَذْى^(٣) فِي نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ حَرِيمِهِ^(٤)، فَلَهُ دَفْعَةٌ بِالْأَسْهَلِ
فِي الْأَسْهَلِ، فَإِنْ لَمْ يَتَنَفِعْ، إِلَّا بِالْقَتْلِ، قَتَلَهُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ.

وَيَحِبُّ: أَنْ يَدْفَعَ عَنْ حَرِيمِهِ، وَحَرِيمِ غَيْرِهِ، وَكَذَا فِي غَيْرِ الْفِتْنَةِ عَنْ
نَفْسِهِ. وَنَفْسٌ غَيْرِهِ وَمَالِهِ، لَا مَالٌ نَفْسِهِ^(٥).

وَلَا يُلْزِمُهُ: حِفْظُهُ عَنِ^(٦) الضَّيَاعِ، وَالهَلاَكِ^(٧).

(١) في (د) «مكان».

(٢) في (د) زيادة «تعالي».

(٣) في (أ) «أذى».

(٤) في (أ) «حرمته».

(٥) في (أ) «غيره».

(٦) في (م) «من» بدل: «عن».

(٧) الضياع: ذهاب الشيء عن رأي العين مع وجوده، والهلاك: ذهاب عين الشيء
كاستهلاك المائع بشرب، أو إراقة، أو المراد بالضياع: تلف غير الحيوان،
 وبالهلاك: تلف، أو الهلاك: عطف بيان. حاشية اللبني (ص: ٤٠٧).

باب قتال البغاء

وَهُمْ: الْخَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلٍ سَائِنِي، وَلَهُمْ شَوْكَةٌ.

فَإِنْ اخْتَلَ شَرْطٌ مِّنْ ذَلِكَ، فَقُطْعَانُ طَرِيقٍ.

وَنَضْبُ الْإِمَامِ: فَرْضٌ كَفَايَةٌ.

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ: قُرَشِيَاً، بِالْعَا، عَاقِلًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، نَاطِقًا، حُرًّا،
ذَكَرًا عَدْلًا، عَالِمًا، ذَا بَصِيرَةً، كَافِيَاً ابْتِدَاءً، وَدَوَامًا.

وَلَا يَنْعِزُ: بِفَسْقِهِ.

وَتَلْزِمُهُ: مُرَاسَلَةُ الْبُغَاءِ، وَإِزَالَةُ شُبُهِمْ، وَمَا يَدْعُونَهُ^(١) مِنَ الْمَظَالِمِ. فَإِنْ رَجَعُوا، وَإِلَّا: لَزِمَّهُ قَتَالُهُمْ. وَيَحْبُّ عَلَى رَعِيَّتِهِ مَعْوِنَتِهِ^(٢).

وَإِذَا تَرَكَ الْبُغَاءُ الْقِتَالَ؛ حَرُمَ: قَتْلُهُمْ، وَقَتْلُ مُذَبِّهِمْ، وَجَرِيحَهُمْ.

وَلَا يُغْنِمُ مَا لَهُمْ، وَلَا تُشَبِّي ذَرَارِهِمْ، وَيَحْبُّ: رَدُّ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ.

وَلَا يَضْمَنُ الْبُغَاءُ مَا أَثْلَفَهُ حَالُ الْحَرْبِ.

وَهُمْ: فِي شَهَادَتِهِمْ، وَإِنْضَاءِ حُكْمِهِمْ^(٣)، كَأَهْلِ الْعَدْلِ.



(١) في (م) «يدعون».

(٢) في (ن) «معاونته».

(٣) في (د)، «حكم حاكمهم» بدل: «حُكْمِهِمْ». وكذا في (م)، و(ن).

باب حكم المزقة

وهو: من كفر بعد إسلامه.

ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور:

بالقول: كسب الله تعالى، و^(١) رسوله، أو ملائكته، أو ادعاء^(٢) النبوة، أو الشرك له تعالى.

وبال فعل: كالسجود للصنم، ونحوه، وكإلقاء المصحف في فادرة.

وبالاعتقاد: كاغتنام الشريك له تعالى، أو أن الزنا، أو الخمر^(٣) حلال، أو أن الخبز حرام^(٤)، ونحو ذلك، مما أجمع عليه إجماعاً قطعياً، وبالشك في شيء من ذلك.

فمن أرتد، وهو: مخالف، مختار، استتب ثلاثة أيام: وجوباً^(٥). فإن تاب: فلما شئته عليه، ولا يحيط بعمله. وإن أصر: قيل بالسيف، ولا يقتل إلا الإمام، أو نائبه، فإن قتله غيرهما بلا إذن^(٦)، أساء وعزر، ولا ضمان، ولو كان قبل استتابته.

ويصح: إسلام المميت، ورده، لكن لا يقتل، حتى يستتاب بعد بلوغه: ثلاثة أيام.

(١) في (م)، و(ن) «أو» بدل الواو.

(٢) في (د) «ادعى» بدل: «ادعاء». وكذا في (م).

(٣) في (أ)، و(د) " وأن الزنا والخمر". وفي (م) بالواو، بدل: «أو».

(٤) في (د) " أو أن المخزير حلال" بدل " أو أن الخبز حرام".

(٥) قوله: «وجوباً» أدرجه في (م) في الشرح.

(٦) قوله: «بلا إذن» لا يوجد في (م).

فضل

وَتَوْبَةُ الْمُرْتَدِ، وَكُلُّ كَافِرٍ: إِثْيَانُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، مَعَ رُجُوعِهِ عَمَّا كَفَرَ بِهِ،
وَلَا يُعْنِي قَوْلُهُ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ. وَقَوْلُهُ: «أَنَا مُسْلِمٌ»
تَوْبَةٌ، وَإِنْ كَتَبَ كَافِرُ الشَّهَادَتَيْنِ، صَارَ مُسْلِمًا، وَإِنْ قَالَ: «أَشْلَمْتُ، أَوْ^(١)
أَنَا مُسْلِمٌ، أَوْ أَنَا مُؤْمِنٌ» صَارَ مُسْلِمًا.

وَلَا يُقْبَلُ فِي الدُّنْيَا بِحَسْبِ الظَّاهِرِ تَوْبَةُ زِنْدِيقٍ^(٢)، وَهُوَ: الْمُنَافِقُ الَّذِي
يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَيُخْفِي الْكُفَرَ، وَلَا مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى،
أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ مَلَكًا لَهُ، وَكَذَا مَنْ فَدَتْ نَيْنَا، أَوْ أُمَّةً. وَيُقْتَلُ: حَتَّىٰ وَلَوْ كَانَ
كَافِرًا، فَأَسْلَمَ.



(١) في (١) باللواو.

(٢) في (د) زيادة: «وقيل: هو من أنكر الشرع، ولم يعمل به، وخرق الإجماع».

كتاب الأطعمة

يُبَاخُ : كُلُّ طَعَامٍ ظَاهِرٍ^(١) ، لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ، حَتَّى الْمِسْكُ وَنَحْوُهُ .
وَيَخْرُمُ النَّجْسُ : كَالْمِيَّةَ ، وَالدَّمِ ، وَلَخْمِ الْخَنْزِيرِ . وَكَذَا^(٢) الْبَوْلُ ،
وَالرَّوْثُ ، وَلَوْنَ ظَاهِرَيْنِ .

وَيَخْرُمُ مِنْ حَبَوَانِ الْبَرِّ : الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ ، وَمَا يَفْتَرِسُ بِنَابِهِ : كَأسِدِ ،
وَنَمِيرِ ، وَذَلِيلِ ، وَفَهْدِ ، وَكُلْبِ ، وَقَرْدِ ، وَدُبِّ ، وَنَفْسِ ، وَابْنِ آوَى ، وَابْنِ
عَرْسِ ، وَسَنَورِ ، وَلَوْنَ بَرِّيَّا ، وَثَغْلِ ، وَسِنْجَابِ ، وَسَمُورِ .

وَيَخْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ : مَا يَصِيدُ بِمَخْلِبِهِ : كَعْقَابِ ، وَبَيْازِ ، وَصَافِرِ ، وَبَاشَقِ ،
وَشَاهِينِ^(٣) ، وَحَدَّادَةِ ، وَبُومَةِ .

وَمَا يَأْكُلُ الْحِيَافَ : كَنْسِرِ ، وَرَحْمِ ؛ وَقَاقِ^(٤) ، وَغُرَابِ ، وَخَفَاشِ ،
وَفَارِ ، وَزُبُورِ ، وَنَخْلِ ، وَذَبَابِ ، وَهُنْدِهِ ، وَخَطَافِ ، وَقَنْدِلِ ، وَتَيْصِ ، وَحَيَّةِ ،
وَحَسَرَاتِ .

وَيُؤْكِلُ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولِ ظَاهِرٍ : كَذُبَابِ الْبَاقِلَاءِ ، وَدُودِ الْخَلُّ ،
وَالْجُنْبِ ، تَبَعًا لَا انْفَرَادًا .

(١) قال اللبدى في الحاشية (ص: ٤١٦) : لو زاد : «غير مستقر» ليخرج به البول والرجيع، الطاهران كما يأتي، لكان أولى.

(٢) «كذا» لا توجد في (د)، وكذا في (م).

(٣) «شاهين» لا توجد في (م).

(٤) في (م) زيادة: «القلق».

فضل

وَيُبَاخُ : مَا عَدَا هَذَا : كَبِيْمَةُ الْأَنْعَامُ ، وَالْحَيْلُ ، وَبَاقِي الْوَحْشِ^(١) : كَضَبُّ ، وَرَرَافَةُ ، وَأَرْنَبُ ، وَوَبَرٌ ، وَبَرْبُوْعٍ ، وَبَقَرٌ وَحْشٌ ، وَحُمْرَهُ ، وَضَبُّ ، وَظَبَاءُ ، وَبَاقِي الطَّيْرُ : كَتَعَامٍ ، وَدَجَاجٍ ، وَطَاوُوسٍ ، وَبَيْغَاءُ ، وَزَاغٍ ، وَغَرَابٌ زَرْعٍ .

وَيَحْلُّ : كُلُّ مَا فِي الْبَخْرِ غَيْرِ ضَفْدِعٍ^(٢) ، وَحَيَّةٍ ، وَتَمْسَاحٍ .

وَتَخْرُمُ الْجَلَالَةُ : وَهِيَ^(٣) الَّتِي أَكْثَرُ عَلَيْهَا النَّجَاسَةُ ، وَلَبَنُهَا ، وَيَنْصُبُهَا حَتَّى تُخْبِسَ^(٤) ثَلَاثَاتٍ^(٥) ، وَتُطْعَمَ^(٦) الظَّاهِرَ .

وَيُنْجَرَةُ : أَكْلُ شَرَابٍ ، وَفَخِمٍ ، وَطِينٍ ، وَأَدْنِ قَلْبٍ ، وَبَصَلٍ ، وَثُومٍ وَنَخْوِهِمَا ، مَا لَمْ يُنْضَجْ يُطْبَخٍ .

فضل

وَمَنِ اضْطُرَّ جَازَ^(٧) لَهُ : أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمُحَرَّمِ مَا يَسُدُّ رَمَقَةً ، فَقَطْ ، وَمَنِ

(١) في (د) «الوحش».

(٢) بكسر الصاد، والدال، والألفى: ضفدعه، ومنهم: من يفتح الدال. حواشي الإنعام (١٠٨٤/٢).

(٣) "هي" لا توجد في (أ)، ولا في (ن).

(٤) في (أ) "تجلس".

(٥) في (د) «ثلاثة أيام».

(٦) في (د) زيادة «الطعام».

(٧) في الإنعام: وجب، وكذا في المتنى، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْئُوا بِأَنْيَكُمْ إِلَى الْأَنْتَكُم﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقد يقال: الجواز هنا ما قبل التحرير، فيدخل الجواب، نعم. الإطلاق في محل التقييد خطأ، كما هو القاعدة. حاشية اللبدي (ص: ٤٢٠).

لَمْ يَجِدْ، إِلَّا آدِمِيًّا^(١) مُبَاخَ الدَّمِ: كَحْرِبِيٌّ، وَزَانِ مُخْصَنٌ، فَلَهُ قَتْلُهُ: وَأَكْلُهُ.
وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى نَفْعِ مَالِ الْغَيْرِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَجَبَ: عَلَى رَبِّهِ بَذْلُهُ^(٢) مَجَانًا.
وَمَنْ مَرَّ بِشَمْرَةِ بُسْتَانٍ، لَا حَائِظٌ عَلَيْهِ، وَلَا نَاظِرٌ^(٣): فَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ
يَضْعَدَ عَلَى شَجَرَةٍ^(٤)، أَوْ يَرْمِيْهُ بِحَجَرٍ أَنْ يَأْكُلَ، وَلَا يَحْمِلُ.
وَكَذَلِكَ^(٥) الْبَاقِلَاءُ وَالْحَمْصُ.

وَتَجْبُ: ضِيَافَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، فِي الْقُرَى دُونَ الْأَمْصَارِ يَوْمًا
وَلَيْلَةً، وَتُسْتَحْبِتُ^(٦): ثَلَاثًا.

باب الذكارة

وَهِيَ: ذَبْحُ، أَوْ نَحْرُ الْحَيَّوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ.
وَشُرُوطُهَا أَرْبَعةٌ:
أَحَدُهَا: كَوْنُ الْفَاعِلِ عَاقِلًا، مُمِيزًا، قَاصِدًا لِلذَّكَارَةِ.
فَيَحْلُّ: ذَبْحُ الْأَنْثَى، وَالْقِنْ، وَالْجُنْبُ، وَالْكِتَابِيِّ^(٧). لَا: الْمُرْتَدُ،

(١) في (د) زيادة «غير معصوم».

(٢) في (ن) زيادة: «له».

(٣) في (أ) «ناظر» بالطاء المهملة. وكذا في (م).

(٤) في (أ) «شجر».

(٥) في (م)، و(ن) «وكذا».

(٦) في (د)، «وتستحب». وكذا في (م)، و(ن).

(٧) إذا كان أبواه كتابيين، أما لو كان أحدهما غير كتابي، فلا تحل ذبيحته، ومن انتقل
من لا تحل ذبيحتهم إلى دين أهل الكتاب، فإنها تحل ذبيحته كما يعلم من
الإقناع في باب أحكام أهل الذمة، وجزم في كتاب النكاح، بأنه لا تصح
مناكحته، ففي كلامه نوع تناقض. حاشية اللبدي (ص: ٤٢٢).

والمجوسي، والوثني، والذرزي، والنصيري.

الثاني: الآلة، فيحل الذبح بكل مُحدَّدٍ من: حجر، وقصب، وخشب، وعظم، غير السن، والظفر.

الثالث: قطع الحلقوم، والمريء، ويكتفى قطع البعض منهم، فلو قطع رأسه: حل.

ويحل: ذبح ما أصابه سبب الموت، من: مُنْحِقَةٌ، ومريضة، وأكيلة سبع، وما صيند: بشبكة، أو فتح، أو أنفدة من مهلكة؛ إن ذكاها، وفيه حياة مستقرة، تخريرك يدو، أو رجله، أو طرف عينه.

وما قطع حلقومه، أو أبيبنت حشوته، فوجود حياته كعدمها؛ لكن لو قطع الذابح الحلقوم، ثم رفع يده قبل قطع المريء: لم يضر، إن عاد فتمم^(١) الذكاها على الفور. وما عجز عن ذبحه: كواقيع في بشر، أو^(٢): متوجش، فذكاها يحرجوه، في أي محل كان.

الرابع: قول «بِسْمِ اللَّهِ لَا يُحِرِّزُ»: غيرها عند حركة يدو بالذبح، وتُحرز: بغير العربية، ولو أحسنها.

وئس: التكبير.

وتُسقط: التسمية سهوا، لا جهلاً، ومن ذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره: لم تحل.



(١) في (أ)، و(د) «فَاتَّم». في (ب) «قَتَّم».

(٢) في (م) بالواو، بدل: «أو».

فضل

وَتَخْصُلُ ذِكَارُهُ الْجَنِينِ بِذِكَارِ أُمِّهِ، وَإِنْ خَرَجَ حَيَاً حَيَاً مُسْتَقِرَّةً؛ لَمْ يُبْخَ،
إِلَّا يُلْبِحُهُ.

وَيُكْرَهُ: الذَّبْحُ بِالْكَالَّةِ، وَسَلْطُنُ الْحَيَّازَانِ، أَوْ^(١) كَسْرُ عَنْقِهِ، قَبْلَ
زُهُوقِ^(٢) نَفْسِهِ.

وُسْنَ^(٣): تَوْجِيهُ لِلْقِبْلَةِ عَلَى جَنِيْهِ الْأَيْسِرِ، وَالإِسْرَاعُ فِي الذَّبْحِ.
وَمَا دُبَحَ فَتَرِقَ^(٤)، أَوْ تَرَدَّى مِنْ عُلُوِّهِ، أَوْ وَطَعَ عَلَيْهِ شَيْئًا، يَقْتَلُهُ مِثْلُهُ:
لَمْ يَحُلَّ.



(١) في (ن) بالواو، بدل: «أو».

(٢) في (أ) "زنق".

(٣) في (ج) «وُسْنٌ».

(٤) قال اللبدي في الحاشية (ص: ٤٢٥): هذا، وإن كان المذهب، فعندي فيه نظر؛ لأنَّه قد تقدم أنَّ ما قطع حلقومه فقط كالميته، وهذا قد قطع حلقومه ومريته، فلم لا يجعل كأنَّه مات بالذبح، ولا يضره وقوف في ماء ونحوه؟ على أنه قد تقدم قريباً أنه يكره كسر عنقه قبل الزهوق، وقالوا: ولا يؤثر ذلك في حلتها، مع أنه معين على زهوق الروح، كثرة دية من على وأولى. ثم رأيت (م، ص)، قال: وقال الأكثر: يحل.

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

كتاب الصيد

بياح: لِقَاصِدِهِ، وَيُنْكِرُهُ: لَهُوَا.

وَهُوَ: أَفْضَلُ مَأْكُولٍ.

فَمَنْ أَذْرَكَ صَيْدًا مَجْرُودًا مُتَحَرّكًا فَوْقَ حَرْكَةِ مَذْبُوحٍ، فَأَتَسْعَ^(١) الْوَقْتُ
لِتَذَكِّرِهِ، لَمْ يَئِنْ، إِلَّا بِهَا.

وَإِنْ لَمْ يَئِنْ، بَلْ مَاتَ فِي الْحَالِ: حَلًّا، بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الصَّائِدِ أَهْلًا لِلذِّكَاةِ^(٢) حَالٌ إِرْسَالِ الْآلَةِ^(٣). وَمَنْ رَمَى
صَيْدًا فَأَتَبَثَهُ، ثُمَّ رَمَاهُ ثَانِيًّا، فَقَتَلَهُ: ، لَمْ يَعْجَلْ.

الثَّانِي: الْآلَةُ. وَهِيَ نُوعَانٌ:

مَا لَهُ حَدٌ يَخْرُجُ بِهِ^(٤) كَسِيفٌ، وَسِكِينٌ، وَسَفِيمٌ.

وَالثَّالِثُ: جَارِحَةٌ مُعَلَّمَةٌ: كَكَلِبٍ عَبْرِ أَسْوَدَ، وَفَهْدٍ، وَبَازٍ^(٥)، وَصَفْرٍ،

(١) في (د) «واسع»، وكذا في (ن).

(٢) قال ابن نصر الله: وينبغي أن يزداد في أهلية الصائد: كونه حلالاً، لما علم أن الصيد المحرم لا يباح، ولم أر من تعرض له، قاله في حواشى الكافي. حاشية اللبدي (ص: ٤٢٨).

(٣) في (د) «آلَة».

(٤) «به» لا توجد في (د)، وكذا في (م)، وفي (ن) أدرجه في الشرح.

(٥) في (د) بدون الواو.

(٦) في (د) «بازِي».

وَعِقَابٌ، وَشَاهِينٌ.

فَتَعْلِيمُ الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ بِشَلَاثَةِ أَمْوَرٍ:

بِأَنَّ يَسْتَرِيلْ إِذَا أَزْسَلَ، وَيَنْتَجِرْ إِذَا رُجَرْ، وَإِذَا أَمْسَكَ : لَمْ يَأْكُلْ.

وَتَعْلِيمُ الطَّيْرِ بِأَمْرَيْنِ: بِأَنْ يَسْتَرِسْلَ إِذَا أَزْسَلَ، وَيَرْجِعَ إِذَا دُعِيَ.

ويشتّرط: أن يجرح الصيّد، فلو قتله بصدم، أو حتى: لم يُجَعَّ.

الثالث: قَضَى الْفِعْلُ. وَهُوَ: أَنْ يُرْسِلَ الْأَلَّةَ لِقَضِيَ الصَّيْدِ، فَلَوْ سَمِّيَ وَأَرْسَلَهَا، لَا لِقَضِيَ الصَّيْدِ، أَوْ لِقَضِيَهُ، وَلَمْ يَرِهُ^(١)، أَوْ اسْتَرْسَلَ الْجَارُ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ صَيْدًا؛ لَمْ يَحْلِ^(٢).

الرَّابِعُ: قَوْلُ «بِسْمِ اللَّهِ» عِنْدَ إِرْسَالِ جَارِحَةٍ^(٣) أَوْ رَمَيِّ سِلَاحِهِ، وَلَا تَسْقُطُ هُنَا سَهْوًا.

وَمَا رُمِيَ مِنْ صَيْدٍ فَوَقَعَ فِي مَاءِ، أَوْ تَرَدَى مِنْ عُلُوِّ، أَوْ وَطَئَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ، وَكُلُّ^(٤) مِنْ ذَلِكَ يَقْتُلُ مِثْلَهُ؛ لَمْ يَحْلَّ. وَمِنْهُ لَوْ رَمَاهُ بِمُحَدَّدٍ فِيهِ سُمٌّ.
وَإِنْ رَمَاهُ بِالهَّوَاءِ، أَوْ عَلَى شَجَرَةَ، أَوْ حَانِطَ فَسَقَطَ مِيتًا؛ حَلَّ.



(١) أي لم يعلمه، أما رؤية البصر، فلا تشترط لصحة صيد الأعمى، وحله. حاشية اللبدي (ص: ٤٣٠).

(۲) فی (م) «لم یبح».

(٣) في (ن) «الجارحة» بـأـلـ التـعـرـيفـ.

٤) وكا لا توجد في (١).

Digitized by srujanika@gmail.com

كتاب الأئمَان

لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ: إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ اسْمٍ^(١) مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ: كَعْزَةُ اللَّهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَأَمَانَتِهِ.
وَإِنْ قَالَ: يَوْمِنَا بِاللَّهِ، أَوْ قَسْمًا، أَوْ شَهَادَةً: انْعَقَدَتْ.
وَتَنْعَقِدُ: بِالْقُرْآنِ، وَبِالْمُضَحَّفِ، وَبِالتَّوْرَاةِ، وَتَنْخُواهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُتَزَلَّةِ.
وَمَنْ حَلَفَ بِمَخْلُوقٍ: كَالْأَوْلَيَاءِ، وَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، أَوْ
بِالْكَعْبَةِ، وَتَنْخُواهَا: حَرُومَةً، وَلَا كُفَّارَةً.

فضل

وَشَرْطٌ^(٢) وُجُوبِ الْكَفَارَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ:
أَحَدُهَا: كَوْنُ الْحَالِفِ مُكَلِّفًا.
الثَّانِي: كَوْنُهُ مُخْتَارًا.
الثَّالِثُ: كَوْنُهُ قَاصِدًا لِلْيَمِينِ . فَلَا تَنْعَقِدُ: مِمَّنْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِهِ بِلَا

(١) في (ن) «باسم».

(٢) في (أ) «شروط»، وكذا في (ن).

قصد، كَفُولِهِ: «لَا وَاللهُ، وَبِلَى وَاللهُ» في عُرْضٍ^(١) حَدِيثُهُ.

الرَّابِعُ: كَوْنُهَا عَلَى أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ. فَلَا كَفَارَةَ عَلَى مَاضٍ، بَلْ إِنْ تَعْمَدَ الْكَذِبَ: فَحَرَامٌ؛ وَإِلَّا: فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ.

الخَامِسُ: الْجَهْنُ بِفَعْلِ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ تَرْكِ^(٢) مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ. فَإِنْ كَانَ عَيْنَ وَقْتاً تَعَيْنَ، وَإِلَّا لَمْ يَخْتَنْ، حَتَّى يَنَاسَ مِنْ فِعْلِهِ بِتَلْفِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، أَوْ مَوْتِ الْحَالِفِ.

وَمَنْ حَلَفَ، بِاللهِ: «لَا يَفْعَلُ كَذَا»، أَوْ: «لَيَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ»، أَوْ^(٣): «أَرَادَ اللهُ»، أَوْ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ» وَاتَّصَلَ لَفْظًا، أَوْ حُكْمًا: لَمْ يَخْتَنْ، فَعَلَ، أَوْ تَرَكَ، بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ: الْأَسْيَثَاءَ، قَبْلَ تَمَامِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ.

فضل

وَمَنْ قَالَ: «طَعَامِي عَلَيَّ حَرَامٌ»، أَوْ: «إِنْ أَكَلْتُ كَذَا، فَحَرَامٌ»، أَوْ: «إِنْ فَعَلْتُ كَذَا، فَحَرَامٌ»: لَمْ يَخْرُمُ، وَعَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ كَفَارَةً يَوْمَنِ.

وَمَنْ قَالَ: «هُوَ يَهُودِيٌّ»، أَوْ: «نَصْرَانِيٌّ»^(٤)، أَوْ: «يَغْبُدُ الصَّلَبَ»، أَوْ: «الشَّرْقُ، إِنْ فَعَلَ كَذَا»، أَوْ: «هُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ»، أَوْ: «مِنَ الشَّيْءِ بَلَّهُ»،

(١) بضم العين: جانبه، وأما بالفتح فهذا خلاف الطول، وتصح إرادته هنا مجازاً، وظاهره ولو على أمر مستقل، ومثله لو عقدها يظن صدق نفسه، فبان خلافه، لكن يحيث في طلاق وعتاق فقط على المذهب، وتقدم في الهوامش، وعنه: لا يحيث فيما أيضاً، واختارة الشيخ وغيره. حاشية اللبدي (ص: ٤٣٢).

(٢) في (ن) «بترك».

(٣) في (م) زيادة: «إن».

(٤) في (م) زيادة: «أو مجوسي». وفي (ن) أدرجها في الشرح.

أو: «هُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَّا»، فَقَدِ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا، وَعَلَيْهِ كَفَارَةٌ يَمِينٌ، إِنْ فَعَلَ مَا نَفَاهُ، أَوْ تَرَكَ مَا أَنْفَثَهُ.
وَمَنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ حَلَفَ بِاللَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ: فَكِذْبَةٌ؛ لَا كَفَارَةٌ^(١).
فيها^(٢).

فضل

وَكَفَارَةُ الْيَمِينِ عَلَى التَّخْيِيرِ: إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَخْرِيرُ رَقِبَةٍ مُؤْمِنَةٍ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، صَامَ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةً وُجُوبًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ.

وَلَا يَصِحُّ: أَنْ يَكْفُرَ الرَّقِيقُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ، وَعَكْسُهُ الْكَافِرُ.
وَإِخْرَاجُ الْكَفَارَةِ قَبْلَ الْحِجَّةِ، وَيَعْدَهُ: سَوَاءٌ.
وَمَنْ حَنَّتْ، وَلَوْ فِي أَلْفِ يَمِينٍ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَكْفُرْ: فَكَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ.

باب جامع الأيمان

يُرْجَعُ فِي الْأَيْمَانِ إِلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ، فَمَنْ دُعِيَ لِغَدَاءِ، فَحَلَفَ «لَا يَتَغَدَّى»^(٢): لَمْ يَخْتَثِ بِغَدَاءِ غَيْرِهِ، إِنْ قَصَدَهُ.
أَوْ حَلَفَ: «لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ» وَقَالَ: «تَوَئِيتُ الْيَوْمَ» قَبْلَ حُكْمَهَا، فَلَا يَخْتَثِ بِالدُّخُولِ فِي غَيْرِهِ.

(١) على الأصح الذي مشى على في المتهى، والاتناع. نيل المأرب (٤٢٤/٢).

(٢) في (ب) «لا يتغدّ».

وَلَا عَذْتُ رَأَيْتُكَ تَدْخُلِينَ دَارَ فُلَانٍ يَنْوِي مَنْعَهَا، فَدَخَلْتُهَا؛ حَتَّى،
وَلَوْ لَمْ يَرَهَا.

فضل

فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً، رُجَعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ، وَمَا هَيَّجَهَا.
فَمَنْ حَلَفَ: «لِيَقْضِيَنَّ زَيْنَدَ حَقَّهُ غَدَّاً» فَقَضَاهُ قَبْلَهُ، أَوْ: «لَا يَبِيعُ كَذَا،
إِلَّا بِمَا تَقْبَلَهُ» فَبَاعَهُ بِأَكْثَرِ، أَوْ: «لَا يَدْخُلُ بَلَدَ كَذَا، لِظُلْمٍ فِيهَا» فَرَأَى وَدَخَلَهَا،
أَوْ: «لَا يُكَلِّمُ زَيْنَدَ، لِشُرْبِهِ الْخَمْرَ»، فَكَلَمَهُ وَقَدْ تَرَكَهُ؛ لَمْ يَخْتَثُ فِي
الْجَمِيعِ.

فضل

فَإِنْ عُدِمَ النِّيَّةُ وَالسَّبَبُ: رُجَعَ إِلَى التَّغْيِينِ، فَمَنْ حَلَفَ: لَا يَدْخُلُ دَارَ
فُلَانٍ هَذِهِ، فَدَخَلَهَا، وَقَدْ بَاعَهَا، أَوْ وَهِيَ فَضَاءٌ، أَوْ: «لَا كَلَمْتُ هَذَا
الصَّبِيَّ» فَصَارَ شَيْخاً وَكَلَمَهُ^(١)، أَوْ: «لَا أَكَلَتُ هَذَا الرُّطَبَ» فَصَارَ تَمْراً، ثُمَّ
أَكَلَهُ؛ حَتَّى فِي الْجَمِيعِ.

فضل

فَإِنْ عُدِمَ النِّيَّةُ، وَالسَّبَبُ، وَالتَّغْيِينُ؛ رُجَعَ إِلَى مَا تَنَاؤلَهُ الْأَنْسُ، وَهُوَ
ثَلَاثَةُ: شَرْعِيٌّ، فَعْرَفِيٌّ، فَلُغْوِيٌّ.

(١) في (م) «فَكَلَمَهُ».

فاليمين المطلقة: تصرف إلى الشرعي، وتناول الصحيح منه.

فمن^(١) حلف: «لَا ينكحُ، أَوْ لَا يَبِيعُ، أَوْ لَا يَشْتَرِي» فعَقَدَ عَقداً فاسداً: لَمْ يَخْنَثْ؛ لِكُنْ لَوْ قَيْد^(٢) يَمْيِنَهُ بِمُمْتَنِعِ الصَّحَّةِ، كَحَلْفِهِ، لَا يَبِيعُ الْخَمْرَ، ثُمَّ بَاعَهُ: حَتَّى يُصُورَةً ذَلِكَ.

فضل

فإن عدم الشرعي: فالإيمان مبناه على العرف.

فمن حلف: «لَا يَطِأُ امْرَأَةً»، حَتَّى يَجْمَعَهَا، أَوْ: «لَا يَطِأُ، أَوْ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ»، حَتَّى يُدْخُلَهَا^(٣)، رَاكِباً، أَوْ مَاشِياً، حَافِياً، أَوْ مُسْتَعْلِأً.

أَوْ^(٤) «لَا يَدْخُلُ يَتَّا» حَتَّى يُدْخُلَ المسجد، والحمام، وبيت الشفري.

و^(٥) «لَا يَضْرِبُ فُلَانَةً»، فَخَنَقَهَا، أَوْ نَفَتْ شَعْرَهَا، أَوْ عَصَّهَا؛ حَتَّى.



(١) في (ن) «فإن».

(٢) في (ن) زيادة: «الحالف».

(٣) في (م) «بدخوله».

(٤) في (أ) بالواو، بدل: «أو».

(٥) في (ب) «أو» بدل الواو. وكذا في (م).

فضل

فَإِنْ عُدِمَ الْعُرْفُ : رُجَعَ إِلَى الْلُّغَةِ .

فَمَنْ^(١) حَلَفَ : « لَا يَأْكُلُ لَحْمًا » حَتَّى يُكُلُ لَحْمَ حَتَّى بِالْمُحَرَّمِ : كَالْمَيْتَةِ ، وَالْخَنْزِيرِ ، لَا بِمَا لَا يُسَمَّى لَحْمًا ، كَالشَّخْمِ وَنَخْوَهِ . وَ « لَا يَأْكُلُ لَبَنًا » فَأَكَلَهُ^(٢) ، وَلَوْ مِنْ لَبَنِ آدَمَيَّةِ ، حَتَّى .

وَ « لَا يَأْكُلُ رَأْسًا ، وَلَا بَيْضًا » : حَتَّى يُكُلُ رَأْسِ ، وَبَيْضِ ، حَتَّى بِرَأْسِ الْجَرَادِ ، وَبَيْضِهِ .

وَ « لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةًا » : حَتَّى يُكُلُ مَا يُتَفَكَّهُ بِهِ ، حَتَّى بِالْبِطْيَنِ . لَا : الْقِثَاءُ ، وَالْخِيَارُ ، وَالرَّيْتُونُ ، وَالزُّغْرُورُ^(٣) الْأَخْمَرِ .

وَ « لَا يَتَعَدَّى » فَأَكَلَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، أَوْ^(٤) « لَا يَتَعَشَّى » فَأَكَلَ بَعْدَ نَضْفِ الْلَّيْلِ ، أَوْ^(٥) : « لَا يَسْحَرُ » فَأَكَلَ قَبْلَهُ ؛ لَمْ يَخْتَ .

وَ « لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ » حَتَّى يَأْكُلِ ثَمَرَتَهَا فَقَظَ ، وَ « لَا يَأْكُلُ [مِنْ]^(٦) هَذِهِ الْبَقَرَةِ » ، حَتَّى يَأْكُلِ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهَا ، لَا مِنْ لَبَنِهَا وَوَلَدِهَا .

(١) في (ن) «فإن».

(٢) في (م) «فأكل».

(٣) بضم الزياي: من ثمر البادية، يشبه النبق في خلقه، وفي طعمه حموضة. قاله في الحاشية. حواشي الافتاع (١٠٩٩/٢).

(٤) في (أ) بالواو.

(٥) في (أ) بالواو.

(٦) الزيادة من (أ)، و(ب).

وَلَا يَشْرُبُ مِنْ هَذَا النَّهَرِ، أَوْ الْبَيْرِ» فَاغْتَرَفَ بِإِنَاءٍ^(١) وَشَرِبَ^(٢)؛ حَتَّى، لَا إِنْ^(٣) حَلَفَ : «لَا يَشْرُبُ مِنْ هَذَا الإِنَاءِ» فَاغْتَرَفَ مِنْهُ، وَشَرِبَ.

فَضْلٌ

وَمَنْ حَلَفَ : «لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانِ»، أَوْ : «لَا يَرْكَبُ دَابَّتَهُ» حَتَّى بِمَا جَعَلَهُ لِعَبْدِهِ، أَوْ آجَرَهُ، أَوْ اسْتَأْجَرَهُ، لَا : بِمَا اسْتَعَارَهُ.

وَ«لَا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا»، حَتَّى بِكَلَامٍ كُلِّ إِنْسَانٍ حَتَّى يَقُولُ^(٤) : أَسْكُثْ. وَ«لَا كَلَمْتُ فَلَانَا» فَكَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ؛ حَتَّى. وَ«لَا بَدَأْتُ فَلَانَا بِكَلَامٍ» فَتَكَلَّمَ مَعًا، لَمْ يَخْتَنْ. وَ«لَا مِلْكَ لَهُ» لَمْ يَخْتَنْ بِدِينِ^(٥). وَ«لَا مَالَ لَهُ»، أَوْ «لَا يَمْلِكُ مَالًا» حَتَّى بِالدِّينِ. وَ«لَيَضْرِبَنَّ فَلَانَا بِمَيْتَةٍ»، فَجَمَعَهَا وَضَرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً^(٦) وَاحِدَةً، بَرَّ، لَا : إِنْ حَلَفَ «لَيَضْرِبَنَّهُ مَيْتَةً».

وَمَنْ حَلَفَ : «لَا يَسْكُنُ هَذِهِ^(٧) الدَّارَ»، أَوْ : «لَيَرْجِعَنَّ مِنْهَا»، لَزِمَّهُ الْخُرُوجُ بِنَفْسِهِ، وَأَهْلِهِ، وَمَنَاعِهِ الْمَقْصُودُ، فَإِنْ أَقامَ فَوْقَ زَمِنِ يُمْكِنُهُ الْخُرُوجُ فِيهِ عَادَةً، وَلَمْ يَخْرُجْ؛ حَتَّى، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا، أَوْ أَبْتَ زُوْجَتُهُ الْخُرُوجَ مَعَهُ، وَلَا يُمْكِنُهُ إِجْبَارُهَا، فَخَرَجَ وَحْدَهُ؛ لَمْ يَخْتَنْ، وَكَذَا

(١) في (أ) زيادة " منه".

(٢) في (ن) زيادة: " منه".

(٣) في (أ) "إذا".

(٤) في هامش (ب) في نسخة «حتى بقوله»، وكذا في (ج)، و(ن).

(٥) في (د) زيادة «له».

(٦) «ضربة» لا توجد في (د).

(٧) في (ن) «هذا» بدل: «هذه».

البلد، إِلَّا أَنَّهُ يَبْرُوْجِه وَخَدَهُ، إِذَا حَلَفَ: «الَّذِي خُرُجَ مِنْهُ»، وَلَا يَحْتَثُ^(١)
فِي الْجَمِيعِ بِالْعَوْدِ مَا لَمْ تَكُنْ^(٢) نِيَّةً، أَوْ سَبَبً.
وَالسَّفَرُ الْقَصِيرُ سَفَرٌ، يَبْرُوْجِه مَنْ حَلَفَ: «الَّذِي سَافَرَنَّ»، وَيَحْتَثُ بِهِ مَنْ
حَلَفَ «لَا يُسَافِرُ».

وَكَذَا النَّوْمُ الْيَسِيرُ.

وَمَنْ حَلَفَ: «لَا يَسْتَخْدِمُ فُلَانًا» فَخَدَمَهُ، وَهُوَ سَاكِنٌ: حَيْثُ. وَ«لَا
يَبْيَاثُ»^(٣)، أَوْ: «لَا يَأْكُلُ بَلَدِ كَذَا» فَبَاتَ، أَوْ^(٤) أَكَلَ خَارَجَ بُنْيَانِه: لَمْ
يَحْتَثُ.

وَفَعْلُ الْوَكِيلِ كَالْمُوَكِّلِ، فَمَنْ حَلَفَ: «لَا يَفْعُلُ كَذَا»، فَوَكِيلٌ فِيهِ مَنْ
يَفْعَلُهُ: حَيْثُ.

باب النذر

وَهُوَ: مَكْرُوْهٌ، لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَلَا يَرْدُدُ قَضَاءً.
وَلَا يَصْحُ: إِلَّا بِالْقَوْلِ مِنْ مُكَلِّفٍ مُخْتَارٍ.
وَأَنْواعُهُ الْمُنْعِقَدَةُ سِتَّةٌ، أَخْحَامُهَا مُخْتَلَفَةٌ:
أَحَدُهَا: النَّذْرُ الْمُنْظَلُّ، كَقُولِه: «اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ» قَيْلَزَمُهُ: كَفَارَةُ يَمِينٍ،

(١) «يَحْتَثُ» لَا تَوْجِدُ فِي (د).

(٢) فِي (ن) زِيَادَةُ: «الله».

(٣) فِي (ج)، و(ن) «لَا يَبْيَاثُ».

(٤) فِي (أ) بِالْوَاوِ.

وَكَذَا : إِنْ قَالَ : «عَلَيَّ نَذْرٌ، إِنْ فَعَلْتُ كَذَا»، ثُمَّ يَفْعَلُهُ^(١).

الثَّانِي : نَذْرٌ لِجَاجٍ وَغَضْبٍ، كَـ«إِنْ كَلَمْتُكَ، أَوْ : إِنْ لَمْ أُعْطِكَ، أَوْ : إِنْ كَانَ هَذَا كَذَا؛ فَعَلَيَّ الْحَجُّ، أَوْ : الْعَنْقُ، أَوْ : صَوْمٌ سَنَةً، أَوْ : مَالِيَ صَدَقَةً»، فَيُخَيِّرُ بَيْنَ الْفِعْلِ، أَوْ : كَفَارَةً يَعْبَدُونَ.

الثَّالِثُ : نَذْرٌ مُبَاخٌ، كَـ«اللَّهُ عَلَيَّ، أَنْ أَلْبَسَ ثَوْبِي، أَوْ : أَرْكَبَ دَائِبَتِي»، فَيُخَيِّرُ أَيْضًا.

الرَّابِعُ : نَذْرٌ مَكْرُوهٌ، كَطَلاقٍ وَنَحْوِهِ، فَيُسْأَلُ أَنْ يُكَفَّرَ، وَلَا يَفْعَلُهُ.

الخَامِسُ : نَذْرٌ مَعْصِيَةً^(٢)، كَشُرْبِ الْخَمْرِ^(٣)، وَصَوْمٌ يَوْمِ الْعِيدِ وَنَحْوِهِ^(٤)، فَيَخْرُمُ : الْوَفَاءُ^(٥) وَيَكْفُرُ، وَيَقْضِي : الصَّوْمَ.

السَّادِسُ : نَذْرٌ تَبَرُّ، كَصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَلَوْ وَاجِبَيْنِ، وَاعْتِكَافٍ، وَصَدَقَةٍ، وَحَجُّ، وَعُمْرَةٍ يَقْضِي التَّقْرِيبَ، أَوْ : يَعْلُقُ ذَلِكَ بِشَرْطٍ حُضُورٍ يَعْمَلُهُ، أَوْ : دَفْعٍ نَفْمَةً، كَـ«إِنْ شَفِىَ اللَّهُ مَرِيضِي، أَوْ سَلَمَ مَالِي، فَعَلَيَّ كَذَا» فَهَذَا : يَعْجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ.



(١) في (ن) « فعله ».

(٢) وينعقد على الأصح، وهو من مفردات المذهب. نيل المأرب (٤٣٩/٢).

(٣) في (ن) « خمر » بالتنكير.

(٤) « ونحوه » لا توجد في (م).

(٥) في (أ) زيادة « به ».

فضل

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيْنٍ : لَزِمَّهُ صَوْمُهُ مُتَتَابِعاً . فَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ;
حَرُمَ ، وَلَرِمَّهُ : اسْتِئْنَافُ الصَّوْمِ ، مَعَ كَفَارَةٍ يَمِينٍ ; لِفَوَاتِ الْمَحَلِّ . وَلِعُذْرٍ ;
بَنَى وَيُكَفِّرُ ، لِفَوَاتِ التَّسَابِعِ .

وَلَوْ نَذَرَ شَهْرًا مُظَلَّماً ، أَوْ صَوْمًا مُتَتَابِعاً غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِزَمَنٍ ; لَرِمَّهُ : التَّسَابِعُ .
فَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ; لَزِمَّهُ : اسْتِئْنَافُهُ بِلَا كَفَارَةٍ . وَلِعُذْرٍ ; خُيْرٌ بَيْنَ
اسْتِئْنَافِهِ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ ، وَبَيْنَ الْبِنَاءِ ، وَيُكَفِّرُ .
وَلِمَنْ نَذَرَ صَلَاةً جَالِسًا أَنْ يُصَلِّيَهَا قَائِمًا .



كتاب القضاء

وَهُوَ فَرْضٌ بِفَائِيَةٍ.

فَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُنَصِّبَ بِكُلِّ إِقْلِيمٍ قَاضِيًّا، وَ^(١) يَخْتَارُ لِذَلِكَ أَفْضَلَ مَنْ يَجِدُ عِلْمًا، وَوَرَاعًا، وَيَأْمُرُهُ بِالتَّقْوَى، وَتَحْرِيَ الْعَدْلِ. وَتَصِحُّ: وِلَايَةُ الْقَضَاءِ، وَالْإِمَارَةِ، مُنَجَّزَةٌ، وَمُعْلَقَةٌ.

وَشُرُطٌ لِصِحَّةِ التَّوْلِيَةِ كَوْنُهَا مِنْ إِمَامٍ، أَوْ نَائِبِهِ فِيهِ، وَأَنْ يُعَيِّنَ لَهُ مَا يُولِيهِ فِيهِ الْحُكْمَ، مِنْ عَمَلٍ وَبَلَى.

وَالْفَاظُ التَّوْلِيَةِ الصَّرِيعَةُ سَبْعَةٌ:

وَلَيْكَ الْحُكْمُ، أَوْ قَدْلَتْكَ^(٢)، وَ^(٣) فَوَضْتُ، أَوْ رَدَذْتُ، أَوْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمُ، وَ^(٤) اسْتَخْلَفْتُكَ، وَ^(٥) اسْتَبَثْتُكَ فِي الْحُكْمِ.

وَالْكَنَائِيَّةُ نَحْوُ: اغْتَمَذْتُ، أَوْ: عَوَلْتُ عَلَيْكَ، وَ^(٦) وَكْلَتُ، أَوْ^(٧): اسْتَنَذْتُ إِلَيْكَ: لَا تَنْقِيدُ بِهَا، إِلَّا بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: «فَاخْكُمْ» أَوْ فَوَلَّ مَا عَوَلْتُ عَلَيْكَ فِيهِ».

(١) في (م) بزيادة: «أن»، «وأن يختار»، وفي (ن) أدرجها في الشرح.

(٢) في (أ)، و(د) «قدلتك».

(٣) في (أ) «أو» بدل الواو.

(٤) في (ب) هنا، وفي الذي بعده «أو» بدل الواو. وفي (ن) في الثانية فقط.

(٥) في (د) «أو» بدل الواو.

(٦) في (أ) «أو» بدل الواو. وكذا في (ن).

(٧) في (د) بالواو.

فصل

وَتُفِيدُ وِلَايَةُ الْحُكْمِ الْعَامَّةُ : فَصَلَ الْخُصُومَاتِ، وَأَخْذَ الْحَقَّ، وَدَفَعَهُ لِلْمُسْتَحِقِّ، وَالنَّظَرُ فِي مَالِ الْيَتَيمِ، وَالْمَجْنُونِ، وَالسَّفِيهِ، وَالغَائِبِ، وَالْحَاجِرِ لِسَفَهِهِ، وَفَلَسِ، وَالنَّظَرُ فِي الْأَوْقَافِ؛ لِتَجْرِيَ عَلَى شَرْطَهَا^(١)، وَتَزَوَّجَ مَنْ لَا ولَيٌ لَهَا.

وَلَا يُفِيدُ^(٢) : الْاْخْسَابَ عَلَى الْبَاعِثَةِ، وَلَا إِنْزَامَهُمْ بِالشَّرْعِ.

وَلَا يُنْفَدِ حُكْمُهُ : فِي غَيْرِ مَحْلٍ عَمَلَهُ.

فصل

وَيُشَرِّطُ فِي الْقَاضِيِّ عَشْرُ خَصَالٍ :

كَوْنُهُ بِالْغَايَا، عَاقِلًا، ذَكَرًا، حُرًّا^(٣)، مُسْلِمًا، عَذْلًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُتَكَلِّمًا، مُجْتَهِدًا، وَلَوْ فِي مَذَهِبٍ إِمَامِيٍّ؛ لِلضَّرُورَةِ.

فَلَوْ حَكَمَ اثْنَانِ، فَأَكْثَرُ بَيْنَهُمَا شَخْصًا صَالِحًا لِلْقَضَاءِ؛ فَنَفَدَ حُكْمُهُ فِي كُلِّ مَا يَنْفَدِ فِيهِ حُكْمٌ مَنْ وَلَاهُ الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ، وَيَرْفَعُ الْخِلَافَ؛ فَلَا يَجْلِلُ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ، حَيْثُ أَصَابَ الْحَقَّ.

(١) فِي (م)، و(ن) «الشروطها».

(٢) فِي (أ)، و(د) «يستفيد» وكذا في (م)، و(ن).

(٣) قال شيخ الإسلام: لا تشرط الحرية في الحاكم، واختاره أبو الخطاب، وابن عقيل، وصرح في الإقناع وغيره: أنها تصح ولاية عبد: إمارة سرية، وقسم صدقة، وفيه، وإماماة صلاة، واستثنى إماماة جمعة، وعبد. حاشية الروض

. (٥١٧/٧)

فضل^(١)

ويُسَنْ: كونُ الْحَاكِمِ قَوِيًّا بِلَا عُنْفٍ، لَيْنًا بِلَا ضَغْفٍ، حَلِيمًا، مُتَائِيًّا، مُتَفَطِّنًا، عَفِيفًا، بَصِيرًا بِإِحْكَامِ الْحُكَامِ قَبْلَهُ.

ويَحِبُّ عَلَيْهِ: الْعَدْلُ بَيْنَ الْخَضْمَيْنِ فِي لَخْظِهِ، وَلَفْظِهِ، وَمَجْلِسِهِ، وَالدُّخُولِ عَلَيْهِ، إِلَّا الْمُسْلِمَ مَعَ الْكَافِرِ، فَيَقْدُمُ دُخُولاً، وَيُرْفَعُ جُلُوسًا.

ويَخْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُ الرَّشْوَةِ^(٢)، وَأَنْ يُسَارِي أَحَدَ الْخَضْمَيْنِ، أَوْ يُضَيِّفَهُ. أَوْ يَقْوِمَ لَهُ دُونَ الْآخَرِ^(٣).

ويَخْرُمُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ، وَهُوَ غَضِيبًا كَثِيرًا، أَوْ حَاقِنُ، أَوْ فِي شِدَّةِ جُوعٍ، أَوْ عَطْشٍ، أَوْ هَمًّ، أَوْ مَلَلً، أَوْ كَسْلً، أَوْ نُعَاسً، أَوْ بَزَدَ مُؤْلِمً، أَوْ حَرًّ مُزْعِجً. فَإِنْ خَالَفَ، وَحَكَمَ: صَحٌّ إِنْ أَصَابَ الْحَقَّ.

ويَخْرُمُ عَلَيْهِ: أَنْ يَخْكُمَ بِالْجَهْلِ، أَوْ^(٤) وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ، فَإِنْ خَالَفَ، وَحَكَمَ: لَمْ يَصْحَّ، وَلَوْ أَصَابَ الْحَقَّ.

ويُوصِي: الْوُكَلَاءُ، وَالْأَغْوَانَ بِبَابِهِ بِالرُّفْقِ بِالْخُصُومِ، وَقِلَّةِ الْتَّلْمِيعِ، وَيَجْتَهِدُ أَنْ يَكُونُوا: شُيوخًا، أَوْ كُهُولًا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ، وَالْعِفَّةِ، وَالصِّيَانَةِ.

ويَبَاحُ لَهُ^(٥): أَنْ يَتَخَذَ كَاتِبًا يَكْتُبُ الْوَقَائِعَ، وَيُشَرِّطُ كَوْنَهُ: مُسْلِمًا،

(١) في (م) زيادة: «آداب القاضي».

(٢) بثبات الراء. الإكمال (٢٥٠/١).

(٣) أما لو قام لهما، فلا كراهة، كما في المتهى. حاشية اللبدي (ص: ٤٥٢).

(٤) في (أ) بدون الواو.

(٥) قال في الفروع (٤٤٣/٦): والأشهر أنه يُسَنَّ له.

مُكْلِفًا، عَذْلًا، وَيُسْنِنْ : كَوْنُه حَافِظًا، عَالِمًا.

باب طريق الحكم وصفته

إذا حضر إلى الحاكم خصمان، فله أن ينسحب حتى يتبدلا، ولو أنه أن يقول: «أيمكما المدعى».

فإذا أدعى أحدهما، اشتربط كون الداعي معلومة، وكونها مفكرة عمما يذكرها. ثم إن كانت بذين، اشتربط كونه حالاً.

ولأن كانت بعين، اشتربط: حضورها لمجلس الحكم، لتعيين^(١) بالإشارة. فإن كانت غائبة عن البلد، وصفتها كصفات السليم.

فإذا أتت المدعى دعواؤه، فإن أقر خصمه بما أدعاه، أو اغترف بسبب الحق، ثم أدعى البراءة؛ لم يلتقط لقوله، بل يحلف المدعى على نفي ما أدعاه، ويُلزمُه: بالحق، إلا أن يقيم بينة ببراءته.

ولأن أنكر الخصم ابتداء، لأن قال لمدع فزضاً، أو ثمناً: «ما أفترضني، أو: ما باعني، أو: لا يستحق علي شيئاً مما أدعاه، أو: لا حق له علي»، صَحَّ الجواب: فيقول الحاكم للمدعى: «هل لك بينة» فإن قال: «نعم»، قال له: «إن شئت فأخضرها»، فإذا أحضرها وشهدت؛ سمعها، وحرر تزديداً.



(١) في (ب) «التيقن».

فضل

ويعتبر في البيئة العدالة^(١) ظاهراً وباطناً^(٢). وللحاكم أن يعمل بعلمه فيما أفر به في مجلس حكمه، وفي عدالة البيئة وفسقها.

فإن ارتاب منها، فلا بد من المزكيين لها، فإن طلب المدعى من الحاكم، أن يخس^(٣) غريمته حتى يأتي بمن يرجي بيته أجابة لـما سأله، وأن تمرأ ثلاثة أيام. فإن^(٤) أتى بالمزكيين، اعتبر معرفتهم لـمن يرجونه بالصحة، والمعاملة.

فإن أدعى الغريم فسق المزكيين، أو فسق البيئة المزكاة، وأقام بذلك بيته، سمعت، وبطلت: الشهادة.

ولا يقبل: من النساء تعديل، ولا تجريح.

وحين ظهر فسق بيته المدعى، أو قال ابتداء: «ليس لي بيته»، قال له الحاكم: «ليس لك على غريمك، إلا اليدين»، فيختلف الغريم على صفة جوابه في الدعوى، ويختلي سبile، ويخرم: تخليفه بعد ذلك. وإن كان

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن قال الأصل في الإنسان العدالة، فقد أخطأ، وإنما الأصل فيه الظلم والجهل، لقوله تعالى: «إِنَّمَا كَانَ ظُلْمًا جَهُولًا» [الأحزاب: ٢٧٢]، نيل المأرب (٤٥٤/٢).

(٢) ولا تعتبر باطنا في عقد نكاح. نيل المأرب (٤٥٤/٢).

(٣) في (أ) «حبس غريمته»، بدل «أن يحبس غريمته». وفي (ب) «غرائمة» بدل: «غربية».

(٤) في (د) «فإذا» بدل: «فإن». وكذا في (ن).

للمدعى بيته، فله أن يقيمها بعد ذلك.

فإن لم^(١) يختلف الغريم، قال له الحاكم: «إن لم تختلف، وإن حكمت^(٢) عيلك بالنوكول».

ويُسَنْ: تكراره ثالثاً، فإن لم يختلف حكيم^(٣) عليه بالنوكول، ولزمه: الحق.

فضل

وحكمة الحاكم يرفع الخلاف، لكن لا يُزيل الشيء عن صفتة باطننا، فمتى حكم له بيته زور بزوجية امرأة، ووطئ مع العلم؛ فكالرثنا. وإن باع حنبلي مثروك التسمية، فحكم بصحّته شافعي، نفذ. ومن قلد في صحة^(٤) نكاح: صحيح، ولم يفارق بغير^(٥) اختياره، كالحكم بذلك.

فضل

وتتصحّ: الداعي بحقوق الأدرين على الميت، وعلى غير المكلّف، وعلى العاشر مسافة قصر، وكذا دونها إذا^(٦) كان مستتراً، بشرط البيئة في الكل.

(١) «لم» سقطت من (أ).

(٢) في (ن) «قضيت».

(٣) في (م)، و(ن) «قضى».

(٤) «صحة» لا توجد في (ن).

(٥) في (أ) «بغير» بباءين.

(٦) في (م) «إن» بدل «إذا».

ويصح أن يكتب القاضي، الذي ثبت عنده الحق، إلى قاضٍ آخر معين، أو غير معين بصورة الدعوى الواقعية على الغائب، بشرط أن يقرأ ذلك على عذلين، ثم يدفعه لهم، ويقول فيه: «أ(١) إن ذلك قد ثبت عندي، وإنك تأخذ الحق للمستحق»، فيلزم القاضي الواصل إليه ذلك (٢): العمل به.

باب القيمة

وهي نوعان: قيمة تراضي، وقيمة إجبار.

فلا قيمة في مشترك، إلا برضاء الشركاء كلهم؛ حيث كان في القيمة ضرر ينفع القيمة، كحمام، ودور صغار، وشجر مفرد، وحيوان. وحيث تراضياً؛ صحت، وكانت بنياً، يثبت فيها: ما يثبت فيه من الأحكام.

فإن لم يتراضياً، فدعا أحدهما شريكه إلى البيع في ذلك، أو إلى بيع عبد، أو بهيمة، أو سيف ونحوه، مما هو شركة بينهما؛ أخيراً إن امتنع، فإن أبي: بيع عليهمما، وقسم الثمن.

ولا إجبار في قيمة المترافق. فإن افترسها بالزمن، كهذا شهراً، والآخر مثله، أو بالمكان: كهذا في بيت، والآخر في بيت: صح جائز، ولكل الرجوع.

(١) في (ن) بدون الواو.

(٢) في (أ) زيادة "الكتاب". وأدرجها في (ن) في الشرح.

فصل

النوع الثاني: قسمة إجبار، وهي: ما لا ضرر فيها، ولا رد عوض، وتنافي في كل مكيل، وموزون، وفي دار كبيرة، وأرض واسعة، ويدخل الشجر تبعاً، وهذا النوع ليس يليغاً. فيجبر الحاكم أحد الشركين إذا امتنع.

ويصح: أن تقاسما بأنفسهما، وأن ينصبا قاسما بينهما.

ويشترط إسلامه، وعداته، وتخليقه، ومعرفته بالقسمة.

وآخرته بينهما على قدر أملاكهما.

وإن تقاسما بالقرعة، جاز، ولزمت القسمة بمجرد خروج القرعة، ولو فيما فيه رد، أو ضرر.

وإن خير أحدهما الآخر بلا قرعة وتراضياً، لزمت بالتفريق.

وإن خرج في نصيب أحدهما عين جهله؛ خير بين فسخ، أو^(١) إمساك، وياخذ: الأرش.

وإن غبن علينا فاجشا، بطلت.

وإن أدعى كل أن هذا من سهمه، تحالفا وقضت.

وإن حصلت^(٢) الطريق في حصة أحدهما، ولا متفق للآخر؛ بطلت.



(١) في (أ)، و(د) بالواو. وكذا في (م).

(٢) في (د) «حصل».

باب الدعوى والبيانات

لَا تَصْحُ الدَّعْوَى، إِلَّا مِنْ جَانِبِ التَّصْرِيفِ.

وإِذَا^(١) نَدَاعِيَا عَيْنًا، لَمْ تَخْلُ مِنْ أَرْبَعةِ أَخْوَالٍ:

أَحَدُهُا: أَنْ لَا تَكُونَ بِيَدِ أَحَدٍ، وَلَا ثَمَ ظَاهِرٌ، وَلَا بَيِّنَةٌ؛ فَيَتَحَالَّفَانِ وَيَتَنَاصِفَا يَهَا^(٢)، وَإِنْ وُجِدَ ظَاهِرٌ لِأَحَدِهِمَا: عَمِلَ بِهِ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، فَهِيَ لَهُ بِيَمِينِهِ، فَإِنْ لَمْ يَخْلُفْ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْكُولِ، وَلَزَ أَقَامَ بَيِّنَةً^(٣).

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِيَدِيهِمَا، كَشِيءٌ: كُلُّ مُمْسِكٌ لِبعضِهِ^(٤)، فَيَتَحَالَّفَانِ وَيَتَنَاصِفَا يَهَا^(٥).

فَإِنْ قَوِيتَ يَدُ أَحَدِهِمَا: كَحَيَوانِ: وَاحِدٌ سَائِقُهُ، وَآخَرُ^(٦) رَاكِبُهُ، أَوْ قَمِيصٌ: وَاحِدٌ آخِذٌ بِكُمْهُ، وَالآخَرُ لَابِسُهُ؛ فَلِلثَّانِي^(٧) بِيَمِينِهِ.
وَإِنْ تَنَازَعَ صَانِعَانِ فِي الْأَلْهَ دُكَانِهِمَا: فَاللهُ كُلُّ صَنْعَةٍ لِصَانِعِهَا.

وَمَتَى كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ؛ فَالْعَيْنُ لَهُ، فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ،

(١) في (م) « وإن ». .

(٢) في (أ)، و(د) " ويتناصفاها ". .

(٣) قال في المتهى، والإقناع: إذا لم تكن بينة. نيل المأرب (٤٦٦/٢).

(٤) في (م) « بعضه ». والمثبت لفظ المتهى (٦٣١/٢)، والغاية (٤٥٤/٣).

(٥) في (أ)، و(د) " ويتناصفاه ". .

(٦) في (د)، « والآخر » بالتعريف. وكذا في (م)، و(ن).

(٧) في (ن) « فهو للثاني » بدل: « فللثاني ». .

وتساوياً^(١) من كل وجوه^(٢)، تعارضتا، وتساقطتا؛ فيتحالفان، ويتناصفان ما يأيديهما، ويقتربان فيما عداه. فمن خرجت له الفرعية، فهو له يمينه.

وإن كانت العين بيد أحدهما، فهو داخل، والآخر خارج، وبينة الخارج مقدمة على بينة الداخل. لكن لو أقام^(٣) الخارج بينة، أنها ملائكة، والداخل بينة أنه اشتراها منه، قدّمت بينته هنا؛ لما معها من زيادة العلم. أو أقام أحد هما بينة، أنه اشتراها من فلان، وأقام الآخر بينة كذلك، عمل بأسبيهما تاريخاً.

الرابع: أن تكون بيد ثالث. فإن أدعاهما لنفسه، حلف لكل واحد بيمينا وأخذها^(٤). فإن نكل أخذها منه مع بذلها، واقتربا علينا، وإن أقر بها لهمَا، اقتسمها، وحلف لـ«كل واحد بيمينا»، وحلف كل واحد لصاحب على النصف المحكوم له به.

وإن قال: «هي لأحد هما، وأجهله»، فصدقه، لم يخلف. وإن حلف بيميناً وأحدة، ويفرغ^(٥) بينهما، فمن قرع: حلف وأخذها.



(١) في (أ) "تساوي".

(٢) تكررت في (د).

(٣) في (أ) "قام".

(٤) «أخذها» لا توجد في (م)، و(ن).

(٥) في (د) «قرع» بلفظ الماضي.

كتاب الشهادات

تحمّل الشهادة في حقوق الأدرينين: فرض كفاية، وأداؤها فرض عين.
ومتى تحملها: وجئت كتابتها.

ويحرّم أخذ أجرة، وجعل علىها، لكن إن عجز عن المشي، أو^(١)
تأذى به، فله أخذ أجرة مركوب.
ويحرّم: كتم الشهادة، ولا ضمان.

ويحب الإشهاد: في عقد النكاح خاصة، ويُسّن: في كل عقد سواء.
ويحرّم: أن يشهد إلا بما يعلمه بروبة، أو سماع.

ومن رأى شيئاً بيده إنسان يتصرّف فيه مدة طريله، تتصرّف الملائكة: من
نقض، وبيناء، وإجارة، وإعارة؛ فله أن يشهد له بالملك، والورع: أن
يشهد بيديه، والتصرّف.

فضل

وإن شهدا أنه طلق^(٢) واحدة، وتسيّا عينها، لم تقبل.
ولئن شهد أحدهما: أنه [أقر]^(٣) له بآلف، والآخر: أنه أقر له بآلفين،

(١) في (أ) بالواو.

(٢) في (م)، و(ن) زيادة: «من نسائه».

(٣) الزيادة من (أ)، (ب)، (د).

كُمِّلَتْ بِالْأَلْفِ^(١)، وَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْأَلْفِ الْآخِرِ، مَعَ شَاهِدِهِ^(٢) وَيَسْتَحْقُهُ.

وَإِنْ شَهِدَا: أَنَّ عَلَيْهِ أَلْفًا^(٣)، وَقَالَ أَحَدُهُمَا: «قَضَاهُ بَغْصَهُ»، بَطَّلَتْ: شَهَادَتُهُمَا.

وَإِنْ شَهِدَا: أَنَّهُ أَفْرَضَهُ أَلْفًا ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: «قَضَاهُ نِصْفَهُ» صَحَّثَ: شَهَادَتُهُمَا.

وَلَا يَجِدُ: لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِاقْتِضَاءِ الْحَقِّ، أَنْ يَشْهَدَ بِهِ.

وَلَوْ شَهَدَ اثْنَانٍ فِي جَمْعٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، أَنَّهُ طَلَّقَ، أَوْ أَغْتَقَ، أَوْ شَهِدَا: عَلَى خَطِيبٍ، أَنَّهُ قَالَ، أَوْ فَعَلَ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا، وَلَمْ يَشْهَدْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرُهُمَا، قِيلَتْ: شَهَادَتُهُمَا.

باب شروط^(٤) من تقبل شهادته

وَهِيَ سِتَّةٌ:

أَحَدُهَا: الْبُلُوغُ، فَلَا شَهَادَةً لِصَغِيرٍ، وَلَوْ أَنْصَفَ بِالْعَدْلَةِ.

الثَّانِي: الْعَقْلُ، فَلَا شَهَادَةً لِمَعْتُوهُ، وَمَجْنُونٍ.

الثَّالِثُ: الْظُّقُولُ، فَلَا شَهَادَةً لِأَخْرَسَ، إِلَّا إِذَا^(٥) أَدَّاهَا بِخَطْلِهِ.

(١) في (م) «بالألف» بـألف التعريف.

(٢) «مع شاهده» لا توجد في (م). وفي (ن) «مع شاهد».

(٣) في (م) زيادة: «الزَّيْد».

(٤) في الأصل، و(أ)، و(ب) زيادة «بلغ»، وهي لا توجد في (د)، ولا حاجة لإثباتها.

(٥) في (م) «إن».

الرَّابِعُ: الْحِفْظُ، فَلَا شَهَادَةً لِمُغَفَّلٍ وَمَعْرُوفٍ بِكُثْرَةِ عَلَيْهِ^(١)، وَسَهْوٍ.

الخَامِسُ: الْإِسْلَامُ، فَلَا شَهَادَةً لِكَافِرٍ، وَلَزَ عَلَى مِثْلِهِ.

السَّادِسُ: الْعَدْالَةُ، وَيُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئًا:

الصَّالِحُ فِي الدِّينِ، وَهُوَ أَذَاءُ الْفَرَائِضِ بِرَوَاتِهَا، وَاجْتِنَابُ الْمَحْرَمِ:
إِنَّ لَا يَأْتِي كَبِيرًا وَلَا يُدْمِنُ عَلَى صَغِيرَةِ.

الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الْمُرْوَعَةِ: يَفْعُلُ مَا يُجْمِلُهُ، وَيَزِينُهُ، وَتَرْكُ مَا يُدَنِّسُهُ، وَيُشِيشِيهُ.

فَلَا شَهَادَةً لِمُتَمَسِّخِهِ، وَرَقَاصِهِ، وَمُشَعِّبِهِ، وَلَا عِبْرَيْنَجِهِ، وَتَخْوِيْهِ.
وَلَا لِمَنْ يَمْدُّ رِجْلَيْهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، أَوْ يَكْشِفُ مِنْ بَدَنِهِ مَا جَرَتِ
الْعَادَةُ بِتَعْطِيْتِهِ.

وَلَا لِمَنْ يَحْكِي الْمُضْحِكَاتِ^(٢)، وَلَا لِمَنْ يَأْكُلُ بِالْسُّوقِ. وَيُعْتَقُرُ الْيَسِيرُ
كَالْلُّقْمَةِ وَالْتَّفَاحَةِ.

فضل

وَمَتَى وُجِدَ الشَّرْطُ إِنَّ يَلْغَ الصَّغِيرُ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ،
وَتَابَ الْفَاسِقُ، قُلِّتِ الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

وَلَا تُشْرَطُ: الْحُرْيَةُ فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ، وَالْأَمَةُ فِي كُلِّ مَا تُقْبَلُ فِيهِ
شَهَادَةُ الْحُرُّ وَالْحُرَّةِ.

وَلَا يُشْرَطُ كَوْنُ الصَّنَاعَةِ غَيْرَ دِينِيَّةً^(٣)، وَلَا كَوْنُهُ بِصِيرَاءً؛ فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ

(١) في (د) «الغلط» بأول التعريف.

(٢) في (د) «بالمضحكات».

(٣) في (م) «دنية».

الأعمى بما سمعه، حيث تيقن الصوت، وبما رأه قبل عماء.

باب موانع الشهادة

وهي ستة^(١):

أحدها: كون الشاهد أو بعضه ملكاً لمن شهد^(٢) له، وكذا لو كان زوجاً له، ولو في الماضي، أو كان من فروعه، وإن سفلوا من ولد البنين والبنات، أو من أصوله، وإن علوها. وتقبل لباقي أقاربه كأخيه، وكل من لا تقبل له، فإنها تقبل عليه.

الثاني: كونه يجر بـها نفعاً لنفسه، فلا تقبل شهادته لرققه، ومكانته، ولا لمورثه بـجروح قبل اندماجه، ولا لشريكه فيما هو شريك فيه، ولا لمستأجره فيما استأجره فيه.

الثالث: أن يدفع بـها ضرراً عن نفسه، فلا تقبل شهادة العاقلة بـجروح شهود قتل الخطأ، ولا شهادة الغرماء بـجروح شهود ذين على مفلس، ولا شهادة الضامن لمن ضمنته بـقضاء الحق، أو الإبراء منه، وكل من لا تقبل شهادته له، لا تقبل شهادته بـجروح شاهد عليه.

الرابع: العداوة لغير الله تعالى، كفرجه بـمساءته، أو^(٣) غمه لفرجه، وطلبه له الشر، فلا تقبل شهادته على عدوه، إلا في عقد النكاح.

(١) وكذا في الإنذاع، وعدها في المنهى سبعة، فزاد من المowanع: الحرص على أدائها قبل استشهاد من يعلم بها، قبل الدعوى، أو بعدها. حاشية اللبدي (ص: ٤٧١).

(٢) في (أ) "يشهد".

(٣) في (م) بالواو، بدل: "أو".

الخامس: العصبية، فَلَا شَهادَة لِمَنْ عُرِفَ بِهَا، كَتَعَصَّبْ جَمَاعَةٌ عَلَى جَمَاعَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ رُتبَةَ العَدَاوَةِ.

السادس: أَنْ تُرَدْ شَهادَتُهُ لِفَسقِهِ، ثُمَّ يَتُوبُ وَيُعِيدُهَا، أَوْ يَشْهَدَ لِمَوْرِثِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ بُرْثِهِ، ثُمَّ يَبْرُأُ وَيُعِيدُهَا، أَوْ تُرَدْ لِدَفْعٍ ضَرَرٍ، أَوْ جَلْبٍ نَفْعٍ، أَوْ عَدَاوَةً، أَوْ مُلْكٍ، أَوْ زَوْجِيَّةً، ثُمَّ يَزُولُ ذَلِكَ وَتَعَادُ، فَلَا تَقْبِلُ فِي الْحَمِيمِ، بِخَلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ، وَهُوَ كَافِرٌ، أَوْ غَيْرُ مُكْلَفٍ، أَوْ أَخْرَسُ، ثُمَّ رَأَى ذَلِكَ، وَأَغَادُوهَا.

باب أقسام المشهود به

وَهُوَ سِتَّةٌ :

أحدُها: الزنا، فَلَا بُدَّ مِنْ أربَعةِ رِجَالٍ يَشْهُدُونَ بِهِ، وَأَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكْرَهُ فِي فَرِجْهَا، أَوْ يَشْهُدُونَ أَنَّهُ أَفَرَ أَرْبَعاً.

الثاني: إِذَا ادْعَى مَنْ عُرِفَ بِغَنَى اللَّهِ فَقِيرٌ؛ لِيَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ.

الثالث: القَوْدُ، وَالإِعْسَارُ، وَمَا يُوجِبُ الْحَدُّ وَالتَّغْزِيرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَجُلَيْنِ. وَمِثْلُهُ النِّكَاحُ، وَالرَّجْعَةُ، وَالخُلُعُ، وَالظَّلَاقُ، وَالنَّسْبُ، وَالوَلَاءُ، وَالتَّؤْكِيلُ فِي غَيْرِ الْمَالِ.

الرابع: الْمَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ: كَالْقَرْضِ، وَالرَّهْنِ، وَالوَدِيعَةِ^(١) وَالْعِتْقِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَالوَقْفِ، وَالبَيْعِ، وَجِنَانِيَّةِ الْخَطَا، فَيَكْفِي فِيهِ رَجُلَانِ، أَوْ

(١) في (ن) «الوصية».

رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٍ، لَا امْرَأَتَانِ وَيَمِينٍ. فَلَوْ كَانَ لِجَمَاعَةٍ حَقٌّ
بِشَاهِدٍ^(١) فَأَقَامُوهُ، فَمَنْ حَلَفَ أَخْذَ نَصِيبَهُ، وَلَا يُشَارِكُهُ مَنْ لَمْ يَحْلِفُ.

الخامسُ : دَاءُ دَائِبَةِ، وَمُوْسَخَةُ، وَنَخُوْهُمَا، فَيُقْبَلُ قَوْلُ طَبِيبٍ، وَبَيْطَارٍ
وَاحِدٍ؛ لِعَدَمِ غَيْرِهِ فِي مَعْرِفَتِهِ. وَإِنْ اخْتَلَفَ اثْنَانِ، فُلَمْ قَوْلُ الْمُشَبِّثِ.

السَّادِسُ : مَا لَا يَظْلِمُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِبًا، كَعُوبِ النَّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ،
وَالرَّضَاعِ^(٢)، وَالبَكَارَةِ، وَالثِّيُوبَةِ، وَالحَيْضِ، وَكَذَا جِرَاحَةُ وَغَيْرُهَا فِي
حَمَامٍ، وَغُرْسٍ، وَنَخُوْهُمَا، مِمَّا لَا يَخْضُرُ الرَّجَالُ، فَيُكْفِي فِيهِ امْرَأَةٌ عَذْلٌ،
وَالْأَحْوَاطُ : اثْنَانِ.

فضل

فَلَوْ^(٣) شَهِدَ بِقَتْلِ الْعَمِدِ رَجَلٌ وَامْرَأَتَانِ، لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ، وَإِنْ شَهِدُوا
بِسَرِقَةِ، ثَبَتَ الْمَالُ، دُونَ الْقَطْلِ.

وَمَنْ حَلَفَ بِالْطَّلاقِ^(٤) أَنَّهُ مَا سَرَقَ، أَوْ مَا عَصَبَ، وَنَخُوْهُ، فَثَبَتَ فِعلُهُ
بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَينِ، أَوْ رَجُلٍ^(٥) وَيَمِينٍ، ثَبَتَ الْمَالُ، وَلَمْ تَطْلُقْ.

(١) في (م) زيادة: «واحد». وأدرجها في (ن) في الشرح.

(٢) في (م) «الرضاعة».

(٣) قال في الحاشية: لا يصح أن تكون الفاء للتتفريح، ولا بمتزلة الاستدراك، ولعلها تكون الفصيحة، أو أنه محترز قوله: «القسم الثالث: القود». حاشية اللبي (ص: ٤٧٥).

(٤) وفي الإقناع: «والعنق»، ثم قال: «ولم يثبت طلاق، ولا عنق» وفيه نظر، فإن العنق يثبت بشاهد وامرأتين، أو يمين كما تقدم، ولهذا اقتصر في المنهى على الطلاق، وتبعه المؤلف، وهو الصواب. حاشية اللبي (ص: ٤٧٥).

(٥) في (ن) «برجل» بزيادة الباء.

باب الشهادة على
الشهادة^(١) وصفة أدائها

الشهادة^(٢) على الشهادة أن يقول: أشهد يا فلان على شهادتي: أنني أشهد أن فلان ابن أشهدني على نفسي^(٣)، أو شهدت عليه، أو أقر عني بـكذا.

ويصبح: أن يشهد على شهادة الرجلين، رجل وامرأة، ورجل وأمرأة، على مثلهم، وامرأة، على امرأة فيما قبل فيه المرأة. وشروطها أربعة:

أحدتها: أن تكون في حقوق الأدينين.

الثاني: تغدر شهود الأصل بموته، أو مرض^(٤)، أو غيبة مسافة قصيرة، ويذوم تغدرهم، إلى صدور الحكم، فمتى أنكنت شهادة الأصل، وقف الحكم على سماعها.

الثالث: دوام عدالة الأصل والفرع، إلى صدور الحكم، فمتى حدث من أحد هم قبله ما يمنعه^(٥)، وقف.

الرابع: ثبوت عدالة الجميع، ويصبح: من الفرع أن يعدل الأصل، لا

(١) في (م) زيادة: «والرجوع عن الشهادة».

(٢) في (ب) بزيادة الواو: «والشهادة».

(٣) في (م) زيادة: «بكذا» وأدرجها في (ن) في الشرح.

(٤) في (ب)، (د) زيادة: «أو خوف». وكذا في (م)، (ن).

(٥) في (م) «ما يمنعه قبله».

تَعْدِيلُ شَاهِيدٍ لِرَفِيقِهِ، وَإِنْ قَالَ شُهُودُ الْأَضْلِيلِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَةِ الْفَرْعَعِ^(١): مَا أَشَهَدْنَاهُمْ بِشَيْءٍ، لَمْ يَضْمِنْ الْفَرِيقَانِ شَيْئًا.

فصل

وَلَا تُقْبَلُ: الشَّهَادَةُ إِلَّا بِ«أَشْهَدُ» أَوْ «شَهِدْتُ»، فَلَا يَكْنِي^(٢) «أَنَا شَاهِدٌ» وَ«لَا^(٣) أَعْلَمُ» أَوْ «أَحِقُّ»^(٤)، أَوْ^(٥) «أَشَهَدُ بِمَا وَضَعْتُ بِهِ حَطْبِي»، لِكِنْ لَوْ قَالَ مَنْ تَقْدَمَهُ غَيْرُهُ بِالشَّهَادَةِ: «بِذَلِكَ أَشَهَدُ، أَوْ كَذَلِكَ^(٦)» صَحٌّ، وَإِذَا^(٧) رَجَعَ شُهُودُ الْمَالِ، أَوْ الْعِتْقِ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ، لَمْ يُنْفَضِّ، وَيَضْمَنُونَ.

وَإِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ بِشَاهِيدٍ زُورٍ يَأْفِرُهُ، أَوْ تَبَيَّنَ كَذِبَهُ يَقِينًا؛ عَزَّرَهُ، وَلَوْ تَابَ بِمَا يَرَاهُ، مَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا، وَطَيِّفَ بِهِ فِي الْمَوَاضِيعِ التِّي يَشْتَهِرُ فِيهَا، فَيُقَالُ: إِنَّا وَجَدْنَاهُ شَاهِيدَ زُورٍ، فَاجْتَنَبُوهُ.

باب اليمين في الدعاوي

البينة على المدعى، واليمين على من أنكر.

(١) في (د) «الفرع». .

(٢) في (أ) «ولا يكفي». .

(٣) «لا» لا توجد في (أ).

(٤) في (م) «اتحقق».

(٥) في (د) «ولا أشهد».

(٦) في (م) زيادة «أشهد».

(٧) في (ب)، و(د) «إن» وفي الهاشم في نسخة: «إذا». وكذا في (ج)، و(م).

وَلَا يَمِينَ عَلَى مُنْكِرِ أَدْعِيَ عَلَيْهِ بِحَقِّ اللَّهِ^(١) تَعَالَى كَالْحَدْ، وَلَزَقَذْفَاً،
وَالْتَّغْزِيرِ، وَالْعِبَادَةِ^(٢)، وَإِخْرَاجِ الصَّدَقَةِ، وَالْكَفَارَةِ، وَالثَّنْدِرِ، وَلَا عَلَى
شَاهِدٍ: أَنْكَرَ شَهَادَتَهُ، وَحَاكِمٌ: أَنْكَرَ حُكْمَهُ.
وَيَخْلِفُ الْمُنْكِرُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ يُقْصَدُ مِنْهُ الْمَالُ: كَالدُّيُونِ،
وَالْجِنَانِيَاتِ، وَالإِثْلَافَاتِ.

فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ، قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْحَقِّ.

وَإِذَا حَلَفَ عَلَى نَفْيِ فِعْلِ نَفْسِهِ، أَوْ نَفْيِ دِينِ عَلَيْهِ، حَلَفَ عَلَى الْبَتْ،
وَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى عَلَى عَيْرِهِ، كَمُورِثِهِ، وَرَاقِيقِهِ، وَمَوْلِيهِ^(٣); حَلَفَ
عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ. وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا بِمَا ادْعَاهُ، حَلَفَ مَعَهُ عَلَى الْبَتْ.
وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَلِيفٌ لِجَمَاعَةِ، حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا، مَا لَمْ يَرْضُوا
بِوَاحِدَةٍ.

فضل

وَلِلْحَاكِمِ تَغْلِيلُ الْيَمِينِ فِيمَا لَهُ خَطْرٌ، كَجِنَانِيَّةٌ لَا تُوْجِبُ قَرْدَاءً، وَعِنْقِ،
وَمَالٍ كَثِيرٍ، قَدْرَ نَصَابِ الرَّكَابِ.

فَتَغْلِيلُ يَمِينِ الْمُسْلِمِ، أَنْ يَقُولَ: «وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، عَالِمُ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، الطَّالِبُ الغَالِبُ، الصَّارُ النَّافِعُ، الَّذِي

(١) في (أ) "لِلَّهِ".

(٢) في (أ) "الْعِبَادَاتِ".

(٣) فيه نظر، فإنه لا يحلف عن موليه إن كان غير مكلف، بل يوقف الأمر إلى أن يكلف، كما صرحو به. حاشية اللبدي (ص: ٤٧٨).

يَعْلَمُ حَائِنَةُ الْأَعْيُنِ، وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ». وَيَقُولُ اليهوديُّ: «وَاللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاهُ عَلَى مُوسَى، وَفَلَقَ لَهُ الْبَحْرُ، وَأَنْجَاهُ^(١) مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَائِكَتِهِ». وَيَقُولُ النَّصَارَانِيُّ^(٢): «وَاللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، وَجَعَلَهُ يُخْبِي الْمَوْتَى، وَيُبَرِّئُ الْأَكْمَةَ، وَالْأَبْرَصَ»^(٣). وَمَنْ أَبَى التَّغْلِيقَ؛ لَمْ يَكُنْ نَاكِلاً. وَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ تَرْكَ التَّغْلِيقَ، فَتَرَكَهُ، كَانَ مُصِيبًا.



(١) في (أ) "نجاه".

(٢) في (أ) "النصاراني".

(٣) قال في المبدع (٢٩٠/١٠) ظاهرة أنها تغلظ في حق كل نصاراني بذلك، وفيه إشكال؛ لأنَّ منهم من لا يعتقد أنَّ عيسى رسول الله، وإنما يعتقدونه ابنَ الله، تعالى عن ذلك، فتغلظ اليمين بما ذكر يؤدي إلى خروج اليمين عن أن تكون يميناً، فضلاً عن أن تكون مغلظة.

كتاب الإقرار

لَا يَصْحُ الإِقْرَارُ، إِلَّا مِنْ مُكَلِّفٍ، مُخْتَارٍ، وَلَوْ هَازِلاً، بِلْفُظٍ، أَوْ كَتَابَةً، لَا بِإِشَارةٍ، إِلَّا مِنْ أَخْرَسَ.

لَكِنْ لَوْ أَقْرَرَ صَغِيرًا، أَوْ قَنْ أَذْنَ لَهُمَا فِي تِجَارَةٍ، فِي قَدْرٍ مَا أَذْنَ لَهُمَا فِيهِ؛ صَحٌّ.

وَمِنْ أُكْرَهٍ لِيُقْرَرَ بِدِرْهَمٍ، فَأَقْرَرَ بِدِينَارٍ، أَوْ لِيُقْرَرَ لِزَيْدٍ، فَأَقْرَرَ لِعَمْرِو: صَحٌّ وَلَزِمٌ.
وَلَيْسَ الإِقْرَارُ بِإِنشَاءِ تَمْلِيكٍ، فَيَصْحُحُ حَتَّىٰ مَعَ إِضَافَةِ الْمُلْكِ لِنَفْسِهِ^(١)، كَقَوْلِهِ: «كَتَابِي هَذَا لِزَيْدٍ».

وَيَصْحُحُ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ بِمَالِ لِغَيْرِ وَارِثٍ، وَيَكُونُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ،
وَيَأْخُذِ دِينِ مِنْ غَيْرِ وَارِثٍ، لَا إِنْ أَقْرَرَ لِوَارِثٍ، إِلَّا بِيَسْتَهْنَةٍ.
وَالْغَيْبَارُ يَكُونُ مِنْ أَقْرَرَ لَهُ وَارِثًا، أَوْ لَا حَالَةَ الإِقْرَارِ، لَا الْمَوْتُ،
عَكْسَ الْوَصِيَّةِ.

وَإِنْ كَذَبَ الْمُقْرَرُ لَهُ الْمُقْرَرُ؛ بِطَلَّ: الإِقْرَارُ، وَكَانَ لِلْمُقْرَرِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيمَا

(١) لا يصح أن يكون هذا تفريعاً على قوله: «وليس الإقرار بإنشاء تملك» لأن قوله: «كتابي هذا لزيد» متناقض فيما يظهر، حيث إن الإقرار إخبار بما في نفس الأمر، فكيف يكون كتابه لزيد؟ وأما لو قيل: الإقرار بإنشاء تملك، لصح قوله: «كتابي لزيد» لأنه لا منافاة في ذلك، بخلاف الأول، لكن لما كانت الإضافة تأتي لأدنى ملابسة، صح الإقرار بذلك مع قولنا: هو ليس بإنشاء تملك، لكن التفريع غير ظاهر، كما لا يخفى. حاشية اللبني (ص: ٤٨١).

أَقْرَءَ بِهِ بِمَا شَاءَ.

فضلٌ

وَالإِفْرَارُ لِقَنْ غَيْرِهِ إِفْرَارُ لِسَيِّدِهِ. وَلِمَسْجِدٍ، أَوْ مَقْبَرَةً، أَوْ طَرِيقٍ،
وَنَحْرِوةٍ؛ يَصْبِحُ، وَلَوْ أَظْلَقَ.

وَلِدَارٍ، أَوْ^(١) بَهِيمَةً لَا، إِلَّا إِنْ عَيْنَ^(٢) السَّبَبِ. وَلِحَمْلٍ وُلَدَ^(٣) مَيْتًا، أَوْ
لَمْ يَكُنْ حَمْلًا: بِطَلَّ، وَحَيَا فَأَكْثَرَ؛ فَلَهُ بِالسَّوِيَّةِ.
وَإِنْ أَقْرَأَ رَجُلًا، أَوْ امْرَأَةً بِزَوْجِيَّةِ الْآخِرِ، فَسَكَتَ، أَوْ جَحَدَ^(٤)، ثُمَّ
صَدَّقَهُ؛ صَحَّ وَوَرِثَهُ، لَا إِنْ بَقَيَ عَلَى تَكْنِيَّةِهِ، حَتَّى مَاتَ.

باب ما يحصل به الإفرار وما يغيره

مَنْ ادْعَى عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، أَوْ: صَدَقْتَ، أَوْ: أَنَا مُقْرِئٌ، أَوْ:
خُذْهَا، أَوْ اتَّزِنْهَا، أَوْ: أَفْيِضْهَا»؛ فَقَدْ أَقْرَأَ، لَا، إِنْ قَالَ: «أَنَا أَقْرَأُ، أَوْ: لَا
أَنْكِرُ، أَوْ: خُذْ، أَوْ اتَّزِنْ، أَوْ: افْتَحْ كُمَكَ».«وَبَلَى» فِي جَوَابٍ: «أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا؟ إِفْرَارٌ، لَا «نَعَمْ»، إِلَّا مِنْ
عَامِيِّ.

(١) في (أ)، و(د) «فولد» بالفاء.

(٢) في (د) «عيّن».

(٣) في (ج) «فإن ولد». وكذا في (م). وفي (ن) «فولد».

(٤) في (د) «جحده».

وَإِنْ قَالَ: «أَفْضِّلُنِي عَلَيْكَ أَلْفًا، أَوْ: هَلْ لِي، أَوْ: لَيْ عَلَيْكَ أَلْفٌ» فَقَالَ: «نَعَمْ». أَوْ قَالَ: أَمْهَلْنِي يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَفْتَحَ الصُّندُوقَ»، أَوْ: قَالَ لَهُ: «عَلَيَّ أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ^(٢)، أَوْ زَيْدٌ»؛ فَقَدْ أَفَرَ.

وَإِنْ عَلَقَ بِشَرْطٍ لَمْ يَصِحَّ، سَوَاءً قَدَمَ الشَّرْطُ، كَـ: «إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، فَلَهُ عَلَيَّ دِينَارٌ». أَوْ أَخْرَجَهُ كَـ: «لَهُ عَلَيَّ دِينَارٌ، إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، أَوْ: قَدِيمَ الْحَاجُّ»، إِلَّا إِذَا^(٣) قَالَ: «عَلَيَّ كَذَا^(٤) إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا»؛ فَلَهُ عَلَيَّ دِينَارٌ، فَيُلَزِّمُهُ فِي الْحَالِ. فَإِنْ فَسَرَةً بِأَجْلٍ، أَوْ وَصِيَّةً، ثُمِيلَ بِيَمِينِهِ. وَمَنْ ادْعَى عَلَيْهِ دِينَارٍ، فَقَالَ: «إِنْ شَهَدَ بِهِ زَيْدٌ، فَهُوَ صَادِقٌ»؛ لَمْ يَكُنْ مُقْرَأً.

فضل

فِيمَا إِذَا وَصَلَ بِالْإِقْرَارِ^(٥) مَا يُغَيِّرُهُ

إِذَا قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ أَلْفٌ» لَمْ يُلَزِّمُهُ شَيْءٌ، وَإِنْ قَالَ^(٦): «أَلْفُثُ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ»؛ لَزِمَّهُ.

وَيَصِحُّ اسْتِئْنَاثُ النُّضُفِ فَأَقْلَلَ، فَيُلَزِّمُهُ عَشَرَةً فِي: «لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةً، إِلَّا

(١) في (أ) "اقضني".

(٢) قوله: «أو: إلّا أن يشاء الله» لا يوجد في (د).

(٣) في (د) «إن». وكذا في (ن).

(٤) قوله: «علي كذا» لا يوجد في (د)، وكذا في (م). وفي (ن) «له على دينار إذا جاء وقت كذا فيلزم في الحال».

(٥) في (د) «باقراره».

(٦) في (ن) زيادة «له على».

سِتَّةٌ، وَخَمْسَةٌ فِي : «لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ عَشَرَةُ، إِلَّا خَمْسَةً»، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَسْكُنَ مَا يُمْكِنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ، فَـ: «الله عَلَيَّ هُؤُلَاءِ الْعَيْدُ الْعَشَرَةُ، إِلَّا وَاحِدًا»، صَحِيحٌ، وَتَلْزَمُهُ: تِسْعَةٌ. وَـ: «الله عَلَيَّ مِئَةُ دِرْهَمٍ، إِلَّا دِينَارًا»، تَلْزَمُهُ: الْمِئَةُ، وَـ: «الله هَذِهِ الدَّارُ، إِلَّا هَذَا الْبَيْتُ»، قُبْلًا، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُهَا، لَا إِنْ قَالَ^(١): «إِلَّا ثُلْثَيْهَا» وَنَحْوُهُ، وَـ: «الله الدَّارُ ثَلَاثَاهَا، أَوْ عَارِيَّةٌ، أَوْ هِبَّةٌ»، عُمِلَ بِالثَّانِي.

فصل

وَمَنْ بَاعَ، أَوْ وَهَبَ، أَوْ أَغْتَقَ عَنْدَأَ، ثُمَّ أَفَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ؛ لَمْ يُفْبَلْ، وَيَعْرُمُهُ^(٢) لِلْمُقْرَرِ لَهُ.

وَإِنْ قَالَ: «غَصَبْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ، لَا بَلْ مِنْ عَمَرٍو، أَوْ مَلْكُهُ لِعَمَرٍو، وَغَضِبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ»؛ فَهُوَ لِزَيْدٍ، وَيَغْرُمُ قِيمَتَهُ لِعَمَرٍو، وَ^(٣) : غَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ وَمَلْكُهُ لِعَمَرٍو» فَهُوَ لِزَيْدٍ، وَلَا يَغْرُمُ لِعَمَرٍو شَيْئًا.

وَمَنْ خَلَفَ^(٤) ابْنَيْنِ وَمَئْتَيْنِ، فَادْعَى شَخْصٌ مِئَةَ دِينَارٍ عَلَى الْمَيْتِ، فَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ، لَرِمَ الْمُقْرَرَ نِصْفُهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَذْلًا، وَيَشَهِدُ، وَيَخْلِفُ مَعَهُ الْمُدَعِّيِ، فَيَأْخُذُهَا، وَتَكُونُ الْبَاقيَةُ: بَيْنَ الْابْنَيْنِ.

(١) في (ن) زيادة: «له».

(٢) في (د) «ويغرم قيمته».

(٣) في (ن) «أو» بدل الواو.

(٤) هكذا عبارة المتهى، فمن اسم شرط مبتدأ، لا بد له من رابط، وهو مفقود هنا، وعبارة الإنقاض: «وإن خلف ... إلخ»، وهي أولى. حاشية اللبني (ص: ٤٨٥).

باب الإفرار بالمحمل

إذا قال: «الله على شيء وشينه، أو كذا وكذا»، قيل^(١) له: «فسرته»^(٢)
فإن أبى، خيسَ حشَّ يفسر، ويُقبل تفسيره بِأقل مُتمولٍ، فإن مات قبلَ
التفسير لم يواحد وارثه بشيء.
و: «الله على مال عظيم، أو: خطير، أو: كثير، أو: جليل، أو:
نفيس»، قبلَ تفسيره بِأقل مُتمولٍ.
و: «الله دراهم كثيرة» قبل بثلاثة.
و: «الله على كذا»^(٣) كذا درهم، بالرفع أو بالنصب^(٤)؛ لزمه: درهم.
 وإن قال بالجر، أو وفت عليه؛ لزمه: بعض درهم، ويقسره.
و: «الله على ألف درهم، أو: ألف ودينار، أو: ألف ونوب، أو:
ألف، إلا ويناراً»، كان الم بهم من جنس المعين.

فصل

إذا قال: «الله على ما بين درهم وعشرين»، لزمه ثمانية. و: «من درهم

(١) في (م) «وقيل» بزيادة الواو.

(٢) في (د) «فسر» بدون هاء الضمير. وكذا في (م).

(٣) في (م) بزيادة الواو «وكذا».

(٤) أما في الرفع: فلان الدرهم بدل من: «كذا» مفرداً، أو مكرراً، أو معطوفاً، وأما في النصب، فلأنه تمييز، والمميز مفسر. وقال بعض النحاة: هو منصوب على القطع. حواشي المقناع (١١٨٧/٢).

وفي (ن) «والنصب» بالواو، بدل: «أو».

إلى عشرة، أو ما بين دِرْهَمٍ إلى عَشَرَةَ دِرْهَمٍ: لَزِمَّةٌ: تِسْعَةُ دِرْهَمٍ، وَلَهُ دِرْهَمٌ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ، وَيَغْدِهُ دِرْهَمٌ، أو دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ، لَزِمَّةٌ: ثَلَاثَةُ دِرْهَمٌ، وَكَذَا: «دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ»، فَإِنْ أَرَادَ التَّأْكِيدَ، فَعَلَى مَا أَرَادَ، وَلَهُ دِرْهَمٌ، بَلْ دِينَارٌ، لَزِمَّاهُ.

وَ: «لَهُ دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ»، لَزِمَّةٌ: دِرْهَمٌ، فَإِنْ قَالَ: «أَرَدْتُ الْعَظْفَ، أَوْ مَغْنَى مَعَ»، لَزِمَّاهُ.

وَ: «لَهُ دِرْهَمٌ فِي عَشَرَةَ دِرْهَمٍ»؛ لَزِمَّةٌ: دِرْهَمٌ، مَا لَمْ يُخَالِفْهُ عُرْفٌ؛ قَيْلَزَمَّةٌ: مُقْتَضَاهُ، أَوْ يُرِيدُ^(١) الْحِسَابَ، وَلَوْ^(٢) جَاهِلاً بِهِ؛ قَيْلَزَمَّةٌ عَشَرَةَ دِرْهَمٌ، أَوْ يُرِيدُ^(٣) الْجَمِيعَ؛ قَيْلَزَمَّةٌ: أَحَدُ عَشَرَةَ دِرْهَمٌ.

وَ: «لَهُ تَمْرٌ فِي جَرَابٍ، أَوْ سَيْفٌ^(٤) فِي قَرَابٍ، أَوْ ثَوْبٌ فِي مِنْدِيلٍ»، لَيْسَ إِقْرَارًا^(٥) بِالثَّانِيِّ.

وَ: «لَهُ خَاتَمٌ فِيهِ فَصْنٌ أَوْ سَيْفٌ بِقَرَابٍ»؛ إِقْرَارٌ بِهِمَا.

وَإِقْرَارُهُ بِشَجَرَةٍ، لَيْسَ إِقْرَارًا بِأَنْضِهَا، فَلَا يَمْلِكُ^(٦) غَرْسَ مَكَانَهَا لَوْ ذَهَبَتْ، وَلَا أُجْرَهُ مَا بَقَيَّتْ.

وَ: «لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ، أَوْ: دِينَارٌ» يَلْزَمُهُ: أَحْدُهُمَا وَيُعِينُهُ.

(١) في (م) «يُرِيدُ».

(٢) في (ن) زيادة: «كان».

(٣) في (م) «يُرِيدُ».

(٤) في (ب)، و(د) «سَكِينٌ» بدل: «السَّيْف»، وَكَذَا في (م).

(٥) في (م)، و(ن) «إِقْرَار».

(٦) في (أ) «وَلَا تَمْلِكُ».

خاتمة

إذا اتفقا على عقد، وأدعى أحدهما: فسادة، والآخر: صحته، فقول
مدعى الصحة: يومئذ.

وإن أدعى شيئاً بيد غيرهما، شركة ينتهيا بالسوية؛ فأقر لأخيهما
ينضفو؛ فالمحقر به ينتهيا.

ومن قال يعرض مزية: «هذا الألف لقطة، تصلوا بيها»، ولا مال له
غيره، لِيَمْوِلَ الورثة الصدقة بِجُمِيعِهِ، ولأن كذبوا.

ويحكم بإسلام من أقر، ولو مُنِيَّراً، أو قُتِّلَ مزيفاً، بشهادة: أن لا إله
إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

اللهم اجعلني متن أقر بها مخلصاً: في حياته، وعند مماته، وينفذ
وفاته، واجعل [اللهم] ^(١) هذا مخلصاً لوجهك الكريم، وستيناً للفوز لذينك
بِجَنَّاتِ التَّعْيِمِ.

وصلى الله ^(٢) وسلم على أشرف العالم وسيدبني ^(٣) آدم، وعلى سائر
إخوانه من النبيين، والمُرسَلين، وأل كل وصفيو أجمعين، وعلى أهل
طاعتكم أجمعين ^(٤)، من أهل السماوات و ^(٥) الأرضين ^(٦).

(١) الزيادة من (أ)، و(ب)، و(د).

(٢) في (أ) "وصل اللهم"، وفي (ب) "وصل وسلم".

(٣) في (أ) "ولد".

(٤) «أجمعين» لا توجد في (د)، وكذا في (م).

(٥) في (أ) زيادة "أهل". وكذا في (ن).

(٦) في (أ) زيادة "كلما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكر الغافلون".

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهدي لزولاً أن هدانا الله.
فله الحمد حتى يرضي، ولله الحمد على كل حال^(١)، والحمد لله
وحده^(٢).

قال مؤلفه سامحة الله تعالى ذو الجلال والإكرام^(٣):

فراغت من تعليقه نهار السبت سابع عشر شهر رجب الفرد المحرّم
الحرام بالجامع الأزهر المعهود بذكر الملك العلام، سنة تسعة عشرة^(٤) بعد
الألف، كان الختام، والله سبحانه أنسأني أن يتوفاني على الإسلام، وأن
يخصّني ووالدي^(٥) في زمرة محمد خير الأنام، وأن ينفعنا بما تعلمناه من
مشايخنا أولي المجد والاختيار جزاءهم الله تعالى عن المسلمين يوم البعث
والقيام، و^(٦) الخلود في دار السلام^(٧)، وأخياني وإياهم حياة طيبة حتى

(١) في (أ) زيادة "وعلى جميع الأحوال".

في (ب) بعد هذا: «وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة بعد العصر في:
«جامع الرئيس» في: «ادوما» السادس والعشرين، ذي الحجة الحرام سنة ألف ومائتين
وثلثة وثلاثين، على يد الفقير، الحقير، الراجي عفو ربه القدير، أفتر الورى،
وتحريم تعال القراء، محمد الدوماني الحنبلي، ابن حسن، غفر الله له،
ولوالديه، ولمن دعا له، أمين، ولجميع المسلمين والمسلمات أجمعين. وصلى الله
على سيدنا محمد، وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

(٢) في (أ) "رب العالمين" بدل "وحده". قوله: «الحمد لله وحده» لا يوجد في (د).

(٣) قوله: "ذو الجلال والإكرام" لا يوجد في (أ).

(٤) في (أ) "تسعة عشر". في (د) «سنة ١٥١٧ سبعة عشر».

(٥) قوله: "والدي" لا يوجد في (أ).

(٦) في (أ)، (د) بدون الواو.

(٧) في (د) بعد هذا: «وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه البررة الكرام».

نَلْقَاهُ، وَهُوَ عَنَا رَاضٍ^(١) بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢).

وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ رَقِيمٍ
حَرْفِهِ عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ لِرَبِّهِ الْعَنِيِّ، الْعَبْدُ الصَّغِيرُ الْمُعْتَرَفُ بِالذَّنْبِ وَالتَّقْصِيرِ،
رَاجِيٌّ عَفْوَ رَبِّهِ الْقَدِيرِ إِنَّهُ بِالإِجَابَةِ جَدِيرٌ، الْفَقِيرُ أَبُو السُّرُورِ الْعَبَّادِيُّ بَلَدًا،
الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا، الْأَزْهَرِيُّ وَطَنًا، يَوْمُ الْخَمِيسِ الْمُبَارَكُ سَابِعُ عَشَرَ جُمَادَى
الثَّانِيَةُ سَنَةُ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ، غَفَرَ اللَّهُ لِمَنْ كَتَبَهُ، وَلِمَنْ نَظَرَ فِيهِ
هَفْوَةً فَأَضْلَعَهَا، وَلِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ.



(١) في (١) " وهو راضٍ عنا".

(٢) في (١) بعد هذا: " وقد تم نسخه عصر نهار الاثنين المبارك سابع المحرم الذي هو افتتاح سنة أربع عشرة و مائتين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحيّة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آلـه وصحبه أجمعين".

المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

التقارير

★ تقرير الشیخ یحیی بن موسی الحجاوی ۵
★ تقریر شیخ الإسلام أبي المawahب البکری الصدیقی ۶
★ تقریر الشیخ عبد الله الدنوشی ۸
★ تقریر الشیخ أَحْمَدُ بْنُ أَمِينِ الدِّينِ الْعُنْفَنِي ۱۰
★ تقریر الشیخ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ الْبَکْرِي ۱۱
★ تقریر الشیخ أَحْمَدُ الغنَمِيُّ الْأَنْصَارِي ۱۳
★ أبيات في وصف الكتاب ۱۴
★ مقدمة الطبعة الثانية ۱۵
★ مقدمة الطبعة الأولى ۱۷

دراسة عن المؤلف

اسم ونسبه ۲۳
مولده ونشأته ۲۴
رحلاته العلمية ۲۴
شيخه ۲۴
تلاميذه ۲۵
ثناء العلماء عليه ۲۶
مؤلفاته ۲۷

٢٧ وفاته

دراسة الكتاب

٢٩	اسم الكتاب
٢٩	تاريخ تأليفه
٣٠	منهجه ومصادره
٣٢	شروحه وحواشيه
٣٥	منظومات الدليل
٣٧	التعريف بنسخ الكتاب

نص الكتاب محققا

٤٣ مقدمة المؤلف

كتاب الطهارة

٤٥	كتاب الطهارة
٤٨	باب الآية
٤٩	باب الاستنجاء وأداب التعلي
٥٠	فضل [في آداب الخلاء]
٥١	باب السواك
٥٢	فضل [في سنن الفطرة ونحوها]
٥٢	باب الوضوء
٥٣	فضل [في النية]
٥٣	فضل في صفة الوضوء
٥٤	فضل [في سنن الوضوء]

باب مسح الحُمَّى ٥٥	باب مسح الحُمَّى ٥٥
فضل [في المسح على الجبيرة] ٥٥	فضل [في المسح على الجبيرة] ٥٥
باب نوافض الوضوء ٥٦	باب نوافض الوضوء ٥٦
فضل [فيما يحرم على المحدث] ٥٨	فضل [فيما يحرم على المحدث] ٥٨
باب ما يُوجِّب الغسل ٥٨	باب ما يُوجِّب الغسل ٥٨
فضل [شروط صحة الغسل، وواجباته، وسنّته] ٥٩	فضل [شروط صحة الغسل، وواجباته، وسنّته] ٥٩
فضل [في الأغسال المستحبة] ٦١	فضل [في الأغسال المستحبة] ٦١
باب التَّيْمِ ٦١	باب التَّيْمِ ٦١
فضل [في فروض التَّيْمِ وواجباته] ٦٣	فضل [في فروض التَّيْمِ وواجباته] ٦٣
باب إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ٦٤	باب إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ٦٤
فضل [في النجاسات] ٦٥	فضل [في النجاسات] ٦٥
باب الحِينِ ٦٦	باب الحِينِ ٦٦
فضل [في المستحاضة ومن حدثه دائم] ٦٨	فضل [في المستحاضة ومن حدثه دائم] ٦٨
باب الأذان والإِقَامَةِ ٦٩	باب الأذان والإِقَامَةِ ٦٩
باب شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٧١	باب شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٧١

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة ٧٧	كتاب الصلاة ٧٧
فضل [في واجبات الصلاة] ٨٠	فضل [في واجبات الصلاة] ٨٠
فضل فيما يُكره في الصلاة ٨٢	فضل فيما يُكره في الصلاة ٨٢
فضل فيما يُبيطل الصلاة ٨٣	فضل فيما يُبيطل الصلاة ٨٣
باب سُجُود السَّهُو ٨٤	باب سُجُود السَّهُو ٨٤
باب صَلَاةِ التَّطْوِع ٨٥	باب صَلَاةِ التَّطْوِع ٨٥

٨٧.....	نَفْلُ [في قيام الليل]
٨٨.....	نَفْلُ [في سجود التلاوة]
٨٩.....	نَفْلُ في أَزْقَاتِ الْهَنْيِ
٩٠.....	بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
٩١.....	نَفْلُ [في متابعة الإمام للمأموم]
٩٢.....	نَفْلُ في الْإِمَامَةِ
٩٣.....	نَفْلُ [في وقوف الإمام]
٩٤.....	نَفْلُ [في ذكر الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة]
٩٥.....	بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَغْدَارِ
٩٦.....	نَفْلُ في صَلَاةِ الْمُسَافِرِ
٩٧.....	نَفْلُ في الْجَمْعِ
٩٨.....	نَفْلُ في صَلَاةِ الْخَزْفِ
٩٩.....	بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
١٠٢.....	نَفْلُ [في إنصات المأمومين للخطبة]
١٠٣.....	بَابُ صَلَاةِ الْعِيَتَيْنِ
١٠٤.....	نَفْلُ [في التكبير أيام العيددين]
١٠٥.....	بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ
١٠٦.....	بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقاءِ
كتاب الجنائز	
١٠٩.....	كتاب الجنائز
١١٠.....	نَفْلُ [في غسل الميت]
١١٢.....	نَفْلُ [في الكلام على الكفن]

١١٣	فضلُ [في الصلاة على الميت]
١١٤	فضلُ [في حمل البيت ودفته]
١١٦	فضلُ [في أحكام المصاب والتعزية]
كتاب الزكاة	
١١٩	كتاب الزكاة
١٢٠	باب زكاة السائمة
١٢١	فضلُ [في نصاب الغنم وزكاتها]
١٢١	فضلُ [في الخلطة]
١٢٣	باب زكاة الخارج من الأرض
١٢٤	فضلُ [في إخراج زكاة الحبوب والشمار]
١٢٥	باب زكاة الأثمان
١٢٥	فضلُ [في حلية الرجال والنساء]
١٢٦	باب زكاة العروض
١٢٧	باب زكاة الفطر
١٢٨	فضلُ [في إخراج زكاة الفطر]
١٢٩	باب إخراج الزكاة
١٣٠	فضلُ [في النية في الزكاة]
١٣١	باب أهل الزكاة
١٣٢	فضلُ [فيمن لا يصح دفع الزكاة إليهم]
١٣٢	فضلُ [في صدقة التطوع]
كتاب الصيام	
١٣٥	كتاب الصيام

فهرس الموضوعات

١٣٥	فضلُ [في شروط وجوب الصيام]
١٣٧	فضلُ [أهل الأعذار]
١٣٨	فضلُ في المُفَطَّراتِ
١٣٩	فضلُ [حكم من جامع في نهار رمضان]
١٤٠	فضلُ [في قضاء الصوم]
كتاب الاغتياف	
١٤٣	كتاب الاغتياف
كتاب الحجّ	
١٤٥	كتاب الحجّ
١٤٦	بابُ الإحرام
١٤٧	بابُ مَخْطُورَاتِ الإحرام
١٤٩	بابُ الفدية
١٥٠	فضلُ [في جزاء الصيد]
١٥١	فضلُ [حكم صيد الحرم ونباته]
١٥١	بابُ أَزْكَانِ الحجّ وَوَاجِبَاتِهِ
١٥٣	فضلُ [في شروط صحة الطواف]
١٥٤	فضلُ [في شروط صحة السعي]
١٥٥	بابُ الفوَاتِ والإِحْصَارِ
١٥٦	بابُ الأَضْحِيَّةِ
١٥٧	فضلُ [في أحكام الهدي والأضحية]
١٥٨	فضلُ في العَقْيَةِ

كتاب الجهاد

١٦١	كتاب الجهاد
١٦٢	فضل [في الأساري]
١٦٣	فضل [في الغنيمة]
١٦٤	فضل [في الفيء]
١٦٤	باب عقد الذمة
١٦٥	فضل [في أحكام أهل الذمة]
١٦٦	فضل [فيما ينقض به عهد الذمي]

كتاب البيع

١٧٩	كتاب البيع
١٧٠	فضل [في موانع صحة البيع]
١٧١	باب الشروط في البيع
١٧٢	فضل [في الشروط الفاسدة المبطلة للبيع]
١٧٣	باب الخيار
١٧٥	فضل [في التصرف في المبيع قبل قبضه]
١٧٦	فضل [فيما يحصل به القبض]
١٧٦	باب الريأ
١٧٧	فضل [في اشتراط المماثلة والقبض]
١٧٨	باب بيع الأصول والثمار
١٧٩	فضل [في بيع الثمار]
١٨٠	فضل [في بيع الثمار بعد بدء صلاحها]
١٨٠	باب السليم

باب الفرض ١٨٢
باب الرهن ١٨٣
فضل [في قبض الرهن] ١٨٣
فضل [في انتقام المرتهن بالرهن] ١٨٤
فضل [في رد العين المقبوسة] ١٨٤
باب الضمان والكفالة ١٨٥
فضل [في الكفالة بالبدن] ١٨٦
باب العوالة ١٨٦
باب الصلح ١٨٧
فضل [في الصلح على الإنكار] ١٨٨
فضل [في أحكام الجوار] ١٨٩

كتاب الحجر

كتاب الحجر ١٩١
فضل [في آثار الحجر] ١٩٢
فضل [في الحجر على السفينة والصغيرة والمجنون] ١٩٣
فضل [في الولاية] ١٩٤
فضل [في تصرفات الولي] ١٩٥
باب الوكالة ١٩٥
فضل [فيما تبطل به الوكالة] ١٩٦
فضل [في ضمان الوكيل إذا خالف] ١٩٧

كتاب الشركة

كتاب الشركة ١٩٩

٢٠٠	فضلٌ [في شركة المضاربة]
٢٠١	فضلٌ [في شركة الوجوه]
٢٠٢	بابُ المسافقة
٢٠٣	بابُ الإيجارَة
٢٠٤	فضلٌ [في أنواع الإيجارَة]
٢٠٥	فضلٌ [فيما يلزم المؤجر والمستأجر]
٢٠٥	فضلٌ [فيما تنسخ به الإيجارَة]
٢٠٦	فضلٌ [في الأجير الخاص والمشترك]
٢٠٧	فضلٌ [فيما تستقر به الأجرة]
٢٠٨	بابُ المسابقة

كتاب الغارقة

٢١١ كتاب العارية
٢١١ فضل [في الانتفاع بالعارية وضمانها]

كتاب الغضب

٢١٣.....	كتاب الغضب
٢١٣	فضل [في ضمان المغصوب]
٢١٤	فضل [في الإلتلافات]
٢١٥	فضل [في ضمان ما تتلفه البهائم]
٢١٧.....	باب الشفعة
٢١٨.....	باب الريبيعة
٢١٩	فضل [في سفر المودع]
٢٢٠	فضل [في ضمان المودع]

٢٢٠	باب إحياء الموات
٢٢١	فضل [فيما يحصل به إحياء الأرض]
٢٢٢	باب الجمالة
٢٢٤	باب اللقطة
٢٢٥	فضل [في أنواع القسم الثالث من اللقطة]
٢٢٦	فضل [في التصرف فيها بعد الدخول]
٢٢٦	باب القيط
٢٢٧	فضل [في ميراث القيط]

كتاب الوقف

٢٢٩	كتاب الوقف
٢٢٩	فضل [في شروط صحة الوقف]
٢٣١	فضل [في أحكام الوقف]
٢٣٢	فضل [في مصرف الوقف]
٢٣٣	فضل [في ناظر الوقف]
٢٣٥	فضل [في الفاظ الواقف المتعلقة في الوقف عليهم]
٢٣٦	فضل [في نقض الوقف]
٢٣٧	باب الهبة
٢٣٨	فضل [في تملك الهبة]
٢٣٩	فضل [في الرجوع في الهبة]
٢٤٠	فضل [في قسمة المال بين الورثة في الحياة]
٢٤٠	فضل [في تبرعات المريض]

كتاب الوصيّة

٢٤١	كتاب الوصية
٢٤٢	باب الموصى له
٢٤٣	فضل [في ألفاظ الوصية في حق الموصى لهم]
٢٤٤	باب الموصى به
٢٤٥	باب الموصى إليه
٢٤٦	فضل [في الموصى فيه]

كتاب الفرائض

٢٤٧.....	كتاب الفرائض
٢٤٧	فضل [في أسباب الإرث وموانعه]
٢٤٨	فضل [في أنواع الوراثة]
٢٤٩	فضل [في بقية أصحاب الفروض]
٢٥٠	فضل [في أحكام الجد مع الإخوة]
٢٥١.....	باب الحجب
٢٥٢.....	باب العصبات
٢٥٣	فضل [فيمن يرث عند الاجتماع]
٢٥٣.....	باب الرّد وذوي الأزحام
٢٥٥	فضل في ذوي الأزحام
٢٥٦.....	باب أصول المسائل
٢٥٧.....	باب ميراث الحمل
٢٥٨.....	باب ميراث المفقود
٢٥٩.....	باب ميراث الحشني

باب ميراث الغرقي ونحوهم	٢٥٩
باب ميراث أهل الميل	٢٦٠
باب ميراث المطلقة	٢٦٠
باب الإقرار بمشاركة في الميراث	٢٦١
باب ميراث القاتل	٢٦٢
باب ميراث المغتى بقضمه	٢٦٢
باب الولاء	٢٦٣
فضل [في أحكام الإرث بالولاء]	٢٦٣

كتاب العشق

كتاب العشق	٢٦٥
فضل [في العشق بالفعل والملك]	٢٦٦
فضل [في تعليق العشق وإضافته]	٢٦٧
فضل [في العشق بعوض]	٢٦٧
باب التذير	٢٦٨
باب الكتابة	٢٦٩
فضل [في أحكام المكاتب]	٢٧٠
فضل [في لزوم الكتابة وفسخها]	٢٧١
فضل [في اختلاف المكاتب وسيده]	٢٧٢
باب أحكام أم الولد	٢٧٢

كتاب النكاح

كتاب النكاح	٢٧٥
فضل [في تحريم دواعي الزنا]	٢٧٦

باب رئيسي النكاح وشروطه ٢٧٧	
فضل [التوكيل في التزويج] ٢٧٨	
باب المحرمات في النكاح ٢٨٠	
فضل [المحرمات إلى الأبد] ٢٨١	
فضل [في المحرمات إلى أبد لعارض يزول] ٢٨٢	
باب الشروط في النكاح ٢٨٣	
فضل [في تخلف الشرط] ٢٨٤	
باب حكم العيوب في النكاح ٢٨٥	
فضل [في فسخ النكاح بالعيوب] ٢٨٦	
باب نكاح الكفار ٢٨٧	
فضل [في من أسلم وتحته أكثر من أربع] ٢٨٧	
كتاب الصداق	
كتاب الصداق ٢٨٩	
فضل [في التزويج بدون صداق المثل] ٢٩٠	
فضل [في تملك الصداق] ٢٩١	
فضل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره ٢٩١	
فضل [في اختلاف الزوجين في الصداق] ٢٩٢	
فضل [في تفويض المهر] ٢٩٣	
فضل [في المهر في غير النكاح الصحيح] ٢٩٣	
باب الوليمة وأذاب الأكل ٢٩٤	
فضل [في آداب الأكل] ٢٩٥	
فضل [في أذكار الفراغ من الطعام] ٢٩٦	

٢٩٧	باب عشرة النساء
٢٩٨	فضل [في آداب الجماع]
٢٩٩	فضل [فيما للزوج إلزامها به]
٢٩٩	فضل [في المبيت والوطء والقسم]
٣٠٠	فضل [في حق الزوج في المبيت والتأديب]
كتاب الخلع	
٣٠١	كتاب الخلع
كتاب الطلاق	
٣٠٣	كتاب الطلاق
٣٠٣	فضل [في التوكيل في الطلاق]
٣٠٤	باب سنتي الطلاق ويندعى
٣٠٤	باب صريح الطلاق وكنايته
٣٠٦	فضل [في كنایات الطلاق]
٣٠٧	باب ما يختلف به عدده الطلاق
٣٠٧	فضل [في تبعيس الطلاق]
٣٠٨	فضل [في ألفاظ الطلاق]
٣٠٨	فضل [في الاستثناء في الطلاق]
٣٠٩	فضل [في طلاق الزمن]
٣١٠	باب تعليق الطلاق
٣١٠	فضل [في شروط صحة التعليق]
٣١١	فضل [في مسائل متفرقة]
٣١٢	فضل [الشك في الطلاق]

٣١٢	باب الرجعة
٣١٣	فضل [فيما يحل به المطلقة ثلاثة]
كتاب الإيلاء	
٣١٥	كتاب الإيلاء
كتاب الظهار	
٣١٧	كتاب الظهار
٣١٨	فضل [فيمن يصح ظهاره]
٣١٨	فضل [في كفارة الظهار]
كتاب اللعان	
٣٢١	كتاب اللعان
٣٢٢	فضل [في شروط اللعان وما يترب عليه]
٣٢٢	فضل فيما يلحق من النسب
٣٢٣	فضل [فيما يلحق به نسب ولد الأمة]
كتاب العدة	
٣٢٥	كتاب العدة
٣٢٦	فضل [في العدة في غير النكاح الصحيح]
٣٢٧	فضل [في الإحداد]
٣٢٨	باب استيراء الإماماء
٣٢٨	فضل [فيما يحصل به استيراء الحامل]
كتاب الرضاع	
٣٣١	كتاب الرضاع

كتاب النَّفَقَاتِ

كتاب النَّفَقَاتِ	٣٣٣
فضلٌ [في كيفية دفع النَّفَقَة]	٣٣٣
فضلٌ [في سقوط النَّفَقَة وإعسار الزوج بها]	٣٣٤
بابُ نَفَقَةِ الْأَقْارِبِ وَالْمَمَالِكِ	٣٣٥
فضلٌ [في نفقة المماليك وحقوقهم]	٣٣٦
فضلٌ [في نفقة البهائم والرفق بالحيوان]	٣٣٧
بابُ الْحَضَانَةِ	٣٣٧
فضلٌ [في الحضانة بعد السابعة]	٣٣٨

كتاب الْحِنَّاياتِ

كتاب الْحِنَّاياتِ	٣٣٩
بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ فِي النَّفَقَةِ	٣٤٠
بابُ شُرُوطِ اسْتِيَاءِ الْقِصَاصِ	٣٤١
فضلٌ [في استياءِ القصاص]	٣٤٢
بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفَقَةِ	٣٤٢
فضلٌ [في القصاص في الجروح]	٣٤٣

كتاب الْدِيَاتِ

كتاب الْدِيَاتِ	٣٤٥
فضلٌ [في ضمان التعدي]	٣٤٦
فضلٌ في مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفَقَةِ	٣٤٧
فضلٌ [في دية الجنين]	٣٤٨
فضلٌ في دية الأَعْضَاءِ	٣٤٩

٣٥٠	فضلٌ في دية المَنَافِعِ
٣٥٠	فضلٌ في دية الشَّجَةِ والجائفةِ
٣٥١	فضلٌ [في دية الجائفةِ]
٣٥٢	بابُ العَاقِلَةِ
٣٥٣	بابُ كَهَارَةِ الْقَلْيلِ

كتاب الحدود

٣٥٥	كتابُ الحُدُودِ
٣٥٦	بابُ حَدِّ الزَّنَا
٣٥٧	بابُ حَدِّ الْقَذْفِ
٣٥٨	فضلٌ [فيما يسقط الحدّ]
٣٥٨	فضلٌ [في الفاظ القذف]
٣٥٩	بابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ

كتاب التغزير

٣٦١	كتابُ التَّغْزِيرِ
٣٦٢	فضلٌ [في الألفاظ الموجبة للتغزير]
٣٦٢	بابُ القطع في السُّرِقةِ
٣٦٤	بابُ حَدِّ قُطْطَاعِ الطَّرِيقِ
٣٦٥	فضلٌ [في دفع المعتدين]
٣٦٦	بابُ قِتَالِ الْبُشَّاءِ
٣٦٧	بابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِ
٣٦٨	فضلٌ [في توبة المرتد]

كتاب الأطعمة

٣٦٩	كتاب الأطعمة
٣٧٠	فضل [في الحيوانات المباح أكلها]
٣٧٠	فضل [في أحكام المضطر]
٣٧١	باب الذكاء
٣٧٣	فضل [في ذكاة الجنين]

كتاب الصيد

٣٧٥	كتاب الصيد
-----------	-------------------

كتاب الأيمان

٣٧٧	كتاب الأيمان
٣٧٧	فضل [في كفارة اليمين]
٣٧٨	فضل [في أنواع من الأيمان]
٣٧٩	فضل [فيما يكفر به]
٣٧٩	باب جامع الأيمان
٣٨٠	فضل [فيمن حلف ولم ينوي شيئاً]
٣٨٠	فضل [في عدم النية والسبب]
٣٨٠	فضل [في عدم النية والسبب التعين]
٣٨١	فضل [في حمل اليمين على العرف]
٣٨٢	فضل [في عدم العرف]
٣٨٣	فضل [في مسائل متفرقة]
٣٨٤	باب النذر
٣٨٦	فضل [فيمن نذر الصوم]

كتاب القضاء

٣٨٧	كتاب القضاء
٣٨٨	فضل [فيما تفيده ولایة الحكم]
٣٨٨	فضل [في شروط القاضي]
٣٨٩	فضل [في آداب القاضي]
٣٩٠	باب طریق الحكم وصفته
٣٩١	فضل [في تعديل الشهود وجرحهم]
٣٩٢	فضل [هل ينفذ حكم القاضي باطنًا؟]
٣٩٢	فضل [في القضاء على الغائب]
٣٩٣	باب القسمة
٣٩٤	فضل [في قسمة الإجبار]
٣٩٥	باب الدعوى والبيات

كتاب الشهادات

٣٩٧	كتاب الشهادات
٣٩٧	فضل [في اختلاف الشهود]
٣٩٨	باب شروط من تقبل شهادته
٣٩٩	فضل [في وجود الشرط بعد عدمها]
٤٠٠	باب موانع الشهادة
٤٠١	باب أقسام المشهود به
٤٠٢	فضل [في مسائل متفرقة]
٤٠٣	باب الشهادة على الشهادة وصفة أدائها
٤٠٤	فضل [في صفة الأداء]

بابُ اليمين في الدَّعَاوِي ٤٠٤	
فضلُ [في تغليظ اليمين] ٤٠٥	
كتابُ الإقْرَارِ	
كتابُ الإقْرَارِ ٤٠٧	
فضلُ [في الإقرار لغيره] ٤٠٨	
بابُ مَا يَخْصُلُ بِهِ الإقْرَارُ وَمَا يُغَيِّرُ ٤٠٨	
فضلُ فِيمَا إِذَا وَصَلَ بِالإِقْرَارِ مَا يُغَيِّرُ ٤٠٩	
فضلُ [فيمن أقرَ بشيءٍ لغيره] ٤١٠	
بابُ الإقْرَارِ بِالمُتَجَمِّلِ ٤١١	
فضلُ [في مسائل متفرقة] ٤١١	
خاتمة ٤١٣	
فهرس الموضوعات ٤١٧	



من أعمال المحقق

- ١ "معرفة النساك في معرفة السواك"، تأليف: الملا علي القارىء، الهروي، (ت ١٠١٤هـ)، دار الراتبة، للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢ "تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني (ت ٢٧٨هـ)", عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ٣ "فهرسة لجميع المرويات، عن يحيى بن معين" (الثوري، الثقاق، ابن حرز، الدارمي، ابن الجيد، الطبراني)، طبع مع تاريخ أبي سعيد.
- ٤ "المعجم في مشتبه أسامي المحدثين" تأليف: أبي الفضل عبدالله بن عبد الله بن أحمد الهروي، مكتبة الرشد، الرياض.
- ٥ "القند في ذكر علماء سمرقند"، تأليف: نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد الشفيفي، (ت ٥٣٧هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ٦ "أسامي مشايخ الإمام البخاري"، تأليف: محمد بن إسحاق بن منتهي الأصبهاني، (ت ٣٩٥هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ٧ "حسن التلخيص (التلخيص) لتأليه التلخيص"، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ٨ "غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحاجاج"، تأليف: أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ٩ "بغية الملتمس لبيان الملتبس"، تأليف: الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ١٠ "تدريب الزاوي بشرح تقريب النزاوي"، تأليف: الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الطبعة العاشرة، دار طيبة، الرياض.
- ١١ "مسند الإمام أبي حنيفة"، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.
- ١٢ "فتح الباب في الكنى والألقاب"، تأليف: محمد بن إسحاق بن منتهي الأصبهاني، (ت ٣٩٥هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.

- ١٣ - "منار السبيل في شرح الدليل"، تأليف: إبراهيم بن محمد ابن ضويان، (ت ١٣٥٣هـ)، الطبعة التاسعة، دارطية، الرياض.
- ١٤ - "شرح بلوغ المرام" تأليف: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الثالثة، دارالصميغي، الرياض.
- ١٥ - "الكتني والأسماء" تأليف: أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، (ت ٢١٠هـ)، دار ابن حزم، بيروت.
- ١٦ - "الجواب الكافي لمن سأله عن الدواء الشافى" ، تأليف: ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دارالصميغي، الرياض.
- ١٧ - "النُّكْتُ عَلَى الْعِدْمَةِ فِي الْأَحْكَامِ" ، تأليف: بدرالدين أبي عبدالله محمد بن بهادر الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، الطبعة الثانية، دارطية، الرياض.
- ١٨ - "عدمة الأحكام" ، تأليف: عبدالغنى بن عبدالواحد المقدسي، (ت ٦٠٠هـ)، الطبعة الثالثة، دارطية، الرياض.
- ١٩ - "اختصار علوم الحديث" ، تأليف: عماد الدين أبي الفداء ابن كثير الدمشقى، (ت ٧٧٤هـ)، دارالصميغي، الرياض.
- ٢٠ - "مفاتيح الدرية في إثبات القوانين الدرية" ، تأليف: مصطفى ابن أبي بكر السيواسي، (ت ١٢٤٠هـ)، مركز الملك فيصل، للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- ٢١ - "كتاب الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام" ، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النواوى (ت ٦٧٦هـ)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢٢ - "شرح الأربعين النووية" ، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النواوى (ت ٦٧٦هـ)، دارطية، للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢٣ - "شرح الأربعين حديثاً النووية" ، تأليف: تقى الدين أبي الفتاح ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، دارطية للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢٤ - "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" ، تأليف: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)، دارطية للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢٥ - "دليل الطالب، لنيل المطالب" ، تأليف: مரعي بن يوسف الكرمي، الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ) الطبعة الثانية، دارطية للنشر والتوزيع، الرياض.

- ٢٦ المُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصِرُ مِنِ السُّنْنَةِ بِتَقْلِيلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
تألِيفُ: الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبِي الْحُسْنَى مُسْلِمُ بْنِ الْحَجَاجِ الْقُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ
(٢٦١هـ).
- وفي طليعته:
- ٢٧ غَايَةُ الْابْتِهَاجِ لِمَقْتَنِي أَسَانِيدِ كِتَابِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَاجِ، تَخْرِيجُ الْعَالَمَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ مُرْتَضَى الزَّبِيدِيِّ (ت ١٢٠٥هـ).
- وَبِهَا مُشَهَّدُ:
- ٢٨ عَلَلُ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِ الصَّحِيحِ، لِأَبِي الْفَضْلِ بْنِ عَمَارِ الشَّهِيدِ (ت ٣١٧هـ).
- ٢٩ الْإِلْزَامُونُ وَالْتَّشِيعُ، لِلْإِمَامِ أَبِي الْحُسْنَى عَلَى بْنِ عُمَرَ الدَّارِقَطْنِيِّ (ت ٣٨٥هـ).
- ٣٠ الْأُجُوبَةُ عَمَّا أَشْكَلَ الشِّيخُ الدَّارِقَطْنِيُّ، لِأَبِي مُسْعُودَ الدَّمْشِقِيِّ (ت ٤٠١هـ).
- ٣١ التَّنْبِيهُ عَلَى الْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لِأَبِي عَلَى الْجِيَاتِيِّ (ت ٤٩٨هـ).
- ٣٢ غُرُرُ الْفَوَائِدِ، لِلْحَافِظِ رَشِيدِ الدِّينِ أَبِي الْحُسْنَى يَحْيَى بْنِ عَلَى الْمَطَّارِ (ت ٦٦٢هـ).
- ٣٣ تَنْبِيهُ الْمُعْلِمِ بِمِبْهَمَاتِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لِأَبِي ذَرِ بْنِ سَبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ (ت ٨٨٤هـ).
- ٣٤ مُقْدِمَةُ النُّسْخَةِ الْيُونِيَّنِيَّةِ لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصِرِ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنْنَتِهِ
وَأَيَّامِهِ وَهِيَ تَحْتَويُ عَلَى بِيَانِ الرَّمُوزِ الْمُسْتَخْدَمَةِ فِي هَذِهِ النُّسْخَةِ، وَالتَّعْرِيفُ بِنَسْخِ
الْجَامِعِ الصَّحِيحِ وَأَسَانِيدِهِ، تَأْلِيفُ: الْحَافِظِ شَرْفِ الدِّينِ أَبِي الْحُسْنَى عَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ أَحْمَدِ بْنِ أَحْمَدِ الْيُونِيَّنِيِّ (ت ٧٠١هـ). يُطْبَعُ لِأَوْلِ مَرَّةٍ، دَارُ طِبَّةِ الرِّيَاضِ.
- ٣٥ التَّنْبِيهُ وَالإِشَادَةُ بِمَقْامِ رَوَايَةِ ابْنِ سَعَادَةِ، تَأْلِيفُ: الشِّيخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الدَّحْيِ الْكَتَانِيِّ،
الْحَسَنِيُّ، الْإِدْرِيسِيُّ (ت ١٣٨٢هـ)، دَارُ طِبَّةِ الرِّيَاضِ.
- ٣٦ مُقْدِمَةُ الْمُسْتَشْرِقِ الْفَرْنَسِيِّ، لِنُسْخَةِ ابْنِ سَعَادَةِ، مُتَرَجِّمٌ مِنَ الْفَرَنْسِيَّةِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ، دَارُ
طِبَّةِ الرِّيَاضِ.
- ٣٧ «التلخيص شرح صحيح البخاري»، لِأَبِي زَكْرِيَا يَحْيَى بْنِ شَرْفِ النُّورِيِّ (ت ٦٧٦هـ)،
الطبعة الأولى، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.



المُسْتَفْهَمُ

عَرَبِيٌّ مُجَاهِدٌ